



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



دور تحتل البريكس في النظام الدولي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم سياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

وناسي لزه

إعداد الطالبة :

معلم أم البنين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ قادي حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ وناسي لزه	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د/ زردومي علاء الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د/ بن دايدة إبراهيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
د/ صالحى نصيرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2022

وَقَدْ عَلِمْنَا

الإهداء

أهدي تخرجي إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك
عن دربي ليمهد لي طريق العلم "أبي وأمي"، اللذان لم يبخلا عليا بالعون والنصح
والدعاء، وإلى جدي العلامة الشيخ البخاري وجدتي رحمهما الله، اللذان تعلمت
منهما القدوة الحسنة والتفاني في خدمة الآخرين وإثارهم عن النفس، وإلى أخواتي
هدى وإكرام وكل أفراد عائلتي، وأصدقائي.

شكر وعرّفان

نحمد الله عزو جل الذي وقفنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

يطيب لي أن أرفع آيات الشكر والتقدير وعلى وجه الخصوص، إجلالا واحتراما إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور المشرف "وناسي لزهري" أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بجامعة باتنة 1، والمشرف العلمي على هذه الأطروحة والذي كان خير عون لي بعد الله سبحانه وتعالى، والذي أحاطني بكريم سجاياه وسعة صدره، وملاحظاته القيمة، فكان لي نعم العون، دعما وتشجيعا ومساعدة، هذا بالإضافة إلى توجيهاته الخلقية الرفيعة، ونصائحه التربوية القيمة، ومعاملته الكريمة الطيبة، فأستل الله أن يثيبه الثواب الحسن، وأن لا يحرمه الأجر والثوبة، لما بذله من جهد وما قدمه من مساعدة صادقة، في إتمام هذه الأطروحة.

والشكر موصول لأساتذتي الأجلاء الذين تحملوا عناء قراءة فصول هذه الأطروحة، بهدف التقييم والتقويم، فوافر الشكر والتقدير، على تفضلهم بقبول الاشتراك في الحكم على الأطروحة، والاستفادة من توجيهاتهم السديدة والمفيدة.

ومدفوعة بواجب الوفاء والاعتراف بالفضل لأهله، فإنني أشكر كل من وقفي بجانبني بتوجيهه، وبدعم معنوي وأسدى لي معروفا أو عوناً وقدم نصحا وأنار عقلي بأرائه وتوجيهاته، وهنا أخص بالذكر الدكتور **هبال عبد العالي**، الدكتور **جراية الصادق**، الأستاذ الدكتور **لموشي طلال**، الأستاذ الدكتور **راقدي عبد الله**، فجز الله الجميع خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناتهم إنه سميع مجيب.

خطة البحث

الفصل الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول: ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد

المبحث الثاني: التحولات في هيكل القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة

المبحث الثالث: التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد

الفصل الثاني: دول البريكس في النظام الدولي الجديد: نحو بناء كتل اقتصادي جديد

المبحث الأول: نمو دول البريكس كتكتل دولي

المبحث الثاني: دول البريكس والحوكمة العالمية

المبحث الثالث: مساهمة كتل دول البريكس في التنمية الدولية

الفصل الثالث: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس

المبحث الثاني: الثقل المتزايد لدول البريكس في الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: التأثير الجيوسياسي لدول البريكس في النظام الدولي

الفصل الرابع: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسات المستقبلية

المبحث الثاني: استمرارية في استراتيجية تكتل البريكس تجاه النظام الدولي

المبحث الثاني: التغيير في استراتيجية تكتل البريكس تجاه النظام الدولي

مقدمة

بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي 1991، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية موقعا متميزا، كقوة مهيمنة عالمية، مما ألهمت العديد من البلدان الأخرى للعمل معها بدلا من معارضتها، وكانت النتيجة فترة وجيزة لسيادة الولايات المتحدة الأمريكية دون منازع، في وقت تعمق فيه الترابط العالمي، وتم فيه دمج الأسواق الناشئة الديناميكية في الاقتصاد العالمي، اتخذت تلك الهيمنة زحما أقوى، ولكن سرعان ما تغير هيكل وطبيعة السياسة العالمية، بحلول العقد الثاني من الألفية الجديدة، نتيجة لظهور مراكز جديدة للقوة العالمية، التي قد تشكل تحديا للنظام الليبرالي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، فعلى الجانب الإيجابي تراجع الحرب التقليدية بين الدول وداخل الدول بشكل كبير، والأمر الأكثر سلبية هو أن التغير التكنولوجي وتعميق الترابط، قد حولنا جدول أعمال الأمن العالمي، مما أتاح للتهديدات عبر الوطنية من انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى الأمراض الوبائية وتغير المناخ، بالإضافة إلى التغير في النشاط الدبلوماسي المتزايد من قبل البلدان النامية الكبيرة، فعلى سبيل المثال، قدمت السياسات الائتلافية النشطة للبرازيل والهند في منظمة التجارة العالمية مثالا جيدا، وبأخص فيما يتعلق بتحالف مجموعة العشرين للدول النامية، الذي تم إنشاؤه في كانون في عام 2003.

في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون في سبتمبر 2003، اجتمعت البلدان النامية في عدة تحالفات متداخلة، وقررت عرقلة مفاوضات أجنحة الدوحة للتنمية حتى تلبي مطالبها، وانتهى بهم المطاف إلى طريق مسدود، وعليه، لقد مثلت كانون رمزا لاستياء العالم النامي من العولمة، حيث أشارت إلى استعدادها الأكبر للعمل من أجل تحقيق مصالحها الجماعية ضد العالم المتقدم، وفي التعبير عن هذا الاستياء الجماعي، أخذت القوى الناشئة في العالم النامي كالبرازيل، الصين، الهند وجنوب إفريقيا، زمام المبادرة وانضمت إلى العديد من البلدان النامية الأخرى، وخير مثل على ذلك إنشاء منتدى "IBSA" الملقب بـ "G3"، التي تمت صياغتها رسميا بموجب إعلان برازيليا الصادر في 6 جوان 2003، حيث تهدف هذه البلدان الثلاثة (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ولاسيما في بداية المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وبهذا، كان هذا المنتدى مقدمة لقمة البريكس لعام 2009.

بدأت البريكس "" كاختصار يشير إلى أربعة اقتصادات ناشئة: البرازيل، الصين، الهند وروسيا، تمت صياغة المصطلح لأول مرة في ورقة بحثية بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل بريكس"، من قبل الاقتصادي جيم أونيل من جولدمان ساكس في عام 2001، أصبحت الفكرة حقيقة واقعة في الفترة من 2006-2008. اجتمع وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين لأول مرة في اجتماع هامشي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل،

روسيا، الهند والصين، وفي 16 ماي 2008 استضاف ايكاترينبرج اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، حيث صدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك يعكس فيه المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية الموضوعية؛ ثم تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى في 9 جويلية 2008 ، عندما التقى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف بالرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين تاو على هامش قمة مجموعة الثماني في تويوا كوابان بمبادرة روسية، وبناءً على هذه المبادرة في 16 جوان 2009 استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيانا مشتركا- حدد فيه أهداف تكتل البريك - حيث حددت الوثيقة أهداف البريك- من بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة، بعد الاجتماع الثاني لقمة دول البريك في عام 2010 في برازيليا، أدت دعوة جنوب إفريقيا لحضور اجتماع القمة لعام 2011 في سانيا كعضو في المجموعة، مضيئة "S" إلى الاختصار.

لعبت دول البريكس في العقود الماضية دورا حيويا في الاقتصاد العالمي من حيث إجمالي الإنتاج، وجهة رأسمال الاستثماري وكأسواق استهلاكية محتملة، حيث ساعد النمو الاقتصادي وسياسات الاندماج الاجتماعي في البريكس على استقرار الاقتصاد العالمي، تعزيز خلق فرص العمل، الحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، وبهذا نشهد تحولا جيوسياسي تمنح فيه الدول النامية الرائدة الجنوب صوتا أكبر في النظام الدولي وبالتالي تتحدى الهيمنة الغربية خاصة الأمريكية.

أولا: أهمية الدراسة وأهدافها

أ- أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة فهم دور البريكس في النظام الدولي، وتحليل التوقعات والتحديات التي تواجه توسيع مثل هذا الدور وتقييم الآثار المحتملة للعلاقة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ب- أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة إستهداف مجموعة من الأهداف الآتية:

- 1- فهم بؤادر التحول الهيكلي في النظام الدولي الراهن، والتحولات التي طرأت في نمط وإعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة.
- 2- تقديم لمحة عامة عن مسار تطور مجموعة البريكس على مدى العقد الماضي، من خلال إبراز

أهم الخصائص المشتركة بين دول البريكس، وكيفية ظهورهم كدول مانحة للمساعدة الإنمائية وكيف يؤثر التمويل من دول البريكس على التعاون الإنمائي.

- 3- إطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية، في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، باعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، والتعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة سياسيا على الساحة العالمية.
- 4- محاولة استشراف دور دول البريكس في النظام الدولي في المستقبل.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

نظرا لأهمية الموضوع؛ فإن اختياره تم على أساس المبررات التالية:

- الاعتبارات الموضوعية والعلمية

تجسدت مجموعة البريكس في الانتقال المنشود نحو التعددية القطبية، وغالبا ما أصبحت موضوعا للنقاش حول مستقبل السياسة الدولية، حيث أظهرت المجموعة تعاونا واعدة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الاقتصاد السياسي العالمي، مما أثار شعورا بالقلق بين العالم الغربي، وبدعم من التقدم الاقتصادي لكل منهما (دول البريكس والعالم الغربي) وصعود الصين كقوة عظمى ناشئة في المجال الاقتصادي، العسكري، التكنولوجي والدبلوماسي، يبدو أن دول البريكس في السنوات الأخيرة مستعدة للتوسع في مجالات نفوذها الإقليمي الحالي إلى آفاق عالمية.

إن ارتباط القوي لدول البريكس والذي عززه، انتقاداتها الواسعة للمؤسسات الغربية، يتطلع إلى إعادة ضبط النظام الاقتصادي العالمي الراهن، الذي تقوده الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يدفعنا لدراسة الإمكانيات الحالية للبريكس كمنافس صاعد للهيمنة الغربية على النظام الدولي، ومبادراتهم وقدراتهم والعقبات المحتملة، التي يحتاجون إلى تجاوزها بشكل جماعي ليصبحوا منافسا حقيقيا للغرب في النظام الدولي.

أما الاعتبارات الذاتية التي كانت حافزا لنا للبحث في هذا الموضوع، فإنها تنبع من رغبتني الشخصية في الميل والتركيز على الدراسات ذات الصلة بالتكتلات الاقتصادية، لما لها من أهمية كبيرة على الصعيد العالمي.

ثالثا: الإشكالية

لقد أدى الصعود الاقتصادي والسياسي السريع لدول البريكس كمجموعة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، فضلا عن ظهورهم الفردي على المسرح الدولي، إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، والأهم من ذلك، أن ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية، قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي، الذي يهمن عليه الغرب من خلال توفير بديل عن طريق تمرير الهيكل المعياري، من بينها، ما قدم الإطار المؤسسي لبلدان البريكس المتمثل في بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ، وهما من المعالم الرئيسية للتعاون بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، وبالتالي، فإن هذا يجعل من الضروري فهم دور البريكس كمنصة مهمة في النظام الدولي.

من خلال ما سبق، تتأسس إشكالية الدراسة على محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: " ما هو دور البريكس في النظام الدولي؟ "

ولتوضيح إشكالية البحث يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع النظام الدولي الحالي؟
- ما هو الإطار الكرونولوجي لتكتل البريكس؟
- ما هو الوزن الاقتصادي والسياسي التي تتمتع به دول البريكس في النظام الراهن؟
- ما هو مستقبل تكتل البريكس في النظام الدولي؟

رابعا: فرضيات الدراسة

وتماشيا مع ما تم ذكره، في التعريف بالموضوع، وإثارة اشكاليته وتساؤلاته، تتطلق الدراسة من فرضية مفادها:

- أدى الصعود الاقتصادي والسياسي لدول البريكس كجهات مؤثرة إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، ووضع ترتيبات إقتصادية جديدة قد تؤدي إلى تعديل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن، بشكل تتزايد فيه احتمالات أن يتخذ النظام الدولي شكلا مختلفا في المستقبل، كلما نجحت مجموعة البريكس في خلق تقارب وترابط أكبر فيما بينها.

خامسا: منهجية الدراسة

لقد تناولت موضوع الدراسة من منظور التعدد المناهجي بدلا من الواحدية المنهجية، بمعنى معالجة الظاهرة موضوع التحليل من أكثر من مدخل، نظرا لأن الموضوع مستحدث ولايزال قائما، من المحتمل استمراره مستقبلا.

سيتم تناول **المنهج التاريخي** لدراسة الموضوع، لمقدرته التفسيرية التي يزودنا بها، محاولا أن يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد تكتل البريكس ومتابعة تطور النظام الدولي، كما حاولت إتباع **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على أساس تحديد حقيقة تكتل دول البريكس، من خلال تقييم مدى فعاليته واستمراريته وأهم التحديات التي تعترض سبيله للمضي قدما، نحو اكتساب قوة أكبر للتأثير على الصعيد العالمي، كما سيتم تشخيص واقع النظام الدولي الراهن، وفي الأخير حاولت إتباع أيضا **المنهج الاستشراقي** الذي يعتمد على أدوات ومناهج وأساليب علمية لتكوين رؤى مستقبلية ثاقبة، مما سوف يمكننا هذا المنهج بدراسة دور تكتل البريكس في النظام الدولي، باستخدام دراسة استشراقية لسيناريوهات مستقبلية.

سادسا: المقاربة النظرية

لقد تعددت وتتنوع المقاربات المفسرة لموضوع الدراسة، نظرا لأنه من الصعوبة الإلمام بجميع جوانب الموضوع، ومن أجل إيجاد صيغة مقارنة نظرية لهذا الموضوع، سوف نتطرق إلى أهم المقاربات النظرية التي تطرقت للموضوع، وأهم النقاط التي تدخل في حيز دراستنا هي:

- المقاربة الواقعية الجديدة:

ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة الذي هو وراء العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير، حيث اعتبرت كلا من المدرسة الليبرالية والمدرسة الراديكالية في الاقتصاد فشلت في استيعاب وفهم هذه العلاقات الاقتصادية، عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات بين الدول، حيث اهتمت الواقعية الجديدة أيضا ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية، أو الارتباط السببي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة، أو اندثارها وبالتالي تحديد مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاندثار، وفي ضوء ذلك تستطيع الدولة المهيمنة مثلا توجيه جهودها للحفاظ على موقعها المهيمن، وبالتالي على النظام الاقتصادي الدولي الذي يخدم مصالحها.

النظام السياسي الاقتصادي حسب هذه النظريات ينتج عن تمركز القوة السياسية الاقتصادية في قطب أو أكثر من قطب دولي، حيث تتسم الواقعية الجديدة بنوع من الدولاتية (STATISM)، فالدولة هي المعطى

الأساسي فيما يخص كونها كيان قادر على أن يكون له أهدافه ومصالحه، وبالتالي هناك رفض مبدئي لكل إشكالية حول قوة الدولة أو موقعها في السياسة الدولية، وينتج عن ذلك عدم الاعتراف بأهمية المفاهيم الكونية خارج إطار علاقات الدول¹ - فيما يعرف بمصالح البشرية أو قضايا التلوث أو العلاقات عبر الدولة تعالج كلها في إطار العلاقات بين الدول-.

- المقاربة الليبرالية الجديدة:

في ثمانينيات القرن العشرين، معظم منظري الاعتماد المتبادل وفي مقدمتهم (روبرت كيوهان وجوزيف ناي) انضوى إلى الليبرالية الجديدة (أو الليبرالية المؤسساتية)، والذي أصبح من بين أكثر مدارس العلاقات الدولية إهتماما في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط الليبرالية المؤسساتية بنظام دولي يتوفر على شرطين أساسيين، الأول: يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة، أما الشرط الثاني فهو: أن يكون التغيير في درجة (المأسسة) يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.

وترتكز الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى المبادئ الآتية²:

- التعددية: أي تعدد الفواعل في العلاقات الدولية، ولكن تبقى الدولة الممثل الشرعي للمجتمع.

- البنية الفوضوية للنظام الدولي: يقر منظري الليبرالية المؤسساتية بالبنية الفوضوية لنظام الدولي ولكنهم يعتقدون بإمكانية التعاون الدولي في إطار المؤسسات الدولية التي تسهم في تخفيف حدة الفوضى الدولية.

- العملية: إن عملية التكامل والاندماج على المستوى الإقليمي والعالمي تشهد تصاعدا، ومن المتوقع أن تشكل تجربة الاتحاد الأوروبي اختبارا مهما لليبرالية المؤسساتية الجديدة.

أطلق كيوهان وجون جي روجي (John G. Ruggie) انتقادات أكثر صرامة، حيث يشير كيوهان إلى أن التعريف الهيكلي الإحتياطي لنظام والتز يتجاهل العمليات والمؤسسات الإقتصادية الدولية، التي يمكن أن يكون لها تأثيرات قوية على سلوك الدول، حيث يجادل (John G. Ruggie) بأن كينيث والتز لم يتجاهل فقط التغييرات في كثافة التفاعلات في الأنظمة، ولكنه كان سريعا جدا في افتراض أن التمايز في الوحدات يمكن إسقاطه بإعتباره خاصية لبنية النظام الدولي، وعلى المدى القصير قد تكون الدول هي الوحدات المسيطرة وتلعب دورا وظيفيا مشابها، ولكن على مدى فترات طويلة قد تزداد أهمية الوحدات الأخرى وقد تتغير الأدوار أيضا³.

1- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، ط.1. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

2- إباد هلال الكنان، إدارة الأزمات الدولية، ط.1. (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).

3- Joseph S. Nye, Jr. "Neorealism and Neoliberalism", Time: 24/06/2020, P.241.

<http://www.jstor.org/stable/2010363>.

– نظرية السلعتين (جزء من نظرية السياسة الخارجية)

تفترض نظرية السلعتين أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياساتها الخارجية المركبة وهما تغيير وضع ما (change) والحفاظ على وضع ما (Maintenance)، كما توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعظم منفعتها، كما يفترض رواد نظرية السلعتين "جلين بالمر وكليفتون مورجان" أنه يمكن اعتبار المجال السياسي مكونا من القضايا التي تهتم بها دولة واحدة على أقل، وبعبارة أخرى يمكن التعامل مع العالم من خلال نموذج بوصفه فضاء لقضية ذات أبعاد متعددة، ويكون الوضع القائم في وقت معين هو النتيجة الموجودة لجميع هذه القضايا، ويفترضون أيضا أن جميع الدول لها أهداف وأنها تحاول تحقيقها من خلال السياسة الخارجية¹.

حسب رأي جلين وكليفتون يمكنهم تعميم أهداف الدول بقدر منفعتها وفائدتها الممكنة، وبدلا ومن القول إن الدول لديها العديد والعديد من الأهداف (حيث تتعدد الأهداف بتعدد القضايا)، أو إن الدول لديها هدف واحد (إما زيادة الأمن وإما القوة على سبيل المثال)، "فإننا نعتقد أن من المفيد التعميم إلى درجة القول بأن الدول تتابع هدفين يعد هو الأكثر بساطة والأكثر إفادة، وبالتحديد فإننا نقوم بالتعميم لنقول إن الدول تستخدم سياساتها الخارجية لحماية مكونات الوضع القائم التي ترغبها ولتغيير المكونات التي لا تستحبها، كما نعتبر أن التصرفات الموجهة لحماية النتائج القائمة هي التي تسعى لتحقيق هدف الحفاظ (Maintenance)"، ويعتبروا أن التصرفات المصممة لتغيير جوانب الوضع القائم هي التي تسعى لتحقيق هدف التغيير (change)، وتقرر نظرية السلعتين أن أفعال السياسة الخارجية تكون موجهة إما لدعم عناصر محددة في الوضع الدولي القائم وإما لتغييرها².

سابعاً: أدبيات الدراسة

لابد للباحث قبل التطرق في خضم موضوع دراسته لابد له أن يرجع إلى الأبحاث والدراسات السابقة، للاستفادة من المعلومات المتعلقة بموضوع دراسته، وفيما يخص أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1- دراسة أوليفر ستينكيل الموسومة بـ "دول البريكس ومستقبل النظام العالمي"³

1- عصام بن الشيخ، "سياسة الجزائر الإقليمية والدولية" (قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2015/2016).

2- جلين بالمر، كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، (ترجمة: عبد السلام علي نوير)، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2011).

3- Oliver Stuenkel, the BRICS and the Future of Global Order, (Second Edition. London: Lexington Books, 2020).

“The BRICS and the Future of Global Order”

هدفت الدراسة إلى تقديم تاريخ مرجعي نهائي لبلدان البريكس كمصطلح وكمؤسسة، حيث ركزت على الحقائق الكرونولوجية لمفهوم البريكس منذ بدايته من عام 2001 إلى التجمع السياسي الذي هو عليه اليوم، بعد ما يقرب من عقدين من الزمن، وبهذا قدمت تحليلاً شاملاً تجريبياً لتعاون البريكس، وبهذا خلصت الدراسة إلى أن بعض دول البريكس تسعى بشكل متزايد للحصول على معاملة خاصة، وبمجرد أن تكون دول البريكس قادرة على ذلك، فإنها ستسعى إلى الحصول على امتيازات أكبر داخل نظام الحوكمة العالمي الحالي، مما سيسمح لها بتشكيل جدول الأعمال وتطبيقه على القضايا التي تهمهم، سواء من خلال التعديلات في القواعد الرسمية وعبر التأثير غير الرسمي المعزز، وهذا هو الحال بالفعل على المستوى الإقليمي، حيث تتمتع دول البريكس - خاصة الصين وإلى حد أقل الهند وروسيا - بامتيازات متزايدة ويصفها بعض الجيران بأنها مهيمنة إقليمية.

2- دراسة أميرتا جاش الموسومة بـ "الدور الناشئ للبريكس في النظام العالمي المتغير"¹

“The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order “

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الناشئ للبريكس في النظام العالمي المتغير، الذي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي الدولي، من خلال توفير بديل يتجاوز الهيكل المعياري، كبنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ كإطار مؤسسي لبلدان البريكس، وهما من المعالم الرئيسية للتعاون بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور البريكس كان واعداً للغاية نظراً لإضفاء الطابع المؤسسي، على بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ وهما أمران حاسمان ويعتبران أنهما يلعبان دوراً مهماً في المجالين الجغرافي والجيوسياسي، وعلى هذا الأساس، نجحت في إرساء نظام بديل في الديناميكيات الهيكلية الحالية للنظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، وهذا سيسمح لها بأن تصبح كمنتهى متعدد الأطراف قوي وفعال في النظام العالمي.

3- دراسة مارينا لاريونوفا وجون جي كيرتون الموسومة بـ "بريكس والحوكمة العالمية"²

“BRICS and Global Governance”

¹- Jash Amrita, “The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order”, SSOAR, N° 3/ 2017.

²- Alexandra Morozkina, John J. Kirton, BRICS and Global Governance, (First Edition .New York: Routledge, 2018).

هدفت الدراسة إلى البحث في الهوية المؤسسية المتطورة لبلدان البريكس، ثم ركزت على مساهمتها في العديد من مجالات السياسة الرئيسية للحكومة العالمية، وفي الأخير تطرقت الدراسة إلى اهتمامات أعضاء دول البريكس وأولوياتهم في التعاون، ومن هذا المنطلق، توصلت الدراسة إلى مايلي:

- إنشاء وتعاون دول البريكس هو تأكيد لنظام عالمي جديد، حيث لم يعد بإمكان المجموعة الغربية أن تهيمن عليها.

- تعكس سياسات الاقتصاد الكلي؛ التجارة، الاستثمار، الطاقة، المناخ والتنمية المنصوص عليها في وثائق البريكس، استراتيجية لنظام عالمي جديد يستجيب لاحتياجات الشمال والجنوب بطريقة متوازنة.

- ستستمر دول البريكس في اللجوء إلى النموذجين اللذين تفضلهما حتى الآن، التأثير التحفيزي (تحفيز ودعم الإصلاح والتغييرات)، والمعالجة الموازية (إنشاء مؤسسات المنتدى الخاصة).

- يعكس اختيار نموذج المشاركة دور المجموعة ومكانتها في بنية الحكومة العالمية، يعتمد على مجال السياسة والمرحلة في تطوير التعاون وإدراك أهمية المنظمة لأهداف البريكس ذات الصلة.

4- دراسة حسين نازيا، الموسومة بـ "دول البريكس في زمن الوباء: ريادة من الاقتصادات الناشئة¹؟"

?BRICS in time of pandemic: leadership from emerging economies

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض النقاط المضيئة لقيادة البريكس، في الاستجابة لوباء كوفيد-19، في الوقت الذي تعرضت فيه المؤسسات الدولية للنقد لفسلها في الاستجابة بشكل كاف للوباء، وخلصت الدراسة إلى أنه يتعين على دول البريكس اجتياز نظام عالمي بعد وباء كوفيد-19، كما يمكنها إما تعزيز نفوذ الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل التفوق في الأداء على المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى للنظام الليبرالي أو الاستسلام لمعارضتيها كمؤسسة للحكومة العالمية.

5- دراسة لوريكو سيلفيا، الموسومة بـ "كئل البناء: تشكيل تحالف البريكس وتأثيرها على منظمة التجارة العالمية²"

"Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO"

¹- Hussain Nazia , "BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies?" , **RSIS** , 22 may, 2020.

²- Sylvia Lorico, Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO, **University of Toronto**, 16 JULY , 2021.

هدفت الدراسة إلى تركيز على تحليل شامل لأدوار جميع دول البريكس في منظمة التجارة العالمية، حيث أظهرت بأن دول البريكس لديها تقاربا مرنا على أساس كل حالة على حدا في العديد من جوانب عمليات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المفاوضات وحالات النزاع، كما أدت جهودهم الجماعية إلى تحويل الهيمنة -بعيدا عن شمال الكرة الأرضية- نحو الجنوب العالمي، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى سعي دول البريكس ككل لممارسة المزيد من النفوذ أو إصلاح منظمة التجارة العالمية.

استنادا إلى ما سبق، فإننا لاحظنا أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة من حيث الموضوع، وهو تكتل البريكس، وكذلك تتفق مع بعض الدراسات السابقة في الأهداف الفرعية، وفي بعض المحاور والأسس، بيد أن دراستنا تختلف عن بقية الدراسات السابق، نظرا لأنها حديثة، لكونها تشمل المرحلة الراهنة من جائحة كوفيد-19، التي من خلال هذه الظاهرة، تسعى دراستنا لفهم دور الحقيقي لتكتل البريكس في ظل النظام الدولي الراهن، ومدى مرونتها لمواكبة هذه الجائحة وماذا سوف يترتب عليه بعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخذ بجميع الجوانب التي لم يتم التركيز عليها من خلال الدراسات السابقة.

ثامنا: هندسة الدراسة

سنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال مقدمة وأربعة فصول، متبوعة بخاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة يمكن تلخيص مضمونها فيما يلي:

سنتناول في **الفصل الأول** النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ نهاية الحرب الباردة، الذي سعى لدراسة ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد، الذي حددنا من خلاله مفهوم وأهداف النظام الدولي الجديد، مع التركيز على العولمة والنظام الدولي الجديد، لنصل إلى تنامي دور القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا التحولات في هيكل ونمط وإعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية لما بعد الحرب الباردة، كما خصص المبحث الثالث لدراسة التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد، حيث تم تطرق من خلاله إلى نظام الأحادية القطبية من حيث القوة العسكرية، ثم نظام متعدد الأقطاب من حيث القوة الاقتصادية وفي الأخير نظام اللاقطبية من حيث العلاقات العابرة للحدود القومية.

سنتناول **الفصل الثاني** دول البريكس في النظام الدولي الجديد، الذي من خلاله نهدف إلى دراسة أهم المسارات التاريخية التي ساعدت في تطور هذا التكتل، وبروزه كمنظمة دولية، ومن ثم تطرقنا لدول البريكس والحوكمة العالمية، التي سعينا من خلالها لمعرفة الأهداف الاستراتيجية لدول البريكس في الحوكمة العالمية، ودورها كلاعبين في ساحة متعددة الأطراف وإصلاح مؤسسات بريتون وودز، لنصل للعنصر الأخير الذي يدور حول الرؤية الاستراتيجية للبريكس في خلق مؤسسات دولية جديدة، وفي الأخير سنتناول في المبحث

الثالث دول البريكس والتنمية الدولية، الذي اجتهدنا من خلاله إلى معرفة أهمية دول البريكس كمنظمة دولية في مجال التنمية والتعاون الإنمائي.

أما **الفصل الثالث** بعنوان: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي، حيث سنتطرق لأهم التحولات الاقتصادية الكبرى لكل دولة من دول البريكس على حدة، مع عرض الأسباب والظروف التي هيأت لها لاكتساب ثقل إقتصادي متزايد في الاقتصاد العالمي، ثم نتناول في المبحث الثالث التأثير السياسي لدول البريكس في النظام الدولي، الذي من خلاله تم إبراز البعد السياسي لمؤسساتها المالية الجديدة، وجهودها السياسية والدبلوماسية المبذولة على الصعيد الإقليمي والدولي، لنصل للعنصر الأخير الذي سنركز فيه على الأحداث الراهنة المتمثلة في التأثير السياسي لأزمة فيروس كورونا على دول البريكس كتجمع سياسي.

أما **الفصل الرابع والأخير** بعنوان استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير، الذي سندرس عن طريقه الآفاق المستقبلية لتكتل البريكس في النظام الدولي، من خلاله التطرق إلى الدوافع التي ستساعد تكتل البريكس على الاستمرارية والاستشراف بالدوافع التي ستساعد دول البريكس على التغيير في المستقبل وفي أخير تبعت الدراسة بخاتمة وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

النظام الدولي وتحولاته منذ نهاية الحرب الباردة

تمهيد:

إن بوادر التحول الهيكلي في النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بشرت ببدء حقبة انتقالية في النظام الدولي، أدى هذا الانتقال إلى ظهور ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد" والذي يتسم بالقطبية الأحادية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى صعود عدة قوى صناعية كالاتحاد الأوروبي، اليابان، ألمانيا والصين، وكذلك صعود قوى أخرى جديدة تسعى إلى بلوغ مكانة مرموقة على الساحة الدولية مما أدى إلى إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة في النظام الدولي الجديد.

وبناء عليه، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحولات النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد
- المبحث الثاني: التحولات في هيكل القوة لما بعد الحرب الباردة
- المبحث الثالث: التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد

المبحث الأول: ملامح التحول في النظام الدولي الجديد

إن استقراء أدبيات العلاقات الدولية حول تحليل النظام الدولي منذ الفترة التالية للحرب الباردة، تدل على وجود حالة من الاتفاق العام حول أهمية وعمق تأثير انتهاء تلك الحرب على مسيرة تطور النظام الدولي، ودفعه على طريق استهلال مرحلة تاريخية اصطلاح على تسميتها بالنظام الدولي الجديد في إشارة واضحة الدلالة على تنامي تحولاتها وتلاحق سرعة مستجداتها¹.

المطلب الأول: ماهية النظام الدولي الجديد

بدأت مرحلة القطبية الواحدة عام 1991؛ إذ استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وبها أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الأب) (1989-1992) ولادة النظام العالمي الجديد، في خطاب أمام الكونغرس، جاء فيه: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب". ثم طرح الرؤية الأمريكية للنظام العالمي الجديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقوله: "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، مشاركة يوحدتها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة"².

وقد شكلت الأعوام التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي وتحديد الفترة ما بين 1991م - 2001م فترة أطلق عليها بفترة "القطب الواحد" - أي فترة السيادة الأمريكية المطلقة على النظام العالمي³.

الفرع الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

يعرف النظام الدولي الجديد بأنه: "إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما، وصولاً إلى ما هو عليه اليوم؛ بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا،

¹ - يوسف حسن يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة، ط. 1. (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017)، ص. 189.

² - إياد الضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، ط. 1. (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 14.

³ - محمد بن سعيد الفطيسي، "التاريخ الموجز للأنظمة القطبية (1800-2020)"، بتاريخ: 05/05/2020، ص. 1. الموقع

الإلكتروني:

فإن هذا النظام يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار الهادف لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى¹.

هناك تعريف مبسط ومكثف لمفهوم النظام الدولي الجديد، وهو "يعني الأساس القانوني والعرفي (لما فيه من قوانين وأعراف ومواثيق مكتوبة أو شفوية)، الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول من حيث تحديده لطبيعة العلاقات الدولية، وخاصة بين الدول الكبرى التي تصنع تلك العلاقات وفقاً لمصالحها ولميزان القوى القائم بينها من جهة أخرى، ثم تفرضه باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية، الذي ينبغي العودة إليه في إقرار أو رفض مستوى معين، أو حالة محددة في العلاقة بين دولة وأخرى، أو بين منظومة من الدول وما يمثّلها"².

يرى **عماد جاد** أن "النظام العالمي الراهن يعتبر نظاماً أحادي القطبية، والذي لا يخضع لهيمنة دولة منفردة بقدر ما يخضع لهيمنة منظومة كاملة هي المنظومة الرأسمالية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والباسيفيك، وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية"، ومن ثم فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة، التي تتمتع بالقدرة الكافية لتمكّنها من القيام بدور حاسم في أي صراع، تختار أن تشارك فيه من أي مكان في العالم مستخدمة بذلك إن أرادت عناصر قوتها المختلفة، لإرساء قواعد النظام الدولي الجديد وتنفيذه، وهذا ما جعل البعض يؤكد على أن النظام الدولي الجديد ليس نظام العالم الجديد، بمعنى نظام الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن ما حدث في حرب الخليج الثانية يعتبر نموذجاً لهذه القدرة، مما مكن الولايات المتحدة من حشد التأييد الدولي، بصورة أو بأخرى في مجلس الأمن ضد الاحتلال العراقي للكويت؛ بل أكثر من ذلك فقد أظهرت بأن العمل ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد³.

يختلف كثير من الباحثين حول تسمية هذا النظام هل هو "دولي" أم "عالمي"، حيث يرى البعض أن تسميته بالنظام الدولي الجديد ليست تسمية عبثية أو مصادفة؛ بل هي ناتجة عن رغبة أمريكية لبيان أن زعامة هذا النظام والسيطرة والهيمنة هي لدولة واحدة فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة دول

¹ كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، "مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة

العربية: اتحاد أوروبي أنموذجاً"، بتاريخ: 2020/10/01، ص 3. الموقع الإلكتروني: (<https://bit.ly/3Aa5AFT>)

² عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص. 43.

³ محمد سعادي، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، ط. 1. (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019)، ص. ص.

العالم كله، لذا فهي ترغب أن يسمى دولي وليس عالمي أي الرفض القاطع لوجود شريك في إدارة العالم معها، وهي أيضا تقيد المنظمات الدولية ودورها في المساهمة في إدارة العالم والتقليل من شأنها¹.

إن أبرز ملامح هذا النظام الدولي الجديد هو بروز حقبة جديدة في حياة البشرية، وتبلورها ألا وهي العولمة، والتي اعتبرها الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي "Roger Garaudy" أنها "نظام يمكن الأغنياء من فرض الديكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح باختراق الآخرين بحجة التبادل الحر وحرية السوق؛ لقد أصبح الاعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتشابك المصالح، من السمات البارزة والمميزة للنظام الدولي أو العالمي الجديد².

يرى كثير من المحللين أن أبرز ملامح هذا النظام هو الفوضى العارمة، والتي من أبرز دلائلها: كثرة الحروب والنزاعات واستخدام القوة العسكرية من قبل القوى الكبرى عموما والولايات المتحدة خصوصا، إضافة إلى كثرة النزاعات الداخلية والعرقية والمذهبية والطائفية... إلخ، إن ما كان سائدا في العلاقات الدولية من احترام لسيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو وليد مرحلة ثنائية القطب إبان الحرب الباردة، وأن ذلك يتجه نحو الاختفاء في ظل النظام العالمي الجديد، ليحل محله الحق في التدخل الذي سيكون عموما لكل الدول في حالة الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، ومأسوية الوضع الإنساني في أي مكان يحدث ذلك، ولا يمكن للحدود الوطنية أن تقف عقبة في وجه المساعدة الإنسانية التي أصبحت ذات بعد كوني³.

رغم الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول مفهوم النظام الدولي الجديد، لم يمنع من وجود اتفاق بين الأدبيات السياسية حول بعض خصائص النظام الدولي الجديد، وهذه الخصائص شاملة وعميقة في تأثيرها، -حتى قيل إن العالم لم يسبق أن مر بمثلها- أبرزها⁴:

- مرور العلاقات الدولية بحالة من السيولة والغموض تتصرف لكافة المستويات بما في ذلك طبيعة مستقبل تلك العلاقات ذاتها.
- تزايد التناقضات في الجماعة الدولية بين الاتجاه إلى العولمة والتكامل بين ظواهر التفتت، وما يرتبط بذلك من نقشي مظاهر العنف والإرهاب وانتشار الصراعات والنزاعات العرقية.
- تنامي أهمية العامل الاقتصادي والتكنولوجي وتأثيرهما الثقافي الحضاري.

¹ - هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط.1. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.ص. 59-64.

² - المرجع نفسه، ص.67.

³ - المرجع نفسه، ص.67.

⁴ - معمر فيصل الخولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، (لبنان: العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص.ص. 68-69.

- زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة، مدفوعة بمنجزات الثورة الصناعية الثالثة خاصة في مجالات التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات.

- تقليص مفهوم السيادة الوطنية بتأثير الاتفاقيات والانتماءات الإقليمية، وتراجع دورها كقوة مركزية رئيسية في النظام الدولي بفعل الاتجاه إلى عولمة أنشطة التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا لصالح أدوار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم انكماش دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني لصالح اقتصاديات السوق الحرة.

- الترويج المكثف لبعض القيم والاتجاهات السياسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان صارت تفرض نفسها قسرا على الدول غير الغربية. من خلال تنامي حق المجتمع الدولي في التدخل في الشؤون الداخلية بشأنها، فلم تعد من صميم الاختصاص الدولي الداخلي، وإنما أصبحت خاضعة لرقابة الدول ومن اختصاص المنظمات الدولية.

- بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الجات (التي أصبحت تعرف الآن بمنظمة التجارة العالمية)، ومنظمة شمال أمريكا والتجمع الاقتصادي لدول المحيط الباسيفيكي والآسيان والاتحاد الأوروبي.

- بروز قضايا جديدة على الأجندة الدولية مثل تلوث البيئة ونشوب النزاعات المسلحة من الجنوب إلى الشمال، بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، تصدرت قضية مكافحة الإرهاب الدولي جدول أعمال الدبلوماسية المعاصرة، وقد تصدت لها غالبية مؤتمراتها الإقليمية والدولية.

إذا كان الباحثون اتفقوا على تلك الخصائص المذكورة سالفًا، بيد أنهم اختلفوا بشأن مخرجاتها وانقسموا إلى ثلاث رؤى¹:

- الرأي الأول: يرى أن العالم أضحى يفتقرن - بفعل هذه الخصائص- بنظام دولي جديد يمثل إحدى حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة.

- الرأي الثاني: يؤكد على أن هذا النظام لم يتكون بعد.

- الرأي الثالث: يحاول التوفيق بين هذين الرأيين قائلًا إن النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة قيد التكوين، فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى سقوط نظام دولي تأسس على القطبية الثنائية، بيد أن النظام البديل الذي بدأ بالتكون وعلى أنقاض سابقه سيحتاج إلى مدة قد لا تكون قصيرة لكي تتبلور معالمه.

¹ - معمر فيصل الخولي، مرجع سابق، ص. 70.

الفرع الثاني: أهداف النظام الدولي الجديد

- استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على العالم نظام التفرد الأمريكي أو الزعامة الأمريكية، وحددت له الأهداف التالية والتي نسميها بالأهداف المعلنة للنظام الدولي الجديد، ومن بينها¹:
- المحافظة على الاستقرار العالمي من خلال تطبيق قواعد الشرعية الدولية واحترام دور الأمم المتحدة، حيث يحاول النظام العالمي الجديد فرض احترام قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والدول الخمس الكبرى صاحبة حق النقض (الفيتو)، والذي تحدد به مصير العالم وفق رؤيتها وأهدافها وسياساتها ومصالحها، وليس وفقاً لأهداف ومصالح ورغبات الدول النامية².
 - احترام سيادة كل دولة واستقلالها وعدم المساس بوحدها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
 - نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها ورفض الهيمنة الاستعمارية.
 - تجديد شامل في نظام الحياة سواء على مستوى العلاقات بين الأفراد والشعوب والدول أو على مستوى الإنسان والبيئة.
 - إزالة بعض المشاكل العالمية العالقة ومحاولة إيجاد تسويات لأهم القضايا حيث إن بقاء أي بؤرة متوترة وفقاً للمنظور الأمريكي من شأنها إعاقة تثبيت ركائز النظام العالمي الجديد.
 - ديمقراطية الأنظمة الدكتاتورية حسب التصور الغربي وذلك للحفاظ على حقوق الإنسان.
 - تحقيق التقدم والازدهار لجميع الشعوب والدول وذلك عن طريق عولمة الاقتصاد.

يجب الإشارة هنا، إلى أن الرأسمالية العالمية بدأت تتعرض للخطر من جذورها وفي عمق قواعدها، وذلك عندما هزت الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي والأوروبي في بدايات عام 2008، والتي وصفها الرئيس الأمريكي جورج بوش بالمحنة الخطرة، والتي هددت الاقتصاد الأمريكي بمرحلة طويلة من الركود الذي أدى إلى تقويض أركان العصر الأمريكي برمته، وبالتالي تقويض الرأسمالية العالمية رأساً على عقب، ومن الملاحظ العامة للنظام العالمي الجديد ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي ونمور آسيا واليابان ثم الصين التي أصبحت اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم،

¹ عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن:

1989-2011، ط.1. (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص. ص. 11-12.

² الطاهر المهدي بن عريفة، الجامعة العربية والعمل الجماعي المشترك 1945-2000، ط. 1. (عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 439.

كما تبدو القوة الاقتصادية هي المتحكم الرئيسي في مجرى الأحداث والتطورات القادمة في العالم مما قلص من أهمية ودور الأحلاف العسكرية، التي كانت هي السائدة في العلاقات الدولية في فترة من الفترات¹.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول رغم اختلاف التعاريف حول مفهوم النظام الدولي الجديد، غير أنه يمكن وضع تعريف إجرائي له: "هو عبارة عن إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما؛ الذي يقوم على الأساس القانوني والعرفي؛ الذي تبنى عليه العلاقات بين الدول؛ من حيث تحديده لطبيعة العلاقات الدولية؛ باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار الهادف لإنهاء وإضعاف الفواعل الأخرى".

المطلب الثاني: العولمة والنظام الدولي الجديد

شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي تشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ؛ فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة؛ ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم؛ كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلى الاعتماد على ذاتها، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات)، وباستثناء مجتمعات محدودة العدد تركها العالم في عزلة، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كما حدث للاتحاد السوفياتي مثلا في العقود الثلاثة الأولى، أو للصين في الخمسينيات والستينيات...إلخ)، فالظاهرة عمرها إذن خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة واختراع الأقمار الصناعية².

الفرع الأول: ماهية العولمة

مصطلح العولمة مصطلح جديد في طرحه الآن في هذه المرحلة، لكن التخطيط له بدأ منذ وقت مبكر، وهذا المصطلح يعني: "عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصاديا، وبمعنى آخر:

¹ هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص. ص. 68-69.

² جلال أمين، العولمة، ط. 1. (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص. 17.

محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم، خاصة النامي منها بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضارات، وإذابة خصائص المجتمعات هذا بالإضافة إلى تهميش العقائد الدينية¹.

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية "WHO"، يقصد بالعولمة على أنها "زيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين الشعوب والبلدان، من المفهوم عموماً أنه يشمل عنصرين مترابطين: فتح الحدود الدولية أمام التدفقات السريعة المتزايدة للسلع والخدمات والتمويل والأشخاص والأفكار؛ والتغييرات في المؤسسات والسياسات على المستويين الوطني والدولي التي تسهل أو تعزز مثل هذه التدفقات"².

أما أنتوني ماكجرو "Anthony McGrew" يعرف العولمة بأنها: "تشكل تعدد الروابط والترابط الذي يتجاوز الدول القومية (وضمنياً المجتمعات) التي تشكل العالم الحديث"، وهنا يحدد أنتوني عملية يمكن من خلالها للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء من العالم، أن يكون لها عواقب مهمة على الأفراد والمجتمعات في أجزاء بعيدة جداً من العالم³.

فحسب عدنان الشخص: "إن العولمة هي ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة؛ الإقليمية والعنصرية والطائفية وغيرها، إلى الانتماء العالمي الأعم؛ ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وتوفير فرص للتبادل التجاري الواسع محكوماً بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حمائية حكومية، وفي جانبها الفكري والثقافي هي الانفتاح الفكري على الآخر وعدم الإغلاق على الذات، ورفض التعصب الفكري الذي يدعو لإلغاء الآخر، لا شيء سوى أنه مغاير في الفكر، وفي جانبها السياسي هي شيوع تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان... فهي باختصار الشعور بالانتماء الكبير (العالمي)، بدلاً من الاقتصر على الانتماء المحلي الإقليمي، العنصري، الطائفي.... إلخ،" وسواء كانت العولمة تعني "الكوكبة" أو "الكونية" أو "سيادة النموذج الرأسمالي" وهيمنتته على العالم، فإن النظام العالمي الجديد الذي بدأ يسود في العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين قد أفرز العديد من المصطلحات منها⁴:

- نظرية "نهاية التاريخ" التي تبناها المفكر الأمريكي الياباني الأصل: فرنسيس فوكو ياما "Francis Fukuyama"، والذي اعتبر نهاية الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفياتي نهاية للتاريخ بانتصار الرأسمالية، ونظرية "صراع الحضارات" للمفكر الأمريكي صامويل هانتجتون "Samuel Huntington"

¹ - سليمان بن صالح الخراشي، العولمة، ط.1. (الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 2000) ص. 7

² - Youmatter, "Globalization: definition, Benefits, effects, examples- what is globalization?", the site was browsed on: 23/4/2022,P.1. <https://youmatter.world/en/definition/definitions-globalization-definition-benefits-effects-examples/>

³ - Simon Reich, What is Globalization? , the Kellogg Institute, 18 December, 1998, P.5.

⁴ - سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص.ص. 8-10.

الذي اعتبر نهاية الحرب الباردة، وانتصار المعسكر الشرقي على الغربي بداية لصراع طويل وممتد بين الغرب والشرق، وأيضاً بروز بعض الأفكار والنظريات الأخرى مثل: "ما بعد الحداثة" وغيرها حتى الوصول إلى مصطلح "العولمة"، حيث تزامنت ولادة النظام الدولي الجديد مع ظهورها بمظاهرها وخصائصها المختلفة والتي كان من أبرزها¹:

- الثورة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا العلمية والمعرفية وفي مجال الاتصالات والمواصلات خصوصاً وسائل الإعلام المختلفة.
- بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات كلاعب مهم في علاقات الدولية.
- تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والأموال وتوجيه دول العالم من قبل القوى الكبرى نحو اقتصاد السوق.
- تزايد الحديث عن بعض المفاهيم مثل: حقوق الإنسان، التعددية، الديمقراطية، إنهاء التسلطية... إلخ ومحاولة نشرها بالقوة.
- تقلص دور الدولة القومية وتآكل السيادة الوطنية للدولة وذلك بسبب سيادة قيم العولمة الثقافية عنوة عن الدولة التي أصبحت تواجه صعوبة في التوقع داخل حدودها السياسية.

الفرع الثاني: أهداف وأبعاد العولمة

تهدف العولمة إلى تحقيق جملة من الأهداف على النطاق العالمي، من خلال استخدامها لعدة آليات ووسائل لتحقيقها وهذا ماسوف يتم التطرق إليه:

أ- أهداف العولمة:

- تسعى العولمة لتحقيق عدة أهداف يمكن إدراجها على النحو التالي²:
- الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية... إلخ، بل إقامة سوق متسع يشمل العالم كله، ويشمل كافة مؤسساته وقطاعاته وأفراده.
- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكاملة سواء من حيث المصالح والمنفعة المشتركة والجماعية، أو من حيث الإحساس بالشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعاً، أو من حيث أهمية

¹ - هایل عبد المولى طشوش، مرجع سابق، ص. 64-65.

² - محسن أحمد الحضيرى، العولمة والإجتياحية، (القاهرة: مطبعة النيل العربية، 2000) ص. 151.

تحقيق الأمن الجماعي بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيها، وأهمية التصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام والتعامل معه بجهد وعمل مشترك وتعاون كامل من الجميع.

- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان.

- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحواسيب الإلكترونية أو ما بين مراكز تبادل البيانات، وخلق صناعة المعلومات، ومن ثم فإن كثرة الاحتكاك والتداول سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة.

- انبعاث وبعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى، ومن ثم تصبح الرؤية فاعلا في المنظور البشري سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات، وبالتالي يكتسب تيار العولمة من القوة والقدرة ما يؤهله لمزيد من التدفق القوى من منابع إلى اتساع التجارب، إلى إقامة الطموحات. (بمعنى الإنفتاح على العالم)

ب- أبعاد العولمة:

لقد تعددت وتباينت أبعاد العولمة حسب الوسائل والأدوات المستعملة وهي كالتالي¹:

- **البعد السياسي:** لقد أثبتت العولمة أن التغييرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.

- **البعد الاقتصادي:** إن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة، وهي الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرة العولمة، وتمثل الأبعاد الاقتصادية الأبعاد الأكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع بالنسبة للأبعاد الأخرى، تشمل تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج وحركة العناصر، ولكن لا بد أن نرصد أنها ليست متماثلة في كل المستويات، ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته، هناك إصرار شديد لإبقاء القيود التي تكبل حركة عنصر العمل، ليس فقط

¹ - محسن أحمد الحضيري، مرجع سابق، ص 19.

بمعنى انتقاله عبر حدود الدول وإنما داخل الدول ذاتها، وتجدر الإشارة هنا إلى القيود الصارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

- **البعد الثقافي:** تمثل الثقافة أو مجموعة القيم التي تمثلها جماعة ما، وتخضع لها في اختياراتها وفي أسلوب معيشتها، عنصرا محددا من العناصر الموجهة لسلوك الإنسانى بوجه عام، وهكذا فإن السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات، قد يستلزم بناءه التأثير في عقولهم وإرادتهم أي في ثقافتهم، ومن هنا فقد حرص الداعون إلى العولمة والمدافعون عنها على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، -أو التنسيق قيمى معين- وعلى بث هذه القيم ونشرها على المستوى العالمى، بهدف التكيف لسياسات العولمة وتهيئة المجتمعات المختلفة عبر العالم، لنقل العولمة كواقع حتمى وللمتعاملين مع العولمة والانصياع بمقتضياتها حتى، وإن بدت هذه المقتضيات متناقضة تماما لما يعتقونه أو ما يؤمنون به¹.

- **البعد التكنولوجى:** تشير الكثافة المتزايدة للتدفقات المعرفية العالمية إلى المزايا المهمة التي تحققها العولمة، فرغم الانتقادات الكثيرة التي توجه إلى العولمة بسبب آثارها السلبية المحتملة، إلا أنها حققت زيادة في انتشار التكنولوجيا عبر الحدود بطريقتين، أولا أتاحت العولمة للبلدان الحصول على المعرفة الأجنبية بسهولة أكبر، ثانيا تعمل العولمة على تعزيز المنافسة الدولية - بما في ذلك ما تحقق من زيادة في المنافسة نتيجة صعود نجم شركات الأسواق الصاعدة- الأمر الذي يعزز الحوافز الدافعة للشركات كي تبتكر وتعتمد على التكنولوجيات الأجنبية².

الفرع الثالث: مؤسسات العولمة

شهد القرن العشرين الكثير من التغيرات والمتغيرات التي فرضت نفسها بقوة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي منتصف القرن العشرين جاءت الحرب العالمية الثانية لترسم ملامح نظام دولى؛ حيث احتلت وسيطرت بعض أركانها في فترة قريبة بعد الحرب، بينما استمر البعض الآخر بقوة أكبر إلى يومنا هذا، وقد سعت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بمدينة برينتون وودز سنة 1945، وقد أسندت لهذه المؤسسات مهام معينة في مجال إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية، وتتمثل هذه المؤسسات في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية³.

¹ منير بركاني، "دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها"، بتاريخ: 2020/10/03، ص.1 الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3tBznom>

² عاقب أسلم وآخرون، "العولمة تساعد على نشر المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود"، بتاريخ: 2020/10/03، ص.1. الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3EmxEbM>

³ حيدر يونس كاظم، "المؤسسات المالية الدولية: نشأتها ومراحل تطورها"، بتاريخ: 2020/10/03، ص.1.

<https://bit.ly/2YQAhCm>

1- صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، والذي أنشأ بموجب معاهدة دولية لسنة 1945، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقره في واشنطن يضم في عضويته 189 بلداً، وقد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947 ويهدف الصندوق إلى:¹

- تشجيع التعاون النقدي الدولي
- تيسير نمو التجارة الدولية
- تحقيق استقرار أسعار الصرف
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف
- وضع نظام يعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، ويتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة هي:²
- **مجلس المحافظين** وهو صاحب السلطة في إدارة صندوق النقد الدولي.
- **المجلس التنفيذي** الذي يتألف من 24 مديراً يرأسه المدير العام للصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع يختص بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه وله كل الصلاحيات في هذا الصدد.
- **مدير الصندوق وهيئة موظفي الصندوق.**
- ويكمن دور صندوق النقد الدولي فيمايلي:³
- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.
- إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية للإيرادات من النقد الأجنبي.

¹ محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية: البنك الدولي-صندوق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013)، ص.ص. 309-310.

² المرجع نفسه، ص. 310.

³ ياسين ميموني، "محاضرات في مقياس مؤسسات العولمة الاقتصادية" (قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غليزان، السنة الجامعية: 2017/2018)، ص.ص. 23-27.

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء وتعزيز الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

- يمكن دور صندوق النقد الدولي أيضا في تعزيز العولمة الاقتصادية، حيث تعتري برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي أحسن سياسة اقتصادية للصندوق، بهدف تحقيق التوازنات النقدية والمالية التي تسهل مهمة الدولة للاندماج في الاقتصاد الدولي والمشاركة في حركة العولمة الاقتصادية.

2- البنك الدولي (The World Bank)

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم، يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وفي 27 /12/ 1945 دخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ، إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في 25/01/1946 مقره واشنطن، وفي 15/12/1947 تم الربط بين البنك وبين الأمم المتحدة، فإن العلاقة القوية بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم يفرقها اختلاف الأدوار، فقد وضعت اتفاقية الصندوق حجر الأساس لهذه العلاقة عندما اشترطت عضوية الصندوق، كشرط لطلب عضوية البنك وهذا جعل جميع الأعضاء في الصندوق هم أنفسهم أعضاء في البنك الدولي، من هنا بدأت العلاقة من خلال الانتماء المزدوج للأعضاء لكلا المنظمتين¹؛ حيث ينصب محور تركيز البنك الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وأشد البلدان فقرا، حيث يضم 189 من بلدان الأعضاء، في حين يضم البنك الدولي خمس مؤسسات، وهي: ²

-**البنك الدولي للإنشاء والتعمير** الذي يقوم بتقديم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

- **المؤسسة الدولية للتنمية** تهدف لرفع المستوى الاقتصادي العالمي وزيادة الإنتاجية ومستوى المعيشة لدى الدول الأكثر فقرا في العالم، عن طريق تقديم الدعم المالي لسد الحاجات الأساسية اللازمة للبدء في عملية التنمية والتطوير.

-**مؤسسة التمويل الدولية** تهدف إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

-**المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمارات**: أنشأ كمركز خاص لحل النزاعات والخلافات بين الحكومات والمستثمرين على أساس أن حل مثل هذه النزاعات سيسهل من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

¹ عبد الرحمن نوزاد الهيتي، عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، (الدوحة: دار المناهج، 2007)، ص. 202.

² ياسين ميموني، مرجع سابق، ص.ص. 40-52.

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** أنشأت للعمل على رفع مستوى الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وتقوم الوكالة بضمان أموال المستثمرين أو المقرضين من مخاطر وخاصة السياسية الممكن حدوثها في هذه الدول، ويعتبر البنك الدولي هو ثاني مؤسسة فوق حكومية بعد صندوق النقد الدولي، حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل أهمها قروض التكيف الهيكلي بهدف دفع تيار العولمة.

3- منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)

أنشأت منظمة التجارة العالمية في عام 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا، تعتبر منظمة التجارة العالمية، هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، والتي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالتالي جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية، حيث تضم في عضويتها 152 دولة، -ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة-، وتشترط المنظمة الدولية عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، كما توجد بعض الإجراءات الواجب اتباعها للانضمام إلى المنظمة، وعليه تهدف منظمة التجارة العالمية إلى: إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية، تحقيق التنمية، نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسئول بصورة أكبر.... إلخ، ومن أهم أجهزتها التنفيذية تتمثل فيما يلي:¹

- **المؤتمر الوزاري** يتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر رأس السلطة في المنظمة.

- **الأمانة العامة:** تتكون من المدير العام وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

- **المجلس العام:** يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، له عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية، وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

- **المجالس الرئيسية:** تتكون من مجلس السلع، مجلس تجارة الخدمات، مجلس حقوق الملكية الفكرية.

- **اللجان الفرعية:** تتكون من لجنة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية، لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، بالإضافة إلى مجموعات العمل.

تتمثل تناقضات العولمة فيما تفرزه عمليات العولمة، من تفاعلات وقوى واتجاهات عامة تعرقل مسيرتها، وقد تؤدي في مرحلة لاحقة إلى وقف حركتها، بسبب الضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق، اتجاه الاقتصاد إلى العولمة في غياب حكومة عالمية.... إلخ، تختلف استفادة الدول في هذا النظام تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها التكنولوجية، وعلى هذا الأساس لم يقم النظام

¹ محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص.ص. 325-334.

الجديد على اعتبارات إنسانية، والمساواة؛ بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي¹.

وعطفا على ما سبق، نجد أن العولمة ظاهرة قديمة جديدة، برزت ب بروز النظام الدولي الراهن، وتعتبر هي الأداة الرئيسية لتكريسه وهيمنته على بقية العالم، ويتجسد ذلك من خلال أهدافه المعلنة ولعل أهمها، الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكاملة، سواء من حيث المصالح والمنفعة المشتركة والجماعية، أما من بين الأهداف الخفية والغير معلنة لهذا النظام هو سيطرة النموذج الليبرالي من خلال خلق مؤسسات بريتن وودز، التي أسندت إليها عدة مهام ومن بينها، فرض مجموعة من الشروط والقيود مثلا في حالة الإفراض من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة بالنسبة لدول النامية، وهذا مما أعطى للعولمة دورا بارزا من خلال المؤسسات المذكورة آنفا على الصعيد العالمي.

المطلب الثالث: تنامي دور القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد

أسفر عن بروز النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ظهور عدة قوى إلى جانبها سواء كانت القوى الصناعية-كاليابان وألمانيا-بالإضافة إلى صعود دول الناشئة -مثل الصين، الهند، البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا... إلخ-، تبحث على مكانة مرموقة في الساحة الدولية حيث تتميز هذه القوى الناشئة بنمو اقتصادها، بشكل أصبح يناهز مجموعة الستة وهذا ما أطلق عليه جيم أونيل " Jim O'Neill " مصطلح القوى الناشئة أو صاعدة، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: صعود القوى الناشئة

إن نهاية الحرب الباردة وانهيار النظام العالمي ثنائي القطب، بشرت ببدء حقبة انتقالية للحكم العالمي، حيث لا يزال هناك عدم توافق في الآراء بشأن حالة توزيع السلطة وممارستها في نظام متعدد الأقطاب، لكن الواضح هو صعود قوى جديدة تسعى إلى دور سياسي عالمي يضاهي نفوذها الاقتصادي المتزايد، وغالبا ما يشار إليها باسم البريكس (البرازيل-روسيا-الهند-الصين-جنوب إفريقيا)، والتي يمكن إضافة قوى من الدرجة الثانية مثل اندونيسيا وتركيا والمكسيك إليها، تسمى هذه الدول "القوى الصاعدة" أو "القوى الجديدة" بسبب تطورها الاقتصادي السريع وتوسيع نفوذها السياسي والثقافي، وتعمل القوى الصاعدة على تغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي، من خلال البحث عن صوت أقوى في المؤسسات الدولية وبناء الروابط السياسية من خلال المنظمات الإقليمية².

¹ - محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص. 336.

² - Pinar Tank, The concept of "Rising Powers", NOREF, June 2012, P.P. 1-2.

لكن القوى الصاعدة لا تشمل دول البريكس فحسب، بل تشمل أيضا مجموعة أخرى من بينها إندونيسيا والمكسيك وتشيلي والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتركيا والفلبين وتايلاند ونيجيريا، يعلق أندرو كوبر "Andrew Cooper" على نحو ملائم بأنه "لا يوجد اختصار واحد له مجال خاص به"، هنا تبدو مجموعة بريكس تكتلا محيرا بشكل خاص يضم عضوين دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إحداهما قوة عظمى سابقة وأخرى ثاني أكبر اقتصاد في العالم¹.

صاغ فكرة مجموعة البريكس كبير الاقتصاديين في مؤسسة جولدمان ساكس، جيم أونيل "Jim O'Neill" في دراسة أجريت عام 2001 بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول البريكس"، وفي عام 2003 قدم فريقه تقريرا بعنوان "الحلم مع البريكس: الطريق إلى عام 2050²، كما توقع أيضا أن تتفوق مجموعة بريكس كمجموعة على اقتصادات مجموعة السبع في عام 2032، وستصبح أربعة من الاقتصادات الستة الأكثر هيمنة في العالم، وسيكون الناتج المحلي الإجمالي ضعف ما كان عليه في مجموعة السبعة* في عام 2050، ومن المؤكد أن النقل الاقتصادي الكبير للبريكس بين عامي 2003 و2007، شكل نمو البلدان الأربعة 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، من حيث تعادل القوة الشرائية³، ويمكن القول بعد ذلك أنه بالتوازي مع مفهوم البريكس "BRICS"، ظهرت مجموعة بدأت في العمل على الساحة الدولية باسم بريك "BRIC"، وفي عام 2011 بعد دخول جنوب افريقيا أصبحت تعرف بمجموعة "بريكس". أنظر للمخطط التالي⁴:

¹- Thomas G. Weiss, Rising Powers, Global Governance, and the United Nations, **Rising Powers Quarterly 2** (2016): P. 10.

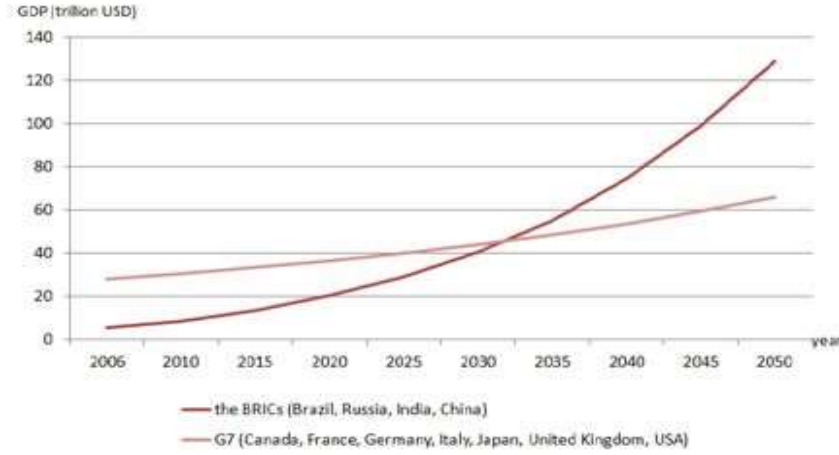
²- Gillian Tell, " The Story of BRICs", the site was browsed on: 16/12/2020.P.1. <https://on.ft.com/3ntxyZB>

³- 6th Academic forum, Learn about BRICS, the site was browsed on: 16/12/2020.P.1. <https://bit.ly/3noe0WJ>

⁴- Lurong Chen, "The BRICs in the global value chains: An Empirical Note", **Cuadernos de Economia 31**, 57 (2012): P. 222.

* ظهرت المجموعة السبعة (G7) من G5، وهي نفسها كيان بدا وكأنه ظهر في أبريل 1973، عقب اجتماع بين الوزراء المالية في ذلك الوقت للولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا-جورج ب شولتز وهيلموت شميدت وفاليري جيسكار ديستان-انعقد هذا الاجتماع بعد فترة وجيزة من انهيار اتفاقية بريتن وودز وركز على الأزمة النقدية الدولية، ووضع الأساس لمجموعة الخمسة، بعد فترة وجيزة من إضافة المملكة المتحدة اجتمعت هذه المجموعة بشكل رسمي وأحيانا على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي سنويا.

FIGURE 1.
NOMINAL GDP 2006-2050, THE BRICS VS. G7



Source: O'Neill (2007).

المخطط البياني رقم 1¹ حول: الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006 - 2050، البريكس ضد مجموعة السبعة.

تهتم دول البريكس بمستقبل عدم المساواة على الصعيد العالمي، وتمثل مجتمعة نسبة كبيرة من سكان الأرض والمساحة الجغرافية، ولذلك، فإن المساواة وعدم المساواة داخل دول البريكس لهما أهمية عالمية؛ فطبيعة النمو الاقتصادي داخل دول البريكس، لها تأثير كبير على التغيرات في عدم المساواة داخل الدول الأخرى الغنية منها والفقيرة على حد سواء، وهي مهمة أيضا لأنها ملتزمة بتحدي عدم المساواة بين الدول، بعد أن تم جمعها من خلال شعور مشترك بالتهميش في أسلوب البناء العالمي القائم والرغبة في تطوير ما وصفه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأنه "نظام جديد متعدد المراكز للعلاقات الدولية". وهي أيضا مهمة لأن جهودها الرامية إلى التصدي لتحديات عدم المساواة الداخلية الخاصة بها، هي مصدر مهم من الابتكار المتزايد التي يمكن للدول الأخرى أن تطلع إليه كإلهام.²

الفرع الثاني: تراجع القوة الأمريكية

إن احتمال التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية - في الدراسات المستقبلية- كقطب مهيم على العالم تبرزه جملة من المؤشرات التي ترتبط بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على قيمة الدولار، ومستوى الإنتاج الاقتصادي الأمريكي، وخاصة المنافسة الدولية في مجال المبادلات التجارية والتكنولوجية وتجارب

¹- Source: O'Neill, J. (2007). *BRICs and Beyond*, Goldman Sachs Economic Research Group. New York: Goldman-Sachs

²- جينغ جو، وآخرون، دول البريكس وعدم المساواة على الصعيد العالمي، (المملكة السعودية العربية: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، 2016)، ص.170.

التكامل والاندماج الإقليمية الناجحة، كما يلاحظ المفكرون أن الخيار العسكري الذي يسيطر على الفكر السياسي الأمريكي، طيلة المراحل السابقة لا سيما فترة حكم المحافظين الجدد أدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج الاقتصادي والنفقات العسكرية المتزايدة، نتيجة الانتشار الواسع للقوات الأمريكية، بالإضافة إلى التبعية النفطية الخارجية التي جعلت من السياسة الخارجية الأمريكية، توجه اهتمامها إلى السيطرة على منابع النفط خوفاً من اقتصاداتها من الركود، أمام هذا الوضع يشهد العالم صعود قوى اقتصادية منافسة في الكثير من المناطق الجغرافية، ويمكن ملاحظة ذلك عبر المعطيات الاقتصادية، المالية والديمقراطية المبنية في الجدول رقم 1 الموالي¹:

روسيا	الصين	اليابان	المنطقة الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	
2081,1	7262,7	4022,3	10011,6	13108,8	الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)
140,7	1330	127,3	324,2	304,2	السكان (مليون)
23,4	30,2	14,7	16,2	10,4	نسبة الانفتاح للناتج الداخلي الخام (%)
1,3	4,6	3,4	2,6	10,8	تعاملات البورصة (رؤوس أموال) (تريليون)
381,7	1231,5	714,3	4051,9	1046,2	الصادرات (مليار دولار)

الجدول رقم (1) حول: مستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة العالمية للدول الصاعدة²

يحمل الجدول دلالات اقتصادية ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة العالمية للدول الصاعدة، عندما نتمعن في مستوى الصادرات ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثالثة بعد المنطقة الأوروبية والصين، غير أن الدولار ما يزال يمثل العملة الأكثر تداولاً على المستوى التجاري والمبادلات عموماً واحتياطي الصرف العالمي.

إن بروز التكتلات الاقتصادية العالمية، يثير بلا شك مخاوف لدى الولايات المتحدة لا سيما تلك الفاعلة منها والمتطلعة للمنافسة الدولية نوعاً ما، مثلاً مجموعة دول البريكس BRICS، "ناهيك عن الاتحاد

¹ عبد السلام قريفة، "التراجع الأمريكي: من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية"، مجلة دراسات شرق الأوسطية 62 (2013): ص. ص. 81-82.

² Bertrand Badie, Dominique Vidal, La Fin De Monde unique, (Paris : la couverture, 2011), P.118.

الأوروبي بوصفه كتلة اقتصادية عالمية، متطلعة للمنافسة الاقتصادية العالمية بواسطة قدرات الاتحاد كافة وشركاتها العملاقة ولاسيما في مجال الطاقة العالمية¹.

وفي هذا الصدد نشرت مؤسسة "ستانلي*" تقريراً (سنة 2014) على درجة عالية من الأهمية أعده الخبير "مايكل شيفر" بعنوان "الولايات المتحدة والقوى الصاعدة"، ويأتي في سياق العديد من الدراسات والتقارير التي بدأت في الآونة الأخيرة، تتناول مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقع الولايات المتحدة في النظام الدولي كالقوة عظمى "Super Power"، وصعود عدد آخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية، لعل أبرزها ما يمكن تسميته بمجموعة BRICS التي تضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين، (بالإضافة إلى جنوب أفريقيا في 2011)، ويعتبر التقرير أن القرن الواحد والعشرين يشهد مزيداً من التنافس الدولي على القوة والموارد، ويحاول ضمن هذه المعطيات أن يقدم رؤية تتناول:²

- تحديد عناصر القوة في العصر الماضي والحديث.
- تسمية القوى الصاعدة والناهضة التي ستكون شريكا في تطوير النظام الدولي الذي سيتخطى نظام الأحادية القطبية مع تدهور القوة الأمريكية.
- التحديات الجديدة التي سيكون على المجتمع الدولي والقوى الصاعدة مواجهتها في المرحلة المقبلة.
- موقع الولايات المتحدة في الحقبة الحالية والخيارات القائمة أمامها للتعامل مع القوى الصاعدة على المستوى الدولي، ومع دخول العالم في القرن الواحد والعشرين بدأ المشهد العالمي بالتغير، فكما أنه ليس باستطاعة القليل من المراقبين التشكيك بفكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان تبقى في قائمة القوى الرئيسية اليوم، كذلك لا يمكن التشكيك بفكرة أن الصين والهند قد نهضت بالفعل وقامتاً بتحويل تأثير صعودهما إلى مستوى "القوة الرئيسية"، في حين يبقى الواقع الديموغرافي لروسيا عائقاً أمامها لضمان موقعها كقوة رئيسية في المستقبل على الرغم مما تمتلكه من عوامل قوة كمصادر الطاقة والترسانة النووية.

¹ - جينغ جو، وآخرون، مرجع سابق، ص. 318.

² - هاني إلياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر حمد، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، ط. 1. (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 121-122.

* مؤسسة ستانلي: مؤسسة أمريكية غير ربحية خاصة، وهي مصدر ممتاز لتقارير أساسية عن السياسة الخارجية وقضايا عامة متنوعة.

الفرع الثالث: دور القوى الصاعدة في النظام الدولي

اعتبر هنري كيسنجر "Henry Kissinger" في كتابه بعنوان "النظام العالمي" أن مراحل صعود القوى هي الأخطر في أي نظام عالمي؛ لأن التوتر والصدام بينها وبين القوى القائمة يعد أمراً حتمياً بسبب التنافس في مناطق النفوذ. لكن من ناحية أخرى، هناك من يرى أن النظام الدولي التقليدي عمل على استيعاب الدول والمجموعات الصاعدة ودمجها في المؤسسات الدولية الحالية، بما يضمن في نفس الوقت فرصاً للعضوية والتمثيل والتعبير عن مصالح الدول الصاعدة وحمائتها، فعلى سبيل المثال وافقت منظمة التجارة العالمية على انضمام الصين إليها في 2001، برغم خلافاتها مع العديد من القوى الغربية بما اعتبر دلالة هامة في مرونة النظام لقبول اقتصاد شيوعي سابق، وبدل أيضاً على وجود قواسم مشتركة بين الاقتصادات الغربية التقليدية التي تمثلها الولايات المتحدة وأوروبا وبين الاقتصادات الناشئة، وأيضاً قبول الأخيرة للمعايير التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي¹.

أضافت وجهات النظر الأخرى أن هذه المجموعات الدولية الصاعدة، لا تشكل تهديداً أمنياً على النظام الدولي إذ تركز على القضايا التي تدور حول فهم ومعالجة أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتشجيع الالتزام بالاقتصاد العالمي المفتوح وتأتي الأجندة الأمنية والاستراتيجية في ترتيب متأخر نسبياً، ويرى مؤيدو هذه التوجهات أن طريق الحداثة للدول الصاعدة يمر عبر النظام الدولي القائم، ومن مصلحتها الحفاظ على نظام مفتوح قائم على قواعد متفق عليها، يمهد الطريق للتجارة والاستثمار ومشاركة المعلومات وكان من أصحاب هذا الرأي أوليفر ستينكل "Oliver Stinkel" في كتابه "عالم ما بعد الغرب: كيف تقوم القوى الصاعدة بإعادة تشكيل النظام العالمي؟"²، إذ رأى أن القوى الصاعدة لا تتحدى جوهر النظام العالمي بل القيادة الغربية، وستفعل ذلك حينما تكون في وضع مادي يسمح لها بذلك، فستنشئ قواعد ومعايير جديدة لتعرض سلطتها على نحو أفضل مثلما فعل الغربيون من قبل، فهي تعمل حالياً على خلق ما يسمى "النظام الموازي" الذي سيتحدى المؤسسات الدولية التي يقودها الغرب حالياً، لكنها تتبنى في نفس الوقت ما يسمى استراتيجية "التوازن المرن" تستطيع من خلاله فتح مجال للمناورة، وحرية الحركة للدول الأضعف في النظام الدولي، بما يمكنها من مواجهة الدول الأقوى، فتعمل على تطوير علاقات مؤسسية مع القوى المهيمنة، تسمح لها بتفادي أعمالها الانتقامية³.

تقوم هذه الاستراتيجية على آليتين الأولى تسمى "دبلوماسية الاصطياد" يتم من خلالها استخدام قواعد ومعايير السلوك داخل المؤسسات الدولية، من أجل التأثير في السياسة الخارجية للدول الكبرى؛ الثانية تقوم

¹ - فردوس محمد عبد الباقي، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019) ص. 66.

² - المرجع نفسه، ص. 67.

³ - المرجع نفسه، ص. 67.

على زيادة القوة الاقتصادية من خلال تكوين تكتلات تجارية؛ من جانب آخر قد تسيطر القضايا الداخلية على القوى الكبرى والصاعدة، وتقضي على طموحاتها في قيادة العالم، وذلك في ظل التعارض بين استراتيجياتهم خاصة على المستوى الاقتصادي¹.

تتفق القوى الناشئة مع القضايا الأساسية على سبيل المؤسسات الدولية والأمن التعاوني والمجتمع الديمقراطي، وحل المشكلات الجماعية والسيادة المشتركة وسيادة القانون، ويأتي اتفاقها هذا لسبب واضح: فهذا النظام القائم على قواعد والمنفتح نسبياً، هو الذي ساهم إلى حد كبير في نهوضها الاقتصادي الهائل على مدار الستين عاماً الماضية، وقد ساعد الحكومة الصينية في تنفيذ أكبر برنامج للحد من الفقر في تاريخ البشرية، وعند التساؤل عما إذا كانت الصين أو غيرها من القوى الناشئة لها مصلحة في التراجع عن هذا الإطار الدولي؟ ويغيب عن بال المتسائل أن مثل هذه الدول بحاجة أن تظل في مكانها على مدى العقود المقبلة لتحديث اقتصاداتها والتحول إلى دول غنية².

في هذا المجال، كتب أميتاف أتشاريا "Amitav Acharya" أن مجرد استفادة القوى الصاعدة من النظام الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة لا يعني أنها ستتركه على حاله وتُتبع للنفوذ الأمريكي، في الواقع ترى القوى الناشئة أن نظام اليوم تشويه الكثير من العيوب، وغالباً ما يقلل من شأنه مؤسسو النظام (بدرجة متفاوتة)، فالبرازيل وجنوب إفريقيا والهند على وجه الخصوص تعارض التسلسلات الهرمية الضمنية، والظاهرة التي تحكم المؤسسات الدولية والامتيازات الكبيرة التي تتمتع بها القوى العظمى في المداولات الدولية، فمثلاً الصين هي الأخرى وعلى الرغم من أن لديها امتيازات أكثر من تلك الدول، وأكثر اضطراباً منها في العديد من المؤسسات مثل مجلس الأمن تمتعض من الامتيازات التي تتحلّى بها الولايات المتحدة في ظل النظام الحالي، وليس هذا انتقاداً للنظام الراهن القائم على قواعد بل هو نقد للهيمنة التي تحكمه³.

من هنا، فإن الشك حيال تسيير المعايير الليبرالية، وليس الأهداف والقيم التي توجهها هو الذي يصوغ علاقة "البريكس" بالنظام العالمي الحالي، وهذا ما يدعو القوى الناشئة إلى أن تفسر أحياناً الأهمية الليبرالية على أنها شكل من أشكال الإمبريالية الليبرالية، وتصور قوة الولايات المتحدة في مركز النظام الليبرالي على أنها تشكل تهديداً اليوم، وبدلاً من التشكيك في المبادئ الفكرية التي تستند إلى النظام الدولي، تقول القوى الناشئة إنها تسعى إلى إنشاء نظام متعدد الأطراف تسري فيه القواعد نفسها على الجميع، في الواقع هذا

¹ - فردوس محمد الباقس، مرجع سابق، ص 67.

² - أوليفر ستونكل، "ما بعد العالم الغربي تداعيات الديمقراطية الرأسمالية وتهيافتها"، (ترجمة: نور علاء الدين)، الاستغراب 17 (2019): ص.

153.

³ - المرجع نفسه، ص. ص. 153-154.

يعني كما يتضح لنا من أزمة القرم، أن سعي هذه الدول سوف يتزايد للحصول على معاملة خاصة تلقاها ضمن نظام الحوكمة العالمي الحالي¹.

بناء على ما ذكر سابقا نستنتج أن هناك مجموعة من الازهاصات التي ساعدت على صعود القوى الناشئة على الصعيد العالمي، بسبب تطورها الاقتصادي السريع، وتوسيع نفوذها السياسي والثقافي، ولعل الأزمة المالية العالمية هي من بين الأسباب التي ساعدت على بروزها من خلال تخطي هذه البلدان الصاعدة للأزمة وخاصة دول البريكس وعدم تضررها بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة، حيث أصبحت دول البريكس هي المحرك الاقتصادي للنمو منذ ذلك الحين، وبالتالي فهي تعمل على:

- تغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي، من خلال البحث على تمثيل أقوى وعادل داخل المؤسسات المالية

- تسعى لخلق نظام دولي عادل، تسود فيه المساواة،

- تسعى إلى دور سياسي عالمي يضاهي نفوذها الاقتصادي المتزايد.

- تسعى إلى انشاء نظام متعدد الأطراف تسري فيه القواعد نفسها على الجميع.

¹ - أوليفر ستونكل، مرجع سابق، ص. 155.

المبحث الثاني: التحولات في القوة لفترة ما بعد الحرب الباردة

تمهيد:

شهد مفهوم القوة منذ نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات، لمواكبة التطور الحادث في حقل العلاقات الدولية، ويمكن التمييز بين مستويين للتغير الذي طرأ على مفهوم القوة، مستوى خاص بالعناصر المكونة للقوة والأشكال المختلفة التي تتخذها، ومستوى آخر خاص بالطرف الذي يمتلك القوة، مع امتلاك فاعلين من غير الدولة بعض مصادر القوة والتأثير في العلاقات الدولية، والتغيرات التي أثرت على أشكال القوة خاصة التكنولوجيا الحديثة لما لها من أثر مهم على تطور ممارسة القوة والنفوذ في العلاقات الدولية¹.

المطلب الأول: التحول في القوة العسكرية

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية، إلا أنه طرأت على هذا المفهوم العديد من التحولات التي عكست تطور واقع العلاقات الدولية، ومحاولة العلم التنظير لهذا الواقع، ولقد اختلفت منظورات العلاقات الدولية في تناولها لمفهوم القوة، وقد جاء المنظور الواقعي باتجاهاته المختلفة للتأكيد على أهمية القوة العسكرية بالأساس في العلاقات الدولية، حيث بنيت العلاقات بين الدول والتي مثلت الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية منذ بدايتها على القوة العسكرية، ومع تزايد التسلح والحروب تزايدت المخاطر المترتبة على استخدام القوة العسكرية، وخاصة مع ظهور أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، وفي ظل المخاطر المترتبة على استخدام القوة، ووجود رأي عام عالمي رافض لاستخدام ذلك النوع من القوة، تراجع استخدام القوة العسكرية وأصبح الاهتمام بين الدول ليس باحتلال إقليم دولة ما، بل ما يمكن فعله فوق ذلك الإقليم من سياسات تجارية وبيئية واقتصادية وثقافية، ولقد ظهرت أبعاد أخرى للصراع في ظل الثورة التكنولوجية مثل الهجوم الإلكتروني (Cyber Attacks)، فأصبح بإمكان الفاعل الدولي تدمير أهدافه بدون جيوش نظامية وحروب، وأصبح المستهدف الآن مجتمعات العدو وإراداتها السياسية².

يعد المقوم العسكري من المقومات المهمة في أداء الدولة لدورها الإقليمي والعالمي، فإن مدى فاعلية تأثير الدولة يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها الدولة، واستراتيجية الدولة تعتمد على قدرتها العسكرية، فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية استراتيجية عالمية، ولكن على الرغم

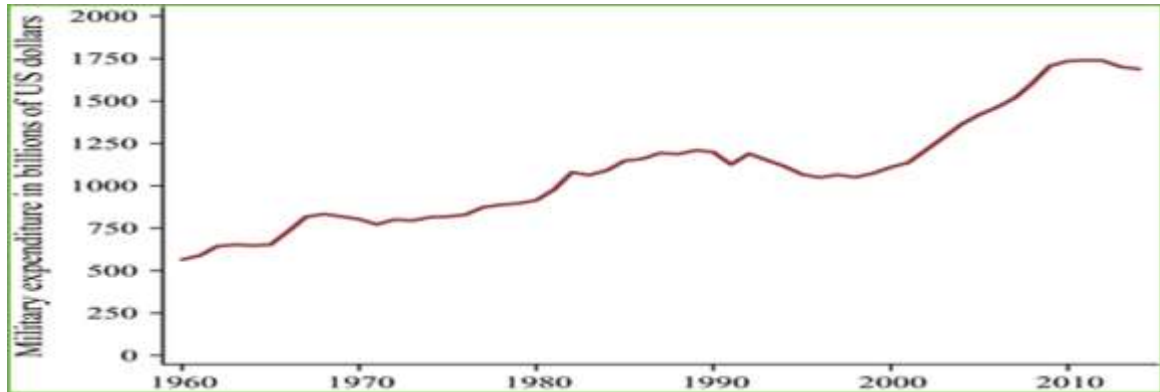
1- إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت؟ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017) ص.ص. 39-42

2- سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان

2005-2013، ط. 1. (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014) ص. 11.

من الرأي القائل إن القوة العسكرية تراجع تأثيرها نسبيا لصالح تغييرات أخرى فإن تأثير القوة العسكرية مستمر وتظهر ملامحه من خلال¹:

- استمرار معدلات التسلح العالية في عالم ما بعد الحرب الباردة.
- لا تزال القوة العسكرية تؤدي دورا مهما في العلاقات أو التفاعلات الدولية المتبادلة ما بين الوحدات الدولية ولا سيما الدول.
- ترسيخ جدلية الارتباط بين حجم القوة العسكرية لأي بلد وقوة موقفه السياسي ومدى قدرة قيادته السياسية على فرض إرادتها في مجتمع دولي لا مكان للضعيف فيه.
- أطروحات عدد من القوى الإقليمية لأداء دور مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية.
- بروز أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لفتت الانتباه إلى قضية مهمة، وانتشرت على صعيد العالم وأصبحت القضية رقم واحد عالميا وهي الحرب على الإرهاب، لأن التهديدات الجديدة أكدت الحاجة إلى بناء قوات أخف وأكثر قدرة على الحركة، وبدأت المؤسسة العسكرية الأمريكية بالفعل في تطوير العديد من الأفكار الخاصة، بالقدرات الحركية للقوات الأمريكية ثم جاءت الحملة العسكرية في أفغانستان فرصة مثالية لتضيف العديد من النظم التسلحية الحديثة والجديدة، والتي ترتبط بالثورة الممتدة في تكنولوجيا المعلومات. أنظر إلى المخططات التالية²:



الرسم البياني رقم (2) حول³: إجمالي الانفاق العسكري 2014-1964

¹- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، ط. 1.

(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، ص. ص. 29-30.

²- Todd Sandler, Justin George, "Military Expenditure Trends for 1960-2014 and What They Reveal", **Global Policy** 2(2016): P.P.177-178.

³- Source: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) (2013) SIPRI Yearbook 2013: Armaments, Disarmament and International Security.

يوضح المخطط السابق إجمالي الإنفاق العسكري بالقيمة الثابتة بالدولار الأمريكي لعام 2011 للفترة الممتدة من 1960-2014 لـ 165 دولة، حيث نلاحظ اتجاه تصاعدي خلال عام 1990 ، عندما بلغ هذا الإنفاق 1.221 تريليون دولار أمريكي،-لو تم ضم الإتحاد السوفييتي لكان هذا الاتجاه التصاعدي أكثر وضوحاً- بشكل عام، انخفض إجمالي الإنفاق العسكري بالقيمة الحقيقية من عام 1991 إلى غاية 1998، عندما ارتفع حتى وصل ذروته في سنة 2011 إلى 1.739 تريليون دولار أمريكي، ويعود سبب الارتفاع الطفيف في الإنفاق العسكري بين عامي 1991 - 1992 إلى حرب الخليج وإضافة روسيا إلى العينة، وقد نما الإنفاق العسكري بنسبة 57.6% منذ عام 2000 نتيجة لانتشار الحروب داخل الدول، في عام 2014، بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1.69 تريليون دولار أمريكي¹.

نما الإنفاق العسكري بنسبة 57.6% منذ عام 2000 استجابة لانتشار الحروب داخل الدول، والحاجة إلى معالجة الإرهاب العابر للحدود بعد 11 سبتمبر، وضرورة تحديث أنظمة الأسلحة، وخطر الدول الفاشلة والمارقة، وحرب العراق وأفغانستان، وصعود الصين وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا².

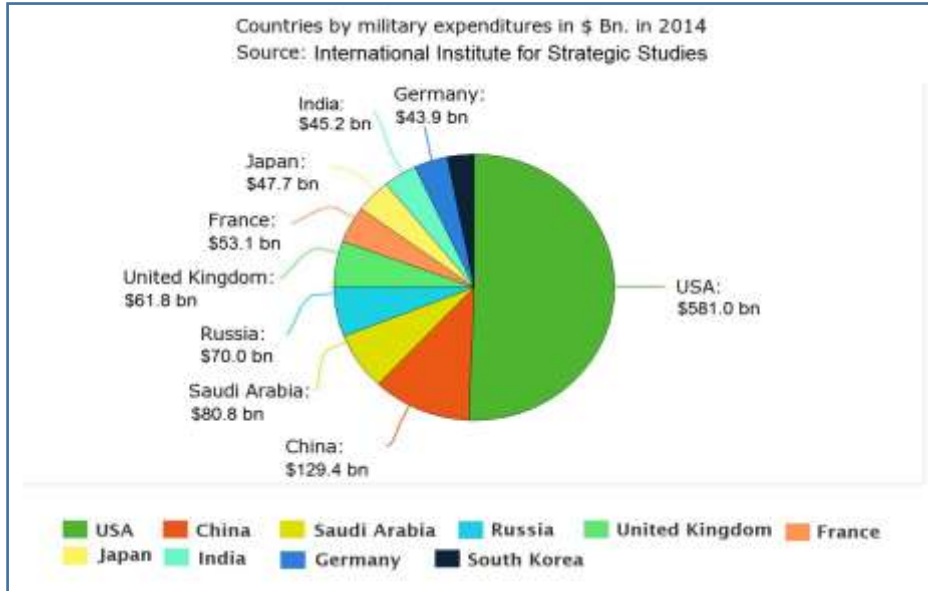
كما يوضح المخطط السابق أيضاً أن عائد السلام من حيث انخفاض الإنفاق الدفاعي، بعد نهاية الحرب الباردة لم يدم طويلاً بالنسبة للعالم ككل، كما أدى كساد لعام 2008 إلى تباطؤ معدل الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي، بعد عام 2009 كان التراجع في الإنفاق العسكري راجعاً في جزء كبير منه إلى انخفاض الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة، حيث أدت مخاوف عجز الميزانية الأمريكية إلى تخفيضات شاملة في الإنفاق الحكومي، أما في عام 2012 انخفضت حصة الولايات المتحدة من الإنفاق العسكري العالمي إلى أقل من 40% للمرة الأولى منذ عام 1960.³

أما بالنسبة للرسم البياني الدائري الذي أعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول النفقات العسكرية للعشرة الأوائل لسنة 2014 (بما يخص الإنفاق المطلق)

¹- Todd Sandler, Justin George, *op.cit.* P.177.

²- *Ibid*, P.178.

³- *Ibid*. P. 179.



الرسم البياني الدائري رقم (1) حول¹: النفقات العسكرية للعشرة الأوائل لسنة 2014.

يظهر لنا الرسم البياني الدائري أن الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2014 كان تحت سيطرة الولايات المتحدة، حيث أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 581 مليار دولار أمريكي أكثر من الدول التسع التالية مجتمعة (ألمانيا، الهند، اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة، روسيا، العربية السعودية، الصين)، كما يوضح الرسم البياني أن ثاني أكبر منفق هو الصين، وثالث منفق السعودية العربية، حيث تحتل روسيا المرتبة الرابعة أما فيما يخص المملكة المتحدة المرتبة الخامسة عالمياً وتتبعها بقية الدول سابقة الذكر² (فرنسا، اليابان، الهند، ألمانيا).

كما يوضح لنا الجدول رقم 2 تقييم المجموعة 11 (G11) من ناحية القوة العسكرية، بالاعتماد على مؤشر معقد تم وضعه على أساس أكثر من 50 متغيراً منظماً حول القدرة العسكرية، من حيث القوة البشرية والقوة البرية والقوة الجوية والبحرية، والموارد واللوجستيات والموارد المالية والقوة الجغرافية، حيث تعتبر النفقات العسكرية (عندما يتم استثمار رأسمال بحكمة)، ورأسمال البشري هما أقوى المحددات التي تؤثر على القوة العسكرية، وعليه فإن متوسط الدرجات يتم حسابه بناء على: النفقات العسكرية والتنمية البشرية ومؤشر القوة العسكرية، من أجل تحديد تأثير رأسمال البشري على القوة العسكرية، وسوف يتم التركيز من خلال الجدول

¹- Source : <https://ourworldindata.org/military-spending>

²- Max Roser, Mohamed Nagdy, Military Spending, The site was browsed on: 27/11/ 2020. P.1. <https://ourworldindata.org/military-spending>

رقم (2)، حساب أمتوسط درجة النفقات العسكرية، ومؤشر القوة العسكرية وثانياً متوسط جميع المكونات الثلاثة¹.

البلد	المصاريف العسكرية (SIPRI، 143 دولة)	التنمية البشرية (187 دولة، UNDP)	مؤشر القوة العسكرية (GFP، 126 دولة)	متوسط الدرجات باستثناء التنمية البشرية لـ G11	متوسط الدرجات بما في ذلك التنمية البشرية لـ G11
1	2	3	4	5	6
الولايات المتحدة	1 (1.000)	5 (0.979)	1 (1.000)	1 (1.000)	1 (0.993)
الصين	2 (0.993)	91 (0.519)	3 (0.984)	2 (0.989)	8 (0.832)
اليابان	6 (0.941)	17 (0.914)	9 (0.937)	6 (0.941)	5 (0.932)
البلد	المصاريف العسكرية (SIPRI، 143 دولة)	التنمية البشرية (187 دولة، UNDP)	مؤشر القوة العسكرية (GFP، 126 دولة)	متوسط الدرجات باستثناء التنمية البشرية لـ G11	متوسط الدرجات بما في ذلك التنمية البشرية لـ G11
1	2	3	4	5	6
ألمانيا	8 (0.951)	6 (0.973)	8 (0.944)	5 (0.948)	2 (0.956)
المملكة المتحدة	6 (0.965)	14 (0.930)	5 (0.968)	3 (0.967)	3 (0.954)
فرنسا	5 (0.972)	20 (0.898)	6 (0.960)	4 (0.966)	4 (0.943)
البرازيل	11 (0.930)	79 (0.583)	22 (0.833)	8 (0.882)	9 (0.782)
إيطاليا	12 (0.923)	26 (0.866)	16 (0.881)	7 (0.902)	7 (0.890)
الهند	7 (0.958)	135 (0.283)	4 (0.976)	3 (0.967)	10 (0.739)
روسيا	3 (0.986)	57 (0.701)	2 (0.992)	2 (0.989)	6 (0.893)
جنوب أفريقيا	47 (0.678)	118 (0.374)	32 (0.754)	9 (0.716)	11 (0.602)

جدول رقم (2) حول²: تصنيفات المجموعة 11 (G11) وفقاً للقوة العسكرية لسنة 2014-2015

¹- Iulia Monica Oehler-Sincai, "BRICS' Contribution to the new world order: A capacity appraisal", **research Institute for World Economy Romanian Academy**, 11 APRIL, 2016, P.P. 3-4.

²- Source: Own calculations, based on IMF (2015), World Bank (2015) and UNDP (2014).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) الوحدات أو المؤشرات التي يتم من خلالها قياس القوة العسكرية للمجموعة 11، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسجل أعلى النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فهي تحتل المرتبة الأولى من بين دول مجموعة 11، كما تحتل الصين وروسيا نفس المكانة في التسلسل الهرمي إذا استبعدنا مؤشر التنمية البشرية، لكن روسيا تتفوق على الصين إذا أخذنا بعين الاعتبار التنمية البشرية، بالنسبة للهند يعتبر العجز في التنمية البشرية عقبة كبيرة، حيث أنها تحتل المرتبة الثالثة من بين المجموعة 11 إذا استبعدنا مؤشر التنمية البشرية، أما إذا أخذناه بعين الاعتبار فهي تحتل المرتبة العاشرة، كما تحتل البرازيل المرتبة الثامنة على الرغم من ارتفاع قيمة نفقاتها العسكرية، إذا استبعدنا مؤشر التنمية البشرية، أما إذا أخذناه بعين الاعتبار تحتل المرتبة التاسعة، في حين أن جنوب أفريقيا هي دولة المتخلفة على مستوى المجموعة 11 (G11) والبريكس¹.

أصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لسنة 2016، تقرير حول الإنفاق العسكري العالمي، مؤكداً أن الإنفاق الدفاعي العالمي أخذ في الارتفاع مرة أخرى، على الرغم من أن الزيادة الحقيقية بنسبة 1% تبدو ضئيلة، -إلى جانب النمو الاقتصادي الديناميكي في العديد من القوى الناشئة-، حدث توسع هائل في الإنفاق العسكري على مدى العقد الماضي، أما فيما يخص مجموعة البريكس زاد الإنفاق العسكري الصيني بنسبة 169%، وروسيا بنسبة 112%، والهند بنسبة 112%، والبرازيل بنسبة 43%، لكن آخرين في مجموعة العشرين يستثمرون بوتيرة سريعة مماثلة، زادت المملكة العربية السعودية من ميزانيتها الدفاعية بنسبة مذهلة بلغت 125% خلال العقد الماضي، وتحتل الآن المرتبة الثالثة من بين أكبر المنفقين في العالم، على الرغم من اللجوء إلى أسواق المال الدولية لسد العجز المتزايد في الميزانية²، ولكن ليس فقط حجم ميزانيات الدفاع القوى الناشئة هو المهم، ولكن السؤال المطروح هو كيف ستسيطر كل هذه القوى الجديدة ولمصلحة من؟

تضع منظمة الشفافية الدولية مؤشرات للدفاع -الذي تصنف فيه البلدان من "A to F" وفقاً لمستويات شفافية الدفاع والمساءلة - إلا أن أسرع نمو للقوة العسكرية غالباً ما يتميز بمستويات عالية من السرية وانخفاض مستويات المساءلة والرقابة والشفافية، أكثر من ثلث الإنفاق العالمي الآن من قبل البلدان التي لا تتمتع بشفافية ذات مصداقية في الميزانية، حيث لم تسجل دول البريكس أعلى من مؤشر "D"، لكن هذه الهوة بين الإنفاق العسكري المتزايد والضوابط والتوازنات الكافية على النخب العسكرية تشكل أيضاً تهديداً للاستقرار العالمي يتجاوز استقرار الدولة، فعندما يتسم نمو القوة الصلبة بمستويات عالية من السرية وانخفاض

¹ - Iulia Monica Oehler-Sincai, op.cit. P.5.

² - Katherine Dixon, Emerging powers and their all-too-secret arms, the site was browsed on: 27/11/ 2020. P.1. <https://on.ft.com/3zaYakp>

مستويات المساءلة، فإن النية الكامنة وراء توسيع القدرة العسكرية ليست واضحة دائما لشعب البلد نفسه، بغض النظر عن جيرانهم والعالم الخارجي، إن السرية المفرطة بشأن القدرة والنية لها آثار واضحة على تزايد المنافسة بين الدول وسباق نحو التسلح، بما في ذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجنوب، وجنوب شرق آسيا¹.

انخفضت مبيعات الدفاع لفرنسا وألمانيا بنسبة 9.8% و51% على التوالي في 2011-2015 مقارنة بمبيعات الانفاق الدفاعي من 2006-2010، وفي نفس الوقت نمت الصادرات الدفاعية للصين وروسيا بسرعة بنسبة 28% و88% خلال نفس الفترة (2011-2015)، فإن الطريقة التي يتعامل بها اللاعبون الجدد الذين يدخلون سوق الدفاع (سوق الأسلحة) -مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية- مع الإدارة المحلية لقطاعهم الدفاعية سيكون لها تأثير كبير على تجارة الأسلحة الدولية.²

أدى النظام الدولي القائم على القواعد والذي تأسس على اتفاقيات مشتركة بشأن السلوك إلى زيادة التعاون الأمني، مما شجع السلوك الذي يمكن التنبؤ به من قبل الدول والإدارة غير العنيفة للنزاعات في هذا العالم، الأكثر عسكرية والمتعدد الأقطاب، سيستمر الأمن العالمي في الاعتماد على أقوى الدول التي تتشئ طرقا مقبولة لإدارة القوة الصلبة، لكن ما توضحه إحصائيات "SIPRI" (ستوكهولم الدولية معهد أبحاث السلام) هو أن عدد القوى العسكرية أخذ في الازدياد والتحدي المتمثل في صياغة اتفاق مشترك بشأن معايير السلوك أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

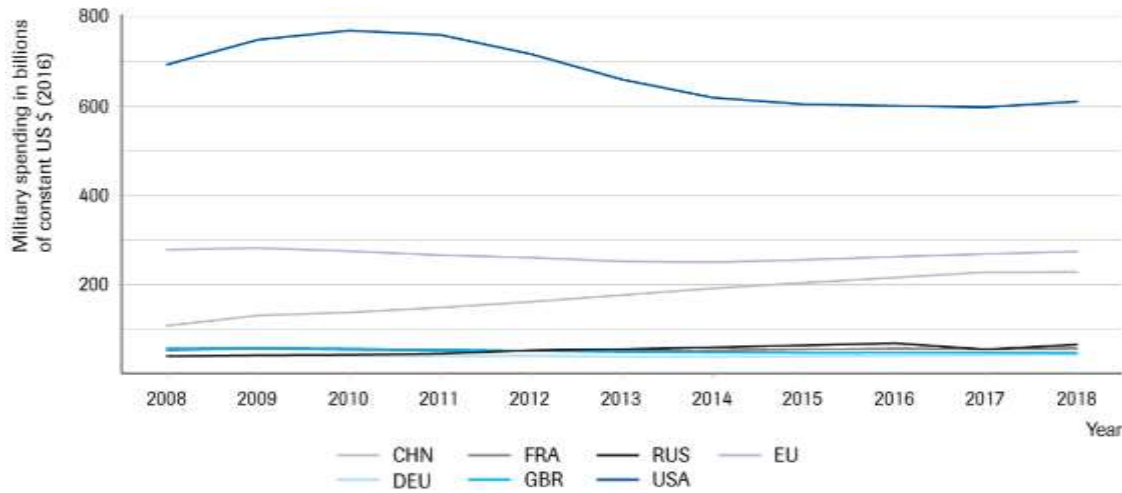
لقد زاد الإنفاق العسكري العالمي بين عامي 2008 و2018 بمقدار 160 مليار دولار ليلبلغ 1.72 تريليون دولار، وهذه الزيادة البالغة 10.4% هي إلى حد كبير نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي المطلق وليس النفقات الدفاعية الإضافية، لكن في الرسم البياني (3) نجد أن الصين هي المسؤولة عن نصيب الأسد من هذه الزيادة، فقد ضاعفت الدولة إنفاقها العسكري خلال العقد الماضي، من 120 إلى 240 مليار دولار وفقا للبيانات الرسمية، حيث زاد الإنفاق العسكري الروسي بين عامي 2008 و2016 بنسبة 71%، بعدما انخفض بنسبة 20% في عام 2017، بينما بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لعام 2018 بـ 66 مليار دولار، ومع ذلك، لاحظ الخبراء أن نسبة كبيرة من الانفاق العسكري الروسي مخفية في مجموعة متنوعة من أقسام الميزانية الداخلية، عندما يؤخذ هذا في عين الاعتبار، توجد هناك بالفعل زيادة طفيفة في الانفاق العسكري في السنوات الأخيرة³.

¹ - Katherine Dixon, *op.cit*, P.1.

² - *Ibid*, P.3.

³ - Tim Sweis and Floris Holstege, "Threats, Arms and Conflicts Taking Stock of Interstate Military Competition in Today's World", *Strategic Monitor 2018- 2019*, February 2018, P.2.

انخفض الإنفاق الدفاعي الأمريكي في عامي 2010 و2014 بنحو 8%، لكنه ارتفع قليلاً مرة أخرى من سنة 2017 فصاعداً، مع ميزانية 2018 بلغ مجموعها في النهاية 609 مليار دولار، ومن المقرر أن يستمر هذا النمط في عام 2019، حيث تم تخصيص 40 مليار دولار إضافية. أما بالنسبة للدول الأوروبية فبعد عقود من تقلص ميزانيات الدفاع، فقد زاد إجمالي الإنفاق الدفاعي بنسبة 9.5% بين عامي 2014 و2018¹.



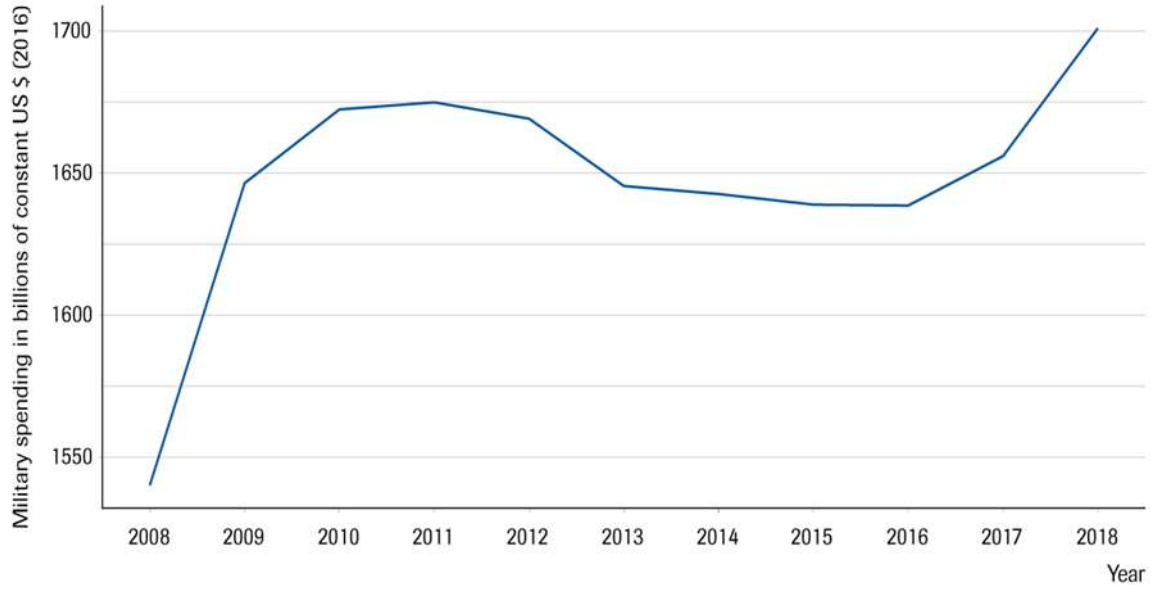
الرسم البياني رقم 3 حول²: إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2008-2018 بمليارات الدولارات الأمريكية

زادت فرنسا إنفاقها العسكري بين عامي 2014 و2018 بنسبة 8.9% إلى 57.8% مليار دولار أمريكي، وبطريقة مماثلة زادت ألمانيا خلال نفس الفترة بنسبة 14.5% إلى 44.3% مليار دولار على غرار الولايات المتحدة من المرجح أن تستمر هذه الزيادة في الإنفاق في المستقبل القريب، أما بالنسبة للمملكة المتحدة فقد انخفض الإنفاق بين عامي 2014 و2018 من 48.8 مليار دولار إلى 47.2 مليار دولار بشكل عام لم يزد الإنفاق العسكري بشكل كبير في جميع المجالات، لكن في الرسم البياني رقم (4) يوضح لنا أن الدول الرئيسية بإستثناء المملكة المتحدة بدأت في زيادة ميزانيات الدفاع مرة أخرى³.

¹- Tim Sweis and Floris Holstege, op.cit, P.3. <https://www.clingendael.org/pub/2018/strategic-monitor-2018-2019/interstate-military-competition/>

²- Source: SIPRI

³- Tim Sweis and Floris Holstege, op.cit. P.4.



الرسم البياني رقم 4 حول¹: إجمالي الإنفاق العسكري للجهات الفاعلة الرئيسية المختارة 2018-2008

تشير التقديرات حسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، إلى أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1822 مليار دولار في عام 2018، وكان أعلى بنسبة 2.6% من حيث القيمة الحقيقية مما كان عليه في عام 2017، وأعلى بنسبة 5.4% مقارنة بعام 2009، حيث ارتفع الإنفاق العسكري العالمي تدريجياً بعد أدنى مستوى له في عام 2009 و عام 2014، وهو الآن أعلى بنسبة 76% من أدنى مستوى له بعد الحرب الباردة، وبالتالي، انخفاض العبء العالمي - الإنفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - إلى 2.1% في عام 2018 وهذا ما يعادل مستوى عام 2014 - وهو أدنى مستوى في فترة ما بعد الحرب الباردة - زاد نصيب الفرد من الإنفاق العسكري من 230 دولاراً في عام 2017 إلى 239 دولاراً في عام 2018، حيث تم تجاوز النمو بنسبة 1.1% في عدد سكان العالم من خلال النمو في الإنفاق العسكري.² (أنظر للجدول رقم 3)

Rank		Country	Spending (\$ b.), 2018	Change (%), 2009-18	Spending as a share of GDP (%) ^b		World share (%), 2018
2018	2017				2018	2009	
1	1	United States	649	-17	3.2	4.6	36
2	2	China	[250]	83	[1.9]	[2.1]	[14]
3	3	Saudi Arabia	[67.6]	28	[8.8]	9.6	[3.7]
4	5	India	66.5	29	2.4	2.9	3.7
5	6	France	63.8	1.6	2.3	2.5	3.5
Subtotal top 5			1 097	60

¹- Source: SIPRI

²- Nan tian, and others", TRENDS IN WORLD MILITARY EXPENDITURE 2018", **SIPRI Fact Sheet**, April 2019, P.1.

6	4	Russia	61.4		27	3.9	3.9	3.4
7	7	United Kingdom	50.0		-17	1.8	2.4	2.7
8	9	Germany	49.5	9.0		1.2	1.4	2.7
9	8	Japan	46.6	2.3		0.9	1.0	2.6
10	1	South Korea	43.1		28	2.6	2.7	2.4
	0							
Subtotal top 10			1 347		74
11	1	Italy	27.8		-14	1.3	1.6	1.5
	3							
12	1	Brazil	27.8		17	1.5	1.5	1.5
	1							
13	1	Australia	26.7		21	1.9	1.9	1.5
	2							
14	1	Canada	21.6		12	1.3	1.4	1.2
	4							
15	1	Turkey	19.0		65	2.5	2.5	1.0
	5							
Subtotal top 15			1 470		81
16	1	Spain	18.2		-5.2	1.3	1.3	1.0
	6							
17	1	Israel	15.9		-5.8	4.3	6.8	0.9
	7							
18	1	Iran	13.2		-10	2.7	3.2	0.7
	8							
19	2	Poland	11.6		48	2.0	1.8	0.6
	4							
20	1	Pakistan	11.4		73	4.0	3.3	0.6
	9							
21	2	Netherlands	11.2		-4.4	1.2	1.4	0.6
	5							
22	2	Singapore	10.8		13	3.1	3.9	0.6
	1							
23	2	Taiwan	10.7		-2.9	1.8	2.3	0.6
	0							
24	2	Colombia	10.6		15	3.2	3.9	0.6
	3							
25	2	Algeria	9.6		85	5.3	3.8	0.5
	2							
26	2	Indonesia	7.4		99	0.7	0.6	0.4
	6							
27	2	Kuwait	7.3		39	5.1	4.0	0.4
	9							
28	3	Norway	7.1		23	1.6	1.6	0.4
	0							
29	3	Thailand	6.8		16	1.3	1.8	0.4
	1							
30	2	Oman	[6.7]		69	[8.2]	[7.0]	[0.4]
	8							
31	3	Mexico	6.6		36	0.5	0.5	0.4
	2							
32	2	Iraq	6.3		58	2.7	2.9	0.3
	7							
33	3	Sweden	5.8		18	1.0	1.2	0.3
	3							
34	3	Chile	5.6		25	1.9	2.3	0.3
	5							
35	3	Viet Nam	5.5		76	2.3	2.3	0.3
	7							
36	3	Greece	5.2		-46	2.4	3.2	0.3
	6							
37	3	Belgium	5.0		-12	0.9	1.2	0.3
	9							
38	3	Switzerland	4.8	6.3		0.7	0.7	0.3
	8							
39	4	Ukraine	4.8		69	3.8	[2.8]	0.3
	3							

40	4	Romania	4.6	112	1.9	1.3	0.3
	6						
Subtotal top 40			1 683	93
World			1 822	5.4	2.1	2.6	100

جدول رقم 2 حول¹: 40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2018.

كما تشير التقديرات لـ "SIPRI"، إلى أن الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1917 مليار دولار في عام 2019، وهو أعلى مستوى منذ عام 1988، بينما كان الإنفاق العسكري الإجمالي العالمي أعلى بنسبة 3.6% من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بعام 2018، وأعلى بنسبة 7.2% مقارنة بعام 2010، علاوة على ذلك، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي في كل من السنوات الخمس من عام 2015، بعد أن انخفض بشكل مطرد من عام 2011 حتى عام 2014 في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث بلغ العبء العسكري العالمي بنسبة 2.2% في عام 2019، بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2018، كما ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري من 243 دولارا في عام 2018 إلى 249 دولارا في عام 2019، ليصبح 1.1% من النمو في عدد سكان العالم تجاوزه النمو في الإنفاق العسكري، وبالتالي، كانت أعلى 15 دولة إنفاقا عسكريا في العالم في عام 2019* هي نفسها في عام 2018، ولكن كانت هناك بعض التغييرات المهمة في التصنيف بين أعلى المنفقين، فنجد من بين أربعين دولة ذات أعلى إنفاق عسكري، أنفقت الخمسة عشر الأولى مجتمعة 1553 مليار دولار في عام 2019، وهو ما يمثل 81% من الإنفاق العسكري العالمي².

¹- Sources: SIPRI Military Expenditure Database, Apr. 2019; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Oct. 2018; and International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, Sep. 2018.

²- Nan tian, and Others, Trends in World Military Expenditure, 2019, Stockholm International Peace Research Institute, April, 2019, P.1.

*- كان من بين أكبر 15 منقفا على الجيش في عام 2019، كان لدى اليابان أدنى عبء عسكري، فقد خصصت 0.9% فقط من ناتجها الإجمالي للإنفاق العسكري. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 8.0%. من بين الخمسة عشر الأوائل، كانت الأعباء العسكرية لإسرائيل (5.3%) وروسيا (3.9%) والولايات المتحدة (3.4%) وكوريا الجنوبية (2.7%) والهند (2.4%) أعلى أيضا من الأعباء العسكرية، لمزيد من المعلومات أنظر للمرجع: Nan tian, and Others

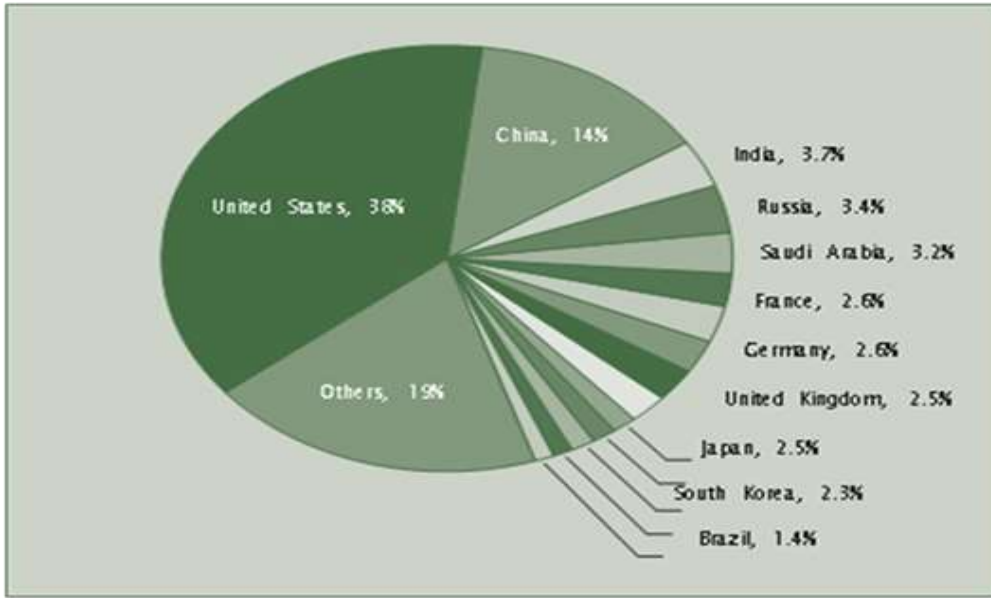
Rank		Country	Spending (\$ b.)		Change (%)		Spending as a share of GDP (%) ^a		World share (%)
2019	2018*		2019	2018-19	2010-19	2019	2010	2019	
1	1	United States	732	5.3	-15	3.4	4.9	38	
2	2	China	[261]	5.1	85	[7.9]	[1.9]	[14]	
3	4	India	71.1	6.8	37	2.4	2.7	2.7	
4	5	Russia	65.1	4.5	30	3.9	3.6	3.4	
5	3	Saudi Arabia	[61.9]	-16	14	[8.0]	8.6	[1.2]	
Subtotal top 5			1 191	--	--	--	--	62	
6	6	France	50.1	1.6	3.5	1.9	2.0	2.6	
7	9	Germany	49.3	10	15	1.3	1.3	2.6	
8	7	United Kingdom	48.7	0.0	-15	1.7	2.4	2.5	
9	8	Japan	47.6	-0.1	2.0	0.9	1.0	2.5	
10	10	South Korea	43.9	7.5	36	2.7	2.5	2.3	
Subtotal top 10			1 430	--	--	--	--	75	
11	11	Brazil	26.9	-0.5	6.1	1.5	1.5	1.4	
12	12	Italy	26.8	0.8	-11	1.4	1.5	1.4	
13	13	Australia	25.9	2.1	23	1.9	1.9	1.4	
14	14	Canada	22.2	-2.0	27	1.3	1.2	1.2	
15	15	Israel	20.5	1.7	30	5.3	5.9	1.1	
Subtotal top 15			1 553	--	--	--	--	81	
16	16	Turkey	20.4	5.8	86	2.7	2.3	1.1	
17	17	Spain	17.2	0.9	-7.1	1.2	1.4	0.9	
18	20	Iran	12.6	-15	-36	2.3	2.9	0.7	
19	21	Netherlands	12.1	12	9.8	1.3	1.3	0.6	
20	18	Poland	11.9	2.5	51	2.0	1.8	0.6	
21	22	Singapore	11.2	3.9	21	3.2	3.4	0.6	
22	23	Taiwan	10.4	1.1	1.9	1.7	2.0	0.5	
23	25	Algeria	10.3	7.8	93	6.0	3.5	0.5	
24	19	Pakistan	10.3	1.8	70	4.0	3.4	0.5	
25	24	Colombia	10.1	6.5	18	3.2	3.6	0.5	
26	28	Kuwait	7.7	4.7	48	5.6	3.8	0.4	
27	27	Indonesia	7.7	-2.3	69	0.7	0.6	0.4	
28	31	Iraq	7.6	21	73	3.5	2.7	0.4	
29	30	Thailand	7.3	1.4	27	1.3	1.6	0.4	
30	29	Norway	7.0	4.7	30	1.7	1.5	0.4	
31	26	Oman	6.7	-12	60	8.8	6.3	0.4	
32	32	Mexico	6.5	7.9	47	0.5	0.5	0.3	
33	34	Sweden	5.9	10	19	1.1	1.2	0.3	
34	33	Greece	5.5	-0.4	-23	2.6	2.7	0.3	
35	41	Ukraine	5.2	9.3	122	3.4	1.9	0.3	
36	35	Chile	5.2	0.3	11	1.8	2.2	0.3	
37	37	Switzerland	5.2	12	20	0.7	0.7	0.3	
38	40	Romania	4.9	17	154	2.0	1.3	0.3	
39	36	Belgium	4.8	3.4	-7.3	0.9	1.1	0.3	
40	38	Denmark	4.6	4.2	8.1	1.3	1.4	0.2	
Subtotal top 40			1 771	--	--	--	--	92	
World			1 917	3.6	7.3	3.2	2.5	100	

الجدول رقم (3) حول¹: 40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2019

كان الإنفاق العسكري في جميع البلدان الخمسة عشر الأولى باستثناء ثلاثة بلدان أعلى في عام 2019، مما كان عليه في عام 2010، وكانت الاستثناءات هي الولايات المتحدة (-15%) والمملكة المتحدة (-15%) وإيطاليا (-11%)، وكانت الزيادة في الصين (85%) الأكبر من بين الخمسة عشر الأولى*، مع الإنفاق العسكري البالغ 732 مليار دولار، ظلت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أكبر منفق في عام 2019، حيث شكلت 38% من الإنفاق العسكري العالمي، وبالتالي، أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من نفس القدر على جيشها في عام 2019 (أنظر لرسم البياني رقم 5).

¹- Sources: SIPRI Military Expenditure Database, Apr. 2020; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, Oct.

كان الإنفاق العسكري الأمريكي أعلى بنسبة 5.3% في عام 2018، هذه هي السنة الثانية من النمو في الإنفاق العسكري الأمريكي بعد سبع سنوات من التراجع المستمر بين عامي 2010 و2017، حيث انخفض الإنفاق بنسبة 22%، كما احتلت الصين المرتبة الثانية من حيث الإنفاق العسكري في العالم، فقد خصصت هذه الأخيرة 261 مليار دولار للجيش في عام 2019، أي ما يعادل 14% من الإنفاق العسكري العالمي كان إنفاقها العسكري في عام 2019 أعلى بنسبة 5.1% مما كان عليه في عام 2018، وأعلى بنسبة 85% مما كان عليه في عام 2010.¹



الشكل البياني الدائري رقم (2) حول²: حصة الإنفاق العسكري العالمي لخمسة عشر دولة ذات أعلى إنفاق لعام 2019

زاد الإنفاق العسكري للصين بشكل مستمر منذ 1994 (لمدة 25 عاما متتاليا)، لقد كان النمو في إنفاقها العسكري مطابقا تماما للنمو الاقتصادي للبلاد، فبين عامي 2010 و2019 ظل العبء العسكري الصيني دون تغيير تقريبا، عند 1.9% من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث أدى ارتفاع الإنفاق العسكري الهندي في عام 2019 بنسبة 6.8%، إلى جانب الانخفاض الكبير في إنفاق المملكة العربية السعودية (-16%) خلال نفس الفترة، وزيادة الإنفاق العسكري الروسي (4.5%) إلى صعود روسيا مرتبة واحدة في الترتيب من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الرابعة، بينما تراجعت السعودية من المركز الثالث إلى الخامس عند 50.1 مليار دولار، وبهذا، كان الإنفاق العسكري الفرنسي في عام 2019 هو سادس أعلى معدل في العالم والأعلى بين دول أوروبا الغربية، كما سجلت أيضا ألمانيا أعلى زيادة سنوية (10%) في الإنفاق العسكري بين أكبر 15 منقفا في عام 2019، وارتفعت مرتبتين في الترتيب من التاسع إلى السابع.³

¹- Nan tian, and Others, **op.cit**, P.2.

²-Source: SIPRI Military Expenditure Database, Apr. 2020.

³- Nan tian, and Others, **op.cit**. P. 3-4.

يقدر الإنفاق العسكري العالمي في عام 2020 بنحو 1981 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ عام 1988، وهو العام الأول الذي يمتلك فيه معهد ستوكهولم لبحوث السلام تقديرا ثابتا لإجمالي الإنفاق العسكري العالمي، يعتبر الإنفاق العسكري العالمي في عام 2020 أعلى بنسبة 2.6% بالقيمة الحقيقية، مما كان عليه في عام 2019 وأعلى بنسبة 9.3% عن عام 2011 (أنظر للشكل رقم 6)، مع ارتفاع العبء العسكري العالمي - الإنفاق العسكري العالمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - بمقدار 0.2 نقطة مئوية في عام 2020، إلى 2.4%، وترجع هذه الزيادة إلى حد كبير إلى حقيقة أن معظم دول العالم، شهدت هبوطا اقتصاديا حادا في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بينما استمر الإنفاق العسكري في الارتفاع بشكل عام¹ (أنظر للجدول رقم 5)

Rank	Rank		Country	Spending (\$ b.)		Change (%)		Spending as a share of GDP (%) ^b		World share (%)
	2020	2019 ^a		2020	2019-20	2011-20	2020	2011	2020	
1	1	1	United States	778	778	4.4	-10	3.7	4.8	39
2	2	2	China	[252]	[252]	1.9	76	[1.7]	[1.7]	[1.3]
3	3	3	India	72.9	72.9	2.1	34	2.9	2.7	3.7
4	4	4	Russia	61.7	61.7	2.5	26	4.3	3.4	3.1
5	6	6	United Kingdom	59.2	59.2	2.9	-4.2	2.2	2.5	3.0
Subtotal top 5				1 224	1 224	62
6	5	5	Saudi Arabia	[57.5]	[57.5]	-10	2.3	[8.4]	[7.2]	[2.9]
7	8	8	Germany	52.8	52.8	5.2	28	1.4	1.2	2.7
8	7	7	France	52.7	52.7	2.9	9.8	2.1	1.9	2.7
9	9	9	Japan	49.1	49.1	1.2	2.4	1.0	1.0	2.5
10	10	10	South Korea	45.7	45.7	4.9	41	2.8	2.5	2.3
Subtotal top 10				1 482	1 482	75
11	11	11	Italy	28.9	28.9	7.5	-2.3	1.6	1.5	1.5
12	12	12	Australia	27.5	27.5	5.9	33	2.1	1.8	1.4
13	14	14	Canada	22.8	22.8	2.9	26	1.4	1.2	1.1
14	16	16	Israel	21.7	21.7	2.7	32	5.6	5.8	1.1
15	13	13	Brazil	19.7	19.7	-3.1	2.1	1.4	1.4	1.0
Subtotal top 15				1 603	1 603	81
16	15	15	Turkey	17.7	17.7	-5.0	77	2.8	2.0	0.9
17	17	17	Spain	17.4	17.4	-0.2	0.6	1.4	1.3	0.9
18	18	18	Iran	15.8	15.8	-3.0	-23	2.2	2.4	0.8
19	20	20	Poland	13.0	13.0	8.7	60	2.2	1.8	0.7
20	19	19	Netherlands	12.6	12.6	1.8	15	1.4	1.3	0.6
21	21	21	Taiwan	12.2	12.2	5.5	12	1.9	2.1	0.6
22	22	22	Singapore	10.9	10.9	3.4	23	3.2	3.2	0.6
23	23	23	Pakistan	10.4	10.4	-2.8	55	4.0	3.3	0.5
24	24	24	Algeria	9.7	9.7	-2.4	30	6.7	4.3	0.5
25	26	26	Indonesia	9.4	9.4	5.4	83	0.9	0.7	0.5
26	25	25	Colombia	9.2	9.2	-0.3	28	3.4	3.1	0.5
27	30	30	Thailand	7.3	7.3	1.0	26	1.5	1.5	0.4
28	28	28	Norway	7.1	7.1	-0.1	37	1.9	1.5	0.4
29	27	27	Iraq	(7.0)	(7.0)	-8.0	47	(4.1)	(2.0)	(0.4)
30	29	29	Kuwait	6.9	6.9	-5.9	17	6.5	3.5	0.3
31	32	32	Oman	[6.7]	[6.7]	1.7	22	[11]	[7.4]	[0.3]
32	33	33	Sweden	6.5	6.5	6.8	34	1.2	1.1	0.3
33	31	31	Mexico	6.1	6.1	-0.7	36	0.6	0.5	0.3
34	35	35	Ukraine	[5.9]	[5.9]	11	198	[4.1]	[1.5]	[0.3]
35	39	39	Romania	5.7	5.7	21	178	2.3	1.3	0.3
36	37	37	Switzerland	5.7	5.7	6.1	23	0.8	0.7	0.3
37	38	38	Belgium	5.5	5.5	12	6.4	1.1	1.0	0.3
38	34	34	Greece	5.3	5.3	-4.3	-7.5	2.8	2.5	0.3
39	40	40	Denmark	5.0	5.0	6.2	24	1.4	1.3	0.3
40	45	45	Morocco	4.8	4.8	29	54	4.3	3.3	0.2
Subtotal top 40				1 827	1 827	92
World				1 981	1 981	2.6	9.3	2.4	2.4	100

الجدول رقم (5) حول²: 40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2020

¹- Diego lopes da Silva, and Others, "Trends in World Military Expenditure, 2020", Stockholm International Peace Research Institute, April, 2021. P.2.

²- Source : SIPRI Military Expenditure Database, Apr. 2021.

بلغ الإنفاق العسكري لأكثر من 15 دولة 1603 مليار دولار في عام 2020، حيث شكل 81% من الإنفاق العسكري العالمي حسب ما يوضحه الجدول رقم 4، كانت هناك بعض التغييرات في تكوين وترتيب المراكز الخمسة عشر الأولى بين عامي 2019 و 2020، وعلى الأخص، دخلت إسرائيل في المرتبة 15 الأولى بدلا من تركيا، وتحركت المملكة المتحدة لتصبح خامس أكبر منفق في عام 2020، بدلا من المملكة العربية السعودية، التي كانت تحتل هذه المرتبة في عام 2019 - التي انخفض إنفاقها العسكري بنسبة 10%-، كان الإنفاق العسكري في جميع البلدان الخمسة عشر الأولى، باستثناء ثلاثة بلدان أعلى في عام 2020 مما كان عليه في عام 2011، وكانت الاستثناءات هي الولايات المتحدة (-10%) والمملكة المتحدة (-4.2%) وإيطاليا (-3.3%)، حيث لاحظ من خلال الجدول رقم 5، زيادة الإنفاق الصيني بنسبة 76% هي الأكبر إلى حد بعيد، من بين أعلى 15 دولة خلال العقد 2011-2020¹.

وقد شهدت زيادات كبيرة لأعلى 15 دولة أخرى بين عامي 2011 و 2020، وهي كوريا الجنوبية (41%)، والهند (34%) وأستراليا (33%) وإسرائيل (32%)، بميزانية تقدر بـ 778 مليار دولار، وظلت الولايات الأمريكية أكبر منفق في العالم في عام 2020، حيث شكلت 39% من الإنفاق العسكري العالمي، ففي عام 2020 أنفقت الولايات المتحدة على جيشها ما يقرب من 12 دولة من أكبر المنفقين مجتمعين، كما بلغ العبء العسكري الأمريكي 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بزيادة نقطة مئوية عن العام السابق².

بلغ الإنفاق الدفاعي العالمي 1.83 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة سنوية قدرها 3.9% بالقيمة الحقيقية، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع الإنفاق العالمي بشكل حاد من متوسط 1.85% في عام 2019 إلى 2.08% في عام 2020، مع الحفاظ على الميزانيات العسكرية، على الرغم من الإنكماشات الاقتصادية الشديدة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا وسلسلة عمليات الإغلاق التي تم إدخالها في جميع أنحاء العالم، استجابة لذلك تعزز نمو الإنفاق الدفاعي العالمي منذ عام 2018، ولكن يمكن أن يتباطأ في عام 2021³.

إن النمو الأقوى قصير الأجل في الإنفاق الدفاعي الأوروبي، لن يعوض التباطؤ في نمو الإنفاق الدفاعي الآسيوي وتراجع ميزانية الدفاع الأمريكية، على هذا النحو من المرجح أن يتباطأ الزخم في نمو ميزانية الدفاع في عام 2021، مع تطور الوباء واستجابة الحكومات للضغوط المالية الناجمة، عن برامج

¹- Diego lopes da Silva, and Others, op.cit, P.2-3.

²- IBID, P.3.

³- Fenella McGerty, Global defence- spending on the up, despite economic crunch, the site was browsed on: 13/6/2021. P.1. <https://www.iiss.org/blogs/military-balance/2021/02/global-defence-spending-increases>

المساعدة الاقتصادية المكثفة التي تم سنها في عام 2020 وتستمر حتى عام 2021، قد تبدأ ميزانيات الدفاع في الانكماش من عام 2022-2023.¹

وعطفا على ما سبق، لا تكفي القوة العسكرية وحدها من أجل صعود دولة وهيمنتها على الساحة الدولية أو صعود دول ناشئة كدول البريكس تسعى إلى إيجاد مكانة لها على الصعيد العالمي بين أكبر القوى الكبرى فلا بد من توفر جانب مهم ألا وهي القوة الاقتصادية التي من خلالها تقوم المنافسة على الأسواق العالمية، التحالفات الاقتصادية وغيرها.

المطلب الثاني: التحول في القوة الاقتصادية

لقد تركت كل من العولمة والأزمة المالية لعام 2008 والاضطرابات السياسية بصماتهم على العالم، حيث عرفت سلطة الدولة تحولات على مستويات متعددة، مما أدى إلى إعادة تشكيل الاقتصاد بالفعل، ولكن أيضا العلاقات السياسية والاجتماعية حول العالم، في حين أن الشعور بتحويل القوة بين الدول وخارجها، قد انتشر بشكل متزايد على مدى السنوات الماضية، ومن هذا المنطلق، لم تشهد الفترة ما بين 2005-2015 سنوات من الازدهار فحسب، بل شهدت أيضا ركودا عالميا، حيث لم يتعافى الاقتصاد العالمي بالكامل من الأزمة المالية العالمية، وبهذا أثر هذا الانهيار بشدة على الدول شديدة التصنيع والاعتماد المتبادل بشكل كبير خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه قيد أو حد أيضا من مسار النمو فيما يسمى بالدول النامية².

في السنوات السابقة ما قبل الأزمة المالية لعام 2008 واجهت الدول المتقدمة تحديات من جانب الاقتصادات الناشئة، التي لم يتم تزويدها بفرص جديدة فحسب، بل إنها تطالب أيضا بصوت مماثل في الشؤون الدولية، على المستوى الإجمالي يرى مركز الدراسات العالمية "Bonn Power Shift Monitor" أن البلدان التقليدية عالية التطور المدرجة في قائمة التصنيف، بإستثناء كوريا الجنوبية، من بين الدول التي تخلت عن الحصة الأكبر من السلطة الأكبر المعبرة عنها، هي الولايات المتحدة الأمريكية ب(-3.84) واليابان ب (-1.76) وفرنسا ب (0.94) من خلال معدلات تحويل الطاقة (PSR) المطبقة هنا³.

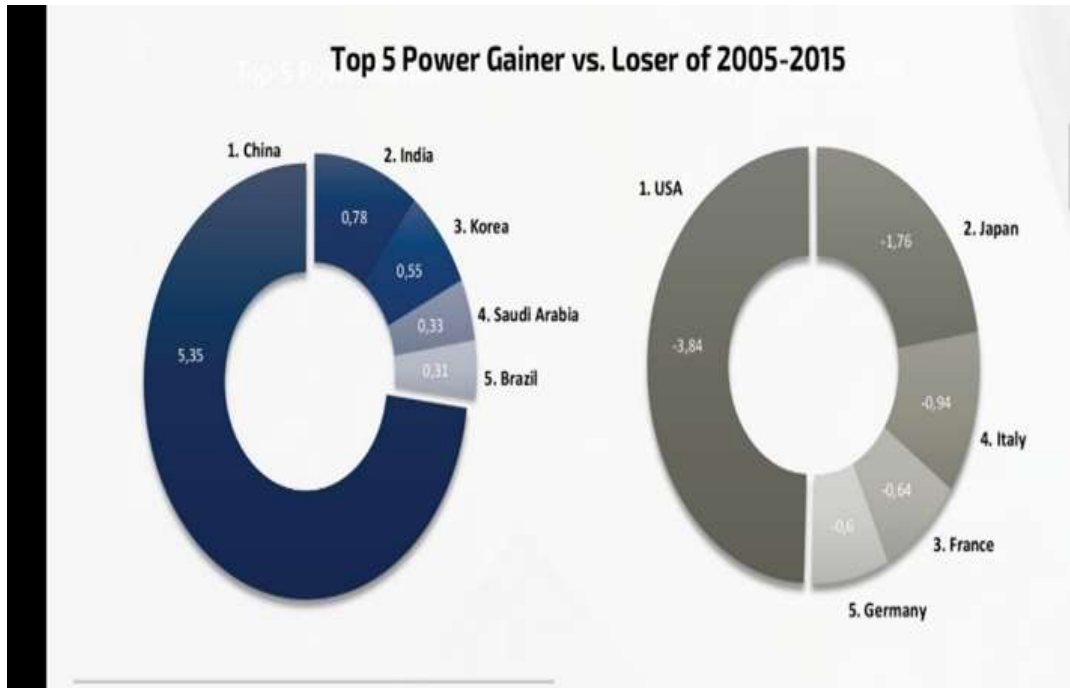
¹-, Fenella McGerty, op.cit, P.1.

²- Xuewu Gu, "Global Power Shift Report 2005- 2015", [center for global studies Bonn](#), October 2018,P.6.

³- Ibid, P.6.

من ناحية أخرى، نجد البلدان الأكثر حظ هنا الصين (+5.35) والهند (+0.78) وكوريا الشمالية (+0.55)، حيث تمثل البرازيل وروسيا وجنوب افريقيا واندونيسيا والمكسيك والأرجنتين وتركيا والمملكة العربية السعودية اتجاهات قوة إيجابية، تشير إلى أن البلدان النامية والبلدان

التي تمر بمرحلة انتقالية كانت من بين الفائزين الأقوياء في العقد الماضي¹، كما هو مبين في الرسم البياني الدائري رقم (3):

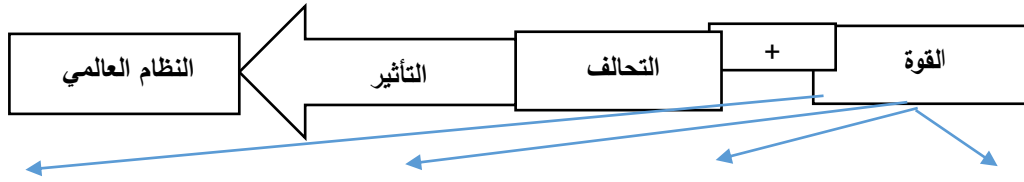


الرسم البياني رقم (3) حول²: أعلى خمس دول فائزة مقابل الدول الخاسرة 2005-2015.

تعتبر القوة "المادة الخام" التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الخاصة "القوة على"، وكسب التأثير على الآخرين "السيطرة"، في حين أن تحويل القوة إلى تأثير يتكون من القوة الصلبة أو القوة الناعمة والصلبة. وهذا سيوضحه الجدول رقم (6)، الذي من خلاله يتم شرح، كيف تؤثر القوة والتحالفات على النظام العالمي:

¹- Xuewu Gu, op,cit , P.6.

²- source: center for global studies Bonn, oct 2018.



القيادة السياسية + جودة الحكم	القدرة العسكرية والأداء	الأداء الاقتصادي الوطني	الموارد الاقتصادية (المحتملة)
<ul style="list-style-type: none"> - الغرض الاستراتيجي - القيادة السياسية (قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات وخلق أهداف قابلة للتحقيق، مقبولة بأغلبية كبيرة) - الإرادة لمتابعة الأهداف 	<ul style="list-style-type: none"> - الجغرافيا: الموقع، المناخ، مجال الاتصالات، الموارد اللازمة للصناعة العسكرية. - الموارد الاستراتيجية (الموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها لأهداف عسكرية) - القدرة على التحويل (استراتيجية تم تطويرها للتعامل مع التهديدات، وهيكل العلاقات المدنية العسكرية، وكثافة العلاقات العسكرية الخارجية، والإمكانات والقدرة على الابتكار) - مؤشر القوة العسكرية 	<ul style="list-style-type: none"> - جودة البنية التحتية - التنمية البشرية - جودة المؤسسات - الدعم الحكومي للبحث والتطوير والابتكار والتعليم - مؤشر الابتكار - مؤشر التنافسية - مؤشر اقتصاد المعرفة - مؤشر الأداء البيئي 	<ul style="list-style-type: none"> - الموارد الطبيعية - الموارد البشرية - الموارد المالية - البنية التحتية - تكنولوجيا - ريادة الأعمال (القدرة على الابتكار) - الاتصال

الجدول رقم 6 حول¹: تمثيل القوة والتحالفات التي تؤثر على النظام العالمي

¹- Source: Own representation based on Tellis *et al.* (2000) and Paone (2001).

من خلال ماتم عرضه في الجدول رقم 6، سيمكننا من تحليل القدرة الداخلية لدول البريكس لإعادة تعريف النظام العالمي من وجهة نظر الأداء الوطني، المرتبط بإنجازات المنافسين الرئيسيين، كما هو مبين بمتغيرات مثل الموارد الاقتصادية والابتكار والقدرة التنافسية والمعرفة، من خلال هذه المؤشرات نحدد الأداء الوطني من خلال أربعة مكونات متساوية الترجيح¹:

- الكتلة الحرجة (الناتج المحلي الإجمالي، السكان، مساحة الأرض، التنمية البشرية)

- الأداء الاقتصادي (مؤشر الابتكار العالمي (GII)، مؤشر التنافسية العالمية (GCI))

- القوة العسكرية.

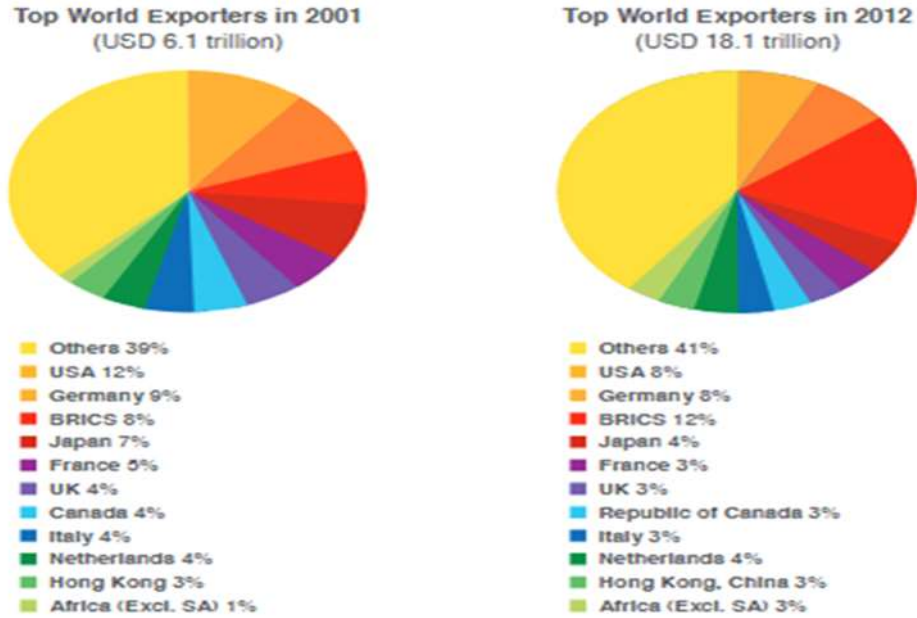
- القيادة السياسية بالإضافة إلى جودة الحكم.

تمثل دول البريكس مجتمعة ما يقرب من 3 مليارات شخص (حوالي 43% من سكان العالم)، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للبريكس بـ 14.8 تريليون دولار (حوالي ربع الدخل العالمي)، و17% من التجارة العالمية ما يقدر بنحو 4 تريليون دولار من الاحتياطات الأجنبية، كما يحتلون 20% من أراضي العالم، وعلى مدى السنوات العشر الماضية تضاعف إجمالي دخلهم بأكثر من أربعة أضعاف، نجحت دول البريكس في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ركز جزء كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين على التصنيع، في حين تم توجيه الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وروسيا وجنوب أفريقيا نحو استغلال الموارد الطبيعية.

لا سيما النفط والتعدين في المقابل يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند بشكل أساسي إلى قطاع الخدمات، حيث تضاعفت حصة البريكس من إجمالي الصادرات العالمية أكثر من الضعف في العقود الماضية، من 8% في عام 2001 إلى 17% في عام 2012، مع احتساب الصين لحصة الأسد التي شكلت 54% من صادرات بريكس في عام 2001 و64% في عام 2012، كما زادت حصة صادرات السلع الرأسمالية من دول البريكس من 14% في عام 2001 إلى 24% في عام 2012، بينما شهدت صادرات السلع الاستهلاكية انخفاضا في حصتها من 34% إلى 28% خلال نفس الفترة². (أنظر لشكل البياني الدائري رقم 4)

¹ - Iulia Monica Oehler-Şinca, op.cit, P.5.

² - The Centre for the Study of Governance Innovation, On the BRICS of Collapse? Why Emerging Economies Need a Different Development Model, University of Pretoria (South Africa), P.P. 4-5.



الرسم البياني رقم (4) حول¹: حصة البريكس من الصادرات العالمية من 2001-2012

أدى سحب رأسمال لعام 2013 إلى اضعاف سندات الأسهم والعملات في البرازيل وروسيا والهند والصين على وجه الخصوص، كما انهارت العملة الوطنية لجنوب افريقيا بسبب عدم اليقين، بشأن المسار الاقتصادي للبلاد والاضطرابات الاجتماعية الواسعة في قطاع التعدين، ابتداءً من جويلية 2013 كان المستثمرون قد سحبوا 13.9 مليار دولار من صناديق الاستثمار المشتركة المستثمرة في البرازيل وروسيا والهند والصين، ففي البرازيل نبه البنك المركزي صانعي السياسة إلى مخاطر التضخم المصحوب بركود (ارتفاع التضخم مقترنا بركود الاقتصاد)، حيث تجاوز التضخم المتوقع 6% بينما وصل انخفاض قيمة العملة الوطنية (الحقيقية)، إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة العالمية².

تقدم مجموعة البريكس صورة تمثيلية للاختلاف في تنظيم الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الخارج³:

- انتقلت الصين خلال الفترة من 2000-2014 من التقييد إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، رغم أنها شددت القيود مرة أخرى في نهاية عام 2016.

¹- source : J. Maia (2013) 'Trade Patterns Between South Africa and the BRICS, and Future Export Opportunities', Industrial Development Corporation, presentation given at BRICS Economic Outlook Conference, Sandton, 4-5 June 2013.

²- The Centre for the Study of Governance Innovation, op.cit. P.5.

³- Jose Ramon Perea and Matthew Stephenson, op.cit. P. P. 120- 121.

- فضلت البرازيل بوجه عام الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج واعتمدت في عام 2007، حوافز مالية لتشجيعه على وجه التحديد القطاعات التي كان للاقتصاد البرازيلي فيها ميزة نسبية (على سبيل المثال التعدين، البترول...)

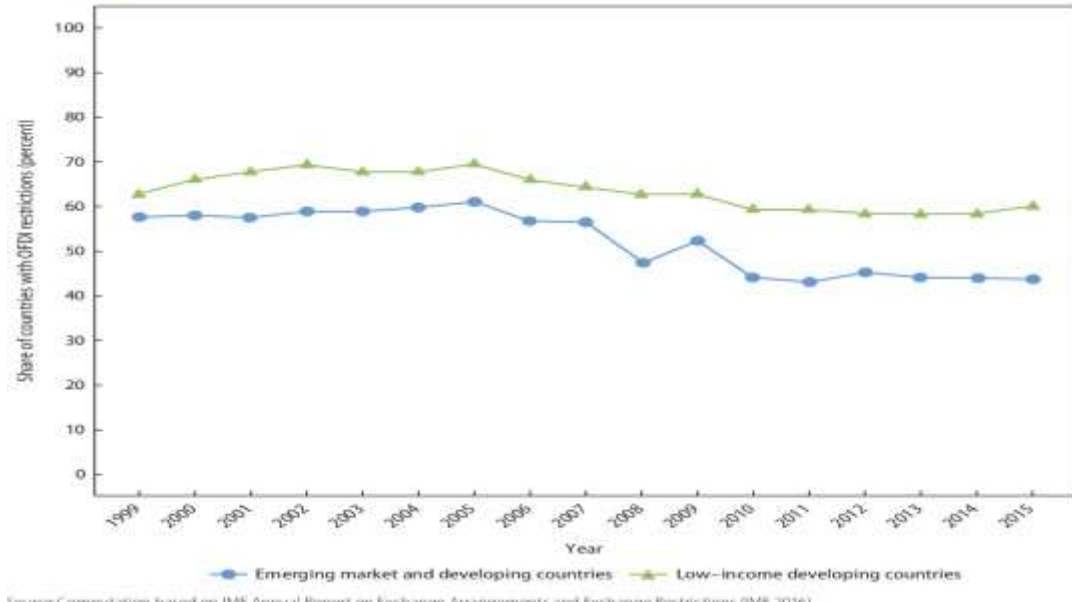
- رحبت روسيا أيضا بوجه عام بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، ومعظمه في قطاع الطاقة لكنها منعت أيضا الصفقات الفردية.

- تحتفظ الهند بإطار تقييد نسبيا للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، على الرغم من تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، المتجه إلى الخارج في العقارات محظور في الخدمات المالية مقيد تماما، وفي الطاقة والموارد الطبيعية والتصنيع والتعليم والمستشفيات، تتطلب موافقة مسبقة من بنك الاحتياطي الهندي، كما تنطبق القيود أيضا على كيفية تنفيذ الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في البلدان المجاورة (على سبيل المثال بوتان ونيبال وباكستان)، ويتم تحديد القيود الكمية من خلال صافي قيمة الشركة الهندية، إذا تمت الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، يجب على الشركة تقديم تقارير أداء سنوية كل صفقة استثمار متجه إلى الخارج.

- تقيّد جنوب أفريقيا أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على الرغم من شروطها التنظيمية الخاصة، كما تواجه الشركات حدا مقداره مليار راند (1 BILLION RAND PER) في السنة التقويمية للاستثمار الأجنبي المباشر، المتجه إلى الخارج والذي يجب أن تقدمه بشكل رسمي إلى البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا، والتأكد من الحصول على 10% على الأقل من حقوق التصويت للقطاع المستهدف من خلال الاستثمار حتى بالنسبة للصفقات التي تقل قيمتها عن مليار راند، حيث لا تزال هناك قيود مثل إعادة إجراءات البيع الصافية إلى جنوب أفريقيا.... دون موافقة مسبقة، وبالنظر إلى الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي المتجه إلى الخارج، فقد ترغب حكومات البلدان الناشئة التي تفرض قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، في الموازنة بعناية بين تكاليفها وفوائدها¹. انظر لشكل البياني رقم (5):

¹- Jose Ramon Perea and Matthew Stephenson, *op.cit.* P.121.

FIGURE 4.8 Developing Countries Have a Mixed Record on OFDI Restriction



الرسم البياني رقم (5) حول¹: سجل مختلط في تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج للدول النامية

اتسمت أنماط التجارة الدولية أولاً بالنمو الهزيل من عام 2012-2014، ثم بالتراجع بين عامي 2015-2016، حيث انخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصادات المتقدمة، انخفاضاً حاداً بنسبة 37% لتصل إلى 712 مليار دولار، سجلت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود انخفاضاً بنسبة 29%، مع انخفاض عدد الصفقات الضخمة وعمليات إعادة هيكلة الشركات التي شكلت أنماط الإستثمار العالمية في عام 2016، ويرجع السبب للانخفاض القوي في التدفقات الداخلة إلى حد كبير نتيجة العودة، إلى المستويات السابقة في المملكة المتحدة والولايات الأمريكية، بعد ارتفاعات حادة في عام 2016، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 27% لتصل إلى 47 مليار دولار، وهو ثاني أدنى مستوى لها منذ عام 2005، ويعكس هذا الانخفاض حالة عدم اليقين الجيوسياسية وتباطؤ الإستثمار في الموارد الطبيعية، وأخيراً بالانتعاش القوي بين عامي 2017-2018،

وتعود فترة النمو الهزيل نتيجة مستمرة من الركود الكبير لعام 2009، كان من المدهش بشكل خاص حقيقة الانكماش بين عامي 2015 - 2016، الذي حدث مقابل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، وكان هذا النمط غير مسبوق إلى حد كبير، والأكثر من ذلك أن الزيادة القوية في التجارة لعام 2018، اتسمت بزيادة عدم اليقين العالمي على الرغم من أنه لا يزال من السابق لأوانه قياس ما إذا

¹ - Source: Computation based on IMF Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions (IMF 2016) Note: This figure uses IMF country category definitions. The IMF defines low-income developing countries (LIDCs) as those with a level of per capita Gross National Income (GNI) less than the Poverty Reduction and Growth Trust (PRGT) income graduation level for non-small states (that is, twice the International Development Association (IDA) operational threshold, or 2 x IDA-OT) (see IMF 2014). Emerging market and developing countries are all developing countries that are not LIDCs (see IMF 2016). OFDI = outward foreign direct Investment

كانت التجارة الدولية قد بدأت في اتباع نمط أكثر دورية¹.

يتضح النمط الدوري الأخير للتجارة الدولية، من خلال فحص مؤشر شائع الاستخدام لقياس حالة التجارة الدولية، -قياس نسبة قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى القيمة الإجمالية للناتج العالمي- ، وهذا المقياس شائع الاستخدام لاتجاهات العولمة وهذا ما سوف يوضحه الرسم البياني رقم (6)، وقد انخفض هذا المؤشر من أقل بقليل من 30% في عام 2014 إلى 27% في عام 2016، كما تظهر بيانات سلاسل القيمة العالمية الصادرة عن الأونكتاد، انخفاضاً في القيمة العالمية بشكل ملحوظ في هذا العقد مقارنة بالعقد الماضي في جميع المناطق المتقدمة والنامية، ويظهر تباطؤ سلاسل القيمة العالمية ارتباطاً واضحاً باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يؤكد تأثير اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر على أنماط التجارة العالمية، وواصل العديد من البلدان جهود السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد 65% بلداً واقتصاداً ما لا يقل عن 126 إجراء لسياسة الاستثمار، كان 84% منها مواتية للمستثمرين، وقاموا أيضاً بتحرير شروط الدخول في عدد من الصناعات، بما في ذلك النقل والطاقة والتصنيع. كما شجعت وسهلت على الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم الحوافز وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة جديدة².



Source: UNCTAD secretariat calculations based on UNCTADSTAT and IMF data.

Note: Trade over global output is defined in terms of nominal global output.

المنحنى البياني رقم (6) حول³: اتجاهات التجارة 2005-2020

¹- UNCTAD, "Investment and new Industrial Policies, World Investment report 2018", **United Nations**, May 2018, P.12.

²- UNCTAD, *op.cit.* P. 13.

³- Source: UNCTAD secretariat calculations based on UNCTADSTAT and IMF data.

يعود الانتعاش التجاري الأخير في عامي 2017 و2018 إلى عدة عوامل، في المقام الأول لعب الاتجاه التصاعدي في أسعار السلع دورا مهما - تعافت أسعار النفط بقوة خلال عام 2017 ونصف عام 2018-، ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة قيمة التجارة الدولية دولار، هو انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي بنحو 10% خلال عام 2017، مما أدى إلى ارتفاع قيمة التجارة الدولية - لأن شراء نفس الكمية من السلع يتطلب المزيد من الدولارات عندما يكون الدولار ضعيفا نسبيا، ومع ذلك فإن ارتفاع الأسعار لا يمثل سوى جزء من الزيادة في قيمة التجارة في العامين الماضيين¹.

سجلت التجارة الدولية نموا قويا أيضا عند قياسها بالأحجام، كان عامل نمو الحجم الرئيسي هو نمو الناتج العالمي القوي الذي تشترك فيه معظم اقتصادات العالم، مما ساعد على تحفيز نمو الاستثمار على نطاق واسع، بينما من المتوقع أن يكون نمو التجارة السنوي لعام 2018 أعلى بشكل عام من نمو التجارة لعام 2017، فقد بدأت الظروف الاقتصادية في التدهور في النصف الثاني من عام 2018، بينما من المتوقع أن يكون نمو الإنتاج في الاقتصادات النامية في عام 2018 عند مستويات مماثلة لعام 2017، فإن النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة قد تباطأ بالفعل ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر في عام 2019².

يتضح فقدان الزخم في النصف الثاني من عام 2018 من خلال فحص البيانات الشهرية من الاقتصادات الرئيسية، خلال السنوات القليلة الماضية، اتبع نمو التجارة في الاقتصادات الثلاثة الرئيسية (الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) أنماطا مماثلة، بشكل عام انخفض الأداء التجاري لهذه الاقتصادات بشدة في عام 2015 وبدأ بالانتعاش في عام 2016، حيث شهد انتعاشا قويا في عامي 2017 و2018، ويتضح هذا النمو في الرسم البياني رقم (7) الذي يوضح النسبة المئوية للتغيرات الشهرية في قيمة التجارة التي تقاس بالواردات زائد الصادرات (على أساس سنوي لتصحيح العوامل الموسمية)،

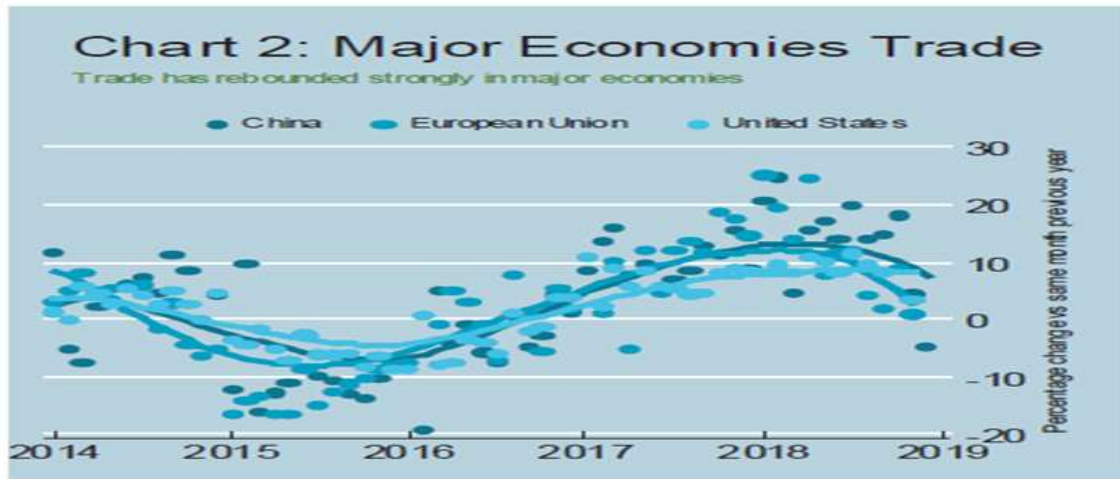
كما تظهر البيانات الخاصة بالاقتصادات الثلاثة نمطا أكثر هدوءا للنصف الثاني من عام 2018 مقارنة بالنصف الثاني 2017 والنصف الأول من عام 2018، ونجد التباطؤ الكبير في نمو التجارة أكثر وضوحا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويتوافق هذا النمط مع المؤشرات الأخرى عالية التردد مثل مؤشر مديري المشتريات (PMI) والإنتاج الصناعي، والتي تشير جميعها إلى زيادة الضعف الاقتصادي، مما يثير الاهتمام أيضا أنه في حين أن الأداء التجاري العام في السنوات الماضية، كان مشابها للصين والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، تشير البيانات إلى درجة مختلفة من التقلب، بشكل عام يتميز الأداء التجاري للولايات المتحدة بتقلبات أقل مع انخفاضات أقل خلال 2015-2016³.

¹- UNCTAD, op.cit , P. 10.

²- Ibid , P. 10.

³- UNCTAD, op.cit , P. 10

إن انتعاش التدرجي الأكثر بعد 2017 من ناحية أخرى، تظهر القيم التجارية للصين والاتحاد الأوروبي تباينا أعلى نسبيا عبر جميع الفترات، بالنظر إلى أحدث البيانات كان الأداء التجاري للولايات المتحدة مستقرا نسبيا عند ما يقارب من 10% من النمو السنوي خلال معظم عام 2018، ويظهر الاتحاد الأوروبي نموا مرتفعا للغاية في أواخر عام 2017 وأوائل عام 2018 - يقرب أحيانا من 25%-، ولكن هناك تباطؤ كبير بعد ذلك، كان معدل نمو التجارة في الاتحاد الأوروبي أقل من 5% في المتوسط بين أوت ونوفمبر 2018، كما تشير معدلات نمو التجارة الشهرية للصين إلى أداء قوي بشكل عام خلال معظم عام 2018 - بمتوسط حوالي 15%-، لا يزال مع درجة عالية من التقلب، إلا أن الأداء التجاري للصين كان أعلى بشكل كبير في أواخر عام 2017 وفي النصف الأول من عام 2018، عما كان عليه بعد ذلك بإستثناء مارس 2018 كان معدل نمو التجارة الصينية حوالي 5% فقط¹.



Source: UNCTAD secretariat calculations based on IMF Directions of Trade Statistics, and US/China and EU national statistics. Data for the last three months of 2018 is preliminary

الرسم البياني رقم (7): تجارة الاقتصادات الكبرى للصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

بعد الانتعاش في التجارة الدولية في عام 2017 والنصف الأول من عام 2018، بدأت الظروف الاقتصادية في التدهور في النصف الثاني من عام 2018 وما بعده في عام 2019، فمن بين الأسباب هي التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والمخاوف من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم في أوروبا وتوقعات سلبية للنتائج العالمي³، حيث تسببت الحرب التجارية بين

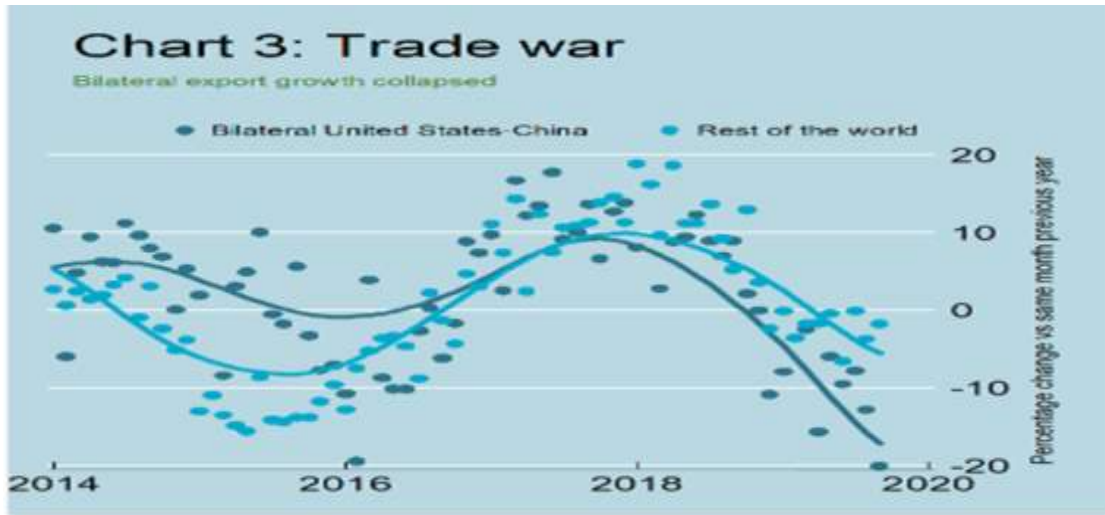
¹ - IBID, P.10.

² - Source: UNCTAD secretariat calculations based on UNCTADSTAT and IMF data

³ - UNCTAD, Key Statistics and Trends in International Trade 2019, United Nations, 26/3/2020, P.7.

الولايات المتحدة والصين، والتي بدأت في النصف الأول من عام 2018، في انخفاض حاد في التجارة الثنائية بينهما.

تراجعت الصادرات الثنائية في نهاية عام 2018 وانكشفت في المتوسط بنسبة 12% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، وتبع ذلك تداعيات على بقية العالم بسرعة (أنظر للشكل 8)، ومع ذلك أظهرت معدلات نمو الصادرات للاقتصادات الأخرى - رغم أنها سلبية-انخفاضا أكثر اعتدالا، حيث كانت في المتوسط سالبة بنسبة 2.5% في عام 2019، وهذا يتماشى مع الانخفاض الأخير في التجارة الذي كان مدفوعا، بشكل أساسي بالحرب التجارية بين هذين الاقتصادين الرئيسيين، على الرغم من أن العوامل الأخرى مثل التوقعات غير المواتية للاتحاد الأوروبي تساهم أيضا¹.



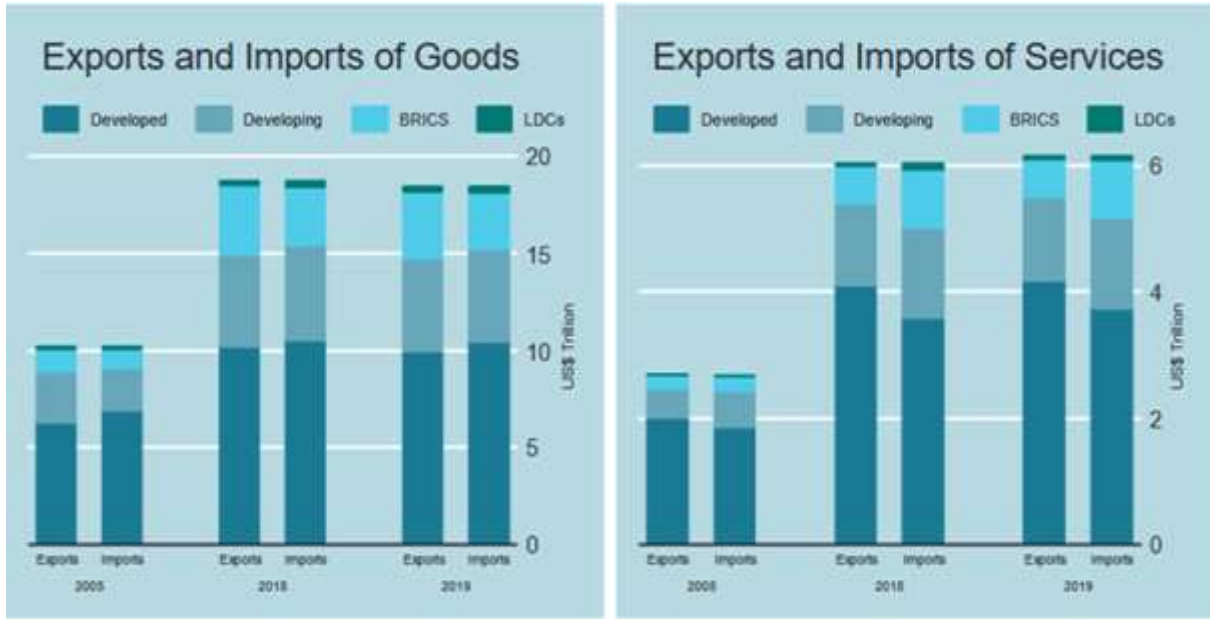
الشكل البياني رقم (8) حول²: الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

بشكل عام انتشر الانكماش التجاري لعام 2019 في جميع المناطق الجغرافية، كما شهدت تجارة البضائع أكبر انخفاضات، بينما استمرت تجارة الخدمات في الزيادة في عام 2019، وإن كانت بوتيرة أبطأ. أظهرت التجارة في الموارد الطبيعية أقوى انخفاض في عام 2019 بسبب انخفاض الأسعار، في حين كان تراجع تجارة السلع المصنعة متواضعا واستمرت التجارة الزراعية في الزيادة في عام 2019، حيث يتم تقاسم قيمة التجارة في السلع بالتساوي فعليا في البلدان النامية والمتقدمة من ناحية أخرى، كما تمثل دول البريكس

¹- UNCTAD, Key Statistics and Trends in International Trade 2019, op.cit, P. 10.

²- Source: UNCTAD secretariat calculations based on IMF Directions of Trade Statistics and United States/China and European Union national statistics.

حصة مهمة من التجارة في كل من السلع والخدمات، ولا تزال أقل البلدان نمواً (LDCs) تتأثر بنصيب ضئيل للغاية من إجمالي التجارة¹. (أنظر للشكل رقم 9)



الرسم البياني رقم (9) حول²: قيم التجارة في السلع والخدمات حسب المنطقة لعام 2019

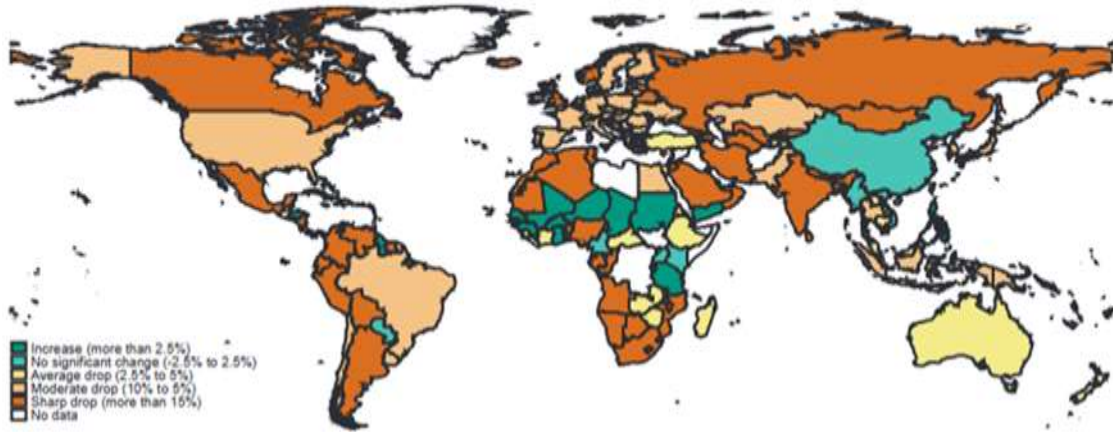
كان لفيروس كورونا (COVID-19) تأثير فوري وقوي على التجارة الدولية، وبالتالي كانت العلامات الأولى للانكماش التجاري واضحة بالفعل في جانفي، حيث سجلت معظم الاقتصادات الرئيسية اتجاهات سلبية، ومع ذلك حدث أكبر انخفاض في التجارة الدولية في الربع الثاني من عام 2020، علاوة على ذلك انخفضت تجارة البضائع العالمية بأكثر من 20% مقارنة بالربع نفسه من عام 2019، غير أن الاتجاهات التجارية للربع الثالث من عام 2020، على الرغم من أنها لا تزال سلبية على أساس سنوي، إلا أنها أفضل بكثير مما كانت عليه خلال الربع الثاني من نفس العام، حيث كان الانخفاض الحاد في التجارة الدولية خلال عام 2020 واسع النطاق ولكنه أكثر وضوحاً في البلدان المتقدمة*، لاسيما فيما يتعلق بالصادرات. تظل التجارة المتعلقة بالبلدان المتقدمة جزءاً مهماً من التجارة الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالواردات، كانت التجارة بين البلدان النامية (فيما فيها بلدان الجنوب) أكثر مرونة بقليل من التجارة الإجمالية، حيث انخفضت بنحو 17% في الربع الثاني تلاها انخفاض بنسبة 5% في الربع الثالث من عام 2020³.

¹- UNCTAD, Key Statistics and Trends in International Trade 2020, United Nations, 18 January, 2021, P.11.

²- Source: UNCTAD secretariat calculations based on COMTRADE and UNCTADStat data.

³- UNCTAD, op.cit, P.15.

Trade trends across the world

الخريطة رقم (1) حول¹: اتجاهات التجارة في جميع أنحاء العالم

وسط الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، صمدت التجارة العالمية بشكل جيد نسبيا في عام 2020، وذلك راجع للمرونة التجارية لاقتصادات شرق آسيا، التي سمح لها نجاحها المبكر في التخفيف من الوباء بالانتعاش بشكل أسرع والاستفادة من الطلب العالمي المزدهر للمنتجات ذات الصلة بجائحة فيروس كورونا، حيث نمت التجارة العالمية في الربع الأول من عام 2021، وكانت أعلى من مستويات ما قبل الأزمة، مع زيادة بنحو 3% مقارنة بالربع الأول من عام 2019، ولا يزال الانتعاش التجاري في الربع الأول من عام 2021 مدفوعا بأداء الصادرات القوي لاقتصادات شرق آسيا².

من المتوقع أن تستمر التجارة في النمو حتى عام 2021، وتشير التوقعات الإجمالية لعام 2021 إلى زيادة بنحو 16% عن أدنى نقطة في عام 2020، ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتصل إلى 6% لعام 2021، بفضل زيادة الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأولية، غير أن هناك عقبات أمام التعافي في كثير من البلدان نتيجة لحدوث طفرة جديدة في الإصابة بفيروس كورونا، وتفاوت عمليات التطعيم والإلغاء الجزئي للتدابير الحكومية لدعم النشاط الاقتصادي، وباستبعاد الصين من المتوقع أن يسجل معدل النمو وتيرة أكثر تواضعا ليصل إلى 4.4%.³

¹- Source: UNCTAD calculations based on national statistics. Changes are year-over-year of imports plus exports. The European Union is averaged across all European Union countries and excludes intra-European Union trade.

²- UNCTAD, "Global Trade Update", UNCTAD trade, May 2021, P.2.

³- البنك الدولي، الاقتصاد العالمي يمضي على المسار الصحيح نحو نمو قوي لكن متفاوت مع استمرار تداعيات جائحة كورونا، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/6/13. ص.1. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/06/08/the-global-economy-on-track-for-strong-but-uneven-growth-as-covid-19-still-weighs?cid=ecr_tt_worldbank_ar_ext

المطلب الثالث: التحول في القوة التكنولوجية والتقنية

يعتبر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) عبر البلدان متفاوت إلى حد كبير، وتظهر التصنيفات الإقليمية استقطابا كبيرا، وتحل البلدان المتقدمة باستمرار المراكز الأولى، بينما تتخلف دول إفريقيا وجنوب آسيا، ومع ذلك قد يخفي متوسط الترتيب الإقليمي تنوعا كبيرا بين البلدان، تضم منطقة شرق آسيا قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل هونغ كونغ، وسنغافورة بالإضافة إلى البلدان التي تليها مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وجنوب الصحراء الأفريقية مثل جنوب أفريقيا موريشيوس تكتسب أرضية في حين أن غالبية البلدان في المنطقة متخلفة، وينطبق هذا الاتجاه بشكل خاص على التقنيات القديمة مثل الهاتف الثابت الخطي والقفز في مجال الهواتف المحمولة، مما يشير إلى أن تكنولوجيا الهاتف المحمول يمكن أن تساعد في سد الفجوة الرقمية.¹

حتى إذا كانت هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر انتشار التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد يكون للبلدان ذات مستويات الدخل المتشابهة تصنيفات مختلفة، مما يبرز أهمية الخيارات السياسية. يوضع الجدول رقم (7) ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات أو الأعمال التجارية الإلكترونية، ارتباطا وثيقا بنمو الإنترنت، كما نما العدد العالمي بنسبة 26% بين عامي 2001 - 2002، كان 27% من مستخدمي الإنترنت من البلدان النامية، حيث ارتفع إلى 32% من 591 مليون مستخدم للإنترنت في العالم 2002، ويمكن أن يكون 50% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في البلدان النامية، ومن المتوقع نمو كبير بشكل خاص في آسيا.²

Growth of number of Internet users [1] [2]
(in %)

Regions	2000 - 2001	2001 - 2002
World	25.7	26.3
Developing countries	40.8	54.0
Developed countries	20.6	15.6
Africa	35.9	59.9
Latin America	49.6	47.5
Asia	35.9	39.7
Oceania	9.2	25.4
North America	13.5	14.2
Europe	27.9	20.3

الجدول رقم (2) حول³: نمو عدد مستخدمي الإنترنت في العالم 2002-2000

¹- UNCTAD, **Development and Globalization: Facts and Figures**, UNCTAD , 2004, P. 98.

²- IBID, P. 99.

³- Source: UNCTAD, E-Commerce and Development Report (2002 and 2003 editions).

في عام 2002 تم إجراء 95% من التجارة الالكترونية في البلدان المتقدمة وكانت نسبة افريقيا وأمريكا اللاتينية معا أقل من 1%. ومع ذلك فإن بدايات التوسع السريع للتجارة الالكترونية، خاصة الأعمال التجارية (B2B) متوقعة في العالم النامي، وإن تركزت مرة أخرى في البلدان النامية المصدرة الرئيسية. في مجال التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين (B2C)، بلغت تقديرات إجمالي مبيعات التجزئة عبر الانترنت لعام 2002 حوالي 43.5 مليار دولار أمريكي للولايات المتحدة و 28.3 مليار دولار أمريكي للاتحاد الأوروبي، و 15 مليار دولار بالنسبة لمنطقة آسيا وأوقيانوسيا، و 2.3 مليار دولار لأمريكا اللاتينية و 4 ملايين دولار لأفريقيا¹. وهذا ما يتم توضيحه في الجدول رقم (3) التالي:

Total e-commerce forecast [1]

Share in %, total e-commerce in billion US\$ and annual growth in %

Regions	Share in % and total e-commerce in billion US\$				Compound annual growth rate 2002 - 2006
	2002	2006	2002	2006	
World	100.0	2 293.5	100.0	12 837.3	53.8
Developing countries	4.2	95.7	6.0	767.3	69.1
Africa	0.0	0.5	0.1	6.9	91.1
America	0.3	7.6	0.8	100.1	90.5
Asia and Oceania	3.8	87.6	5.1	660.3	65.7
Countries in Central and Eastern Europe	0.4	9.2	0.7	90.2	77.0
Developed countries	95.4	2 188.4	93.3	11 979.7	53.0
North America	73.1	1 677.3	58.2	7 469.0	45.3
Europe	10.7	246.3	19.2	2 458.6	77.7
Asia and Oceania	11.5	264.8	16.0	2 052.1	66.8

الجدول رقم (3) حول²: إجمالي توقعات التجارة الالكترونية 2006-2002

تعتبر الثورة التكنولوجية التي بدأت في أواخر القرن العشرين، قد أحدثت تحولا جذريا في الاقتصادات والمجتمعات وحتى في السياسة، يبدو أن نطاق وسرعة تطوير التقنيات الجديدة غير المسبوقة تقريبا في تاريخ البشرية، على الرغم من العديد من التغييرات الهائلة التي أحدثتها التقدم التكنولوجي خاصة خلال القرن الماضي، نجد أن هناك بعض التقنيات الرائدة الجديدة التي ينظر إليها على أنها تميز الثورة الصناعية الرابعة مثل: برمجيات الذكاء الاصطناعي (AI)، الواقع الاصطناعي والمعزز والافتراضي، الأتمتة - بمعنى تحويل الشيء إلى أوتوماتيكي-المتقدمة والروبوتات وذكاء الآلة، التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية،

¹- UNCTAD, *op.cit*, P.99.

²- Source: UNCTAD, E-Commerce and Development Report (2002 and 2003 editions).

قاعدة البيانات المشتركة والمشفرة "Block Chain"، الطائرات بدون طيار والمركبات المستقلة (ذاتية القيادة)، التصنيع الرقمي وغيرها من التقنيات الأخرى¹.

يتم تطوير بعضها بسرعة مذهلة حتى عندما يكون اعتمادها الفعلي أكثر انتشاراً، فمن الواضح أن هذه التقنيات يمكن أن يكون لها إمكانات هائلة للبلدان النامية، لدرجة أنها يمكن أن تمكن البلدان من تجاوز أو تخطي بعض حواجز التنمية التقليدية، وربما الأهم من ذلك أن هناك حاجة ماسة للتقنيات الجديدة للتعامل مع بعض أكثر المشاكل في عصرنا مثل تغير المناخ وتدمير البيئة، من خلال تعزيز البيئة الخضراء والبحث عن طرق أنظف وأقل استخلاصاً لإنتاج السلع والخدمات وتقديمها².

إن التغيير التكنولوجي المعاصر يقدم مجموعة مثيرة من الاحتمالات، ومع ذلك هناك مخاوف على المستويات العالمية والوطنية والمحلية بشأن الآثار المترتبة على طبيعة وانتشار هذه التقنيات، والعواقب غير المقصودة في كثير من الأحيان لاعتمادها³.

تشير الكثافة المتزايدة للتدفقات المعرفية العالمية، إلى المزايا المهمة التي تحققها العولمة، فرغم الانتقادات الكثيرة التي توجه إلى العولمة بسبب آثارها السلبية المحتملة، غير أنها حققت زيادة في انتشار التكنولوجيا عبر الحدود بطريقتين⁴:

- أتاحت العولمة للبلدان الحصول على المعرفة الأجنبية بسهولة أكبر.

- تعمل العولمة على تعزيز المنافسة الدولية -بما في ذلك ما تحقق من زيادة المنافسة نتيجة صعود شركات الأسواق الصاعدة- الأمر الذي يعزز الحوافز الدافعة للشركات كي تبتكر وتعتمد التكنولوجيات الأجنبية، وكان التأثير الإيجابي كبيراً على اقتصادات الأسواق الصاعدة بشكل خاص، وهي الاقتصادات التي تزايد استخدامها للمعرفة والتكنولوجيا الأجنبية المتاحة، لدعم قدراتها الابتكارية ونمو إنتاجية عمالتها، فعلى سبيل المثال قد تكون التدفقات المعرفية من رواد التكنولوجيا، قد ولدت نمواً سنوياً في إنتاجية العمالة يقدر بحوالي 0.7 نقطة مئوية على مدار الفترة 2004-2014، في متوسط قطاعات هذه البلدان، حيث يعادل حوالي 40% من متوسط نمو الإنتاجية على مدار الفترة 2004-2014، وبالتالي من بين العوامل التي ساعدت على تراكم القدرات الابتكارية في اقتصادات الأسواق الصاعدة، هو مشاركتها المتنامية في سلاسل العرض العالمية مع الشركات متعددة الجنسيات، وإن كانت الشركات لم تستفد كلها من هذا التطور لأن الشركات

¹ - Jayati Ghosh, **Recovering better: economic and social challenges and opportunities**, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York 2020, P. 36

² - **ibid.** P. 37.

³ - Jayati Ghosh, **op.cit** , P.37.

⁴ - Aqib Aslam and others, **"Globalization Helps Spread Knowledge and Technology across Borders"**, the site was browsed on: 28/12/2020.P.1. <https://bit.ly/3l18WQg>

متعددة الجنسيات، تقوم في بعض الأحيان بإعادة توزيع بعض النشاط الابتكاري على أجزاء أخرى من سلسلة القيمة العالمية¹.

جاءت زيادة نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، لتعوض جانبا من آثار التباطؤ الذي حدث مؤخرا في النشاط الابتكاري على صعيد التكنولوجيا الحديثة، لتساعد في الدفع نحو تقارب مستويات الدخل بالنسبة لكثير من الاقتصادات الصاعدة، وفي المقابل كانت الاقتصادات المتقدمة أكثر تأثرا بتباطؤ وتيرة الابتكارات التكنولوجية الحديثة².

تعتبر أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والانترنت والبنية التحتية للنطاق العريض، على سبيل المثال من المحددات الحاسمة للنمو في الاقتصادات المتقدمة، حيث تفترض الدراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أجراها فيننتشنزو سببزيا "Vincenzo Spiezia"، أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي والقدرة التنافسية العالمية الخاصة، بكل بلد يمكن أن تعزى أو تنسب في المقام الأول إلى معدلات النمو في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات³.

يعد تأثير أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يقاس بقيمة خدمات رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من الناتج المحلي، مفيدا في تقييم مساهمة النمو الكامل لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي حصلت الولايات المتحدة على ريادة عالمية، وحافظت على قدرة تنافسية قوية نسبيا مقارنة بالدول الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما برزت الصين والهند كمنسابق أول في هذا المجال، لاسيما فيما يتعلق بالمستويات العالية لرأس المال أو خدمات رأسمال التي تجلبها أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي⁴.

بالإضافة إلى التأثير الإيجابي الواضح لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد الكلي، حدث تحول من قطاع تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان هذا الانتقال من مستوى النمو المرتكز على الأجهزة، إلى مستوى البرامج المرتكز بشكل واضح في البلدان النامية بسبب الشبكات الخلوية المتنقلة الأعمق والأوسع، علاوة على ذلك

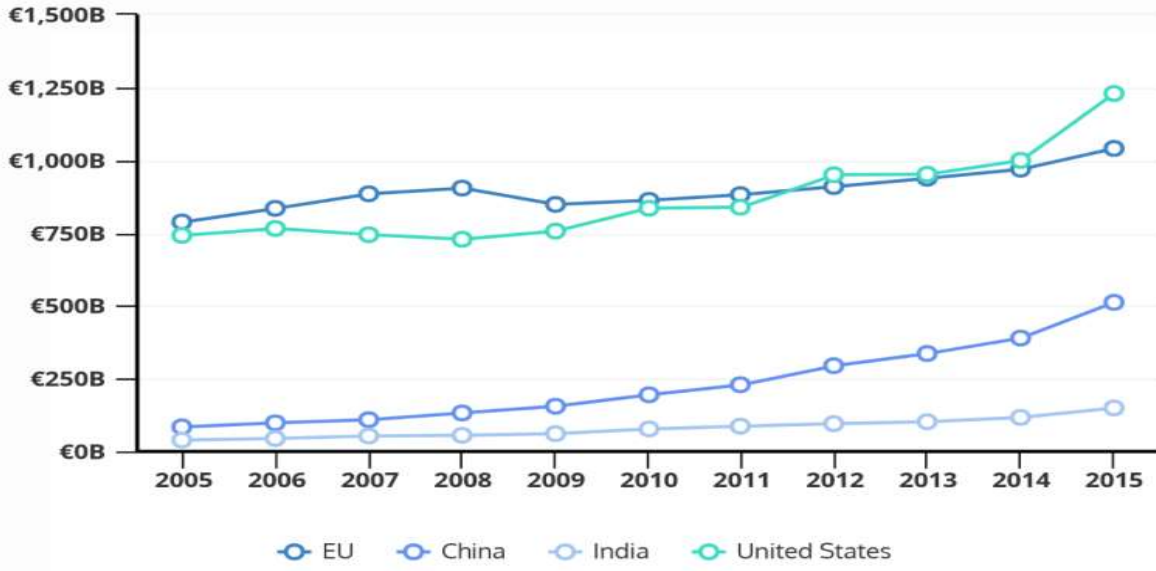
¹- Aqib Aslam and others, **op.cit**, P.1.

²- **Ibid**, P.1.

³- Makada Henry- Nickie and Others, "Trends in the Information Technology sector", the site was browsed on: 31/12/2020. P. 2. <https://www.brookings.edu/research/trends-in-the-information-technology-sector/>

⁴- Makada Henry- Nickie and Others, **op.cit**, p.2.

فإن النظام البيئي المتنقل الناضج، كان مدفوعا بإمكانية وصول أكبر بين مستخدمي الانترنت، عبر الهاتف المحمول والقدرة على تحمل تكاليف الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، إلى جانب المساهمات المتزايدة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في نمو الناتج المحلي الإجمالي أدت الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة إنتاجية العمالة بشكل كبير¹. كما هو موضح في الرسم البياني رقم (10)



المنحنى البياني رقم (10) حول²: مخرجات خدمات تكنولوجيا المعلومات لأربعة اقتصادات 2005-2015

في هذا المجال حافظ الاقتصاد الأمريكي على مكانته الريادية العالمية، على الرغم من الزيادة المتزايدة في الأجور من 62 دولارا في الساعة في عام 2005 إلى 71.2 دولارا للساعة في عام 2015، كما استفادت الصين والهند من الاستثمارات الهيكلية السابقة في قطاعات المعلومات والاتصالات، لاسيما من حيث البنية التحتية للإنترنت ومنصات تشغيل الأجهزة المحمولة³.

على الرغم من حقيقة السنوات الأولى من التعاون بين دول البريكس، انهارت أثناء البحث عن انتعاش سريع بعد الأزمة المالية العالمية، تمكنت دول البريكس من إرساء التنسيق ضمن إطار متعدد الأطراف ومبادرات واسعة النطاق لتوسيع مجالات التعاون، وباعتبارها كقوة دافعة مهمة للانتقال إلى نظام أكثر تمثيلا وإنصافا للنمو والاستقرار العالميين، وعليه، أكد اجتماع وزراء العلم والتكنولوجيا والابتكار، على مبادئ

¹- Makada Henry- Nickie and Others, *op.cit*, p.2.

²- Source: Joint Research Center and European Commission and Communications Networks, Content and Technology. Prospective Insights on R&D in ICT (PREDICT) Statistics)

³- BRICS, "STI OVERVIEW Five-Year Anniversary of Cooperation In Science, Technology and Innovation Under the Memorandum of Understanding", Russia, 2020, P.P. 6-8.

الانفتاح والاستمرارية التي حددتها خمسة مجالات موضوعية والقيادة (المتتمثلة في: منع ورصد الكوارث الطبيعية؛ موارد المياه ومعالجة التلوث، التكنولوجيا الجيومكانية وتطبيقاتها، طاقة المتجددة، الفلك)، كما يؤثر التقدم الكبير في دخل ونتائج بلدان البريكس، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل مباشر على نمو الإنتاجية.

بموجب مذكرة تفاهم بريكس بشأن التعاون في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بين قادة دول البريكس المعتمدة في برازيليا في مارس 2015، أسست مذكرة التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة من خلال المشاركة في توليد المعرفة والابتكار وتعزيز الشراكات الدولية، كما وافق الاجتماع على وضع خطة عمل 2015-2018 والتفاوض بشأنها لضمان تطوير التعاون، في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال إطلاق مبادرة البحوث والابتكار في مجموعة البريكس والتي تغطي أنشطة تشمل¹:

- التعاون في إطار البنى التحتية الرئيسية.
- تنسيق البرامج الوطنية الحالية واسعة النطاق لبلدان البريكس.
- وضع برنامج إداري لتمويل المشاريع المشتركة متعددة الأطراف للبحوث وتسويق التكنولوجيا والابتكار.
- إنشاء منصة مشتركة للبحث والابتكار.

في عام 2017 تم اعتماد خطة العمل الثلاثية للتعاون الابتكاري 2017-2020، لقد عززت الوثيقة الجانب العملي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وشجعت على انشاء نظام بيئي ملائم للابتكار وريادة الأعمال، وبالتالي، أصبحت خطة العمل للتعاون الابتكاري التي تتولى مسؤوليتها مجموعة العمل المعنية، بالابتكار وريادة الأعمال في بريكس (STIEP)، جسرا بين التعاون العلمي والاقتصادي، حيث يعد الابتكار أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة العالمية².

وفقا للتقرير الصادر عام 2017 عن القدرة التنافسية الابتكارية للبريكس، استحوذت البريكس على 17% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، و28% من صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة في العالم، و27% من أوراق مجلة العلوم والتكنولوجيا³.

تلعب دول البريكس دورا متزايدا الأهمية في تطوير التجارة الإلكترونية العالمية، حيث تقدم التجارة الإلكترونية مزيدا من المساعدة لتعزيز نمو التجارة والتحول الصناعي والارتقاء، كما أصبحت واحدة من

¹ - BRICS, op.cit, P.P. 6-8.

² - IBID, P.9.

³ - Huaxia, Economic Watch: BRICS bloc glitters with tech innovation synergy, the site was browsed on: 8/1/2021. P.1. <https://bit.ly/3hASAIID>

أكثر الأنشطة الاقتصادية ديناميكية في جميع أنحاء دول البريكس، مما يخلق فرص عمل جديدة ويساعد دول البريكس على الاندماج في سلسلة القيمة العالمية، ويوفر فرصا كبيرة لتطوراتها الاقتصادية والاجتماعية ويصبح محركا جديدا لتنميتها¹. أنظر إلى الجدول رقم (9).

TOP 20 COUNTRIES WITH HIGHEST NUMBER OF INTERNET USERS - DECEMBER 31, 2017						
#	Country or Region	Population, 2018 Est.	Population 2000 Est.	Internet Users 31 Dec 2017	Internet Users 31 Dec 2000	Internet Growth
1	China	1,415,045,928	1,283,198,970	772,000,000	22,500,000	3,331 %
2	India	1,354,051,854	1,053,050,912	462,124,989	5,000,000	9,142 %
3	United States	326,766,748	281,982,778	312,322,257	95,354,000	227 %
4	Brazil	210,867,954	175,287,587	149,057,635	5,000,000	2,881 %
5	Indonesia	266,794,980	211,540,429	143,260,000	2,000,000	7,063 %
6	Japan	127,185,332	127,533,934	118,626,672	47,080,000	152 %
7	Russia	143,964,709	146,396,514	109,552,842	3,100,000	3,434 %
8	Nigeria	195,875,237	122,352,009	98,391,456	200,000	49,095 %
9	Mexico	130,759,074	101,719,673	85,000,000	2,712,400	3,033 %
10	Bangladesh	166,368,149	131,581,243	80,483,000	100,000	80,383 %
11	Germany	82,293,457	81,487,757	79,127,551	24,000,000	229 %
12	Philippines	106,512,074	77,991,569	67,000,000	2,000,000	3,250 %
13	Vietnam	96,491,146	80,285,562	64,000,000	200,000	31,900 %
14	United Kingdom	66,573,504	58,950,848	63,061,419	15,400,000	309 %
15	France	65,233,271	59,608,201	60,421,689	8,500,000	610 %
16	Thailand	69,183,173	62,958,021	57,000,000	2,300,000	2,378 %
17	Iran	82,011,735	66,131,854	56,700,000	250,000	22,580 %
18	Turkey	81,916,871	63,240,121	56,000,000	2,000,000	2,700 %
19	Italy	59,290,969	57,293,721	54,798,299	13,200,000	315 %
20	Egypt	99,375,741	69,905,988	48,211,493	450,000	10,613 %

الجدول رقم (9) حول² : أعلى 20 دولة مع أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت 2000-2017

من بين دول البريكس تعد الصين أكبر سوق للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت، حيث يضم 470 مليون مستهلك عبر الانترنت، وكذلك في روسيا تطورت التجارة الإلكترونية عبر الحدود بسرعة، وأصبحت قوة دافعة مهمة لتطوير التجارة الإلكترونية، أما الهند لديها عائد ديموغرافي مع إمكانات هائلة (على غرار الصين)، لقد نما معدل النمو السنوي المركب لسوق التجزئة عبر الإنترنت إلى 39% في السنوات السبع الماضية، بالإضافة إلى البرازيل هي أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية، حيث بلغ معدل استخدام التسوق عبر الانترنت 43% ، على الرغم من أن التجارة الإلكترونية في جنوب إفريقيا، لا تزال في مراحلها الأولية إلا أنها تنمو بسرعة، ومن خلال الجدول (10) يشير إلى أن إختراق روسيا هو الأعلى حيث يتجاوز 70%.³

¹- United Nations Industrial Development Organization, BRICS plus E-commerce development report in 2018, **Shanghai Academy of Social Sciences**, 4 OCTOBER, 2019, P.23

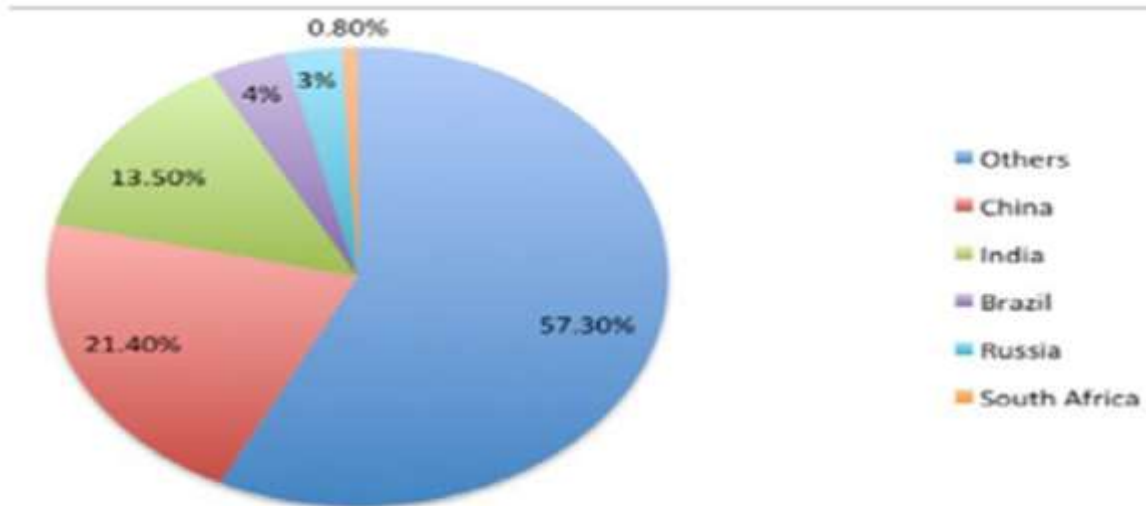
²- Source : www.internetworldstats.com. Copyright © 2018, Miniwatts Marketing Group. (2) Growth percentage represents the increase in the number of Internet users between the years 2000 and 2017.

³- United Nations Industrial Development Organization, **op.cit**, P.23.

البلدان	انتشار الأنترنت
الصين	52.9%
الهند	34.8%
البرازيل	63.6%
روسيا	71.3%
جنوب افريقيا	44.5%

الجدول رقم (10) حول¹: إحصائيات حول انتشار الأنترنت في دول البريكس لسنة 2016.

تجاوز إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت في دول البريكس 1.46 مليار دولار لسنة 2016، وهو ما يمثل 42% من مستخدمي الإنترنت في العالم، فمن بينها استحوذ مستخدمو الإنترنت في الصين على 21.4% والهند 13.5% والبرازيل 4% وروسيا على 3% وجنوب إفريقيا 0.8%، حيث يتجاوز إجمالي عدد المتسوقين عبر الإنترنت 720 مليوناً وهو ما يمثل 47.2% من مستهلكي التسوق عبر الإنترنت حول العالم، إن نسب مستخدمي الإنترنت ومستهلكي التسوق عبر الإنترنت في دول البريكس أعلى من نسبة سكان العالم 41.8%.²



Source: BRICS National E-commerce Development Report, 2017²²

الرسم البياني رقم (6)³ حول: نسبة مستخدمي الإنترنت في دول البريكس لسنة 2016

¹- source : world bank, CNNIC, Internet live States.

²- United Nations Industrial Development Organization, **op.cit**, P.23.

³- Source: BRICS National E-commerce Development Report, 2017: <http://www.199it.com/archives/628881.html>.

على الرغم من أن دول البريكس تتبع البلدان المتقدمة في قوتها العلمية والتكنولوجية الشاملة، إلا أنها أثبتت مزايا تكنولوجية في بعض الصناعات وأظهرت تكاملاً قوياً، وعليه فإن تحقيق المزيد من التأزر في الابتكار يعني أيضاً الاستفادة، وهذا ما أشار له شو شيوجون (Xu Xiujun) المدير التنفيذي لقاعدة دراسة البريكس التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، قال: "إن الدول الخمس بحاجة إلى البناء المستمر على الابتكار في التقنيات، لتهيئة المضخة للنمو المستقبلي وسط تباطؤ الاقتصاد العالمي، والآثار المتضائلة للاعتماد على تقنيات الدول المتقدمة." وقال شو "هناك مجال كبير للتعاون في التقنيات التي تدعم الثورة الصناعية الرابعة".

أكد وزراء العلوم والتكنولوجيا والابتكار في 3 جويلية 2018 في القمة التي عقدت في ديربان (جنوب إفريقيا)، حول: الاستفادة من تكنولوجيا العلوم والابتكار في مجموعة البريكس لتعزيز النمو الشامل والتنمية حيث يؤكدون على الدور الأساسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، كعوامل تغيير اجتماعي واقتصادي رئيسي للتقدم العالمي والإقليمي إلى جانب النمو والاستقرار. ورحبوا بإنشاء المركز المتكامل للتعاون الابتكاري، لمجموعة البريكس في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوسبة عالية الأداء (ICT and HPC) ¹.

إن بروز عدد من الاقتصادات ذات الكثافة السكانية الصغيرة والمساحات الجغرافية الصغيرة، عند مقارنتها بأخرى كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، تعتبر اقتصادات صغيرة نسبياً حسب تعريف الناتج المحلي الإجمالي، فمن بين أفضل 20 دولة في مؤشر الابتكار العالمي نجد على سبيل المثال هولندا ودول الاتحاد الأوروبي الشمالية، سنغافورة، إسرائيل ولوكسمبورغ، على الرغم من حقيقة أن الاقتصادات الكبيرة مثل الولايات المتحدة وألمانيا والآن الصين هي أيضاً جزء من هذه المجموعة المصنفة. تعد الاقتصادات الصغيرة موجودة بين الاقتصادات الأعلى مرتبة في مؤشر التنافسية العالمية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ².

¹- Huaxia, op.cit. P.1.

²- Soumitra Dutta, and Others, **The Global Innovation INDEX 2018: ENERGIZING The World with Innovation**, (Geneva: Cornell University, INSEAD, and WIPO, 2018),P.66

Global Innovation Index 2018 rankings

Country/Economy	Score (0-100)	Rank	Income	Rank	Region	Rank	Efficiency Ratio	Rank	Median: 0.61
Switzerland	68.40	1	HI	1	EUR	1	0.96	1	
Netherlands	63.32	2	HI	2	EUR	2	0.91	4	
Sweden	63.08	3	HI	3	EUR	3	0.82	10	
United Kingdom	60.13	4	HI	4	EUR	4	0.77	21	
Singapore	59.83	5	HI	5	SEAO	1	0.61	63	
United States of America	59.81	6	HI	6	NAC	1	0.76	22	
Finland	59.63	7	HI	7	EUR	5	0.76	24	
Denmark	58.39	8	HI	8	EUR	6	0.73	29	
Germany	58.03	9	HI	9	EUR	7	0.83	9	
Australia	54.98	20	HI	19	SEAO	6	0.58	76	
Israel	56.79	11	HI	11	NANA	1	0.81	14	
Korea, Republic of	56.63	12	HI	12	SEAO	2	0.79	20	
Japan	54.95	13	HI	13	SEAO	3	0.68	44	
Hong Kong (China)	54.62	14	HI	14	SEAO	4	0.64	54	
Luxembourg	54.53	15	HI	15	EUR	9	0.94	2	
France	54.36	16	HI	16	EUR	10	0.72	32	
China	53.06	17	UM	1	SEAO	5	0.92	3	
Canada	52.98	18	HI	17	NAC	2	0.61	61	
Norway	52.63	19	HI	18	EUR	11	0.64	52	

الجدول رقم (11) حول¹: مؤشر الابتكار العالمي لأفضل عشرون دولة لسنة 2018

قال المدير العام للويبو (WIPO) فرانسيس غري (Francis Gurry) "أدى ارتفاع مؤشر الابتكار العالمي من قبل القوى الاقتصادية مثل الصين والهند إلى تغيير جغرافية الابتكار وهذا يعكس إجراءات سياسية مدروسة لتعزيز الابتكار" وقال أيضا "يوضح لنا مؤشر الابتكار العالمي أن البلدان التي تعطي الأولوية للابتكار في سياساتها قد شهدت زيادات كبيرة في ترتيبها"²

في عام 2019 تتصدر سويسرا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية المستوى الأعلى في تصنيفات الابتكار، تظل الدول الأوروبية الأخرى كهولندا وألمانيا إلى جانب سنغافورة في آسيا، أعضاء ثابتة في قائمة العشرة الأوائل في مؤشر الابتكار، كما تواصل الصين صعودها حيث انتقلت إلى مرتبة 14 (من المرتبة 17 في عام 2018)، ولذلك، رسخت نفسها بقوة في مجموعة الدول الرائدة المبتكرة، ولا تزال الصين الاقتصاد الوحيد متوسط الدخل في قائمة الثلاثين الأولى، وبهذا تقدمت الصين بمقدار 3 مراتب بينما حسنت الهند ترتيبها بمقدار خمس مراتب³.

¹- Source: The Global Innovation Index 2018

²- Francis Gurry, Global Innovation Index 2019: India Makes Major Gains as Switzerland, Sweden, U.S., Netherlands, U.K. Top Ranking; Trade Protectionism Poses Risks for Future Innovation, the site was browsed on: 14/01/ 2021. P.1. <https://bit.ly/3z8HQk1>

³- Statistics Times, Global Innovation Index (GII) 2019, the site was browsed on: 13/6/2021. P.1. <https://bit.ly/3zbzB6P>

في 2 سبتمبر 2020، أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية¹ (الويبو) بالاشتراك مع جامعة كورنيل وإدارة الأعمال إنسياد، مؤشر الابتكار العالمي 2020 (GII)، حافظت الصين على ترتيبها في المرتبة الرابعة وكانت الرقم واحد بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث تمتلك الصين أيضا 2 من أفضل 5 مجموعات علمية وتكنولوجية مرتبة، متفوقة على الولايات المتحدة في المرتبة رقم 5، كما يظهر تصنيف (GII) الاستقرار في القمة، مع تحول تدريجي نحو الشرق تقدمت مجموعة من البلدان الآسيوية، لاسيما الصين والهند والفلبين وفيتنام بشكل كبير في تصنيف مؤشر الابتكار على مر السنين.

وفي 20 سبتمبر 2021، أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في جنيف، مؤشر الابتكار العالمي 2021 (GII)، حيث واصلت الصين التقدم الذي أحرزته العام الماضي وتحلت المرتبة 12 في العالم، ووفقا لمؤشر الابتكار العالمي 2021، زادت الحكومات والمؤسسات في أجزاء كثيرة من العالم، من الاستثمارات في مجال الابتكار وسط الخسائر البشرية والاقتصادية الهائلة للوباء (كوفيد-19)، مما يدل على الاعتراف المتزايد بأن الأفكار الجديدة ضرورية للغاية للتغلب على الوباء وضمان النمو الاقتصادي بعد الجائحة².

نستنتج مما ذكر سابقا، أنه منذ نهاية الحرب الباردة، طرأت مجموعة من التحولات في نمط وإعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، وبروز القوة الاقتصادية والتكنولوجية كمحركين للنمو الاقتصادي وعجلة التنمية، حيث تعتبر القوة الاقتصادية والتكنولوجية من بين المؤشرات التي تقاس عليها قوة الدولة على الصعيد العالمي، ولكن لا يمكن أن تكتمل قوة الدول بدون القوة العسكرية التي كانت ولا زالت المؤشر التي تقاس به قوة ومكانة الدولة على الصعيد العالمي، فمثلا نجد الصين تحتل المراتب الأولى من الناحية القوة الاقتصادية والتكنولوجية ولكن تسعى لتعظيم قوتها العسكرية من خلال سعيها لاحتلال المراتب الأولى في السنوات الأخيرة، ويعود السبب لهذا كله هو منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها إلى الهيمنة على العالم.

¹- Aaron Wininger, World Intellectual Property Organization Releases Global Innovation Index 2020 Ranking China 14, the site was browsed on: 13/6/2021. P.1. <https://bit.ly/2VKuJbp>

²- WIPO, Global Innovation Index 2021: Tracking Innovation through the COVID-19 Crisis, the site was browsed on: 26/4/2022, P.1. <https://www.mfa.gov.cn/ce/cgbrsb/eng/kjil/t1910429.htm>

المبحث الثالث: التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد

ينظر جوزيف ناي لطبيعة النظام الدولي، حيث قسم ناي هذا النظام إلى ثلاثة مستويات أطلق عليها مستويات لعبة الشطرنج؛ فكان المستوى الأول أحادي القطبية من حيث القوة العسكرية، والمستوى الثاني متعدد القطبية من حيث القوة الاقتصادية، والمستوى الثالث لا قطبي من حيث العلاقات العابرة للحدود القومية¹.

وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: نظام الأحادية القطبية

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية قائدا للمعسكر الرأسمالي منفردة بقيادة العالم، عرف النظام الدولي تحولا في ميزان القوى الدولية نتيجة الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي، فانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي سياسيا وعسكريا، فضلا عن تجاهل الأمم المتحدة وتهميشها، انعكس ذلك كله في عدم قدرتها على القيام بالمهام التي أنشأت من أجلها وفق ميثاقها التأسيسي، ومن مظاهر هذا الانعكاس تراجع ظاهرة حق النقض (الفيتو)، وتحول مجلس الأمن إلى أداة في أيدي الدول الكبرى أو القوى المنتصرة في الحرب الباردة، لخدمة أجندتها السياسية الوطنية العليا معرقة بذلك مبادئ الشرعية والعدالة الدولية المحددة بنص ميثاق الأمم المتحدة².

عندما أعلن الرئيس بوش في أبريل 1992 عما أسماه بالقواعد الجديدة للنظام العالمي الجديد، فإنه حددها كالتالي³

- أنه نظام يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى، من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار وفوق كل شيء السلام.

- أنه نظام ينبع من التطلع إلى وجود عالم، يقوم على التزام مشترك بين الأمم كبيرها وصغيرها بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها إدارة علاقاتها المتبادلة ومنها: التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن

¹ - جوزيف ناي، "مستقبل القوة الأمريكية"، مجلة دراسات عالمية 105، ص.8.

² - إبراهيم معمر، دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات: الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، ط.1. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص.61.

³ - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط.1. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص.ص.

في مواجهة العدوان، والتعامل العادل مع كل الشعوب، والعمل على تخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها... إلخ.

عندما نأتي إلى التعرف على الجدل الذي يدور في كل مكان حول بنية النظام العالمي الجديد، سوف نلاحظ أن هذا الجدل يتوزع بين أصحاب الاتجاه، الذي يقول بأن هذه البنية تركز على القطبية الأحادية، وأن هناك الاحتمال بأن يأخذ النظام الدولي في مرحلة لاحقة شكل النظام الهرمي، بحيث تبقى الولايات المتحدة متربعة بمفردها على قمة الهرم، وتتلوها أوروبا واليابان وبعض المراكز العالمية الأخرى... إلخ، أما الاتجاه الثاني فهو يرى أن التحول سيكون باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب (Multipolar System)، باعتبار أنه مهما توفر لدولة واحدة من إمكانات، فإن قدرتها على ممارسة دور عالمي بصورة منفردة أو شبه منفردة، لن يستمر إلا لفترة محدودة، ولكن العلاقات المحتملة بين هذه الأقطاب المتعددة قد تتشكل وفقا لنمط أو آخر كالتعاون أو التنافس مثلا، إلى جانب هؤلاء المفكرين السياسيين البارزين من أمريكيين وغير أمريكيين، ممن عبروا صراحة عن اعتقادهم بأن هذه اللحظة الأمريكية في التاريخ، لا يمكنها أن تدوم إلى الأبد، وأن نجم هذه القوة العالمية العملاقة الممسكة بزمام النظام السياسي الدولي الراهن، سوف يكون مآله إما عاجلا أو آجلا إلى الأفل¹.

يضيف المفكرون من أصحاب هذا الاتجاه أنه إذا كانت الفكرة السائدة لدى البعض هي القطبية الأحادية ليست مستقرة، وأن أي تجاوز تقدم عليه الولايات المتحدة ولو كان بسيطا سيؤدي إلى ردود عداوية خطيرة، هذا الافتراض لا يبدو صحيحا وإنما العكس هو الصحيح، فالقطبية الأحادية تتسم بقابليتها العالية للاستمرار، وبمقدرتها على تحقيق السلام، وإذا كان هناك من تهديد رئيسي لها فهو يكمن في عجز الولايات المتحدة عن فعل ما يكفي، ثم يرون "أنه لما كان النظام الدولي الحاضر مبنيا على القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة هي أكثر القوى الدولية المطالبة بوضع الترتيبات التي تحمي بها استقراره"، وهنا يذكر كينيث والتز "Kenneth Waltz" أن القطبية الثنائية هي أقل تعريضا للعالم لمخاطر الحرب من القطبية المتعددة، لأنها تقلل من الشكوك المتبادلة بين الأقطاب الكبار في النظام الدولي، وانسجاما مع هذا المنطق ذاته فإن القطبية الأحادية هي أقل البنى إثارة لمخاطر الحروب الدولية.²

يرى والتز "Waltz" أيضا أن القطبية الأحادية تقلل من الشكوك التي تحيط باختيار الحلفاء أو بحسابات القوة، كما لا تكون هناك خيارات أمام الدول التي تأخذ وضع الطرف الثاني في العلاقة مع هذا القطب الواحد سوى مسابرة علانية أو ضمنا، أو على الأقل الامتناع عن أي فعل قد يجلب عليه عداوة

¹ - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. ص. 69-72.

² - المرجع نفسه، ص. ص. 72-73.

ويعرضه لانتقامه، ويختتم والتز دفاعه عن هذا التصور بقوله إن النظام الدولي الأحادي القطبية، هو نظام يستحيل فيه حدوث أي ثقل مضاد للقوة العظمى المهيمنة، لكن عندما يصبح الثقل المضاد أمراً ممكناً أو حقيقة واقعة؛ فإن النظام الدولي لن يكون آنذاك أحادي القطبية، وهو احتمال يستبعد حدوثه في الأمد المنظور وذلك للعديد من الأسباب التي يسهب في التأكيد عليها¹.

أظهرت التطورات المتلاحقة التي عرفتتها الساحة الدولية، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق، تراجع الاعتماد على أدوار ومؤسسات تقليدية، مثل منظمة الأمم المتحدة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة غير ملائمة لمقتضيات المرحلة الراهنة، وكان تعليق الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) عندما طلب منه جونيتشيرو كوزومي رئيس وزراء اليابان، أن يكون للأمم المتحدة دور في العراق: "يمكن أن تفهم وجهة النظر هذه، لكن المشكلة أن الأمم المتحدة أصبحت قديمة ويجب تغييرها". تعكس إجابة الرئيس الأمريكي هذه الاستهتار بالأمم المتحدة، وبذلك ترتب عن هذا التحول في هيكل النظام الدولي انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العلاقات الدولية، بالحد من سلطات الأمم المتحدة وصلحياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق عسكرة الأزمات الدولية، واللجوء إلى القوة بدلا من آليات تسوية المنازعات الدولية التي حث عليها ميثاق المنظمة، بل أكثر من هذا تحولات الأمم المتحدة في إطار مجلس الأمن إلى وسيلة لمعاقبة الدول التي تعارض السياسة الأمريكية².

لقد اختلفت وثائق الأمن القومي الأمريكي في الوقت ذاته عبر الإدارات المختلفة، في تفسيراتها لمدى ضرورة التزام الولايات المتحدة بنفس القواعد عبر الإدارات المختلفة، سواء بضرورة إلزام نفسها بالالتزام بالمعايير الدولية المعنية أو وضع نفسها تحت سلطة المؤسسات الدولية، وقد أعلنت إدارة أوباما ضرورة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية، مثالا يحتذى به مما يعني "التزامنا بالمعايير والقواعد الدولية التي نتوقع دعم الدول الأخرى لها والاعتراف بها عندما لا نفعل ذلك". ومع ذلك تمسكت إدارة جورج بوش (الابن) أيضا بعدم تقييد الولايات المتحدة الأمريكية في سلوك سياستها الخارجية "باحتمالية التحقيقات والاستفسارات أو الملاحقة القضائية من قبل المحكمة الجنائية، التي لا تمتد سلطتها القضائية إلى الأمريكيين والتي لا نقبلها". ولهذه المسائل المعيارية آثار عملية على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الحفاظ على النظام الحالي كما هو قائم، ولكن يبدو أن الإجابات غير محددة بطبيعتها: إذا لم تنقيد أقوى القوى الجهات الفاعلة بالنظام التي أنشأته، فكيف يمكن استمرار النظام في ظل تغيرات ديناميات السلطة في المنتظم الدولي³.

¹ - إسماعيل صبري مقاد، مرجع سابق، ص. 73.

² - إبراهيم معمر، مرجع سابق، ص. 62.

³ - مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، (كاليفورنيا: منشورات مؤسسة Rand، 2016)، ص. 52.

هناك تفسير سببي عام آخر للصلة بين النظام والسلوك يؤكد دور الهيمنة في رعاية وإنفاذ منتظم دولي ما، وغالبا ما تفرض الهيمنة صراحة رؤيتها للمنتظم الدولي على الدول الأقل نفوذا من خلال انشاء آليات، ووضع نظام يساعدها على تحقيق مصالحها في الغالب بتكلفة أقل، مما يكون عليه الحال في ظل غياب مثل هذه الآليات، وهذه السلطة يمكن أن تكون شرعية بشكل أكبر أو أقل، ولكن أي نظام ذا مغزى سيعكس قوة الهيمنة ومصلحتها أو عدد قليل من القوى الرائدة؛ فهناك أدلة وفيرة على العديد من آليات وضع نظام ما بعد الحرب الباردة تعكس تأثير النفوذ الأمريكي. تم انشاء البنية الفوقية للنظام بأكمله لخدمة رؤية الولايات المتحدة الرامية إلى نظام تجاري سلمي وليبرالي، وقد تم اقتراح آليات محددة وتشكيلها وتمويلها، مثل المؤسسات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية، وفي بعض الحالات، كانت تقوم الولايات المتحدة بإنفاذها¹.

استخدمت إستراتيجية الولايات المتحدة مناهج متعددة لخدمة هذه المصالح الأساسية. فهي تسعى لإدارة علاقات القوى العظمى، من خلال انشاء الأعراف والعادات والممارسات والمعايير والقواعد الصريحة أو الضمنية التي تنظم المنافسة والسلوك وتوفير السبل النظامية للتعاون، كما أنها تهدف إلى تعزيز استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي، من خلال مجموعة من المؤسسات والمعاهدات والقواعد، التي تعزز النمو والتجارة والمبادرات المنظمة مما يوفر الإغاثة في حالات الأزمات، علاوة على ذلك، تحاول الحد من الصراعات والعنف والسيطرة عليهما، وإنهائهما من خلال التحالفات والمؤسسات والمعايير والقواعد والشبكات التي تثبط الصراعات وتقيدها، وتعمل على تسهيل التعاون متعدد الأطراف في التحديات المشتركة من خلال المؤسسات والشبكات التي تقلل من تكاليف المعاملات، وتنشئ طرقا منتظمة للتعاون ومن ناحية أخرى تسمح بالعمل الجماعي، كما أنها تحاول تعزيز المؤسسات والقيم والمعايير الليبرالية من خلال إنشاء نظام للتوقعات والعادات، مدعوم بالمؤسسات والشبكات التي تعزز النتائج الليبرالية².

رغم ذلك إلا أن السيادة الأمريكية على العالم، ومدى استمرارها كانت محل جدل بين الأمريكيين أنفسهم، بين مفكرين مثل صامويل هنتغتون الذي يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد حققت الريادة "Primacy" أو ما أسماه تشارلز كرونامير لحظة أحادية القطب "a unipolar moment"، وفقا لنظريته "لحظة أحادية القطب" يرى على أن الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت لتكون مركز القوة العالمية كقوى عظمى بلا منازع، ومع ذلك فإن هناك ما يسمى "بالقوى من المرتبة الثانية" مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان، والتي قد تؤدي في النهاية إلى التعددية القطبية في الوقت المناسب، لكن بيئة ما بعد الحرب الباردة هي نظام دولي أحادي القطب سيستمر لعقود، كما يرى أيضا أن الأمم المتحدة هي مجرد مؤسسة رسمية ضامنة لأي شيء ويصعب القول بوجودها، مما يضع الولايات المتحدة بالضرورة في دور إرساء الأمن في

¹ مايكل جيه مازار وآخرون، مرجع سابق، ص. 35.

² إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 53.

جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنه يوافق على أن الهيمنة الأمريكية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية¹. ولكن ذهب دارسو العلاقات الدولية من المدرسة الواقعية أمثال كينيث والتز وجون ميرشايمر وكريستوفر لاين وآخرين، إلى أن بنية العلاقات الدولية والاتجاه المتزايد لعدد من الدول لموازنة القوة الأمريكية سيؤدي إلى فترة هيمنة أمريكية قصيرة نسبياً².

بعيدا عن مزاعم القوة الأمريكية المتفردة وأوهامها على نحو ما يروج له بعض هؤلاء المفكرين ممن أشرنا إليهم، فما هي يا ترى الأقطاب الدولية الأخرى التي يتوقع لها، أن تحتل مكانها في النظام العالمي الجديد لتتحول به مستقبلا من الأحادية القطبية إلى التعددية؟ إن الأقطاب المرشحة لأن تكون فاعلة ومؤثرة ومنافسة للقطب الأمريكي في السنوات القادمة، في توقع بعض المحللين³:

- أولا-الصين التي لا تعتبر أضخم قوة بشرية في العالم فحسب، وإنما تقترب من مكانة القوة الصناعية العظمى في العالم، واقتصادها هو الأسرع نموا على المستوى العالمي.

-ثانيا-الاتحاد الأوروبي: تحاول دول الاتحاد الأوروبي أن تحقق ما لم تتمكن الدول الأخرى في العالم من تحقيقه، وهو خلق سوق واحدة وكتلة اقتصادية واحدة.

- ثالثا- اليابان: التي تعد اليوم عملاقا اقتصاديا بكل المقاييس، وتشير كل الحقائق والبيانات إلى أن التفوق الاقتصادي الياباني قد تجاوز كل التوقعات، وحطم كل الأرقام القياسية في كافة المجالات المالية والصناعية والتكنولوجية. لا يعني ما يذكره هؤلاء المحللون أنهم يغفلون قوة أمريكا المتفوقة، والتي ما تزال مسيطرة، يقول أحد هؤلاء المحللين: أن من الواضح أن العالم يشهد بروز عدة قوى كبرى جديدة، بيد أن ما هو أكثر وضوحا أن هناك في هذه اللحظات قوة عظمى واحدة فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي بكل المقاييس السياسية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى المقاييس الثقافية والعلمية، القوة الحاكمة والمسيطرة والتي تمكنت حتى الآن من تطويع كل التحولات والمستجدات الدولية الأخيرة، لتعزيز قيادتها الأحادية للنظام العالمي الجديد وتحديد أولوياته وجدول أعماله.

المطلب الثاني: نظام متعدد الأقطاب

يشير النظام العالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد إلى عدد كبير من الجهات المؤثرة، بما فيها فواعل غير دولية، وسيكون على الولايات المتحدة والقوى الأخرى منافستها، بالإضافة إلى أنه يشير إلى زيادة

¹-Yasemin Oezel, The Impact of the "Unipolar Moment" on US Foreign Policies in the Mid-East, **SOAS**, February 2015,P.2.

² عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015) ص. 50.

³ إسماعيل صبري مفاد، مرجع سابق، ص. ص. 73-74.

التوترات على نطاق الموارد والتجارة، وزيادة من فرص تقاسم الأعباء، وتنشيط المؤسسات العالمية المتعددة الجوانب¹.

يرى البعض في ملامح النظام الدولي الجديد أنه أصبح نظام أحادي القطبية، في حين ذهب الآخرون إلى أنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية، وبروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد، أما وجهة نظرهم وتقديرهم هو اتجاهه نحو التعامل "الكتلي" أي إلى نظام التكتل، أنه سيكون نظام متعدد التكتلات والمجموعات الكبرى وليس الأقطاب، إن لم تعد الدولة مرتكزا أساسيا في رسم تصورات المستقبل، مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكانا بارزا، إلا من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوروبية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية، وكذا مجموعة الدول الصناعية وما تتجه إليه منظومة دول جنوب شرقي آسيا من كتل تبحث من خلاله عن مكان لها بين دول العالم الجديد.²

تبدو هذه الكتل من خلال النقاء المصالح الاقتصادية في عالم تتنافس فيه المصالح، بل تكاد تسير شؤون العلاقات الدولية المعاصرة، بصورة شبه كاملة إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية، بل تمت نظرها إلى أفق بعيدة، أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى ولعل نموذج الوحدة الأوروبية خير مثال. فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى، الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها، إلا أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها³.

بدأ الخبراء الأمريكيون الذي راقبوا بحذر النهضة الاقتصادية في الصين منذ التسعينيات، في نشر أعمال تنبئ بنهاية النظام العالمي الأحادي، هذا النموذج الجديد أثار جدلا كبيرا فيما يتعلق بالنظام العالمي. على الرغم من أن الغالبية العظمى من المناقشات ركزت على النظام العالمي، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة تعرف نفسها بأنها مناهضة التراجع "Antideclinist"، وتؤمن بهيمنة الولايات المتحدة، ولا تقبل بأن القوى الصاعدة قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ويرون أن معظم القوى الصاعدة غير قادرة على حل قضاياهم الداخلية أو عرض مشروعهم على الساحة الدولية، ومع أن هناك من يزعم وجود ركود للولايات

¹ - صموئيل رمسيس، الاتجاهات العالمية 2025 "عالم قد تحول"، ط. 1. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010)، ص. 92.

² - عبد العزيز بن محمد الصغير، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الإسلامي، ط. 1. (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015)، ص. 164.

³ - المرجع نفسه، ص. 165.

المتحدة إلا أن المناقشات تركز على شكل النظام العالمي الجديد، من ناحية هناك علماء ومراقبون للنظام الدولي، يعتقدون أن النظام الصاعد سيكون نظاما ذا قطبين، بقيادة الولايات المتحدة والصين¹.

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلا أكبر داخل الأوساط السياسية، والأكاديمية الأمريكية والغربية بل والعربية أيضا، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة الذي بدأ في التشكل، مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، ويتركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحول والتغيرات في موازين القوى على الصعيد الدولي من جهة أخرى، وهناك إدراك متزايد أن القوة تعرف تحولا في السياسة العالمية، وبأن القوى الصاعدة تأخذ شيئا فشيئا دور أكثر قوة ونشاطا وأهمية، وفي هذه الحالة يمتاز النظام العالمي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوى الصاعدة والإقليمية².

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال القوة الأكبر عالميا من حيث القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية، غير أن هناك قوى أخرى مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، تبرز بشكل سريع كفواعل هامة، ويبدو أن الهيمنة الأمريكية للولايات المتحدة تنقلص، وأن العالم يتجه الآن نحو التعددية القطبية، أو ما أطلق عليه أحد الخبراء وصف ما بعد أمريكا ويعود هذا التطور أساسا إلى تغييرات بنوية عميقة، في توزيع ونشر القوة عالميا استغرق تشكلها سنوات، إن لم تكن عقودا من التبلور، وليس معنى هذا أن تفقد الولايات المتحدة قوتها بمعناها المطلق، ولكن الصعود السريع لبقية القوى يخلق علاقات تنافسية مع أمريكا أقل قوة مما كانت عليه في السنوات السابقة، وتساهم في عدم الرضا عن وضع القوة في العلاقات الدولية في دفع القوى الصاعدة، لتحدي الفاعل المهيمن ومحاولة إبعاده عن مكانته³.

لذلك، يعتبر العديد من الواقعيين الجدد في العلاقات الدولية، أن القطبية الأحادية مصدرا محتملا لعدم الاستقرار والخطر، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى قيام الجهات الفاعلة الأخرى، بمحاولة موازنة قوة الهيمنة باستخدام قوتها الصلبة أو الناعمة، ففي عام 2002 كتب كروثامير أن أحادية القطب الأمريكي يمكن أن تستمر ثلاثين أو أربعين عاما إذا لم تدمر أمريكا اقتصادها، في السنوات الأخيرة (الأزمة الاقتصادية العالمية 2007) تعاني الولايات المتحدة من أزمة اقتصادية ذات أبعاد تاريخية، التي يمكن أن

¹ - قليج بوغرا قنات، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، العدالة والتنمية وسياسته الخارجية، العدد 2 (2014): ص. 47.

² - عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص. 51.

³ - المرجع نفسه، ص. 52.

تقوض بشكل خطير من هيمنتها وتقودها في النهاية إلى تركيز جهودها على مشاكلها الداخلية، بدلا من الشؤون العالمية التي يتم تعيّنّها واحتلالها من قبل المنافسين الإقليميين الآخرين¹.

وفقا لـ أ.ف.ك أورجانسكي* (A.F.K Organsky) فإنه يمكن تقسيم الفاعلين الدوليين إلى أربعة فئات طبقا لمعيار القدرات، ودرجة الرضاء عن الموقع في النسق الدولي السائد، وهي: دول قوية وراضية، ودول قوية غير راضية، ودول ضعيفة وراضية، ودول ضعيفة غير راضية، حيث يرى أورجانسكي أن الفئة الثانية -القوية غير الراضية- هي الأكثر تهديدا للقوى المهيمنة في النظام الدولي، والأكثر حرصا على السعي نحو تحويل القوة لصالحها في التفاعلات الدولية، وربما تعد ألمانيا خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ودول مجموعة البريكس - البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا- في الوقت الحالي خير تجسيد لهذه الفئة²

تتمسك مجموعة أخرى من المحللين بالنهج الذي حددته آراء غولدمان ساكس التي تتوقع ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، وفي خضم كل الأشياء ظهر اسم تركيا في إطار توقعات سياسية واقتصادية مختلفة لكونها قوة صاعدة في النظام الدولي، ومع أن غالبية المناقشات حول القوى الصاعدة، تركز على بلدان البريكس " (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) على أنها مركز الاقتصاد والسياسة العالمية، إلا أن بعض كبار الخبراء بدأوا أيضا يعبرون عن تصور جديد لدور تركيا، وأكدوا على أن دور تركيا الجديد سيكون دور قوة إقليمية بالإضافة إلى اقتصادها الصاعد، وهذه هي المرة الأولى التي تصنف فيها تركيا في مكانة بارزة في السياسة العالمية، وهو ما يتطلب صياغة مفهوم جديد للعلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.³

من بين هؤلاء توقع جاك جولدستون أن دول TIMBI (تركيا واندونيسيا والمكسيك والبرازيل والهند) ستكون المجموعة القادمة من مراكز الثقل في النظام الدولي الجديد، بينما صاغ الخبير الاقتصادي جيم أونيل وجادل بأن هذه الدول (المكسيك واندونيسيا ونيجيريا وتركيا) "MINT"، لا دول البريكس "BRICS" ستكون عمالقة الاقتصاد في العقد المقبل، وفي دراسة أخرى عد مركز CNAS وصندوق مارشال الألماني أن دول البرازيل والهند واندونيسيا وتركيا، هي حجر الأساس المحتمل لظهور نظام دولي جديد فاعل، وبملاحظة إمكانيات تركيا الاقتصادية ونفوذها السياسي وتركيبها السكانية، فإن غولدمان ساكس الذي جاء

¹- Andrea Edoardo Varisco, Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace?, E-International Relations, 3 June 2013, P.3.

²- مصطفى شفيق علام، "تحول القوة الصاعدة في العلاقات الدولية دروس للأمة"، بتاريخ: 15/11/2020، ص.ص. 323-324. <https://bit.ly/3kJ2mRq>

³- فليج بوغرا فئات، مرجع سابق، ص. 48.

بفكرة البريكس، وضع تركيا ضمن قائمة من 11 دولة، ويطلق عليها اسم "إحدى عشرة القادمة" ورأى أنها سوف تكون دولا لاعبة مؤثرة ذات نفوذ في النظام الدولي في الحقبة القادمة¹.

تعتبر مجموعة البريكس "BRICS" كنموذج للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، يجسد حقيقة تحول القوة الحاصل في النظام الدولي لصالح قوى جديدة، حيث عكف العديد من الخبراء بالمراكز البحثية المعنية في واشنطن بتحليل بنية التفاعلات الدولية الراهنة، لبحث أفضل الخيارات الممكنة أمام صانع القرار في البيت الأبيض، والمؤسسات الأمريكية الأخرى ذات الثقل للتعاطي مع المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن تراجع مكانة واشنطن، إزاء القادمين الجدد الذين باتوا يشكلون تهديدا وتحديا بالغا، لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أبرزهم الدول الخمسة سالفة الذكر، والتي باتت تمثل نحو 40% من مجموع سكان العالم، ونحو 15% من الناتج الإجمالي العالمي².

يعبر القادة والمحللون الروس في الوقت الراهن عن وجهة نظر تفيد بأن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة يتوسع ليضم العالم بأسره. لقد شرح بوتين (PUTIN) بإسهاب وجهات نظره عن النظام الذي تقوده الولايات المتحدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يصف النظام الدولي الحالي بنظام أحادي القطب، ويزعم بأنه لا يعكس توازن القوة الحقيقي، وبالتالي فإن سياسة الولايات المتحدة تشكل مخاطر هائلة³.

ألقى سيرجي لافروف الضوء بشكل مماثل على نفاق الأنشطة الغربية؛ ففي مقال نشره بعنوان "سياسة روسيا الخارجية: الخلفية التاريخية" في مارس 2016 قال: "نحن نرى كيف تحاول الولايات المتحدة والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الحفاظ على مراكزهما المهيمنة بأي طريقة متاحة، من أجل ضمان قيادتهما العالمية"، ويعرف ألكسندر لوكين -عالم روسي- الفلسفة الغربية "الديمقراطية" على أنها مزيج أحادي الجانب من الليبرالية السياسية، والتفكير المتعلق بحقوق الإنسان، والعلمانية التنويرية، ونظريات التفوق الغربي التي تشبه الاستعمار بشدة. "وبحسب وصف لوكين، يؤمن الغرب بأن" أفضل وسيلة لقيادة دول العالم "المتخلفة" إلى محاسن الحرية والديمقراطية هي دمجها في تحالفات إقتصادية وسياسية يهيمن عليها الغرب"⁴.

بينما يلقي فيودور لوكيانوف (Fyodor Lukyanov) الضوء ويتساءل عن فعالية محاولات الولايات المتحدة لإنشاء عالم أحادي القطب أي "نظام عالمي جديد" لا تتمتع فيه الدول الغربية بحق سياسي فحسب بل حق أخلاقي كذلك لتنظيم العالم بالطريقة التي يرونها مناسبة"، وكما يشكك لوكيانوف في قدرة النظام

¹ - قليج بوغرا قنات، مرجع سابق، ص. ص. 48-49.

² - مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص. 324.

³ - أندرو رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، (كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2017)، ص. 32.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 33.

الحالي للمنظمات الدولية على التكيف مع التغييرات في ميزان القوة، إلا أنه لم يقدم حلا واضحا لذلك، ويؤكد المحللون الروس كذلك تطور القوى المتنافسة وخاصة الصين، والمؤسسات الجديدة التي ستحل محل النظام الحالي، كما يلقي لوكين أيضا الضوء على كيفية تقاسم روسيا والقوى الناشئة الأخرى، بما في ذلك دول مجموعة البريكس الاهتمامات بخلاف الاعتراض على المطالب العالمية الغربية، وتتضمن هذه الاهتمامات تقوية المؤسسات الدولية لكي تعكس الأهداف المشتركة لعدم التدخل في الشأن المحلي¹.

إن النظام العالمي الناشئ ليس عالما متعدد الأقطاب بل إنه عالم متعدد الحداثة، (حيث الحداثة الليبرالية الغربية ومساراتها المفضلة للتنمية الاقتصادية والحكم) ليست سوى جزء مما هو معروض، حيث أظهر ترامب وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، أن هناك اختلافات وتعد هذه الاختلافات خطيرة في نص النظام العالمي حتى داخل الغرب، ليس فقط بين الغرب والبقية كما يفترض عادة، ففي الوقت نفسه فإن العالم المتعدد هو عالم من الترابط والإعتماد المتبادل، فإنه ليس نظاما عالميا منفردا ليبراليا أو بصورة مختلفة، لكنه مركب من الأنظمة الدولية والعولمة الشاملة إن لم تكن متنافسة، وهذا لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة في حالة انحدار، لكن يعني أن الولايات المتحدة لم تعد في وضع يمكنها من انشاء قواعد والسيطرة على مؤسسات الحكم العالمي والنظام العالمي كما كانت عليه في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بينما ستبقى عناصر النظام الليبرالي القديم على قيد الحياة، سيتعين عليهم استيعاب الجهات الفاعلة الجديدة والمناهج التي لا تلتزم بأوامر وتفضيلات أمريكا².

المطلب الثالث: نظام اللاقطبية

يعرف نظام اللاقطبية على أنه النظام الدولي الذي يقوم على أساس وجود، مجموعة كبيرة من القوى المؤثرة في جوانب مختلفة من العالم أفقدت قوى "المركز" الانفراد في التأثير، بحيث أصبح عالم اليوم عالما لا تهيمن عليه قوة واحدة أو اثنتين أو ثلاث، بل عدد كبير من الفواعل من غير الدول، ضمن أشكال متعددة يمتلكون فيه أنواعا مختلفة من القوة ويمارسونها بما يتناسب ومصالحهم المتنوعة، ويقصد بالفاعل هنا، أي جهة تقوم بدور محدد في العلاقات الدولية كالأشخاص والمنظمات والمؤسسات الدولية على اختلافها وتنوعها³.

حاول العديد من مفكري العلاقات الدولية في الآونة الأخيرة، من صياغة مصطلحات جديدة تصف العالم ليس كما هو عليه الآن، من بينهم ريتشارد هاس الذي يرى أن السمة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين،

¹ - أندرو رادين، كلينت ريتش، مرجع سابق، ص. 34.

² - Amitav Acharya, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order", International Affairs 3 (2017): P. 277.

³ - Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," 3 January , 2017, P.1. <https://goo.gl/StxNzG>

هي اللاقطبية التي تعرف على أنها "عالم لا تهيمن عليه دولة أو دولتان بل بالأحرى عشرات الفاعلين الذين يمتلكون ويمارسون أنواعا مختلفة من السلطات " على عكس صامويل هنتنغتون الذي وصف العالم بأنه "هيكل متعدد الأقطاب مع قوة عظمى واحدة (أمريكا) والعديد من القوى الكبرى، حيث تتطلب تسوية القضايا الدولية الرئيسية إجراءات من قبل القوة العظمى الوحيدة، ولكن دائما مع مزيج من الدول الكبرى الأخرى." نجد هنتنغتون هنا لا يأخذ بعين الاعتبار عنصرين رئيسيين في النظام الدولي: الفاعلون غير الحكوميين والاعتماد المتبادل، حيث يركز هاس كثيرا على الفاعلين غير الحكوميين، بحجة أنهم يمتلكون قوة أكبر مما يتمتعون به بالفعل، يقول هاس من الذي يمكنه أن يصبح مركزا يتمتع بسلطة ذات مغزى، أي لديه القدرة على التأثير بشكل كبير على النظام¹.

وضع هاس مجموعة من الضوابط التنظيمية التي تحدد شكل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، تفيد بمجملها حصول تحول نسبي للقوة بعيدا عن القوى التقليدية، التي سادت النظم الدولية السابقة بعد أن خسرت الدول احتكارها للقوة، حيث بنى حجة مقنعة نسبيا على أساس افتراضين رئيسيين: دور الدول في النظام الدولي وطبيعة القوة كآلية للتأثير داخله، ويؤكد بول بريمر أن عالم اللاقطبية جاء نتيجة لوجود قيادة أمريكية لا تستطيع تحمل المسؤوليات التي تأتي مع القيادة الدولية، فما يحدث من عدم التدخل في سوريا أكبر مثال عن التراجع الأمريكي، ويشير ظهور نظام اللاقطبية الذي لا تسند فيه الزعامة الدولية لدولة واحدة أو مجموعة من الدول، إلى عدم امتلاك طرف واحد للنفوذ السياسي أو الاقتصادي أو حتى للرغبة والإرادة السياسية اللازمة لتولي زمام الأمور، وتحمل المزيد من الأعباء الدولية².

يحدث تقييم هاس للعالم غير قطبي تغيرا مهما في نموذج السياسة الدولية الحالية؛ حيث يرى أن الهيكل الدولي قد تغير إلى درجة أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد المهم في السياسة الدولية في عالم معولم، تكمن القوة الآن في العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولة على حد سواء³.

انضمت جهات فاعلة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وحتى الجماعات الإرهابية إلى الدول القومية، لتصبح مراكز قوة قادرة على التأثير على النظام الدولي؛ علاوة على ذلك فإن تأثير هذه الجهات الفاعلة قوي للغاية، ولهذا فإن "الدولة القومية فقدت احتكارها للسلطة وفي بعض المجالات تفوقها أيضا"، ولقد فتح صعود الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع الدولي جنبا إلى جنب مع الدول القومية الباب لتشكيل القوة التي لم تدرك حتى الآن، وبالتالي لم يكن لها تأثير كما كانت عليه من قبل⁴.

¹-De Tomas Renard, **A BRIC in the world: Emerging powers, Europe, and the Coming Order**, (Brussels: Academia press, 2009), P.17.

²- Haass, **op.cit**, P.1.

³- **Ibid**, P.1.

⁴- Miguel A. Cruz, "The Perils of Polarity: The Danger of Absolute Terms in International Politic "

HEMISFERIO 5 (2019): P. 49.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن نضيف صعود صناديق السيادية التي تسيطر عليها مجموعات الثروة، ومعظمها ناتج عن صادرات النفط والغاز¹.

علاوة على ذلك إن إحدى الخصائص الرئيسية لللاقطبية هي أن القوة منتشرة، بسبب العدد الهائل من الفاعلين في المحافل الدولية، يجعل من المستحيل أن تتواجد القوة في ممثل واحد أو مجموعة متميزة بطريقة مهمة، ومن المهم أن نلاحظ أن هاس لا يذهب إلى حد التخلي، عن دور القوة كقطعة مركزية في طريقة التفكير الواقعي، حيث لا تزال القوة وكيفية توزيعها مهمة، ويكمن الاختلاف في كيفية تشتت القوة الآن بين العديد من الجهات الفاعلة مقابل تركيزها على جهة واحدة أو عدد قليل، وسيؤدي هذا المستوى من التشتت بدوره إلى عدم الاستقرار، وذلك يعود لأسباب متعددة، أولها: عدد الممثلين في العالم غير القطبي يجعل من الصعب "بناء استجابات جماعية وجعل المؤسسات تعمل"، بالإضافة إلى ذلك ليس كل الفواعل الجديدة على نحو ودي، ففي الواقع تسعى بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجماعات الإرهابية إلى تهديد الدول القومية ومهاجمتها، فإن فكرة النظام الدولي الفوضوي ليست جديدة على الاتجاه الواقعي لسلوك الدولة، فالقضية أصبحت تتمثل في تقاوم الفوضى الآن، بسبب وجود جهات فاعلة غير حكومية لها تأثير دولي².

تعمل اللاقطبية بشكل جيد في تفسير الزيادة في عدد الفاعلين في السياسة العالمية، التي أحدثتها العولمة وكلما زاد عدد الفاعلين المشاركين زادت القوة المنتشرة، ويقل تأثيرها من خلال العدد الهائل من الأقطاب التي تحاول أن تمارسه، حيث تساعد نظرية هاس في تفسير التعقيد المتزايد للسياسات الدولية، ومع ذلك فإن اللاقطبية تقصر عند محاولة شرح بعض الجوانب الرئيسية في الحالة الراهنة للشؤون العالمية³.

إن أهمية موضوع صعود القوة الروسية والقوى الأخرى أبرزها الصين والهند في حقل العلاقات الدولية، تتبع مع التطورات والمتغيرات المتعددة منها⁴:

- الحالة اللاقطبية التي يمر بها العالم في الوقت الراهن، إذ نشهد تقلص وتراجع نفوذ بعض الدول وبروز دول وقوى أخرى تلعب أدواراً على الساحة الدولية، وهي الوضعية التي سبق لتاريخ العلاقات الدولية أن شهدها قبل الحرب العالمية الثانية وما تلاها من زمن القطبية الثنائية.

¹ - Leo Brincat, " Are we heading towards the age of non-polarity?", The site was browsed on: 05/2/ 2021. P. 1. <https://timesofmalta.com/articles/view/are-we-heading-towards-the-age-of-non-polarity.208009>

² - Miguel A. Cruz, *op.cit.* P. 49.

³ - *Ibid*, P. 50.

⁴ - توفيق عبد الصادق، "روسيا بوتين: استراتيجية استعادة المكانة في رسم السياسة الدولية"، *دراسات شرق الأوسطية* 85 (2018): ص. 97-98.

- تزايد شعور القوى الكبرى التي كانت تنتمي للمعسكر الشرقي سابقا بعدم الرضا، عن مكانتها الدولية حيث تسعى جاهدة لإعادة إنتاج حالة الاستقطاب العالمي، بالتوازي مع حماية عمقها الاستراتيجي ضد محاولات الاختراق الغربي لها، وقد عملت هذه القوى الدولية المتجددة والصاعدة، لحقبة ما بعد الصراع الإيديولوجي أثناء زمن الحرب الباردة وأبرزها الصين وروسيا كقوى كبرى، والاهتمام بشكل أكبر بالعناصر الاقتصادية والسوسيوثقافية والدبلوماسية، كركائز للقوة الناعمة كمفهوم جاء به عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي "Joseph Nye"، ويشير المفهوم إلى استخدام الأدوات غير العسكرية للترويج لسياسات، وأفكار الدول في محيطها الدولي إذ أنها تمثل أحد جوانب الدبلوماسية التي تتطوي على جهود الحكومة، لتقديم ثقافتها الوطنية إلى الرأي العام الأجنبي بهدف تحقيق فهم أفضل لمثلها العليا ومؤسساتها الوطنية¹.

- كما أن الأهمية تعكسها الحاجة في إعادة التعاطي بجدية، وحذر مع طروحات ومقاربات نظريات العلاقات الدولية المفسرة لكيفية استيعاب وفهم المتغيرات والتطورات المتسارعة والمتشابكة، بالنسبة لعملية صنع القرار الدولي وصنع السياسة الخارجية للدول والأمم، خاصة أمام ما تطرحه وتوفره النماذج (Paradigms) الجديدة للعلوم الاجتماعية، كالجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية وتحديد المواقع الاستراتيجية والقوة الصلبة من أدوات ومعادلات للفهم، وفي هذا السياق يجب النظر إلى دور ومكانة روسيا في الاقتصاد والدبلوماسية والردع العسكري إلى جانب الجيوسياسية في العالم.

يمكن التعبير عن سمات النظام اللاقطبية بشكل أفضل، من خلال التباين في كيفية اختلافه عن هيكل متعدد الأقطاب، حيث أن الأنظمة أحادية القطب وثنائية القطب وثلثية الأقطاب، لها هيمنة على مستوى النظام وفقا لهيكل موصوف عدديا، تمتلك الأنظمة متعددة الأقطاب ما يصل إلى 6 جهات فاعلة تهيمن على مستوى النظام، فإن الأنظمة المتعددة الأقطاب لديها ما يصل إلى ستة قوى مهيمنة على مستوى النظام الدولي، حيث يؤدي الاستقطاب والتحالفات إلى تقليص عدد الأقطاب بينما يؤدي إنهاء التحالفات إلى زيادة عدد الأقطاب، غير أنه لم تشهد البنية المتعددة الأقطاب أبدا أكثر من ستة قوى أو فواعل تهيمن على مستوى النظام، للعدد المتزايد من الأقطاب العديدة التي تجعل التوازن المضاد واعتبارات التوزيع وتركيز القدرات غير متماسكة ولا معنى لها جوهريا، مع مثل هذا الانتشار للسلطة يصبح من الصعب من الناحية التحليلية وقياس كيفية قيام عشرة قوى تهيمن على مستوى النظام على سبيل المثال التوازن المضاد والموضع داخل النظام².

¹ - توفيق عبد الصادق، مرجع سابق، ص. 98.

² - Nerses Kopalyan, "After Polarity: World Political Systems, Polar Structural Transitions, and Nonpolarity" (PhD Thesis in International Relations, Department of Political Science, University of Nevada, Las Vegas, 2015), P. 50.

يتم دمج العدد المتزايد من الجهات الفاعلة بين متغيرات النظام ككل، ومتغيرات النظام الفرعي لأن الهيكل النظامي ينتهي به إلى وجود مجموعة من القوى العالمية متوسطة المستوى المختلفة، إن تعدد هذه القوى عدديا مرتفع جدا لدرجة أنه سيكون من غير المفهوم افتراض نظام متعدد الأقطاب، وديناميكيات هذا النظام السياسي العالمي المرتفع عدديا، لمختلف القوى المهيمنة على النظام الفرعي متوسط المستوى ستجعل مفهوم توازن القوى غير مقبول، نظرا لأن أحد أهم السمات التي تحدد اللاقطبية هو انتشار القوة، فإن هذا الإطار التحليلي يتوافق مع اعتبارات تركيزات القوة: إلى أي مدى تتركز القوة أو تنتشر؟ إن مراقبة السلوك المتوازن لخمس جهات فاعلة وقياس قدرات كل فاعل، وقياس التوزيع النسبي للموارد وتركيز القوة مع مراعاة التسلسل الهرمي والموضع الهيكلي، وبالتالي توفير تحليل متماسك لنظام متعدد الأقطاب مرتفع عدديا، ومع ذلك فإن نفس الاعتبارات التحليلية تفشل في توفير المساءلة والقوة التفسيرية عندما يتراوح عدد الجهات الفاعلة بالعشرات¹.

استمرارا للمثال السابق، يمكن للفرد أن ينظر في إمكانية وجود هيمنة على النظام الفرعي داخل النظام السياسي العالمي: إسرائيل، إيران، مصر، والمملكة العربية في الشرق الأوسط، اليابان والصين وكوريا الجنوبية في الشرق الأقصى، الهند وباكستان في جنوب آسيا، أستراليا (ربما إندونيسيا) في أوقيانوسيا، روسيا وتركيا في أوراسيا، ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في أوروبا، البرازيل (ربما الأرجنتين أو تشلي) في أمريكا اللاتينية، مصر ونيجريا وجنوب إفريقيا في إفريقيا، الولايات المتحدة وكندا في أمريكا الشمالية، فيصبح من غير المقبول تماما تصور وتقييم مثل هذا النظام باستخدام الأدوات التقليدية المستخدمة عند مراقبة الهياكل متعددة الأقطاب².

مع انتشار القوة بين حوالي 19 دولة (من الواضح أن توزيع القوة ليس متساويا ولكن في نفس الوقت مستوى تركيزه أقل بكثير مما هو عليه في أوضاع القطبية الأخرى)، من الضروري وجود نموذج مفاهيمي جديد لحساب مثل هذا النظام، ومن غير المنطقي من الناحية التحليلية محاولة تصنيف مثل هذا النظام على أنه متعدد الأقطاب: ستكون قيمة التركيز منخفضة للغاية وربما أقل من 1، في حين أن أي اعتبارات للموازنة والموازنة لن توفر صلاحيات توضيحية ولا تراكما للمعرفة، وعليه يعرف النظام اللاقطبي على أنه هيكل يفتقر إلى الهيمنة على مستوى النظام، حيث يمتلك أكثر من سبعة فاعلين يمتلكون ويمارسون أنواعا مختلفة من القوة، حيث أن انتشار القوة يخلق مراكز قوة مختلفة مع هيمنة نظام فرعي متوسط المستوى³.

إن النظام المعاصر المعولم للدول القومية -وفي عصر ما بعد الإمبراطورية هذا- مع وجود سوق عالمي مفتوح للاقتصادات المتشابكة، وكذلك المؤسسات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة أو الناتو لا يمكن لدولة واحدة أن تدعي القوة السياسية العالمية، ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف كقطب

¹- Nerses Kopalyan *op.cit* , P. 52.

²- Ibid, P.52.

³- Nerses Kopalyan, *op.cit*, P. 53.

واحد، لأنها تعتمد على موافقة ومشاركة الحلفاء إذا كانت تنوي ممارسة السلطة السياسية خارج حدودها. وبالتالي فإن تأثيرها في المنطقة يقتصر على مشاركة الدول الأخرى أيضاً، حتى في حالة التدخل الأمريكي في العراق لعام 2003، كان التفوق الأمريكي أكثر حضوراً مما هو عليه اليوم، حيث لم تعتمد إدارة بوش على مشاركة حلفائها.

إن فكرة لحظة أحادية القطب للولايات المتحدة تواجه تحدياً أكبر، عندما يتعلق الأمر بالحرب الأهلية في سوريا لأن التأثير الوحيد للولايات المتحدة غير موجود وكان سيكون كذلك إذا كانت أحادية القطب؛ فالمؤسسات الحكومية الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي لم يعترف بها كروثامير في نظريته هي في النهاية القيود المفروضة على القوة العظمى الأمريكية¹.

إن فقدان مصداقية السياسات الخارجية الأمريكية بعد التدخل في العراق، وصعود القوة الاقتصادية والسياسية لروسيا وكذلك الاقتصاد الصيني الصاعد، هي مجرد عوامل تتحدى التفوق الأمريكي، وفي حالة سوريا تمنع العمل العسكري ضد نظام الأسد، وبشكل عام، "لحظة أحادية القطب" لكروثامير لم تكن موجودة أبداً، بل كان بالأحرى نظاماً سياسياً تقوده الولايات المتحدة في عالم مترابط معولم، لذلك لم تكن القطبية الأحادية للولايات المتحدة هي التي أثرت على غرب آسيا وشمال إفريقيا، بل كانت تفاعلاً بين الولايات المتحدة وحلفائها وخصومها في النظام العالمي، على سبيل المثال: فرضت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مستويات متفاوتة من العقوبات على إيران، في أوائل القرن الحادي والعشرين رداً على السلوك النووي والمالي للدولة².

فرضت هذه العقوبات رداً على السلوك النووي غير المشروع من قبل الدولة، ولاحقاً على انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تهدف الجهات الفاعلة التي تفرض العقوبات إلى حث إيران على وقف النشاط النووي، والتنمية ومعالجة المخاوف الدولية بشأن هذا السلوك، ومع ذلك فقد شهدت هذه الجهات الفاعلة انخفاضاً نسبياً في القوة، مع ظهور النظام الدولي غير القطبي بسبب مراكز القوة الناشئة والهياكل والعلاقات المعقدة التي تقلل من تأثير العقوبات على الدول المخالفة³.

¹- Yasemin Oezel, "The Impact of the "Unipolar Moment" on US Foreign Policies in the Mid-East", E-International Relations, 13 SEPTEMBER, 2015, P.4.

²- Yasemin Oezel, "op.cit", P.4.

³- Center for Homeland Defense and Security, "HSX: Managing Global Issues as Actors Multiply", Argonne, June, 2017, P.5

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

إن من سمات كل نظام دولي من عهد وستفاليا إلى وقتنا الراهن، هو تصاعد قوى وسيطرتها على النظام الدولي وضمحلل قوى في طيات النظام الدولي القديم، تعتبر الأحادية القطبية من بين السمات التي يتميز بها النظام الدولي الجديد بزعامة الهيمنة الأمريكية، وهكذا فإن هذا النظام يركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة بإتخاذ القرار الهادف لإنهاء وإضعاف الفواعل الأخرى.

الادراك المتزايد بأن القوة تعرف تحولاً في السياسة العالمية، وبأن القوى الصاعدة تأخذ شيئاً فشيئاً دوراً أكثر قوة ونشاطاً وأهمية، وفي هذه الحالة يمتاز النظام الدولي بانتشار القوة لدول تدخل ضمن القوة الصاعدة والإقليمية، التي تعمل على تغيير ديناميكيات القوة في النظام الدولي.

بدأ النظام الدولي في التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي توافقي، تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية، وتتوزع القوة الاقتصادية على عدة أقطاب تكون فيه الولايات المتحدة في محل منافسة مع قوى أخرى مثل الصين؛ الهند، الاتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا التي تبرز بشكل سريع كفواعل هامة.

**الفصل الثاني: دول البريكس في النظام
الدولي الجديد: نحو بناء كتل إقتصادي**

جديد

تمهيد:

تعتبر التكتلات الاقتصادية من بين الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الإقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية كتل البريكس، الذي ظهر على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والهدف من هذا التكتل هو إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام برتين وودز وغيرها من القضايا الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلا وانصافا.

وبناء على ما ذكر سابقا، سوف نتطرق إلى كتل دول البريكس من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نمو البريكس كتكتل دولي.
- المبحث الثاني: دول البريكس والحوكمة العالمية.
- المبحث الثالث: مساهمة كتل دول البريكس في التنمية الدولية.

المبحث الأول: نمو دول البريكس كتكتل دولي

لقد أتاحت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الناشئة، الفرصة للتجمع لمناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة المتمثلة في ضرورة اصلاح النظام المالي الدولي، وعلى الهيئات الدولية ضرورة مراجعة هياكلها وقواعدها وأدواتها، فيما يتعلق بجوانب مثل التمثيل من خلال توسيع العضوية لتمثيل الاقتصاديات الناشئة والشرعية والفعالية وأيضا تعزيز قدرتها على معالجة القضايا العالمية، ومن بين الدول التي عبرت عن استيائها للوضع هي دول البريك المتتمثلة في: روسيا، الصين، الهند، البرازيل، في البيان الصادر في ساو باولو.

ومن خلال ما ذكر أنفا، سوف نتطرق إلى مفهوم ونشأة وتطور كتكتل البريكس، من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: ماهية دول البريكس

الفرع الأول: مفهوم ونشأة دول البريكس

تتألف البريكس من البرازيل والاتحاد الروسي والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهي عبارة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، وفي عام 2001، سعى جيم أونيل رئيس البحوث الاقتصادية العالمية في غولدمان ساكس، إلى إنشاء فئة للبلدان النامية الكبيرة سريعة النمو، والتي كان يعتقد أنها ستكون مفيدة في التحول الاقتصادي العالمي الحالي، وبصفته خبيرا اقتصاديا، لم يأخذ أونيل العديد من الجوانب السياسية في الاعتبار وابتكر المجموعة بناء على المؤشرات الاقتصادية، مع التركيز على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحجم السكان، وفي سعيه لجذب المستثمرين في ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 لعام 2001 الخاصة به بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس"، توقع جيم أونيل أنه على مدى السنوات العشر القادمة، سيزداد وزن دول بريكس وخاصة الصين في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يؤدي إلى زيادة قضايا مهمة حول التأثير الاقتصادي العالمي للسياسة المالية والنقدية في دول البريكس، علاوة على ذلك، لم يتوقع جيم أونيل أن يتطور التجمع سياسيا، فقد ابتكر مصطلح بريك مع وضع التطورات السياسية الهامة في ذهنه في ذلك الوقت¹.

¹- Oliver Stuenkel, **the BRICS and the Future of Global Order**, Second Edition. (London: Lexington Books, 2020), P.11.

في البداية، كان تأثير المصطلح مقصوراً على العالم المالي، فبدلاً من صعود دول البريكس، هيمنت آثار الهجمات الإرهابية والتعبئة العسكرية الأمريكية اللاحقة، وغزو أفغانستان على الجدول الجيوسياسي في السنوات التي أعقبت¹ 11 سبتمبر 2001.

قام غولدمان ساكس بنشر ورقة أخرى في أكتوبر 2003، بعنوان "الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى عام 2050"، حيث قدمت هذه الورقة تنبؤات أكثر تحديداً وبعيدة المدى، وتوقعت أنه بحلول عام 2050، ستكون اقتصادات البريكس أكبر من حيث القيمة بالدولار الأمريكي من مجموعة الدول الست (G6) - التي تتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا - وكان لتأثير هذه الورقة على المستثمرين والمصرفيين أعلى بكثير من التأثير الأول، والأهم من ذلك، فإن تأثير الورقة قد تجاوز حدود العالم المالي، مما ساعد مصطلح بلدان بريكس على التحول في السنوات التالية، وفي عام 2005، جادل غولدمان ساكس بأن دول بريكس ستترفع بشكل أسرع مما كان متوقفاً في عام 2003، وفي عام 2010، أطلق غولدمان ساكس على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين اسم "عقد البريكس"².

أول خطوة لجعل المجموعة رسمية كان باجتماع وزراء "بريك" في سبتمبر 2006، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند والصين، وفي 16 ماي 2008 استضاف ايكاترينبرج اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، حيث صدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك يعكس فيه المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية الموضوعية؛ ثم تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى في 9 جويلية 2008، عندما التقى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بالرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين تاو على هامش قمة مجموعة الثماني في تويوا كوابان بمبادرة روسية، وبناءً على هذه المبادرة في 16 جوان 2009 استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيان مشترك - حدد فيه أهداف كتل البريك - حيث حددت الوثيقة أهداف البريك - من بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة. ومن ثم فإن الحوار والتعاون بين بلدان قادة "بريك" لا يفضي فقط إلى خدمة المصالح المشتركة لاقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية، ولكن أيضاً إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك، حيث "أوجزت الوثيقة تصوراً مشتركاً لطرق التعامل مع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية"³.

¹-, Oliver Stuenkel, **op.cit**, P.3.

²- **Ibid**, P.3.

³- BRICS information portal, History of BRICS, The site was browsed on : 27/11/2019, P1.

<https://bit.ly/3aekakc>

في ذلك الوقت، ناقش الوزراء ورؤساء البنوك المركزية لدول مجموعة "بريك" عددا من القضايا، بما في ذلك استقرار وتنظيم الأسواق المالية الدولية، التهديد الحمائية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية (إعادة توزيع الحصص من قبل صندوق النقد الدولي، والتي كان من المقرر مراجعتها في جانفي 2011، تخصيص حقوق السحب الخاصة، ودور العملات الاحتياطية ووضع نموذج جديد للإيرادات. وإدراكا لأهمية "ملاحظات المقارنة" حول القضايا الاقتصادية والمالية، بدأ وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية التجمع بانتظام وعقد اجتماعاتهم، عادة قبل كل اجتماع وزاري لمجموعة العشرين وكذلك على هامش جلسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي¹.

منذ عام 2011، بدأت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كانت نتائج القمة في ديربان في عام 2013 عاملا إضافيا ساهم في تحول دول البريكس إلى مجتمع جيوسياسي وآلية شاملة التفاعل بين خمسة بلدان، وهو ما يتجاوز وظيفة منبر للمشاورات حول قضايا معينة².

أصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام 2014، أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الدول ذات الهوية المشتركة، والمبادئ المشتركة التي تتظاهر دول مجموعة السبع بأنها كذلك، لم تحقق مثل هذه النتائج المهمة في إطلاق هيكل عمل مشترك في وقت قصير، أي أن الأمر استغرق فقط حوالي ثلاث سنوات لفتح بنك مشترك، وهي في الوقت الحاضر مؤسسة كاملة الأهلية وافقت على حوالي 50 مشروعا تبلغ قيمتها حوالي 15 مليار دولار أمريكي، وقد بدأت مثل هذه القمم بشكل منتظم سواء بشكل مستقل أو على هامش "نادي" غير رسمي آخر، ألا وهو مجموعة العشرين خلال الاجتماع في أوسكا في 28 جوان 2019، وقد تطرق قادة بريكس إلى قضايا الالتزام بالتجارة الشفافة؛ غير التمييزية، المفتوحة، الحرة والشاملة، والمزيد من الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية بما يعكس التغييرات الحقيقية، وتغير المناخ والسياسة البيئية والتنمية، كل هذا سمح بتأكيد دور بريكس الذي كان منذ البداية السمة المميزة الرئيسية للمجموعة، وحدد قيمتها الإضافية بين القائمة الحالية والمؤسسات الدولية الناشئة³.

تعتبر القمة الحادية عشر للبريكس المنعقدة في برازيليا في الفترة من 13 إلى 14 نوفمبر 2019، ذات أهمية خاصة لأنها تمثل آلية مهمة للغاية ذات صلة من حيث الهيكل لكل عضو في المجموعة، بالنسبة لكل عضو من البلدان الخمسة، يتم تحديد قيمة الهيكل من خلال مجموعة واسعة من العوامل، مما يسمح لهم ليس فقط بمقاومة أي ضغط خارجي وزيادة نفوذهم السياسي، ولكن أيضا من خلال ثقافة

¹- BRICS information portal, op.cit, P.1.

²- Victoria Panova, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, (Moscow: International Affairs, 2020), P. 20-21.

³- **Ibid**, P. 23- 24.

جديدة تحترم الاختلافات والهوية المعقدة من كل مشارك، والاعتراف بالمساواة والحق في أن تكون لهم مصالحهم الخاصة ومواقفهم موجودة ضمناً في مجموعة البريكس.

في القمة الثانية عشرة في موسكو في 17 نوفمبر 2020، تطرق قادة دول البريكس إلى القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء والنظر في مستقبل تنمية البريكس، والتأكيد على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة، الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء. تسهل هذه الوثيقة الأساسية التعاون التجاري والاقتصادي داخل مجموعة بريكس، حيث تتفوق البريكس بالفعل على دول مجموعة السبعة.¹

الفرع الثاني: الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس

تختلف دول البريكس اختلافاً كبيراً سواء من حيث مواردها أو من حيث قيمها وأهدافها. وهذا لا يعني أنه لا توجد ميزات رئيسية مشتركة فيما بينهم، وتتمثل فيما يلي:²

- تستحوذ دول البريكس على أكثر من 25% من مساحة اليابسة في العالم و40% من سكان العالم.

- جميع دول البريكس أعضاء في مجموعة (G20) من بين عشرين اقتصاداً رئيسياً.

- حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة. تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز 1 تريليون دولار أمريكي.

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس 17 تريليون دولار أمريكي في عام 2014، وهو ما يمثل أقل بقليل من 22% من الاقتصاد العالمي.

- تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية، تمثل حوالي 40% من الإجمالي العالمي.

- تقوم دول البريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها.

- غيرت دول البريكس أنظمتها السياسية لاحتضان الرأسمالية العالمية.

- أدى التعاون السياسي بين دول البريكس إلى انشاء تجمع عالمي جديد.

¹- Victoria Panova, op cit, P. 25-26.

²- Peter Lowe, The Rise of the BRICs in the global economy, **Geographical Association** 41 (2016): P.50.

المطلب الثاني: تطور إضفاء الطابع المؤسسي على دول البريكس

1- القمة الأولى لدول البريك (في ايكاترينبرج، روسيا، في 16 يونيو 2009):

تعتبر القمة الأولى بمثابة اللبنة الأولى لتأسيس كتل البريك، في اجتماعهم في ايكاترينبرج (روسيا) يوم 16 يونيو 2009، حيث ناقش قادة الدول الأربعة للبريك (روسيا، برازيل، الصين، الهند) وضع الإقتصاد العالمي والقضايا الملحة الأخرى للتنمية العالمية، وكذلك آفاق زيادة تعزيز التعاون داخل "بريك"، حيث تطرقوا إلى أهم النقاط الرئيسية التالية: المسائل الإقتصادية والمالية الدولية، إصلاح المؤسسات المالية الدولية، التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية المستدامة، الطاقة، المناخ، البحث العلمي، الإرهاب، الدبلوماسية المتعددة الأطراف... الخ. كانت هذه المبادئ أول إشارة إلى رؤية جماعية لدول بريك لنظام مالي واقتصادي عالمي جديد، وهو نظام قائم على أساس حكم ديمقراطي وشفاف هذه كلها كلمات رمزية تعكس الرغبة في تقييد هيمنة الغرب على النظام المالي الدولي ومؤسساته، وهذه المفاهيم تحمل معنى أوسع وتطبق أيضاً على البعد السياسي لرؤية البريك لنظام عالمي جديد¹.

2- القمة الثانية للبريك - برازيليا، البرازيل يوم 15 أبريل 2010

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية في برازيليا (البرازيل) في 15 أبريل 2010، لمناقشة القضايا الرئيسية في جدول الأعمال الدولي وكذلك الخطوات الملموسة للمضي قدماً في التعاون والتنسيق داخل دول البريك، حيث تطرقوا إلى أهم النقاط الرئيسية التالية: الرؤية المشتركة والحوكمة العالمية، القضايا الاقتصادية والمالية الدولية، التجارة العالمية، التنمية، الزراعة، محاربة الفقر، طاقة، إرهاب... الخ، حيث يذهب البيان الثاني لقمة بريك إلى أبعد من البيان الأول وينص على أن دول البريك ستسعى جاهدة لتحقيق نتيجة طموحة للإصلاحات المستمرة والمتأخرة منذ وقت طويل لمؤسسات بريتون وودز، كما يؤكد البيان الصادر بعد القمة الثانية مرة أخرى على الدور المركزي الذي تلعبه مجموعة العشرين في مكافحة الأزمة المالية العالمية، أما فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات المالية العالمية، تعتبر بلدان بريك مؤسسات بريتون وودز التي يتم تنظيمها وإدارتها حالياً كأدوات رئيسية يستخدمها الغرب وقمة الثمانية الكبار في النظام المالي العالمي في مصلحتها، كما ينص البيان الثاني للقمة أيضاً على أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحاجة ماسة إلى معالجة أوجه القصور في شرعيتها، علاوة على ذلك، واصل قادة دول البريك في تقديم اقتراحات محددة، على سبيل المثال يذكر البيان أن إصلاح هيكل حوكمة هذه المؤسسات يتطلب تحولاً كبيراً في القدرة على التصويت لصالح

¹- Cedric de coning and Others , **the Brics and Coexistence, Routledge Global Institutions**, 1st Edition.(LONDON: Routledge ,2016),P.37.38

اقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي¹

إن الإحباط الذي عبر عنه قادة بريك بسبب الإصلاح البطيء لهذه المؤسسات المالية العالمية قد أدى إلى قيام دول البريك بتأسيس ترتيباتها المالية الداخلية بالإضافة إلى إنشاء بنك تنمية بديل يهدف إلى خدمة مصالح الدول النامية، بدلا من العالم المتقدم، وبهذا القرار في القمة الثانية يمكن اعتباره نقطة انطلاق لهذا التطور²

3 -القمة الثالثة للبريك - سانيا، الصين في 14 أبريل 2011

التقى رؤساء دول وحكومات كل من جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في سانيا، في هاينان بالصين في 14 أبريل 2011، لحضور اجتماع القمة الثالثة للبريك وكان قبول دولة جنوب أفريقيا كعضو في المجموعة، هو تطلع قادة بريك الى تعزيز الحوار والتعاون مع جنوب افريقيا التي تم تغيير اسمها إلى البريكس؛ حيث أعرب قادة دول البريكس على ضرورة تعزيز والتنسيق بشأن القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، مع التأكيد على ضرورة اتسام القرن الحادي والعشرين بالسلام والوئام والتعاون والتنمية العالمية وإقامة عالم أكثر انصافا وعدالة، في إطار موضوع "الرؤية الواسعة، الازدهار المشترك"، كما أكدت دول البريكس من جديد الحاجة إلى إصلاح الحكم العالمي بما في ذلك مجلس الأمن، ويذكر البيان أيضا مواضيع أخرى مثل: الاقتصاد والتمويل، الأمن الغذائي، إدانة الإرهاب، التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية، قضايا تغير المناخ والالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية، والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وإصلاح الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومكافحة الجريمة المنظمة والقضاء على الجوع والفقر.... إلخ³.

أكد قادة دول البريكس على أن البريكس والدول الناشئة الأخرى، لعبت دورًا مهمًا في المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز تعددية الأطراف، وتشجيع المزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية، والمساهمة أيضا في السلام والأمن والاستقرار في العالم، كما أكدوا أيضا على تصميمهم لمواصلة الشراكة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، من أجل التنمية المشتركة وتطوير تعاون فيما بين دول البريكس بشكل تدريجي وعملي، بما يعكس مبادئ الانفتاح والتضامن والمساعدة المتبادلة، وبالتالي تعد مجموعة البريكس منصة رئيسية للحوار والتعاون-وأكدوا من جديد على أن هذا التعاون شامل وغير قابل

¹- **Second BRIC summit-Joint Statement**, The site was browsed on: 30/11/2019, P.P. 1-6.

<https://bit.ly/3BdNHqj>

²- **second BRIC summit-Joint Statement** , ibid , P.P. 1-6.

³- BRICS information center, **Sanya Declaration**, The site was browsed on:02/12/2019,P.1.

<https://bit.ly/3muH9NK>

للتصادم، وانفتاحهم لزيادة المشاركة والتعاون مع البلدان غير الأعضاء في البريكس، ولاسيما الدول الناشئة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة¹.

4-القمة الرابعة للبريكس – نيودلهي في 29 مارس 2012

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا في نيودلهي بالهند في 29 مارس 2012 في قمة البريكس الرابعة، حيث أجريت مناقشة بين قادة دول البريكس في إطار الموضوع الشامل، "شراكة بريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي"، واستلهمت رغبتهم المشتركة في زيادة تعزيز شراكة من أجل التنمية المشتركة ودفع التعاون إلى الأمام على أساس الانفتاح والتضامن والتفاهم والثقة المتبادلة، وعلى إثر التطورات والتغيرات ذات الأهمية العالمية والإقليمية المعاصرة، تمت مناقشة عدة قضايا أخرى أثناء الاجتماع ولعل أهمها: قضايا تغير المناخ والتنمية المستدامة ومفهوم الاقتصاد الأخضر والتنوع البيولوجي، قضايا الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الإرهاب، إصلاح الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي...إلخ.²

أعرب قادة البريكس عن قلقهم بشأن الوضع الاقتصادي العالمي، وعن تعافيمهم السريع نسبيا من آفاق نمو الأزمة المالية العالمية، وتراجعهم مرة أخرى بسبب عدم استقرار السوق خاصة في منطقة اليورو، كما دعا دول البريكس الى فرض المزيد من الرقابة والاصلاح التنظيمي المالي الدولي، وتعزيز التنمية السليمة للأسواق المالية العالمية الانظمة المصرفية مع اخذ بعين الاعتبار مخاطر تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة التي تواجهها الاقتصادات الناشئة، ولهذا يعتقدون "أنه من الأهمية بمكان أن تعتمد الاقتصادات المتقدمة سياسات اقتصادية ومالية مسؤولة تتجنب خلق سيولة عالمية مفرطة واجراء اصلاحات هيكلية لرفع النمو الذي يخلق فرص العمل"³.

ومن بين النقاط الرئيسية التي أسفرت عنها القمة الرابعة أهمها ما يلي:⁴

1- الدعوة لإنشاء بنك تنمية جديد لتعبئة الموارد من أجل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في بلدان البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية لاستكمال الجهود الحالية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية للنمو والتنمية العالمية.

2- ابرام الاتفاقية الرئيسية بشأن تمديد تسهيل الائتمان بالعملة المحلية بموجب آلية التعاون بين بنوك البريكس من أجل تعزيز العلاقة التجارية والاقتصادية فيما بينهم في السنوات القادمة.

¹- BRICS information center, **op.cit**, P.1.

²- fourth BRICS Summit –BRICS Partnership for Global Stability, Security and Prosperity-Delhi Declaration-New Delhi, March 29, 2012, the site was browsed on: 06/12/2019.P.1 <https://bit.ly/3izLlp2>

³- Fourth BRICS Summit –BRICS Partnership for Global Stability, **op.cit**, P.1.

⁴-**Ibid**, P.1.

- 3- تشجيع قنوات الاتصال والتبادل بين دول البريكس في مجالات التعليم والثقافة والسياحة والرياضة.
4- الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

5- القمة الخامسة للبريك - ديربان، جنوب إفريقيا في 27 مارس 2013

التقى قادة جمهورية البرازيل والاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في ديربان بجنوب أفريقيا في 27 مارس 2013 في قمة البريكس الخامسة، حيث أجريت مناقشة في إطار الموضوع الرئيسي "بريكس وإفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"¹، وقد اختتمت قمة البريكس الخامسة الدورة الأولى من مؤتمرات قمة البريكس.

أكد رؤساء دول البريكس من جديد التزامهم بتعزيز القانون الدولي والتعددية والدور الرئيسي للأمم المتحدة، كما عكست مناقشتهم التضامن المتزايد بين دول البريكس وهدفهم المشترك بالإسهام بشكل إيجابي في السلام والاستقرار والتنمية والتعاون العالميين، واعتبروا أيضا دورهم في النظام الدولي قائما على نهج شامل للتضامن والتعاون المشترك تجاه جميع الأمم والشعوب، حيث تمت مناقشة عدة قضايا في الاجتماع من بينها قضية التنمية الشاملة والمستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية، قضايا الشرق الأوسط، الإرهاب، قضايا المناخ والتنوع البيولوجي، التكنولوجيا... إلخ، وتمثل هذه القمة بداية تمرين أوسع للحوار بين دول البريكس، والمعروف باسم التواصل بهدف زيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة².

يُعد دعم قادة البريكس البلدان الأفريقية في عملية التصنيع الخاصة بها من خلال تحفيز بناء القدرات لتبادل المعرفة الاستثمارية الأجنبية المباشرة وتنويع الواردات من إفريقيا، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، اعترفت دول البريكس بأن تطوير البنية التحتية في إفريقيا أمر مهم من خلال الخطوات الواسعة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتحديد ومعالجة تحديات البنية التحتية في القارة عن طريق تطوير برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PICI)، وخطة عمل إفريقيا للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (2010-2015)، وكذلك الخطط الرئيسية لتطوير البنية التحتية الإقليمية التي حددت مشاريع تطوير البنية التحتية ذات الأولوية والتي تعتبر ضرورية لتعزيز التكامل والتصنيع الإقليمي، والسعي لتحفيز الاستثمار في البنية التحتية على أساس المنفعة المتبادلة، لدعم تنمية مهارات خلق فرص العمل للتنمية الصناعية

¹ - BRICS information portal, eThekweni Declaration (Durban, RSA, March 27, 2013), the site was browsed on: 15/12/2019,P.1. <https://bit.ly/2YrcKYM>

² - Previous Summit, DURBAN SUMMIT, the site was browsed on: 16/12/2019,P.1. <https://bit.ly/3Bea2DX>

والأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، والتأكيد من جديد لدعمهم لتطوير البنية التحتية المستدامة في أفريقيا¹.

من أهم النتائج التي توصلت إليها القمة الخامسة ما يلي:²

- ✓ الاتفاق على إنشاء بنك التنمية الجديد هدفه تمويل البنية التحتية على أن تكون المساهمة الأولية للبنك كبيرة وكافية ليكون البنك فعال.
- ✓ إنشاء صندوق إحتياطي للطوارئ في جوان 2012 قدر بحجم مبدئي قدره 100 مليار دولار امريكي، ووجهوا الى وزراء المالية ومحافظي البنك المركزي لديهم الى مواصلة العمل من أجل انشائه، مع مراجعة التقدم المحرز في هاتين المبادرتين
- ✓ اصلاح المؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر عدلا وتمثيلا، وتحسين النظام النقدي الدولي من خلال نظام احتياطي دولي واسع النطاق يوفر الاستقرار واليقين.
- ✓ مناقشة حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الحالي.
- ✓ دعم النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد وشفافية، ومواصلة الجهود المبذولة لنجاح مفاوضات جولة الدوحة.
- ✓ التأكيد على أهمية تعزيز الأونكتاد على تنفيذ برامجه المتمثلة في بناء توافق الآراء، وحوار السياسات، والبحث، والتعاون التقني، وبناء القدرات، بحيث يكون أفضل تجهيزا للاضطلاع بولايته الإنمائية. كذلك الدور الأساسي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات بلدانهم هدفها تعزيز التبادل والتعاون الدوليين وتشجيع البحث العلمي والتطوير في مجال الابتكار.

6 - القمة السادسة للبريكس - فورتا ليزا، البرازيل في 15 جويلية 2014

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في فورتا ليزا بالبرازيل في 15 يوليو 2014 في قمة البريكس السادسة، في افتتاح الدورة الثانية من مؤتمرات قمة البريكس، كان الموضوع الذي تم اختياره لمناقشاته هو "النمو الشامل والحلول المستدامة"³، تماشيا مع سياسات الاقتصاد الكلي والاجتماعية الشاملة التي تنفذها حكومات دول البريكس وضرورة معالجة التحديات التي تواجه البشرية، لتحقيق النمو والشمول والحماية والمحافظة عليه في وقت

¹ - BRICS information portal, **op.cit**, P.1.

² - Ibid, P.1.

³ - BRICS information portal, **Fortaleza Declaration Fortaleza (Brasília, Brazil, July 15, 2014)**, the site was browsed on: 19/12/2019, P.1. <https://infobrics.org/document/20/>

واحد، توسع التعاون داخل البريكس ليشمل مجالات جديدة (التعاون الشامل و إقامة شراكة اقتصادية متينة لتسهيل الروابط بين الأسواق والتكامل المالي واتصال البنية التحتية بالإضافة الى الاتصالات بين الافراد).

أكد القادة من جديد على دعمهم لعمليات تكامل أمريكا الجنوبية، كما يعترفون بأهمية اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUAR) في تعزيز السلام والديمقراطية وفي تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وبالتالي، تعتقد دول البريكس بأن الحوار المعزز بين دول البريكس ودول أمريكا الجنوبية، يمكن أن يلعب دوراً نشطاً في تعزيز التعددية والتعاون الدولي، من أجل تعزيز السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة في عالم يزداد تعقيداً. وفي الاجتماع تمت مناقشة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، قضايا التهرب الضريبي، التجارة، التنمية، الإستثمار، التكنولوجيا، قضايا التدخلات الأجنبية أحادية الجانب والعقوبات الاقتصادية، الإرهاب، قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تغير المناخ، الأمن الغذائي، التنوع البيولوجي، التنمية المستدامة... إلخ¹.

أهم النقاط الرئيسية التي توصلوا لها من خلال القمة السادسة للبريكس²:

- التوقيع على الاتفاق المنشئ لمصرف التنمية الجديد (NDB)، بهدف تعبئة الموارد لمشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث قدر رأس المال المصرح به للبنك 100مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأسمال المكتتب به المبدئي 50 مليار دولار أمريكي يتم تقاسمها بالتساوي بين الاعضاء المؤسسين.

- توقيع معاهدة لإنشاء ترتيب احتياطي للوحدات للبريكس (CRA) بحجم مبدئي قدره 100 مليار دولار أمريكي، يرون أنه سيكون لهذا الترتيب تأثير وقائي وإيجابي، ومساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير، وتشجيع المزيد من تعاون البريكس وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية واستكمال الترتيبات الدولية الحالية.

7- القمة السابعة للبريكس – أوبا، روسيا في 9 جويلية 2015

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا في 9 جويلية 2015 في أوبا بروسيا في قمة البريكس السابعة التي عقدت تحت شعار "شراكة البريكس عامل قوي للتنمية العالمية"³، حيث ناقشوا القضايا ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بجدول الأعمال الدولي وكذلك الأولويات الرئيسية فيما يتعلق بمواصلة تعزيز وتوسيع تعاونهم داخل البريكس،

¹- BRICS information portal OP CIT , P.1.

²- Ibid, P.P. 6-10.

³- BRICS information portal, fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015), the site was browsed on: 23/12/2019, P.1. <https://infobrics.org/files/pdf/27.pdf>

وأكدوا أيضا على أهمية تعزيز تضامن وتعاون البريكس، حيث قررت دول البريكس مواصلة تعزيز شراكتهم الاستراتيجية على أساس مبادئ الانفتاح والتضامن والمساواة والتفاهم المتبادل والشمولية والتعاون متبادل المنفعة، كما اتفقوا أيضا على تكثيف الجهود المنسقة لمواجهة التحديات الناشئة، وضمان السلام والأمن، وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة، والتصدي للقضاء على الفقر، وعدم المساواة والبطالة لصالح شعوبهم والمجتمع الدولي.

ولقد تطرق قادة البريكس خلال هذه قمة أوا إلى نقاط رئيسية أخرى¹:

- 1- التصديق على معاهدة إنشاء ترتيب احتياطي للوحدات من البريكس وبنك تنمية الجديد ودخولها حيز التنفيذ.
- 2- توقيع اتفاقية البريكس بين البنوك المركزية التي تحدد المعايير الفنية للعمليات ضمن اتفاقية البريكس، كخطوة مهمة للتعاون المالي بين بلدان البريكس، من أجل المساهمة في شبكة الأمان العالمية.
- 3- التأكيد على الدور الهام لبنك التنمية الجديد، وآلية التعاون بين البنوك في البريكس، ومجلس أعمال البريكس، ومنتدى البريكس للأعمال، ومجلس مؤسسات البريكس الفكرية في تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس من أجل توسيع نطاق الاستثمار في جميع المجالات بينهم، وتطوير خارطة طريق للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري للبريكس حتى عام 2020.
- 4- الدعوة إلى عملية اصلاح صندوق النقد الدولي من خلال مراجعة الحصص العامة، وتحسين عملية اعادة هيكلة الديون السيادية لصالح الدائنين والمدنيين على حد سواء، والامتثال لمبادئ الشفافية والشمولية والتوافق مع منظمة التجارة العالمية في ظل الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية المتعددة الاطراف، بما يضمن اسهامها في تعزيز النظام التجاري المتعدد الاطراف.
- 5- دعوة الأونكتاد للوفاء بأهدافه الانمائية من خلال التنفيذ لبرامج التعاون التقني وتيسير الحوار بشأن السياسات وكذلك البحث وبناء القدرات (قضايا التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيات المترابطة فيما يتعلق بالتنمية).
- 6- اقرار بإمكانية استخدام العملات الوطنية في المعاملات بين دول البريكس.
- 7- الترحيب بالتعاون في إطار التجارة الالكترونية وفي تعزيز التعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية بين بلدان البريكس.
- 8- التزام دول البريكس بتطوير المعايير الدولية للضرائب الدولية والتعاون لمواجهة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، بالإضافة إلى تعزيز آليات ضمان الشفافية الضريبية وتبادل المعلومات لأغراض الضرائب.

¹- BRICS information portal, **op.cit**, P.P.20-43.

9- الترحيب بمذكرة التفاهم حول إنشاء موقع الويب المشترك لدول البريكس على وزارات الخارجية. وبتطوير العلاقات بين البرلمانات والمؤسسات التجارية ومؤسسات المجتمع المدني في بلدان البريكس، كذلك دعوة الوكالات المعنية إلى النظر في إمكانات التعاون في مجال الطاقة داخل بريكس.

8- القمة الثامنة للبريكس - في غوا، الهند في 15 أكتوبر 2016

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا يومي 15 و 16 أكتوبر 2016 في غوا بالهند في قمة البريكس الثامنة، الذي عقد تحت شعار "بناء حلول شاملة وجماعية"؛ حيث أكد القادة من جديد من خلال تصريحاتهم السابقة، على أهمية تعزيز تضامن دول البريكس وتعاونهم بناء على اهتماماتهم المشتركة وأولوياتهم الرئيسية لزيادة تعزيز شراكتهم الاستراتيجية بروح الانفتاح والتضامن والمساواة والتفاهم المتبادل والشمولية والتعاون المتبادل للمنفعة، بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتفقون حول التحديات الناشئة أمام السلم والأمن العالميين والتنمية المستدامة تتطلب المزيد من تعزيز جهودهم الجماعية¹.

اتفق قادة البريكس على أن بلدان البريكس تمثل صوتاً مؤثراً على الساحة العالمية من خلال تعاونهم الملموس، الذي يقدم فوائد مباشرة لشعوبهم، وفي هذا السياق، أعربوا عن ارتياحهم بسبب تفعيل بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب احتياطي الوحدات (CRA)، مما سيساهم بشكل كبير في الاقتصاد العالمي وتعزيز الهيكل المالي الدولي².

رحب قادة الدول بالتقرير المقدم من قبل رئيس بنك التنمية الوطني عن عمل البنك خلال السنة الأولى من عملياته، ولاحظوا التقدم المحرز في تشغيله لمركز الإقليمي لإفريقيا (ARC) التابع لبنك التنمية الوطني، وتعهدوا بتقديمهم لدعمهم الكامل في هذا الصدد، مع تطلعهم إلى تطوير مبادرات جديدة لمجموعة البريكس في مجموعة واسعة في السنوات القادمة، علاوة على ذلك، لاحظ قادة دول البريكس أن بنك التنمية الجديد وافق على المجموعة الأولى من القروض وخاصة في مشاريع الطاقة المتجددة في بلدان البريكس، صرحوا عن ارتياحهم لإصدار البنك أول مجموعة من السندات الخضراء بالرنمينبي (RMB)، ويرون أن تفعيل ترتيبات احتياطي الوحدات للبريكس (CRA)، قد عزز شبكة الأمان المالية العالمية³.

9- القمة التاسعة للبريكس في شيامن، الصين في 4 سبتمبر 2017

¹- BRICS information portal, 8TH BRICS SUMMIT, GOA DECLARATION, the site was browsed on: 25/12/2019.P.1.

<https://bit.ly/3oCeUzh>

²- Ibid, P.1.

³- BRICS information portal, op.cit, P.1.

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في 4 سبتمبر 2017 في شيامن، الصين، في قمة البريكس التاسعة، تحت شعار "البريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، من خلال السعي إلى الاستفادة من إنجازاتهم التي تحققت بالفعل من خلال رؤية مشتركة للتنمية المستقبلية للبريكس، وناقشوا أيضاً القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك المتمثلة في: التعاون الإقتصادي العملي للبريكس، والحوكمة العالمية الإقتصادية، السلام والأمن الدوليين، التبادلات بين الناس، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، تغير المناخ، الفقر، التمويل الأخضر... إلخ؛ حيث أعاد القادة التأكيد من جديد على رغبتهم في السلام والأمن والتنمية والتعاون هي التي جمعتهم قبل 10 سنوات، ومنذ ذلك الحين اجتازت دول البريكس شوطاً مهماً مع بعضهم على مسارات التنمية الخاصة بها المصممة وفقاً لظروفها الوطنية، المكرسة لتنمية اقتصاداتها وتحسين سبل عيش الأفراد، ولقد ولدت جهودهم الملتزمة والمتضافرة زخماً من التعاون متعدد الأبعاد ومتعدد الطبقات الذي عززته مؤتمرات القمة السابقة للقادة، من خلال التمسك بالتنمية والتعددية، ومن خلال العمل فيما بينهم من أجل نظام سياسي واقتصادي دولي أكثر عدلاً وانصافاً وديمقراطية وتمثيلاً من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقاً مشتركاً للمجتمع العالمي¹.

اتفق قادة دول البريكس على تشجيع تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية للبريكس، وإنشاء صندوق السندات بالعملة المحلية للبريكس بشكل مشترك، كوسيلة للمساهمة في استدامة رأس المال للتمويل في بلدان البريكس، مما يعزز تطوير أسواق السندات المحلية والإقليمية للبريكس، بما في ذلك عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص الأجنبي، وتعزيز المرونة المالية لبلدان البريكس، بالإضافة إلى ذلك، الدعوة إلى إنشاء المركز الإقليمي لإفريقيا بنك التنمية الوطني الذي تم إطلاقه في جنوب إفريقيا، وهو أول مكتب إقليمي للبنك كما يشجعون بنك التنمية الوطني على تعزيز دوره بالكامل، مع تعزيز التعاون مع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بما في ذلك البنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وكذلك مع مجلس أعمال بريكس، من أجل تضافر الجهود في تعبئة الموارد وتعزيز بناء البنية التحتية والتنمية المستدامة لبلدان البريكس، كما قرر القادة على إثر هذه القمة أنهم سيعقدون حواراً مع الأسواق الناشئة والدول النامية حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبناء شراكات واسعة من أجل التنمية تحت شعار "تعزيز المنفعة المتبادلة التعاون من أجل التنمية المشتركة" في تعزيز تعاون بريكس بلس "BRICS PLUS"².

¹- Ministry of Foreign Affairs, 9th BRICS Summit – BRICS Leaders Xiamen Declaration – Xiamen, China, September 4, 2017, the site was browsed on : 26/12/2019. P.1. <https://bit.ly/3uHlsgb>

²- Ministry of Foreign Affairs, op.cit. P.P. 15-43.

10- القمة العاشرة للبريكس - جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا في 27 جويلية 2018

اجتمع رؤساء دول وحكومات جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في الفترة من 25 إلى 27 يوليو 2018 في جوهانسبرغ، بجنوب إفريقيا في الدورة العاشرة للبريكس قمة، عقدت قمة البريكس العاشرة، بإعتبارها علامة فارقة في تاريخ البريكس، تحت شعار "البريكس في إفريقيا: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة"¹.

اجتمع قادة البريكس بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا، واعترفهم بقيمه ومبادئه وتقانيه في خدمة الإنسانية وإسهامه في النضال من أجل الديمقراطية دولياً وتعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم، كما أكد قادة البريكس من جديد التزامهم بمبادئ الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة والديمقراطية والشمولية وتعزيز التعاون، بناء على قمم البريكس السابقة، والتزموا كذلك بتعزيز شراكتهم الاستراتيجية لمصلحة شعبيهم من خلال تعزيز السلام ونظام دولي أكثر عدالة وتنمية مستدامة ونمو شامل، وعززوا أيضاً الركائز الثلاثية التعاون في مجالات الاقتصاد والسلام والأمن والتبادلات بين الناس².

عزز القادة التزامهم بدعم التعددية والعمل سوياً على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدوا على الدور الذي تلعبه بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs)، ولا سيما بنك التنمية الجديد (NDB)، في تحفيز تمويل القطاع الخاص للبنية التحتية العامة والاستثمار، وشددوا على الدور الذي تؤديه المرأة في تعزيز التنمية الشاملة للجميع، كما لاحظوا بأن العمل الجاري للنظر في إنشاء منتدى سيدات بريكس وتحالف سيدات بريكس³.

11- القمة الحادية عشرة للبريكس في برازيليا، البرازيل في 14 نوفمبر 2019

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب أفريقيا في 14 نوفمبر 2019 في برازيليا بالبرازيل في القمة الحادية عشرة للبريكس التي عقدت تحت شعار "البريكس: النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر"؛ حيث أكدوا من جديد التزامهم الأساسي بمبدأ السيادة والاحترام المتبادل والمساواة والهدف المشترك المتمثل في بناء عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار، وبالتالي توفر هذه المفاهيم والقيم والأهداف أساساً متيناً وتوجيهاً واضحاً لتعاونهم المفيد والعملية، بالاعتماد على عمل القمم المتعاقبة في أركان الاقتصاد والسلام والأمن والتبادلات بين الناس، ومواصلة

¹- Ministry of External Affairs Government of India, 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration, the site was browsed on: 30/12/2019. P.1. https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/30190/10th_BRICS_Summit_Johannesburg_Declaration

²- Ibid, P.1.

³- Ministry of Foreign Affairs, op.cit. , P.P.11-20.

تعزيز تعاون البريكس لصالح ورفاهية شعوبهم وتعزيز روابط الصداقة التقليدية بين بلدانهم. وناقشوا أيضا تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف، التعاون الاقتصادي والمالي، الأوضاع الإقليمية، التعاون بين البريكس... إلخ¹.

رحب قادة البريكس بالعديد من الإنجازات والتي من بينها القيام بإنشاء شبكة البريكس للابتكار (iBRICS) واعتماد الهندسة المعمارية الجديدة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) ، والتي سيتم تنفيذها من خلال اللجنة التوجيهية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار للبريكس، وصلاحيات نظام التعاون في أبحاث الطاقة بريكس، كما رحبوا بعقد الندوة الاستراتيجية للبريكس لمكافحة الإرهاب وحلقة العمل حول بنوك الألبان البشرية واجتماع البريكس حول استرداد الأصول، وعلاوة على ذلك، أثنى القادة على توقيع مذكرة التفاهم بين وكالات ترويج التجارة والاستثمار في بريكس (TIPAS) ، وإنشاء تحالف سيدات الأعمال في بريكس (WBA)، بالإضافة الى تقديرهم كذلك لموافقة برنامج البحوث التعاونية لمكافحة السل ، والمبادرات الأخرى التي روجت لها كرسي البريكس² 2019 .

رحب قادة البريكس بنتائج الاجتماع الخامس لوزراء العمل والتوظيف حول موضوع "البريكس: النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر"؛ حيث لاحظوا التحول في سوق العمل بسبب العولمة والابتكار التكنولوجي والتغيير الديموغرافي والظواهر الأخرى، وكذلك الفرص والتحديات التي يجلبونها، وأعربوا عن ارتياحهم بالتقدم المحرز في تعاون بريكس فيما يتعلق، بمستقبل العمل والجودة، والعمالة المنتجة لنظام مستدام للضمان الاجتماعي، وأكدوا على ضرورة أن تصبح أسواق العمل أكثر قابلية للتكيف وشمولية³.

12- القمة الثانية عشرة في موسكو، روسيا في 17 نوفمبر 2020

اجتمع قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند، وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا، كان من المقرر سابقا عقد الاجتماع في سانت بطرسبرغ في الفترة ما بين 21 إلى 23 جويلية 2020، ولكن تم تأجيله بسبب نقشي وباء فيروس كورونا العالمي، حيث عقدت القمة في 17 نوفمبر 2020 في موسكو بروسيا في القمة الثانية عشرة للبريكس، التي عقدت بشكل افتراضي تحت شعار "شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر" ، الذي وافق الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والسبعين لانتهااء الحرب العالمية الثانية⁴.

¹ - Ministry of Foreign Affairs, 11th BRICS Summit – Brasília Declaration, the site was browsed on: 31/12/2019.P.1. <http://www.itamaraty.gov.br/en/press-releases/21084-11th-brics-summit-brasilia-declaration>

² - Ministry of Foreign Affairs, **Ibid**, P.P.2-3

³-IBID, P.P. 4-6.

⁴- Le Ministère des Affaires Etrangères de la République populaire de Chine, Xi Jinping participe au 12e Sommet des BRICS et y prononce une allocution importante, le site a été parcouru sur : 14/6/2021.P.1. <https://bit.ly/3izFEgm>

ناقش قادة دول البريكس القضية المهمة للتعاون في مكافحة الوباء، والنظر في مستقبل تنمية البريكس. حيث تبادلوا الآراء بشكل متعمق حول تعاون دول البريكس والوضع الدولي الحالي، وتوصلوا في الأخير إلى توافق واسع في الآراء، رأى قادة دول البريكس بأنه يجب عليهم إظهار التضامن والمساعدة المتبادلة، وتعزيز التعاون في الأدوية واللقاحات، ودعم الدور التنسيقي الأساسي لمنظمة الصحة العالمية، ومعارضة تسييس الوباء، والحفاظ على استقرار السلاسل الصناعية وتعزيز انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مواصلة زيادة التبادلات حول القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية، وذلك عن طريق تعزيز الشراكة الاقتصادية وتعميق التعاون العملي بين دول البريكس في مجالات: التجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والابتكار العلمي والتكنولوجي والطاقة وتغير المناخ والتنمية المستدامة، علاوة على ذلك يجب عليهم تكثيف التعاون في السياسة والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والفساد والأمن في الفضاء الخارجي والسيبراني، وقضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف وإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وتوسيع التبادل الثقافي بين الشعوب والسعي لحل النزاعات بالوسائل السلمية إلخ¹.

أثنى قادة دول البريكس بنك التنمية الوطني على توفير الموارد المالية، لتقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا واستعادة النمو الاقتصادي في دول البريكس. مع تأكيدهم على التدابير التي اتخذها بنك التنمية الوطني في الوقت المناسب، من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة في برنامج المساعدة الطارئة الذي يهدف إلى توفير ما يصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء، كما دعموا عملية توسيع عضوية بنك التنمية الوطني، بناء على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي بنك التنمية الوطني، الذي سيعزز من دور البنك كمؤسسة تمويل إنمائية عالمية، ويساهم بشكل أكبر في تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء في البنك، بحيث يجب أن تكون عملية التوسع تدريجية ومتوازنة من حيث التمثيل الجغرافي في عضويتها وكذلك داعمة لأهداف بنك التنمية الوطني، في تحقيق أعلى تصنيف ائتماني ممكن والتطوير المؤسسي²، وأعرب قادة دول البريكس بالتقدم المحرز في تنفيذ التعديلات لتحديث وثائق ترتيب الإحتياطي (CRA) في زيادة الدعم التحليلي لترتيب الإحتياطي، كما أكدوا على المبادئ العامة التي يجب أن توجه بيئة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مواجهة انتشار وتأثيرات فيروس كورونا، وشددوا أيضا على الدور المركزي لكل بلد في مكافحة فيروس كورونا³.

13-القمة الثالثة عشرة في نيودلهي، الهند في 9 سبتمبر 2021

¹- Le Ministère des Affaires Etrangères de la République populaire de Chine, op.cit, P.1.

²- Huaxia, Full text of BRICS Summit Moscow Declaration, the site was browsed on : 14/6/2021.P.1.
http://www.xinhuanet.com/english/2020-11/17/c_139523088.htm

³- Huaxia, op.cit, P.1.

التقى قادة جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند، وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا في 9 سبتمبر 2021 في نيودلهي بالهند في القمة الثالثة عشرة للبريكس التي عقدت بشكل افتراضي تحت شعار " التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق"، تحت رئاسة جمهورية الهند، يؤكد القادة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للبريكس، من جديد التزامهم بتعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث، السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، والتبادلات الثقافية والشعبية، مع التذكير بقيمهم المشتركة للسلام وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية للجميع، وتعهدهم بتعزيز نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر شمولاً وإنصافاً وتمثيلاً مع الأمم المتحدة، استناداً إلى القانون الدولي وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المساواة بين السيادة بين جميع الدول واحترام سلامتها الإقليمية، بهدف بناء مستقبل مشترك أكثر إشراقاً للمجتمع الدولي على أساس التعاون المفيد للطرفين¹.

أعرب قادة دول البريكس على محافظتهم على الزخم والاستمرارية مع تعزيز أنشطتها، على الرغم من التحديات المستمرة التي تمثلها جائحة كوفيد-19، علاوة على ذلك، خلال هذه القمة تم التوقيع على اتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد، والانتهاج من اتفاقية تعاون بريكس والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، كما ناقشت مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري، ومن بين الإنجازات الأخرى التي توصلت إليها القمة، هو الاتفاق على خطة عمل البريكس لمكافحة الإرهاب وخطة العمل للتعاون الزراعي وخطة العمل للتعاون الابتكاري 2021-2024 وتحالف بريكس للسياحة الخضراء....إلخ، بالإضافة إلى التأكيد على التزامهم بتنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس 2021-2025، في ظل مختلف المسارات الوزارية ومجموعات العمل الحالية، مع إطلاق منصة أبحاث البريكس الزراعية والمناقشة الجارية حول منصة البريكس للسلع العامة الرقمية². د تطرق قادة البريكس خلال قمة نيودلهي إلى نقاط رئيسية أخرى³:

- 1- سلطت الهند الضوء على الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه دول البريكس في التعافي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا، كما دعت إلى تعزيز تعاون بريكس تحت شعار "إعادة البناء بمرونة وابتكار ومصداقية واستدامالي جانل التنمية المستدامة والوسائل المبتكرة لتحقيقها.
- 2- التعاون الاقتصادي والمالي من أجل التنمية المستدامة. التبادل الثقافي والشعبي.
- 3- القضايا الإقليمية والعالمية بما في ذلك التطورات الأخيرة في أفغانستان.

¹- Xinhua, XIII BRICS Summit - New Delhi Declaration, The was browsed on: 9/10/2021.P.1.

http://www.news.cn/english/2021-09/10/c_1310178656.htm

²- BRICS INDIA 2021 GOVERNMENT, XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration, The was browsed on: 9/10/2021.P.1. <https://brics2021.gov.in/brics/public/uploads/docpdf/getdocu-51.pdf>

³- Ibid, P.2-14.

الجدول رقم (12) يقدم ملخصاً للقمم السابقة¹

القمة	تاريخ ومكان انعقاد القمة	موضوع المناقشة	أهم النقاط التي اتفقوا حولها
الأولى	جوان 2009 بيكاترينبرج، روسيا	- وضع الاقتصاد العالمي - القضايا التنموية العالمية، - آفاق زيادة تعزيز التعاون داخل البريك	- تعزيز التنسيق بين الدول الأربعة حول القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة العالمية. - زيادة حضور الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية.
الثانية	15 أبريل 2010 ببرازيليا، البرازيل	- القضايا المتعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي.	- توقيع اتفاقية تعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. - دراسة طرق لتوسيع نطاق منح الائتمان بين بلدان بريك.
الثالثة	14 أبريل 2011 بسانيا، هاينان، الصين	- جنوب أفريقيا عضوا في المجموعة. - ميلاد تسمية البريكس. - الحاجة إلى إصلاح الحكم العالمي.	الاقتصاد والتمويل؛ إدانة الإرهاب؛ التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الجوع والفقر.
الرابعة	29 مارس 2012 في بنيودلهي، الهند	شراكة البريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي.	- تعيين ممثلين عن البلدان النامية لرئاسة البنك الدولي. - تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراء مفتوح وشفاف وقائم على أساس الجدارة. - الدعوة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد من أجل تعزيز التجارة بين بلدان البريكس، تم توقيع اتفاقية لتسهيل منح الائتمان.
الخامسة	27 مارس 2013 بديربان، جنوب أفريقيا	بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع	- مناقشة التنمية الشاملة والمستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية. - تعزيز الحوار في بريكس، والمعروف باسم التواصل، - زيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة

¹ ملخص القمم بريكس من اعداد الباحثة بناء على المراجع المذكورة سابقا

القمة	تاريخ ومكان انعقاد القمة	موضوع المناقشة	- أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها
السادسة	15 جويلية 2014 بفورتاليزا، البرازيل	النمو الشامل والحلول المستدامة	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB)، بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. يبلغ رأس المال المكتتب به المبدئي للبنك 50 مليار دولار أمريكي، برأسمال أولي مدفوع قيمته 10 مليارات دولار أمريكي، يتم دفعه في أسهم متساوية من قبل الدول الخمسة، حتى عام 2022. - إنشاء صندوق احتياطي يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي للاحتياجات الطارئة. - إنشاء الترتيب (CRA) أيضًا لتوفير الدعم المتبادل لأعضاء البريكس أثناء الأزمات المحتملة في ميزان مدفوعاتهم
السابعة	9 جويلية 2015 بأوفا، روسيا	شراكة بريكس -قوة دافعة للتنمية العالمية	<ul style="list-style-type: none"> - الموافقة على الاتفاقات التأسيسية لبنك التعمير والإسكان. - الموافقة على استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس، وهي خارطة طريق لتتبع التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء. - التوقيع اتفاقيات واتفاقيات التعاون الثقافي بين بنوك التنمية في دول البريكس وبنك التنمية الوطني.
الثامنة	15 أكتوبر 2016 غاوا الهند	بناء حلول شاملة وجماعية	<ul style="list-style-type: none"> - ناقشت قضايا مثل المسؤولية المالية والاجتماعية، وإضفاء الطابع المؤسسي على البنك الوطني للتنمية، وجذب الاستثمارات، ومكافحة الإرهاب، والنمو الاقتصادي.
			<ul style="list-style-type: none"> - توقيع خطة العمل لتشجيع التعاون في مجال الابتكار (خطة عمل BRICS للتعاون في مجال الابتكار 2017-2020)،

<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء شبكة أبحاث البريكس لمرض السل. - توقيع خطة عمل البريكس بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، واستراتيجية البريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد NDB ومجلس الأعمال البريكس. 	<p>بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً</p>	<p>4 سبتمبر 2017 في شيامن، الصين</p>	<p>التاسعة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - التوقيع على اتفاق بشأن إنشاء المكتب الإقليمي للأمريكيتين لبنك التنمية الجديد، الذي سيكون مقره في ساو باولو. - توقيع مذكرة حول شراكة الطيران الإقليمية. - إنشاء شبكة البريكس للابتكار (iBRICS). 	<p>بريكس: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشترك في الثورة الصناعية الرابعة</p>	<p>27 جويلية 2018 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا</p>	<p>العاشرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف، التعاون الاقتصادي والمالي، الأوضاع الإقليمية. - التعاون بين البريكس. 	<p>البريكس: النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر</p>	<p>14 نوفمبر 2019 في برازيليا، البرازيل</p>	<p>الحادية عشرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز التعاون في مكافحة الوباء، - النظر في مستقبل تنمية البريكس، - تعزيز انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي، - دور بنك التنمية الوطني على توفير الموارد المالية لتقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا - استعادة النمو الاقتصادي في دول البريكس، يهدف إلى تخصيص 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء. 	<p>شراكة البريكس من أجل: الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر (عقدت بشكل افتراضي)</p>	<p>17 نوفمبر 2020 بموسكو، روسيا</p>	<p>الثانية عشرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والتبادلات الثقافية والشعبية). - توقيع إتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد. -مناقشة مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري -مناقشة التطورات الأخيرة لأفغانستان 	<p>التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق (عقدت بشكل افتراضي)</p>	<p>9 سبتمبر 2021 في نيودلهي، الهند</p>	<p>الثالثة عشرة</p>

المبحث الثاني: دول البريكس والحوكمة العالمية

أدى ظهور المؤسسات المتعددة الأطراف غير الرسمية، التي تدعي دورا رئيسيا في تحديد أجندة الحوكمة العالمية إلى خلق بدائل لتوفير المنافع المشتركة، تعتبر مؤسسات القمة الجديدة هذه- بقيادة مجموعة الدول السبع/ الثمانية ومؤخرا مجموعة العشرين (G20) ومجموعة البريكس- هي في المركز من مجرة مؤسسات الحوكمة العالمية، اعتمدت مجموعة البريكس نهجا مختلفا، وهو ما يميز مجموعة السبع في سنوات أدائها الأولى، حيث تنقل الإشارات إلى المنظمات الدولية، وتعالج القضايا داخل الجهاز القائم على القمة، وتؤسس مؤسساتها الخاصة، مثل بنك التنمية الجديد وهذا ما سوف نتطرق إليه في المحاور التالية:

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية لدول البريكس في الحوكمة العالمية

هناك نهجان لاستراتيجية البريكس وأهدافها في الحوكمة العالمية، يتمثل الهدف الأول في تعزيز مواقف دول البريكس من الناحية الكمية، بناء على مكانتها التي اكتسبتها سابقا في النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحالي، والهدف الثاني يتمثل في إنشاء هياكل موازية في الحوكمة الدولية، كما تعارض دول البريكس بشكل عام تجاهل أو تقليص دور المؤسسات القائمة للإدارة العالمية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في إشارة إلى الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، التي تعرضت في السنوات الأخيرة لانتقادات متزايدة لفشلها في مواجهة التحديات العالمية بسرعة وفعالية، حيث أشارت قمة أوبا في عام 2015 إلى الحاجة إلى جعل المنظمة أكثر تمثيلا واستجابة للتهديدات الأمنية، والحاجة أيضا إلى توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو أمر مهم بشكل خاص للهند والبرازيل، ومع ذلك، يتردد الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين (في مجلس الأمن) في التنازل، عن أي سلطة للقادمين الجدد الأمر الذي أصبح مصدر توتر داخل دول البريكس.¹

تواجه كل من روسيا والصين- اللتان تدافعان عن مركزية الأمم المتحدة- معضلة، وبدون الإصلاح ستنزلق الأمم المتحدة أكثر فأكثر إلى مكان غير ذي صلة، غير أن عمليات صنع القرار والتنفيذ الخاصة بها قد عفا عليها الزمن ولا تعكس ميزان القوى الحالي؛ ولكن أي إصلاح لمجلس الأمن الدولي، حتى من خلال جلب شركاء بريكس مثل الهند والبرازيل، من شأنه أن يقوض مواقف الصين وروسيا كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، علاوة على ذلك، فإن الصين حذرة بشكل خاص من زيادة مكانة الهند، منافستها على المدى الطويل؛ على الرغم من أن روسيا تمتلك موقعا أكثر دقة، على سبيل المثال، يقترح الخبراء الروس حلا مثل جلب الهند والبرازيل مع وقف استخدام حق النقض لمدة 10 سنوات، وعليه لا يمكن الاستهانة بجهود دول البريكس لضمان مكانة أكثر بروزا في نظام الحوكمة الحالي؛ على سبيل المثال، بعد سنوات

¹- John J. Kirton, Marina Larionova, **BRICS and Global Governance**, First Edition (New York: Routledge, 2018), P.194.

من المماثلة من قبل الكونجرس الأمريكي، وصلت حصص أعضاء البريكس في صندوق النقد الدولي في عام 2015 إلى 14.7%، وقد يسمح هذا التغيير لدول البريكس بعرقلة صندوق النقد الدولي لأول مرة بدعم من دول صغيرة أخرى. يعتبر الخبراء الصينيون إصلاح صندوق النقد الدولي إحدى "المهام الخمس الرئيسية" مع زيادة الحصص في جوهرها، بالإضافة إلى تعيين ممثلين عن البريكس في المناصب الحاكمة¹.

في الآونة الأخيرة، كان هناك المزيد من التجارب مع نظام حكم بديل، والالتزام بالعالمية لا يمنع إنشاء هياكل البريكس التي تعكس الهياكل الموجودة، وأول هذه المؤسسات كانت بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA)، وفقا لما قرره القادة في قمة البريكس في فورتا ليزا في عام 2014. وفي هذا الصدد، أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "بأن إنشاء بنك تنمية جديد ومجموعة من احتياطات النقد الأجنبي سيمكن دول البريكس من تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح أكبر."

أما الهدف الثاني لوجود دول البريكس، يتمثل في إيجاد نموذج تنموي جديد من خلال اقتراح طرق جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تواجه تحديات متزايدة، وتتمثل مهمتها في تطوير نموذج جديد أكثر مساواة من النموذج الليبرالي القائم على السوق. في جميع الاحتمالات، يجب أن تظل قائمة على السوق مع آلية تنسيق قائمة "اليد الخفية"، على الرغم من وجود دور أكبر للدولة والجهة التنظيمية المركزية ليس فقط لحل مشكلات الربحية، ولكن أيضا التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع².

في السنوات الأخيرة، أصبحت إمكانية تطبيق التنمية المستدامة على احتياجات النمو الاقتصادي في البلدان الصاعدة ذات أهمية متزايدة؛ حيث كشف مؤتمر المناخ بباريس لعام 2015 عن انقسام متزايد بين البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك بين مصالح الشركات والمجتمعات بشأن هذه القضايا، ومع ذلك، فإن دول البريكس ليست كلها على نفس الخط، فيما يتعلق بالشواغل البيئية والمبادرات العالمية ذات الصلة، ويؤكد الوضع البيئي الكارثي في دول مثل الصين والهند على الأهمية الخاصة لهذه الجهود. غالبا ما يعني تعزيز الاقتصاد الأخضر كبح النمو الاقتصادي الذي تعتبره الدول الصاعدة غير عادل³.

كان هذا التناقض واضحا بشكل خاص في مؤتمر باريس للمناخ؛ حيث كانت معايير الحد من الانبعاثات المحددة في الوثيقة الصادرة، مختلفة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية، لكن الآليات لم تكن واضحة، وظلت آفاق التنفيذ غامضة، لذلك إذا نجحت دول البريكس في صياغة نموذج تنموي جديد، فسيكون لها على المدى الطويل تأثير أكبر بكثير على الشكل الذي سيتخذه الاقتصاد العالمي وكيف سيحكم.

¹- John J. Kirton, Marina Larionova, *op.cit.*, P.195.

²-, *ibid.*, P.196.

³- *IBID*, P.199.

المطلب الثاني: دول البريكس كلاعبين في ساحة متعددة الأطراف

يظهر التأثير السياسي المتصاعد لمجموعة البريكس ليس فقط في زيادة إضفاء الطابع المؤسسي، الذي تم تشكيله خلال قمم المجموعة، ولكن أيضا في قمم مجموعة العشرين، جنبا إلى جنب مع مجموعة واسعة من البلدان النامية، تشارك جميع دول البريكس أيضا في المشاركة الجوهرية والعمل المشترك داخل منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: الوزن الاقتصادي لدول البريكس في مجموعة العشرين

في سبتمبر 2009، حلت مجموعة العشرين (G20) محل مجموعة الثماني (G8) باعتبارها المنتدى الدولي الرئيسي للتعاون الاقتصادي، مما يعني أن دول البريكس قد تم وضعها رسميا في مركز الحوكمة الاقتصادية العالمية. في هذا الصدد، من المفيد فهم زيادة صوت دول البريكس في المنتديات الحالية كاستراتيجية دفاعية للخدمة الثابتة، وقد تم الترحيب بدمج دول البريكس في الهياكل القائمة، لكن المؤسسة كانت تسيطر عليها في الغالب، مما يضمن أنها لن تعطل الوضع الراهن¹.

من المؤكد أن صعود مجموعة العشرين في نوفمبر 2008، كان بناء على دعوة من رئيس الولايات المتحدة، وكان إدراج الاقتصادات الناشئة في منتديات مثل مجلس الاستقرار المالي (FSB) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) يضمن بقاء هذه المنتديات ذات صلة، وقد أدى توسيع التحالف الوطني لرجال الأعمال (NAB) إلى الحفاظ على صندوق النقد الدولي، وكلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فشلا في التوفيق بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية².

يظهر التأثير السياسي المتصاعد لمجموعة البريكس ليس فقط زيادة إضفاء الطابع المؤسسي، الذي تم تشكيله خلال قمم المجموعة، ولكن أيضا في قمم مجموعة العشرين، حيث تنتج القوى الخمس الناشئة وثائق تعبر عن موقفها الجماعي، تجاه نتائج مداوات مجموعة العشرين. وفي إحداها، تمت مناقشتها خلال الاجتماع غير الرسمي لقادة بريكس بمناسبة قمة مجموعة العشرين في بريزبين (Brisbane)، حيث تبادل قادة الدول الناشئة وجهات نظرهم حول القضايا الرئيسية على جدول أعمال قمة مجموعة العشرين بالإضافة إلى النتائج المتوقعة. ومن بين مجموعة متنوعة من القضايا التي تمت مناقشتها مثل تدابير تعزيز النمو وخلق فرص العمل، والاستثمار والبنية التحتية، والتجارة، وتعزيز النظام المالي والتعاون في المسائل الضريبية، وقضايا الطاقة)، كما انتقدوا جهود مجموعة العشرين فيما يتعلق بدعم الطلب العالمي على المدى القصير، وخاصة من قبل الاقتصادات المتقدمة وعدم تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي لعام 2010،

¹- Luiza Peruffo, "Monetary and financial power of the BRICS countries: what has changed since the 2008 global financial crisis and why it matters", Conjuntura Austral 11 (2020): P. 98.

²- Ibid, P. 98.

المتفق عليها في عام 2009، وتأثيرها السلبي على شرعية الصندوق ومصادقيته؛ نظرا لعدم تصديق الولايات المتحدة على الإصلاحات، فقد دعوا مجموعة العشرين لتحديد موعد مناقشة خيارات الخطوات التالية، التي التزم صندوق النقد الدولي بتقديمها في جانفي 2015.¹

على الرغم من هذه الجهود، كانت قدرة أعضاء دول البريكس على تنسيق مواقفهم خلال قمم مجموعة العشرين مختلطة، كان التعاون ممكنا في بعض الحالات، لاسيما فيما يتعلق بضرورة زيادة وزنهم في المؤسسات المالية الدولية، من خلال العمل ككتلة موحدة إلى حد ما، حقق أعضاء بريكس نجاحا كبيرا، مما زاد من قوة الاقتصادات الناشئة في مجلس الاستقرار ولجنة بازل في عام 2010، وتمثل هذا العام واجتماعات القمة المزدوجة لمجموعة الثماني ومجموعة العشرين في كندا، وقمة أخرى لمجموعة العشرين في كوريا الجنوبية، أدت مثابرة بريكس إلى توقيع اتفاقية بشأن تغيير الحصص في صندوق النقد الدولي، بأكثر من 6% لصالح البلدان الناشئة الكبيرة، وإجماع مجموعة العشرين حول إصلاح تشكيل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تورنتو عارض أعضاء دول البريكس الضريبة المصرفية، وهي الفكرة التي حظيت بتأييد قوي من جميع أعضاء مجموعة السبع تقريبا باستثناء كندا، حيث أصبحت هذه القضية موضع خلاف بين "تحالف كندا+ البريكس" الذي شدد على أن بنوكهم لم تكن أصل الأزمة المالية، وبالتالي لا ينبغي أن "تضر" دول الاتحاد الأوروبي، التي تسعى جاهدة لإنقاذ ميزانياتها من خلال زيادة الضرائب.²

قبل القمة لاحظ الاتحاد الأوروبي أن كندا سعت للحصول على دعم من أعضاء مجموعة العشرين الناشئة بقيادة الصين وإندونيسيا، لذلك، كانت أوتاوا (Ottawa) تحاول إقناعهم بأن النظام الضريبي الموحد لا يناسب الجميع، وبإفساح المجال لهذا الحل، سيتعين على البلدان الناشئة أن تدفع مقابل البنوك "الغريبة" التي فشلت في الداخل، من خلال مراقبة الحوار بين كندا والأسواق الناشئة، بدأ الأوروبيون في الخوف من إدخال مثل هذه الضريبة في الاتحاد الأوروبي قد يكون ضارا فعليا للاقتصاد الأوروبي، كما يجدر التذكير هنا بصراع المصالح المذكورة أعلاه بين دول البريكس والاتحاد الأوروبي، لأنه أحد الأمثلة القليلة جدا للقوى الناشئة غير المتجانسة للتحدث بصوت واحد، ومع ذلك في كثير من الأحيان، لم يتمكن أعضاء البريكس من موافقة مواقفهم واشتباكوا في العديد من المناسبات، بالنظر إلى مشاركتهم في عملية العشرين منذ عام 2008، يتضح أنهم يعملون كمحددات جدول أعمال فرديين يركزون على مجموعة متنوعة من المصالح، بينما تدعم البرازيل تحرير التجارة الزراعية؛ وتعارض روسيا والهند ضريبة المعاملات المالية، وتدافع الصين عن سياستها النقدية، ومن بين الاختلافات الشديدة بين أعضاء البريكس هو "حرب العملة"، التي قسمت ليس فقط الولايات المتحدة والصين خلال قمة مجموعة العشرين في سيول ولكن أيضا بين الصين والبرازيل.³

¹- Marek Rewizorski, **Participation of the European Union and the BRICS in the G20**, (Switzerland: Springer International Publishing, 2015), P.70.

²- **ibid**, P.71

³- Marek Rewizorski, **op.cit**, P.72.

وناهيك عن ذلك، مارست كل من مجموعة العشرين ومجموعة البريكس ضغوطا كمحفزات لإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الرغم من عدم نجاحها كثيرا، على سبيل المثال، التزام مجموعة العشرين لعام 2010 في سيول بـ "مراجعة شاملة لصيغة الحصص" بحلول جانفي 2013 لتعكس الأوزان الاقتصادية بشكل أفضل، واستكمال المراجعة العامة التالية للحصص بحلول جانفي 2014، تم تأجيل المراجعة مرة أخرى في 2018 إلى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي البنك الدولي¹ 2019.

كما إن دعوة بريكس لدراسة التطورات في النظام النقدي الدولي، بما في ذلك دور العملات الاحتياطية وتحول بنسبة 7% في حصص صندوق النقد الدولي لصالح الأسواق الناشئة والدول النامية، كانت بلا جدوى حتى الآن، ومع ذلك، فإن هذه الجهود مستمرة، تمكنت مجموعة العشرين من خلال رئيستها لعام 2016 -الصين- وشركاؤها، على سبيل المثال، من الحصول على اتفاق لتضمين إعلان هانغتشو (Hangzhou) لمجموعة العشرين بيانا بشأن دعم "الفحص المستمر للاستخدام الأوسع نطاقا لحقوق السحب الخاصة - حقوق السحب الخاصة - مثل إعداد التقارير على نطاق أوسع في حقوق السحب الخاصة، وإصدار السندات المقومة بحقوق السحب الخاصة، كطريقة لتعزيز المرونة".²

عطلت جائحة الفيروس كورونا في أواخر عام 2019 الوضع الراهن في السياسة الدولية بسرعة مذهلة، ولقد حطم كوفيد-19 الجوانب التقليدية للتفاعل الاجتماعي والاقتصاد والسياسة الحكومية، من إدارة الأزمات الصحية العالمية إلى انكماش الاقتصادات المتقدمة، والنامية في العالم إلى ظهور عقيدة اقتصادية جديدة تتعلق بالضرائب والإنفاق³.

أدت إدارة الضرر الناجم عن الوباء العالمي، والتخفيف من حدته إلى رفع مستوى الصحة العالمية إلى قمة جدول الأعمال السياسي العالمي، وسلطت الضوء على الحاجة إلى سياسات أكثر استباقية والتأهب للأوبئة. وبالتالي كيف ولماذا يجب على صانعي السياسات الدوليين إعادة تصور مناهجهم للصحة العالمية والضرائب الدولية في مؤتمرات قمة البريكس ومجموعة العشرين في ظل جائحة فيروس كورونا وبعده؟ وماهي أسباب امتثال أعضاء مجموعة العشرين ومجموعة البريكس لالتزاماتهم في القمة؟ واستنادا إلى النتائج الذي توصل إليها المحللون، يجادلون بأنه على الرغم من كون الوباء عالميا، لقد نجحت مؤسسات القمة بما في ذلك مجموعة العشرين ومجموعة البريكس في مجالات الصحة العامة والضرائب الدولية منذ إنشاء هذه المؤسسات. وتؤكد أزمة فيروس كورونا على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات السياسة المترابطة هذه للتعامل مع جائحة فيروس كورونا، حيث التقى قادة مجموعة العشرين في أول قمة

¹- Marina Larionova, Andrey Shelepov, The G20 and BRICS: Engaging with international institutions for global governance, *Journal of International Affairs*, 13 January, 2020, P.6.

²-Ibid, P.6.

³- Alessandra Cicci and Others, COVID-19 Research Report: Reimagining Accountability and Global Governance, *University of Toronto*, 16 September, 2020, P.1.

استثنائية لهم، وقد فعلوا ذلك في شكل افتراضي في 26 مارس 2020، وناقشوا التحديات الطبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطرحها الجائحة وصياغة استجابة منسقة¹.

الفرع الثاني: دول البريكس في منظمة التجارة العالمية

تمثل التجارة الدولية لمجموعة البريكس أوليات مختلفة في نماذجها التنموية، من ناحية، كانت البرازيل والهند وجنوب إفريقيا من بين 23 دولة، وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1948، من ناحية أخرى، تعد الصين وروسيا من بين الدول التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية، وفي كلتا الحالتين كانت مفاوضات انضمامهم معقدة وطويلة، بدأت الصين مفاوضات الانضمام إلى إتفاقية الجات في عام 1987، واختتمت المفاوضات نهائيا بعد 14 عاما في عام 2001. وفي المقابل، أنهت روسيا عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2012 بعد عقدين من المفاوضات².

ترتبط المسارات المختلفة التي اتبعتها دول البريكس في منظمة التجارة العالمية بأهمية التجارة الدولية لهذه البلدان، بينما أعطت البرازيل والهند وجنوب إفريقيا الأولوية لتطوير أسواقها المحلية، من خلال توسيع الطلب وضوابط التضخم، حيث لم تكن التجارة الدولية عنصرا رئيسيا في استراتيجياتهم، وعلى العكس من ذلك، ركزت الصين استراتيجيتها الإنمائية على التجارة الدولية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لأكثر من ثلاثة عقود، كما طورت الصين سياسة اقتصادية قائمة على رأسمالية الدولة، التي تلعب فيها التجارة الدولية دورا رئيسيا، وفي المقابل، تمتلك روسيا اقتصادا في مرحلة انتقالية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق والتجارة الدولية، هي أسرع طريقة لتقليل الاعتماد الاقتصادي على صادرات منتجات الطاقة مثل النفط والغاز، وبالتالي، كان لروسيا مصلحة في تنويع تجارتها الدولية وأصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية³.

كانت الهند أكثر عنادا في مقاربتها للمشاركة العالمية متعددة الأطراف واكتسبت الشهرة كعائق، في الواقع، كان العديد من التحالفات التي شاركت فيها الهند بنشاط في منظمة التجارة العالمية عبارة عن تحالفات من النوع الكتلي. بالمقابل، كان لدى روسيا التزاما محدودا تاريخيا بأي نوع من التعددية، وكانت مهتمة بشكل أساسي بإدارة علاقات القوى العظمى، من خلال تعدد الأقطاب أو موازنة القوى العظمى⁴.

¹- Alessandra Cicci and Others, op.cit, P.1.

²- Stephen Kingah, Cintia Quiliconi, **Global and Regional Leadership of BRICS Countries**, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016), P.42.

³- Ibid, P.42.

⁴- Stephen Kingah, Cintia Quiliconi, **op.cit**, P.42.

* تتكون مجموعة "NAMA-11" من: الأرجنتين واندونيسيا والبرازيل وتونس وجنوب إفريقيا والفلبين وفنزويلا ومصر وناميبيا والهند وبوليفيا.

تظهر جولة الدوحة والتعاون السياسي الناجح داخل مجموعة العشرين بشأن مجموعة من البلدان النامية* "NAMA-11"، إمكانيات التعاون بينهما والنتائج المهمة التي تم تحقيقها. ومع ذلك، فإن الاتجاهات المختلفة للتعاون السياسي بين أعضاء البريكس في سياق منظمة التجارة العالمية، ستواجه تحديات كبيرة ومعقدة، لأن أساس هذا التعاون -سياساتهم المتعلقة بالتجارة الدولية- يعتمد على أولويات مختلفة لسياساتهم الاقتصادية وهي في مراحل مختلفة من حيث النمو الاقتصادي¹.

كانت مصالح البريكس متباينة في حالة الزراعة، وكان معظمهم يتخذون مواقف مشتركة في هذا التحالف، كانت البرازيل وجنوب إفريقيا من الأعضاء السابقين في مجموعة كيرنز "Cairns" التي جمعت المصدريين الزراعيين، ومن ناحية أخرى، وجدت الهند والصين، وهما أكثر عرضة لحماية المنتجين المحليين أرضية مشتركة، ولهذا، اجتمعت البلدان النامية عندما أدركت أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة -وهما الدولتان الداعمتان- وحدتا قواهما لاقتراح نص مشترك بشأن الزراعة، كان غير مرض للغاية بالنسبة لهم. لأول مرة في تاريخ التجارة متعددة الأطراف، شهدت دول الرباعي تحدياً لهيمنتها من قبل مجموعة العشرين، التي كانت تهدف إلى تغيير ميزان القوى لصالح المنتجين الزراعيين².

أصبحت تلك الدول تحالفا معطلا في مفاوضات الدوحة، بحثا عن اعتراف أفضل باحتياجات البلدان النامية وأثارت كارثة في اجتماع كانكون "Cancun"، حيث لم تتمكن الدول الرباعية من فرض أولوياتها على أجندة منظمة التجارة العالمية، إلى جانب هذه التجارب المهمة في موضوعات ومفاوضات معينة، كانت اهتمامات البريكس في منظمة التجارة العالمية متباينة بشكل رئيسي بسبب تخصصها المتباين في التصدير، نجد مثلا، تؤيد البرازيل وجنوب إفريقيا نظرا لأرباحهما الإنتاجية، تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، في المقابل نجد الهند والصين تشتركان في مصلحة إلغاء الإعانات الزراعية، ولكن في نفس الوقت تتمتعان بموقف دفاعي لحماية قطاعهما الزراعي الهش. فيما يتعلق بتحرير منتجات التصنيع، تمتلك البرازيل والهند استراتيجية دفاعية وكلاهما له مواقف واضحة في منظمة التجارة العالمية، بشأن مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية (NAMA)، حيث حافظت الصين على موقف متوازن في إجراءات تخفيف الملائمة وطينا، متوقعة تحسين وصولها إلى الأسواق في البلدان الناشئة لمنتجاتها التصنيعية، ولا تهتم جنوب إفريقيا بالتعبير عن مواقفها مع البرازيل والهند منذ أن تم توحيد تعريفاتها الخاصة، بتصنيع المنتجات في منظمة التجارة العالمية عند مستوى أقل بكثير من متوسط الدولتين الأخريين³.

على الرغم من الاختلافات الكبيرة لدول البريكس في الاهتمامات الفردية والأسلوب الدبلوماسي، اجتمعت معظم هذه الدول معا في كتل مختلفة، لوقف جهود الشمال العالمي بشكل جماعي، -روسيا

¹- VERA THORSTENSE, IVAN TIAGO MACHADO OLIVEIRA, BRICS in the World Trade Organization: Comparative Trade Policies, (Brasilia: IPEA, 2014), P.74.

²- Stephen Kingah, Cintia Quiliconi, op.cit, P.43.

³- Ibid, P.44.

مستبعدة هنا لأنها لم تكن عضوا في معظم الجولة- ومع ذلك، تتميز كل دولة من دول البريكس بأسلوبها الدبلوماسي الفريد، حيث يتضح هذا الاختلاف عند فحص المفاوضات بالتفصيل*، وتماشيا مع تم ذكره، تميل أساليب التفاوض هذه أيضا إلى التصادم مع مصالح كل دولة على حدة، وعلى سبيل المثال، كانت هناك مخاوف من أن البرازيل قد تسحب دعمها لجدول أعمال، مخزون المواد الغذائية في الهند لأن البرازيل لديها مصالح التصدير الزراعي، بدلا من الاستيراد، ومع ذلك، فقد دعمت زملائها من دول البريكس، وهي خطوة اعترف بها أحد المفاوضين البرازيليين بأنها اتخذت لإبقاء التحالف متحدا ضد الشمال العالمي.¹

من الواضح أن دول البريكس أدركت أن هناك حاجة إلى تحالف لوقف أجنحة الشمال، حيث يبدأ المحفز للتحالف بمسألة اتفاقية الملكية الفكرية أو تريبس (TRIPS)، عندما كانت اتفاقية تريبس قيد التفاوض، أصدرت الولايات المتحدة عقوبات على دول المعارضة الرئيسية، بما في ذلك البرازيل والهند. كانت البرازيل واحدة من الدول العشر التي رفضت توسيع اتفاقية الجات لتشمل قضايا الملكية الفكرية، كما شاركت الهند في الضغط النشط نيابة عن الجنوب العالمي من أجل حماية أقل للملكية الفكرية.²

ردا على عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت البرازيل والهند بدعم من أحدث عضو في منظمة التجارة العالمية -الصين- مجموعة دول العشرين التي سعت كما ذكرنا سابقا، إلى تحقيق التوازن بين مقاييس

¹- Sylvia Lorigo, "Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO", University of Toronto, 16 JULY, 2021, P.3.

*-تحب جنوب إفريقيا أن تصنف نفسها كوسيط بين الدول، خلال المفاوضات المتعلقة بقانون الملكية الفكرية والصحة في الدوحة، ساعدت جنوب إفريقيا في تنسيق التوافق بين البلدان النامية. ثم استخدم هذا الموقف لتعزيز الإجماع مع الدول المتقدمة. يشير دور هذه الأمة كوسيط إلى أن جنوب إفريقيا تدرك إمكاناتها كعضو داعم، ولكن ليس كعضو مهيم في المفاوضات التجارية. وبالمثل، تحب البرازيل السعي إلى حل وسط في مفاوضاتها. خلال جولة الدوحة، سعت البرازيل إلى حل وسط نشط مع الشمال العالمي مرتين، مرة من خلال حث حلفائها على قبول اتفاق الشمال العالمي، فيما يتعلق بآليات الحماية الخاصة (SSMS) ومرة أخرى عن طريق التوقيع تقريبا على "حزمة لا مي"، وهي صفقة "اقترحت حل وسط بشأن أعداد دخول الأسواق الزراعية وغير الزراعية". ومع ذلك، في كلتا المرتين، اختارت البرازيل التراجع عن الأزمات، وعززت مكانتها كمدافع مخلص لجنوب الكرة الأرضية. في نهاية الطيف الهند والصين. الهند معارضة تفضل "فقط قل لا" للشمال العالمي. خلال الاجتماع الوزاري في بالي في عام 2013، اتخذت الهند في النهاية موقفا متشددا بشأن مخزون المواد الغذائية. لم يكن مخزون المواد الغذائية ذا فائدة لدول الشمال العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حتى استخدمت الهند موقفها لتقدم حجج قوية والدفع من أجل إدراج هذا البند، على جدول الأعمال نيابة عن دول الجنوب. عندما بدأت المفاوضات، تطورت الصين من عضو حذر وسلب إلى عضو اختار عمدا الإنضمام إلى الجنوب العالمي. استغرق الأمر مقعدا خلفيا أثناء تشكيل التحالفات في المراحل الأولى من الجولة. في عام 2003، حصلت البرازيل والهند على معظم الفضل في إنشاء مجموعة العشرين للدول النامية وليس الصين. وقد عرض على مجموعة العشرين التي سعت إلى زيادة قوتها التفاوضية وتحويل جدول الأعمال نحو موقف "الوسط" في المفاوضات دعم الصين في الخلفية. في عام 2008، اختارت الصين فعليا أن تتحاز إلى نظيراتها في الجنوب العالمي، عندما اختارت رفض حزمة لا مي نفسها التي اعتبرت البرازيل الموافقة عليها، لمزيد راجع:

Sylvia Lorigo, "Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO" -

²- Sylvia Lorigo, op.cit, P.3.

التفاوض بين الشمال والجنوب، تحت قيادة كل من البرازيل والهند وبدعم من الصين وجنوب إفريقيا، يمكن للدول النامية أن تطالب بإعفاءات من قواعد منظمة التجارة العالمية للملكية الفكرية للصحة العامة والأدوية.

مع استمرار جولة الدوحة، انتقلت مجموعة العشرين من الاتفاق (TRIPS) إلى الزراعة، لتتراجع عن اقتراح يهيمن عليه الشمال العالمي وتطالب بخفض الإعانات المقدمة من دول الشمال بدلا من ذلك، وهكذا، بدأت حقبة من الائتلافات التي قادتها مجموعة البريكس والتي سعت إلى محاربة عناصر محددة من جدول أعمال الشمال العالمي خلال جولة الدوحة، وقد ساعدت الصين والهند على سبيل المثال في تشكيل مجموعة 33، وهي مجموعة من الدول التي سعت إلى الحد من "انفتاح الأسواق الزراعية في البلدان النامية"، وإنشاء إعفاء خاص للمنتجات وآلية حماية خاصة للسماح، بزيادة الرسوم الجمركية عند ارتفاع الواردات والتي كان من المقرر تضمينها في الاتفاقية النهائية.¹

كانت هذه بعض الإنجازات البارزة التي خلقت تقاربا بين البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا، ومع ذلك، فقد ثبت عدم جدواها حيث تم تعليق جولة الدوحة في وقت لاحق بسبب الخلافات بين الشمال والجنوب، ومع ذلك، فإن فشل جولة الدوحة هو شهادة على نمو وتأثير (BICS) في المفاوضات، كقادة للكتلة النامية وكمنافسين لكامل الشمال، إلا أنه كان في أذهان بعض الخبراء أن جولة الدوحة، لن تكون أبدا حول مفاوضات تفيد البلدان النامية، وعلى الرغم من توقعات جولة الدوحة التي أثبتت أنها تكرر لجولة أوروغواي، غير تحالف (BICS) المشهد وأثبت أهميته كلاعبين في الجولة بالنسبة لبقية دول الجنوب، إلا أن قيادتهم المتوترة أحيانا ولكن الموحدة بشكل فعال، أدت إلى عرقلة أهداف الشمال العالمي في عدة مجالات مثل المصنعة والاستثمار وغيرها من المجالات الأخرى، ويبدو أن هذا التطور في التحالفات المستمرة يتزامن مع فكرة نائب المدير العام آنذاك سينغ، بأن القوة تتحول بعيدا عن شمال الكرة الأرضية نحو دول البريكس.²

أما فيما يخص روسيا، ففي عام 2013، أعلنت روسيا أنها لن تتبنى جميع الالتزامات لتحرير أسواقها، ولكنها ستعمل بدلا من ذلك على أساس كل حالة على حدة في التفاوض مع الدول النامية والمتقدمة، حيث صادقت على جزء فقط من حزمة بالي - اتفاقية التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية، والتي تعجل "حركة وتخليص وإطلاق البضائع المتداولة" ولكنها عارضت التعديلات، نحو تخفيضات كبيرة في التعريفات على منتجات التكنولوجيا الفائقة في عام 2015، وبالتالي، نجد أن روسيا لم تكتسب مكانة كمدافعة عن العالم النامي ولم تتخذ أي مبادرات مشتركة مع أي من دول البريكس الأخرى، واختارت العمل بشكل فردي مع الدول، وتجدر الإشارة هنا، إلى انتقال روسيا إلى التأثير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والسبب يعود في ذلك، إلى أن هناك خلاف بين القادة الروس حول نوع الاقتصاد الذي يريدونه، وتميل روسيا إلى

¹- Sylvia Loricó, *op.cit*, P.3

²- Ibid, P.4

تحديد مصالحتها "من حيث الأمن الجيوسياسي بدلا من التكامل الاقتصادي والرفاهية"، وهذا راجع إلى حد كبير إلى جدول أعمالها السياسي المتغير، على سبيل المثال، كان من المفترض أن تنتهي الدولة دعم الصادرات وتخفيض الدعم الزراعي الآخر، عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، وبدلا من ذلك، اتبعت سياسة استبدال الواردات بسبب حظر بيع السلع الزراعية الروسية في أوروبا الغربية ردا على العقوبات، وهذا مما يجعل التحالف مع روسيا أمرا لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير¹.

على إثر جائحة فيروس كورونا، اجتمع وزراء دول البريكس في مؤتمر افتراضي في 28 أبريل 2020 لمراجعة تأثير جائحة فيروس كورونا على التجارة والاستثمار بين دول الأعضاء في البريكس، - الذي من المفروض يتم عقده في جويلية في سان بطرسبرج-، جاء هذا التجمع نتيجة لفقدان مصداقية المؤسسات الدولية القائمة المصممة لخدمة النظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، كما أدى الخلاف المتصاعد بين واشنطن وبكين حول دور منظمة الصحة العالمية، في التعامل مع جائحة فيروس كورونا إلى إلغاء قمة افتراضية ثانية لقادة مجموعة العشرين في اللحظة الأخيرة، بالإضافة إلى هذا كله، أوقفت إدارة ترامب التمويل لمنظمة الصحة العالمية، وقد تعرض الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة السبع أيضا، لانتقادات بسبب عدم كفاية خطط عمل كوفيد-19، في الوقت نفسه، تكافح منظمة التجارة العالمية للحفاظ على أهميتها، لأن وظيفتها تسوية المنازعات المعرضة لخطر الانهيار، بالإضافة إلى ذلك، لجأت الدول الخاضعة للإغلاق إلى الحماية المذعورة لتأمين الإمدادات الغذائية والمعدات الطبية.²

أعربت دول البريكس عن دعمها لمفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن التنازل عن الملكية الفكرية المقترح للقاحات كوفيد-19 (تم الاتفاق على ذلك في الاجتماع الافتراضي الثاني لوزراء خارجية دول البريكس، برئاسة وزير الشؤون الخارجية الهندي في يوم 2 جوان 2021)، ودعت إلى تفعيل مراكز مشتركة لبحوث اللقاحات وتطويرها، كما قدمت الهند وجنوب إفريقيا، اقتراحا العام الماضي للتنازل المؤقت عن براءات الاختراع الخاصة بلقاحات كوفيد-19، للسماح بوصول أفضل إلى جميع أنحاء العالم. تلقى هذا الاقتراح معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل غير أن هذه الأخيرة هي دولة عضو في مجموعة البريكس.³

لقد أبدت روسيا والصين تأييدها لاقتراح الهند وجنوب إفريقيا، من أجل إزالة الإعفاء، غير أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية برئاسة جون بايدين عكست موقفها، ومع ذلك، لم يتغير موقف الاتحاد الأوروبي بعد عن معارضته، رغم أنه قال إنه مستعد للمحادثات. أما فيما يخص البرازيل بعد تغيير موقف

¹- Sylvia Lorico, *op.cit*, P.5.

²- Nazia Hussain, "BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies?", *RSIS*, 22/5/2020. P.1.

³- Virtual meeting of BRICS foreign ministers, BRICS Backs Talks for COVID-19 Vaccine Patent Waiver in WTO, the site was browsed on: 03/9/2021.P.1. <https://bit.ly/2WT3bkw>

الولايات المتحدة، عازمت على أنها ستساعد في المفاوضات الجارية لتغيير قواعد البراءات في اتفاقية تريبس (TRIPS)، ولكن برازيليا أشارت على أنها ستدعم "المسار الأوسط" الذي دعا إليه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

بعد حوالي ثلاثة أسابيع، انضمت البرازيل إلى أربع دول أخرى لتقول إنها ستدعم المفاوضات، حول الاقتراح في منظمة التجارة العالمية، لكن البيان المشترك الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول البريكس لم يذكر دعماً صريحاً للتنازل، ولكن تم تأكيد الوزراء مجدداً على الحاجة إلى استخدام جميع التدابير ذات الصلة أثناء الوباء، بما في ذلك دعم النظر المستمر في منظمة التجارة العالمية، بشأن التنازل عن حقوق الملكية الفكرية للقاح كوفيد-19 واستخدام المرونة في اتفاق تريبس، وإعلان الدوحة بشأن تريبس والصحة العامة¹.

المطلب الثالث: دول البريكس وإصلاح مؤسسات بريتون وودز

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أنهما المؤسسات المالية الدولية البارزة (IFIs)، وقد تم إنشاء هذه المؤسسات المالية الدولية للمساعدة في بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب، وللمساعدة في تنظيم النقد الدولي وأنظمة أسعار الصرف والمدفوعات، وبهذا تطورت أدوارهم بمرور الوقت من خلال أنها تفرض الوصول إلى مساعدات التنمية ومراقبة اقتصادات العالم وتعزيز سياسات السوق الحرة².

تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1944 في بريتون وودز (نيو هامبشير، الولايات المتحدة الأمريكية) لتأمين الاقتصاد العالمي (باتفاق جماعي من 44 دولة، وقد بدأ البنك الدولي رسمياً في جويلية 1944 وصندوق النقد الدولي في ديسمبر 1945)، كان من المفترض أن يعيد البنك الدولي بناء أوروبا ويحد من الفقر في أماكن أخرى من خلال المنح والقروض، وأن يمكن صندوق النقد الدولي الدول من تحقيق الاستقرار المالي مع النمو، من خلال إتاحة موارده لها لأغراض تتفق مع بنود الاتفاقية، كما يحاول الصندوق تقادي الانهيارات المالية من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما سعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) لعام 1947 إلى ضمان التدفق السلس للسلع والخدمات التي تحافظ على نمو الاقتصاد العالمي، أما فيما يتعلق بالدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي، يمكن تحديده في ثلاثة مراحل مختلفة: في المرحلة الأولى بين عام 1945 وأوائل السبعينيات، كانت اتفاقيات

¹-Virtual meeting of BRICS foreign ministers, BRICS Backs Talks for COVID-19 Vaccine Patent Waiver in WTO, op.cit, P.1.

²- Donna E. Danna, George K. Danna, "Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean", **Journal of Business & Economic Policy** 2 (2015): P.1.

بريتون وودز تهدف إلى تبادل التكافؤ بين الدول الموقعة، من أجل حرمان السياسة الحكومية في الدول الأعضاء المنفردة، من إمكانية استخدام تخفيضات تنافسية متكررة لقيمة العملات.¹

منذ عام 1971، أنشأ المتلقون الرئيسيون في نظام بريتون وودز (و.م.أ والقوى الغربية العظمى) مرحلة جديدة من أسعار الصرف العائمة الحرة بين العملات، حيث ظل الدولار مع ذلك هو المهيمن للرد على الضغوط غير المتناسبة التي تعرضت لها من قبل العملات الأكثر ترابطاً، سواء في التجارة أو في المجال المالي، وفي هذا السياق، اضطلع صندوق النقد الدولي أكثر فأكثر بدور الاستقرار اللاحق للآزمات الدورية لميزان المدفوعات في البلدان الناشئة والنامية، بحيث يبدو أن النظام قد حقق توازناً ثنائياً الاحتكار، حيث تدخل صندوق النقد الدولي في الآزمات التي حدثت آنذاك في "محيط العالم"، في غضون ذلك، حاولت الديمقراطيات الغربية الكبرى "إدارة الاقتصاد العالمي" من خلال التنسيق في الواقع العملي ضعيف جداً في قمم مجموعة السبع والستة والخمسة السنوية.²

منذ منتصف السبعينيات عندما أصبحت المشاكل الأساسية مع النظام النقدي الدولي واضحة، نما التصور بأن المديرين التنفيذيين ليسوا قريبين بما فيه الكفاية من الحكومات التي يمثلونها، لتوفير هذا النوع من التبادلات رفيعة المستوى اللازمة لاتخاذ القرارات الرئيسية، استمر هذا النقد على مدى عقود، وفي الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي* لعام 2006 كجزء من "استراتيجية متوسطة المدى" التي أعلنها المدير العام لإعادة التفكير في دور الصندوق وحوكمته، ناقش المحافظون الجدد المجتمعون مقترحات لمراجعة صيغ التصويت بهدف اقتراح تعديل بنود الاتفاقية عام 2007، في حين كان هناك اتفاق عام أن الحصص (وبالتالي قوة التصويت) كانت خارج الخط بشكل كبير بالنسبة للصين وجمهورية كوريا والمكسيك وتركيا، ولم يكن من الواضح أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة التنظيم العام، حيث كانت للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول النامية مصالح واقتراحات متباينة.³

لكن منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، دخل نظام بريتون وودز مرحلة جديدة من أزمة الشرعية، وقد نشأت هذه المرحلة الثالثة في عام 2007 من الأزمة الاقتصادية والمالية، التي كان لها آثار

¹ - Agostina Orsola Latino, "Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank?", **BRICs law Journal** 6 (2017): P.11.

² - Agostina Orsola Latino, "the New Development Bank: Another BRICS in the Wall?", **Springer International Publishing**, JULY, 2017, P.49.

*-في اجتماع عام 2006، نشأ الجدل حول تمثيل الاتحاد الأوروبي بسبعة مديرين في المجلس التنفيذي-وخاصة عند مقارنته بواحد للولايات المتحدة والتي عشر يمثلون 161 دولة نامية. وكان هذا الجدل هو أحد الأسباب التي أسست الحاجة إلى صندوق نقدي واسع النطاق بقيادة نصف الكرة الجنوبي، صندوق يمكن أن تقوده دول بريكس والذي يبنى على خبرة المؤسسات الإقليمية الموجودة في نصف الكرة الجنوبي ويكملها، للمزيد راجع: Agustina Vazquez, Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank?

³ - Agustina Vazquez, Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank?, **BRICs law Journal** 6 (2017): P.12.

غير مباشرة ذات صلة بمنطقة اليورو، والتي تأثرت بالفعل بالاختلالات الهائلة في الاقتصاد الكلي، ولقد سلطت الأزمة الضوء على هشاشة مناطق العالم الذي ينظر إليها بالإجماع على أنها الأقوى والأكثر مرونة، مثل الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد النقدي الأوروبي، وفي الوقت نفسه، أصبح من المستحيل تجاهل الوزن الأكبر الذي اكتسبته بعض الدول الناشئة. حيث كانت معدلات النمو الاقتصادي لبلدان البريكس، على مدى سنوات عديدة قريبة من الرقم المزدوج أو حتى أعلى منه، بينما كانت الاقتصادات الغربية الأكثر صلة تظهر دليلاً على التباطؤ الاقتصادي، وبعدها سقطت في أسوأ أزمة مالية منذ 1929.¹

في هذه المرحلة "الانتقالية" من الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية، دفعت الولايات المتحدة في عام 2008، بأول إصلاح لصندوق النقد الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، مما جعل مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعامل بشكل مشترك، وبطريقة منسقة مع الأزمات الناشئة وإعادة صياغة القواعد الاقتصادية والمالية العالمية.²

في سبتمبر 2009، حلت مجموعة العشرين محل مجموعة الثماني (G8) كمنتدى رئيسي للتعاون الاقتصادي، مما يعني أن دول البريكس قد تم وضعها رسمياً في مركز الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي هذا الصدد، من المفيد فهم زيادة صوت دول البريكس في المنتديات الحالية كاستراتيجية دفاعية للخدمة الثابتة، تم الترحيب بدمج دول البريكس في الهياكل القائمة، لكن المؤسسة كانت تسيطر عليها في الغالب، مما يضمن أنها لن تعطل الوضع الراهن، ومن المؤكد أن رئيس الولايات المتحدة (جورج بوش) قد دعا إلى صعود مجموعة العشرين في نوفمبر 2008، كما أن إدراج الاقتصادات الناشئة في منتديات مثل "FBS" و "BCBS" يضمن بقاء هذه المنتديات ذات صلة، وقد أدى توسيع "NAB" إلى الحفاظ على صندوق النقد وفشل كل من إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التوفيق بين القوة الاقتصادية والسياسية.³

عملت دول البريكس معاً في مواجهة تلك التغييرات وحيثما أمكن زادت أصواتها وتمثيلها منذ بيانها المشترك الأول في جوان 2009، وقد دعت دول بريك (قبل إدراج جنوب إفريقيا) إلى صوت وتمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية، ورحبت بالدور المركزي المنوط بمجموعة العشرين في سياق أزمة 2008. ومع ذلك، بدأت مجموعة البريكس في قمتها الثانية في عام 2010، في توسيع جدول أعمالها بما يتجاوز إصلاح الإتحاد الدولي للبناء والأخشاب لتصميم بدائلها الخاصة، وفي أوائل عام 2012، بدأت مجموعة البريكس مناقشة إمكانية إنشاء بنك تنمية مشترك، لمعالجة العجز في تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة التي تواجه الاقتصادات الناشئة، أسفرت المناقشات عن إطلاق بنك التنمية الوطني وترتيب الإحتياطي

¹- Agostina Orsola Latino, *op.cit*, P.51.

²- Ibid, P.52.

³- Luiza Peruffo, *op.cit*, P.98.

الطارئ في جويلية 2014، وقد أدى التأخير في تنفيذ إصلاح صندوق النقد الدولي لعام 2010 فقط إلى تعزيز اقتراح بريكس لإنشاء مؤسسات بديلة.¹

المطلب الرابع: الرؤية الاستراتيجية للبريكس: خلق مؤسسات مالية دولية جديدة

لقد حدث تغيير جوهري في الاقتصاد الدولي خاصة في العقد الماضي، حيث زادت البلدان الناشئة والنامية بشكل كبير من وزنها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا سيما في النمو الاقتصادي العالمي، على وجه الخصوص، وبالتالي، كانت مسؤولة عن معظم النمو في الاقتصاد العالمي منذ أزمة 2007-2008، ولعل الأهم في سياق هذا كله، هو أن بعض الاقتصادات الناشئة والنامية قد تراكمت لديها أصول كبيرة جدا من العملات طويلة الأجل، والتي كانت عادة ما توضع في صناديق الثروة السيادية، كما نمت الحصة من الإجمالي العالمي، وكذلك المستوى المطلق لاحتياطيات النقد الأجنبي التي تراكمت لدى البلدان الناشئة والنامية، بشكل ملحوظ في العقد الماضي؛ يتم استثمار جزء كبير من هذه الموارد في البلدان المتقدمة، مع عائدات منخفضة نسبيا في الوقت نفسه، هناك احتياجات كبيرة جدا لم تتم تلبيتها في البلدان الناشئة والنامية، وبشكل أكثر وضوحا في مجال البنية التحتية وأشكال التنمية الأكثر استدامة بيئيا، حيث تم تحديد عجز في الاستثمار يصل حوالي 1 تريليون دولار أمريكي سنويا، إن استمرار مثل هذا العجز الكبير من شأنه أن يقيد النمو المستقبلي للاقتصادات النامية والناشئة، وكذلك يعني أن نسبة كبيرة من سكان العالم ستستمر في عدم الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة.²

إن حقيقة أن البلدان الناشئة والنامية لديها المدخرات اللازمة واحتياطيات النقد الأجنبي لتمويل بنك إنمائي جديد يمكن أن يساهم في تمويل مثل هذا الاستثمار، ليقدم حجة واضحة لإنشاء مثل هذه المؤسسة المالية؛ ستكون هذه الأخيرة مكتملة وليست بديلا للمؤسسات المالية القائمة في كل من القطاعين العام والخاص، ومن الواضح أن وجودها سيعزز صوت الاقتصادات النامية والناشئة في هيكل تمويل التنمية، فضلا عن توفير التمويل الإضافي الذي تشتد الحاجة إليه.³

تم تقديم فكرة إنشاء بنك تنمية متعدد الأطراف (MDB) جديد رسميا لأول مرة في قمة البريكس الرابعة في نيودلهي، عندما نظر قادة دول البريكس في إمكانية إنشاء بنك تنمية جديد، لتعبئة الموارد للبنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في دول البريكس، والأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى (EMDCs)، حيث وجه القادة لوزراء المالية لدول البريكس، لفحص جدوى هذه المبادرة وقابليتها للتطبيق، وتقديم تقرير إليهم في القمة القادمة، وفي القمة الخامسة لدول البريكس في ديربان، أعلنت الدول الخمس موافقتها على إنشاء

¹- Ibid, P.99.

²-Stephany Griffith-Jones, A BRICS Development Bank: A Dream Coming True?, **UNCTAD**, march, 2014, P.1.

³- Ibid, P.1.

بنك التنمية الوطني، حيث تم توقيع اتفاقية إنشاء بنك التنمية الوطني في فورتا ليزا بعد عام واحد، خلال قمة السادسة للبريكس لعام 2014، أبرز إعلان القمة أن البنك الجديد "سيعزز التعاون بين بلدان دول البريكس وسيكمل الجهود المالية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية"، كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء مؤسسة ذات نطاق عالمي فقط من قبل البلدان الناشئة، وهذا يعكس إعادة توازن القوة الاقتصادية العالمية تجاه الجهات الفاعلة الجديدة، فضلا عن قدرة واستعداد دول البريكس للقيام بدور استباقي في تشكيل الحوكمة العالمية¹.

على الرغم من أن البنك تأسس من قبل مجموعة البريكس، إلا أنه مفتوح لجميع أعضاء الأمم المتحدة، تحتفظ بنود اتفاقية البنك بحد أدنى من المساهمة بنسبة 55% للأعضاء المؤسسين، و بحد أقصى 20% للبلدان المتقدمة؛ تعد الحصص المتساوية للأعضاء المؤسسين (حاليا 20% لكل منهم) فرقا آخر في حوكمة بنك التنمية الوطني، وتتعكس هذه المساواة أيضا في توزيع المسؤوليات بين الأعضاء المؤسسين. على النحو المنصوص عليه في إعلان فورتا ليزا، قد كان أول رئيس لمجلس الإدارة هو من البرازيل والرئيس الأول لمجلس المحافظين من روسيا وأول رئيس من الهند؛ يقع المقر الرئيسي للبنك في الصين (شنغهاي)، بينما تم إنشاء أول مركز إقليمي في جنوب إفريقيا في أوت 2017؛ يبلغ رأسمال البنك المصرح به 100 مليار دولار أمريكي منها 50 مليار دولار أمريكي مكتتب بها حاليا، في أسهم متساوية من قبل الأعضاء المؤسسين؛ حيث يتكون الجزء المكتتب فيه من 40 مليار دولار أمريكي من رأسمال القابل للاستدعاء و 10 مليار دولار أمريكي من رأسمال المدفوع؛ يتم دفعها على سبعة أقساط حتى عام 2022، مع رأس المال هذا خلق بنك التنمية الوطني كشركة ناشئة عملاقة، سيكون له رأسمال مدفوع يضاهي حجم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأكبر من العديد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى منذ عقود، ويكمن التساؤل هنا على الرغم من وجود أكثر من 20 بنك تنمية متعدد الأطراف في العالم؛ فلماذا كانت الحاجة الماسة لإنشاء مثل هذه المؤسسة الجديدة².

تم إنشاء بنك التنمية الوطني لاستكمال جهود هذه المؤسسات وغيرها من مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف؛ كان تأسيسها مدعوما بالاعتقاد بأن دول البريكس، جنبا إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى، يمكن أن تعمل معا لتعزيز التأثير التنموي للمؤسسات القائمة؛ ولعل من بين الأسباب الملحة لإنشاء مؤسسة جديدة (بنك التنمية الجديد) تتمثل في: نقص التمثيل في المؤسسات القائمة؛ المؤسسات القائمة غير راغبة أو بطيئة جدا في التكيف مع السياق العالمي الجديد (حاولت دول البريكس والبلدان الناشئة الصاعدة والنامية تكيف المؤسسات القائمة بطريقة تعكس بشكل أفضل التحولات الأخيرة في الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي، غير أن الجهود التي بذلتها دول البريكس ودول الناشئة الصاعدة والنامية فشلت بسبب الجمود

¹- Sergio Gusm~ao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester, "The BRICS Coming of Age and the New Development Bank", *Global Policy*, 29 September, 2018, P.2.

²- Ibid, P.3.

المؤسسي وعدم رغبة بعض البلدان المتقدمة)؛ طلب كبير على البنية التحتية وخاصة بالنسبة للاستدامة البنية الأساسية¹.

في الواقع، وربما الأهم من المساهمة في تضيق فجوة الاستثمار بشكل هامشي، يمكن أن يصبح بنك التنمية الذي أنشأته البلدان الناشئة الصاعدة والبلدان النامية؛ حافزا قويا للتغيير في طريقة عمل المؤسسات القائمة، علاوة على ذلك، تحدد الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الجديد، من خلال إدخال ممارسات جديدة إلى أسلوب عمل بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمتمثلة فيمايلي:

- **الحوكمة (governance):** تصف الاستراتيجية العامة التفاعل مع الدول الأعضاء، بأنه علاقة "المساواة والاحترام المتبادل والثقة"، تنطبق نفس المبادئ على حوكمة البنك، كما هو مذكور أعلاه، فإن بنك التنمية الوطني هو أول مؤسسة متعددة الأطراف ذات امتداد عالمي أنشأتها البلدان الناشئة، حيث يتم اتخاذ القرارات البنك على أساس أغلبية بسيطة؛ ولا يتمتع أي عضو بحق النقض على أي مسألة، وهذا يختلف بشكل ملحوظ عن المؤسسات القائمة (مؤسسات بريتن وودز)، في حالة بنك التنمية الوطني، يتمتع كل من الأعضاء المؤسسين بمساهمة متساوية وقوة تصويت، وستعزز هذه الترتيبات بنك التنمية الوطني من خلال منح جميع الأعضاء حصة حقيقية في نجاح المؤسسة².

- **الإقراض بالعملة المحلية (Local currency lending):** تحدد الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني أن البنك سوف يبحث بنشاط عن فرص تقديم قروض بالعملة المحلية؛ لتقليل المخاطر على المقترضين وكذلك لتعزيز أسواق رأسمال المحلية، ومن بين هذه العوامل يمكن أن يكون الإقراض بالعملة المحلية أحد أهم المجالات التي يمكن أن يساهم فيها بنك التنمية الوطني، في تعميم الممارسات التي من شأنها تعزيز الآثار التنموية لبنوك التنمية المتعددة الأطراف بشكل عام، من المعروف أن غالبية المشاريع التي تمولها بنوك التنمية متعددة الأطراف هي مشروعات طويلة الأجل؛ وغالبا ما يواجه المقترضون صعوبة في التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي طوال مدة المشروع، علاوة على ذلك، فإن معظم هذه المشاريع في القطاع غير القابل للتداول؛ ولا تولد عادة عائدات بالعملة الأجنبية، من خلال زيادة المعروض من الإقراض طويل الأجل بالعملة المحلية، وبالتالي، سيعالج البنك هذه الصعوبات ويساعد أيضا في تطوير أسواق رأسمال المحلية³.

- **تطوير البنية التحتية المستدامة (Sustainable infrastructure development):** تسعى الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني لتطوير البنية التحتية المستدامة؛ هو التركيز الأساسي للاستراتيجية

¹- Sergio Gusm~ao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester, op.cit, P.4.

²- New Development Bank, NDB's General Strategy: 2017 – 2021, **New Development Bank**, 22 August , 2017, P.10-11.

³- ibid, P.14.

التشغيلية لبنك التنمية الوطني في الفترة 2017-2021، وهو ما يمثل حوالي ثلثي إجمالي التزامات المشروع، مما يمزج هذا النهج الاستراتيجي بين بعدي اختصاص البنك: البنية التحتية والتنمية المستدامة، حيث يعتقد بنك التنمية الوطني أنه يمكنه تحقيق الأهداف التي حددها أعضاؤه على أفضل وجه، ليس من خلال محاولة نسخ النمط العالمي لبنوك التنمية المتعددة الأطراف التقليدية؛ التي تغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة والقطاعات، ولكن بدلا من ذلك من خلال تركيز طاقته وتمويله على مجموعة من القطاعات الأكثر محدودية في النطاق، بينما لا تزال واسعة بما يكفي لتوفير مساحة واسعة لإيجاد وتنفيذ مشاريع قابلة للتطبيق؛ علاوة على ذلك، سيحتفظ البنك بالمرونة لتوفير التمويل لمجالات أخرى، بما في ذلك البنية التحتية التقليدية بما يتماشى مع جداول أعمال التنمية الشاملة للبلدان المقترضة، مع مراعاة المتطلبات البيئية والاجتماعية لبنك التنمية الوطني¹.

- **سرعة التنفيذ (Speed of execution):** تنص الاستراتيجية العامة لبنك التنمية الوطني على أن البنك سيكون "سريعا وفعالا دون التضحية بالجودة"؛ تتمثل إحدى القنوات التي ينوي البنك من خلالها في تحقيق هذا الهدف في امتلاك هيكل تنظيمي خفيف وثابت، مع مجلس إدارة غير مقيم ومستويات هرمية أدنى بين الموظفين المبتدئين والإدارة العليا، غير أن هناك قناة أخرى وهي تجنب البيروقراطية المفرطة، والتي ستسمح أيضا بتوفير التكاليف وتمكين البنك في النهاية من إبقاء تكاليف القروض منخفضة قدر الإمكان².

- **استخدام أنظمة الدولة (Use of country systems):** يتمثل أحد الجوانب المركزية الأخرى لتفاعل بنك التنمية الوطني مع الدول الأعضاء في احترام سيادتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها السياسية، على هذا النحو، فإن بنك التنمية الوطني ليس في مجال وصف السياسات أو فرض شروط على عملياته، على العكس مع ذلك، يدعي البنك أنه يسعى جاهدا لاحترام وتقوية المؤسسات/ اللوائح الوطنية لكل دولة عضو، ومن بين أحد الأمثلة على ذلك هو الالتزام باستخدام أنظمة الدولة، بدلا من فرض معايير على عملائها³.

مما تقدم ذكره يمكن القول، أنه من الطبيعي أن يؤدي نقص تمثيل الدول النامية والصاعدة ومن بينها دول البريكس في المؤسسات المالية الدولية (بريتون وودز) إلى سعي هذه الأخيرة نحو إنشاء مؤسسات جديدة من أجل خلق نوع من التوازن على الصعيد النظام النقدي الدولي على الساحة العالمية، وهذا يعتبر حافزا قويا للتغيير في طريقة عمل المؤسسات القائمة، من خلال معالجة العجز في تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة التي تواجه الاقتصادات الناشئة.

¹- New Development Bank, op cit, P.12.

²- Ibid, P.15.

³- Sergio Gusm~ao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester, op.cit, P.4.

المبحث الثالث: مساهمة تكتل دول البريكس في التنمية الدولية

أدى الدور المتزايد لدول البريكس في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى تغيير عميق في النظام العالمي وإعادة تسييس المجال، غالباً ما تهيمن عليه السرد التقني حول التنمية والتعاون الإنمائي وهذا ما سوف نتطرق إليه في المحاور التالية:

المطلب الأول: ظهور دول البريكس كمنظمة دولية للتنمية

جاء ظهور تكتل البريكس كلاعب قوي في مشهد المؤسسة الدولية للتنمية، مصحوباً بالعديد من التغييرات في طريقة أداء المؤسسة الدولية للتنمية، كان للمنظمات متعددة الأطراف وبلدان لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) دور رئيسي في تحديد المساعدات الإنمائية وتقديمها؛ كما تتبع المؤسسة الدولية للتنمية لدول البريكس إجراءات مختلفة وحتى تعريف المساعدات الدولية بناء على تفسيراتها الخاصة، وتجاربها السابقة مع التدفقات الداخلة والخارجة مع المؤسسة الدولية للتنمية، وبالتالي جاءت أهمية دول البريكس في الساحة الدولية للمؤسسة الدولية للتنمية جنباً إلى جنب مع التغييرات الأخرى، في مشهد تدفقات الموارد إلى البلدان الأقل نمواً والتي كان لها بعض التأثير على تنميتها في العقود الماضية، والتي تمت صياغتها على أنها مساعدات إنمائية جديدة إلى جانب البريكس. كثفت دول ناشئة أخرى مثل تركيا ودول الخليج؛ جهودها في التنمية الدولية والاستثمارات في البلدان النامية، حيث بلغت المساعدة الإنمائية أكثر من 63 مليار دولار أمريكي في عام 2014، وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية من المملكة العربية والإمارات العربية المتحدة أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما في عام 2016¹.

عزز المانحون من القطاع الخاص أدوارهم في التنمية الدولية، ولاسيما بعض المؤسسات الكبيرة والمنظمات غير الحكومية مثل مؤسسة جيتس "the Gates Foundation"، التي استثمرت بكثافة في الأبحاث والبرامج في قطاع الصحة مع التركيز على الأمراض التي تصيب البلدان الفقيرة، علاوة على ذلك، لعب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دوراً مهماً في التدفق المالي إلى البلدان النامية، في العقود الماضية مع تزايد دور المنظمات الموجودة في دول البريكس والاقتصادات الناشئة الأخرى كمستثمرين، بالإضافة، إلى أن هناك تدفقات أخرى من الموارد المالية والتقنية تأتي مع العولمة، أي حركة الأشخاص والمعلومات والموارد عبر البلدان، مثل التحويلات الدولية التي يرسلها الأشخاص الذين هاجروا؛ حيث يقدر البنك الدولي التحويلات الشخصية لسنة 2020 بحوالي 0.7% من الناتج المحلي العالمي، وفي بعض البلدان تلعب التحويلات دوراً رئيسياً في التنمية، حيث تصل إلى قدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي للبلد

¹-Jose A. Puppim de Oliveira, Yijia Jing, **The BRICS and International Development Assistance: Between the Old and the New**, (Singapore: Springer, 2019), P.4.

(الاسمي)، مثل طاجيكستان (26.7%)، نيبال (24.1%)، السلفادور (24.1%) وهاييتي (23.2%) وغامبيا (15.6%) والفلبين (9.7%)¹.

لقد جادل العديد من المفكرين المتفائلين منهم والمتشائمين حول أهمية دول البريكس كمؤسسة دولية في مجال التنمية، حيث يأمل المتفائلون أن تتمكن دول البريكس من تغيير طريقة تقديم المساعدة الإنمائية وحتى إدخال نماذج تنمية جديدة لتحدي النموذج النيوليبرالي، الذي تروج له البنوك التقليدية متعددة الأطراف. ومن ناحية أخرى، يذكر النقاد أن نموذج البريكس يواجه نفس المشاكل التي يواجهها المانحون التقليديون، ويعتبرون المؤسسة التنموية للبريكس هي مجرد تغيير في البلدان التي تمنح المؤسسة الدولية للتنمية، أو حتى أسوأ من ذلك، بحجة أنه بالمقارنة مع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، فإن القروض من مجموعة البريكس تذهب دون الكثير من الشفافية والتحليل، فيما إذا كانت الدولة بحاجة فعلا وكيف يتم استخدام الأموال على أفضل وجه².

جلبت مجموعة البريكس تجربتها الخاصة كمستفيدين للمؤسسة الدولية للتنمية، حيث لا تزال جميع دول البريكس متلقية للمؤسسة الدولية للتنمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والمنظمات متعددة الأطراف. إن امتلاك خبرة في تلقي المساعدة يمكن أن يساعدهم على تحديد المشاكل الرئيسية للطريقة التقليدية لتقديم المؤسسة الدولية للتنمية من قبل بلدان لجنة المساعدة الإنمائية من منظور المستفيد.

كان لدى دول البريكس معرفة في التعاون بين الجنوب والجنوب والذي يزعم من حيث المبدأ أنه أكثر مساواة من حيث التفاوض بشأن شروط المساعدة الإنمائية وتبادل الخبرات التنموية، وتعتبر البرازيل من أشد المدافعين عن المساعدات الإنمائية بين بلدان الجنوب والتي تسميها المنظمات البرازيلية التعاون التقني بين البلدان النامية (TCDC)، كما يوجد هناك العديد من تجارب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرازيل وفي إفريقيا فيما يتعلق بالتنمية الزراعية، على سبيل المثال، انخرطت البرازيل مع موزامبيق في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتطوير سلسلة الإيثانول في موزامبيق، كان دور الوكالة البرازيلية للتعاون (ABC) أقل بوكالة إنمائية دولية نموذجية، وأكثر كمنسق لمشاركة العديد من المنظمات في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل الوزارات الأخرى والقطاع الخاص والكيانات الدولية، والمنظمات غير الحكومية)³.

بينما طورت دول البريكس علاقاتها ككتلة رسمية، بدأت بعض التجارب التي اكتسبتها كل دولة في تعاونها الثنائي الخاص، في تشكيل خطاب وممارسات المؤسسة الدولية للتنمية في دول البريكس ككتلة،

¹ - World Bank, Personal Remittances, Received (% of GDP), the site was browsed on:20/09/2021,P.1.

<https://bit.ly/3DuYNYP>

² - Jose A. Puppim de Oliveira, Yijia Jing, **op.cit**, P.5.

³ - **Ibid**, P.6.

بما في ذلك بنك التنمية الوطني، كما لم يعتمد هذا الأخير على أي شروط كجزء من سياسة الإقراض الخاصة به، كما تبتكر دول البريكس في الإقراض بالعملة المحلية وبسرعة الموافقة على القروض، وهي بعض القضايا التي يميل متلقي المساعدات إلى الصراع معها، وبحسب إدارة بنك التنمية الوطني فإن سرعة صرف القرض خلال بضعة أشهر فقط مرتبطة بعدم المشروعية، إلى جانب التكنولوجيا والإجراءات المحدثة المتبعة في البنك، وبهذا يتجنب البنك الانخراط في "حوار السياسات"، مما يسهل سرعة الموافقة على المشاريع والقروض، وهكذا شيئاً فشيئاً تحدد دول البريكس أسلوبها الخاص في المؤسسة الدولية للتنمية متعددة الأطراف¹.

المطلب الثاني: دول البريكس كقائد للتعاون الإنمائي

يعتبر تأثير مجموعة البريكس باعتبارها ناقلاً اقتصادياً على تقدم التنمية وآفاقها على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي كانت ذات أهمية خاصة بالنظر إلى مساهمة النمو العالمي لدول البريكس، وستظل الآن ذات أهمية حاسمة من خلال انتقال دوري وهيكل معقد لبلدان البريكس، مع انتقال الصين إلى مكانة ذات أهمية خاصة، أما من ناحية التأثير السياسي الدولي لبلدان البريكس، فإنها توفر وظيفة التحدي في النظام الدولي، بينما تدعم في الوقت نفسه وتشارك في نظام مجموعة العشرين، وتشارك في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاثية لعام 2015 بشأن أهداف التنمية المستدامة الشاملة، المتعلقة بتمويل التنمية بما يتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن تغيير المناخ - أدخلت هذه الاتفاقيات الثلاث بالفعل تطورات مهمة في أنظمة الحوكمة-، أما فيما يتعلق بتأثير دول البريكس على التعاون الإنمائي، المقسم تقليدياً بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نجد أن جميع دول البريكس لديها أجنادات لجعل تعاونها الإنمائي أكثر فعالية، ولكن حتى الآن لا توجد محاولة حقيقية لتوحيد استراتيجية التعاون الإنمائي للمجموعة².

يأتي هذا الموقف من المنتديات رفيعة المستوى المتتالية حول فعالية المعونة، التي عقدت في أكرا في عام 2008 وبوسان في عام 2011، حيث تم تضمين الهوية الخاصة للتعاون، فيما بين بلدان الجنوب وأهميته في نصوص النتائج، ولكن مع قضايا الموافقة والمشاركة في عمليات المتابعة، ولا سيما الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، لا تزال دون حل.

¹- Jose A. Puppim de Oliveira, Yijia Jing, *op.cit*, P.7.

²- Jing Gu and Others, " International Development, South-South Cooperation and the Rising Powers", *Springer Nature*, 28 SEPTEMBER, 2016, P.12.

في الواقع، عقد الاجتماع الأول لكبار البريكس المسؤولين عن التعاون الإنمائي الدولي فقط في ديسمبر 2015، وجاء هذا الاجتماع في أعقاب تفويض في إعلان أوفاء، حيث التزم قادة دول البريكس بتعزيز الشراكات من أجل النهوض بالتعاون الإنمائي الدولي، والبدء في التفاعل من خلال الحوار والتعاون وتبادل الخبرات في تعزيز التعاون الإنمائي الدولي¹.

يمثل هذا فرصة للبناء على الاهتمام المتزايد بالتعلم المتبادل عبر دول البريكس، والقوى الصاعدة الأخرى مع تطور وكالات التعاون الإنمائي الدولي، لمواجهة تحديات أدوارها الجديدة؛ فضلا عن نقطة دخول محتملة في صنع سياسات التعاون الإنمائي لدول البريكس، العمل الذي اضطلعت به شبكة مراكز الفكر الجنوبي (NeST) بشأن إنشاء أطر عمل مشتركة لرصد وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نظرا للدور النشط للهند في الجهود المبذولة لتوليد الحوار والتعاون بين مقدمي خدمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب² (في ظل الرئاسة الهندية لمجموعة البريكس في عام 2016، ثم تحت رئاسة الصين في عام 2017).

في غضون ذلك، كانت أشهر مبادرة بريكس حتى الآن هي إنشاء بنك التنمية الوطني (يقع في شنغهاي تحت قيادة رئيس هندي)، مع اضطلاع بمهامه الأولى، ستم مراقبة سياسات وبرامج بنك التنمية الوطني باهتمام كبير بحثا على الأساليب والطرق الجديدة، التي يتم بها التعامل مع الضمانات في مجالات البيئة وإعادة التوظيف.

أجريت محادثات أولية حول السياسة وتحديد المواقع في مختلف المراكز المالية، التي تشمل قضايا كيف يمكن لبنك التنمية الوطني أن يضغط على تمويل التنمية والبنية المالية الدولية بحيث يكون التمويل الأخضر جدول أعمال دولي رئيسي، ثم بعد ذلك، كيف سيتعامل بنك التنمية الوطني مع المخاوف التي أعربت عنها بالفعل مجموعات المجتمع المدني في بلدان البريكس نفسها، وكذلك في بلدان أخرى في الجنوب، وفي الوقت نفسه، لم تنشئ المبادرات الصينية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية فحسب، بل أدت أيضا إلى إنشاء صندوق طرق الحرير، كما تم اتخاذ قرار بإنشاء بنك منظمة شنغهاي للتعاون (مع الهند وباكستان كعضوين جديدين في منظمة شنغهاي للتعاون)، حيث اتفق اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون في أوفاء الذي عقد جنبا إلى جنب مع قمة بريكس، من أجل تعزيز أوجه التآزر بين بنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون ومبادرة الحزام والطريق الواحد لطرق الحرير والاتحاد الاقتصادي الأوراسي³.

¹- BRICS, Declaration by BRICS Heads of State. Ufa, The site was browsed on : 27/9/2021,P.1. . http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html.

²- Ibid, P.1.

³- Jing Gu and Others, op.cit, P.13.

حذت دول البريكس الأخرى حذوها من خلال مبادرات تتراوح من منتدى البرازيل وأفريقيا 2010 إلى قمة الهند وأفريقيا في عام 2015، وفي أمريكا اللاتينية، أطلقت الصين شراكة مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال اجتماعات كل ثلاث سنوات وخطط لاستثمارات الاتصال القاري، حيث أنشأت الصين مركزا دوليا جديد للمعرفة بشأن التنمية المستدامة، ومؤسسة بحثية لطريق الحرير ومنتدى على مستوى رؤساء الدول لمبادرة طريق الحرير، وفي سياق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، أنشأت صندوقا جنوب-جنوب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي للتنفيذ، بالإضافة إلى معهد لدراسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، جنبا إلى جنب مع مركز للاقتصاد الهيكلي الجديد في بكين، وجامعة تهتم بالتحول الاقتصادي في البلدان الأفريقية، لاسيما مع زيادة معدلات الأجور الصينية وهجرة وظائف التصنيع من الصين، بشكل عام، تقدم كل هذه المبادرات وجهات نظر جديدة حول الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للتعاون الإنمائي الدولي مع قيادة دول البريكس ومشاركتها¹.

المطلب الثالث: دول البريكس كجهات فاعلة في التنمية الدولية

برزت البرازيل كشريك تعاون إنمائي رفيع المستوى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما اكتسب التعاون الإنمائي بين الجنوب والجنوب (SSDC) زخما جديدا بعد الانكماش في الثمانينيات والتسعينيات، حيث اكتسبت البرازيل الأضواء الدولية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي مع الإدماج الاجتماعي. ارتفع التعاون الإنمائي البرازيلي بجميع أشكاله بين عامي 2005 و 2010، ارتفعت ميزانية وكالة التعاون البرازيلية (ABC) وعدد مبادرات التعاون الجديدة بشكل شبه مستمر، في ظل إدارتي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا. لكن هذا الاتجاه انعكس في عهد الرئيسة ديلما روسيف، مقارنة بالدول الأخرى في مجموعة البريكس -ولا سيما الصين والهند- تميل السياسات البرازيلية إلى التركيز بشكل أكبر على التضامن، على الرغم من اعتبارها أيضا أداة للسياسة الخارجية، إلا أن المكاسب السياسية والاقتصادية للبرازيل لا يتم التعامل معها على أنها شرط للتعاون. وبدلا من ذلك، تم تقييم الدور الأساسي للتعاون التقني من حيث الدعم السياسي لتطلعات البرازيل العالمية، وكذلك من حيث المكاسب التجارية والاقتصادية غير المباشرة².

يمكن ربط التعاون التقني كوسيلة لتعزيز الروابط مع البلدان النامية الأخرى وخلق بيئة مواتية لتصدير السلع والخدمات البرازيلية بالمثل الدبلوماسية التقليدية المتعلقة، بتنوع العلاقات كآلية لتعزيز استقلالية البلد ودوره كمتداول عالمي، وفي هذا الصدد، يضيف الدبلوماسي البرازيلي "Valler Filho" "أنه إلى جانب فتح أسواق جديدة للمنتجات البرازيلية الصناعية وتسهيل التنسيق بين البلدان النامية في المنتديات الدولية، فإن التعاون التقني يوضح القدرة التكنولوجية للبلاد ويؤكد أن البرازيل قوة ناشئة".

¹- Jing Gu and Others, *op.cit.*, P.14.

²- Bianca Suy and Others, "Brazil as a Development Partner Under Lula and Rousseff: Shifts and Continuities", *SPRINGER*, 28 SEPTEMBER, 2016, P.27.

شهدت البرازيل على مدى عقود مشاركة مزدوجة في هيكل المساعدة الدولية كمستقبل ومقدم للتعاون التقني على حد سواء، ومع ذلك، فإن وصف البرازيل بأنها "مانح صاف" لا يزال متسرعا وتحديا سياسيا، علاوة على ذلك، تعتبر البرازيل نفسها "شريكا" وليس "مانحا"، وتنتظر إلى تسمية المانح على أنها إشكالية محليا بسبب موقف الحكومة الحاسم تجاه نظام المساعدة، بقيادة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لأنه ينطوي على تحديات قانونية ناشئة عن عدم وجود أي تشريع محدد بشأن توفير التعاون، وأخيرا بسبب الحساسيات بشأن تصورات الإنفاق العام على التعاون الدولي في بلد لا يزال يواجه تحديات تنموية مهمة في الداخل¹.

عرفت سنوات الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا (2003-2010) استمرارية وتحولات من إدارات فرناندو هنريك كارديسو (1995-1998 و 1999-2002)، بشكل عام، تحت حكم لولا تحولت الأفكار التي توجه السياسة الخارجية البرازيلية من "الاستقلالية من خلال المشاركة" - حيث اعتبر الاعتماد المتبادل والتقليل من شأن القدرات العسكرية بمثابة فرص للدبلوماسية البرازيلية للتأثير على الحكم العالمي من خلال القوة الناعمة- إلى "الاستقلال الذاتي من خلال التنوع" - أي تعزيز "التحالفات بين الجنوب والجنوب بتقليل التفاوتات في العلاقات الخارجية مع الدول القوية وزيادة القدرة على المساومة الدولية" - استند هذا النموذج إلى الرؤى السابقة للحكم الذاتي الدبلوماسي وأفكار السياسة الخارجية القادمة من حزب العمال، في حين أن دبلوماسية كارديسو كانت مستوحاة من فكرة أن البرازيل لا تمتلك القدرة على التصرف من جانب واحد، وكانت تركز على البحث عن المصادقية وإصلاحات السوق، والمشاركة في القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف. اتسمت دبلوماسية لولا بتدابير مضادة للهيمنة وعلاقات أكثر توازنا مع الدول المتقدمة، كان هناك تكثيف لمشاركة البرازيل في المنتديات المتعددة الأطراف، وموقف أكثر حزما بشأن إصلاح الحوكمة السياسية والاقتصادية العالمية².

بعد ازدهار التعاون في سنوات لولا، قللت إدارة روسيف من التركيز على أجندة التعاون في السياسة الخارجية، بشكل عام، شهدت الفترة استمرارا للأولويات التي حددتها الحكومة السابقة، لكن هذه كانت مقيدة من قبل كل السياقات الوطنية والدولية، ومن خلال أولويات روسيف الرئاسية الخاصة، نتيجة للسياق الاقتصادي الذي كان يختلف جذريا عن تلك التي واجهت سلفها، نظرا للاتجاه الهبوطي في أسعار السلع الأساسية والأثر المتفاقم للأزمة المالية الدولية، لما له من تأثير سلبي على اقتصاد البرازيل، أظهرت ديلا روسيف القليل من الاهتمام بالسياسة الخارجية، لا سيما في القضايا التي ينظر إليها على أنها قليلة الفوائد الملموسة وقصيرة الأجل، على الرغم من وجود استمرارية في أولويات السياسة الخارجية لروسيف، في بحثها عن الاستقلال الذاتي من خلال تنويع الشراكات وتركيزها على تقوية التحالفات السياسية مع بقية دول

¹- Bianca Suy and Others, op.cit, P.28.

²- Ibid, P. 31.

البريكس. تم وضع العلاقات مع البلدان المتقدمة مرة أخرى في مركز جدول الأعمال، على سبيل المثال جددت البرازيل علاقاتها مع البلدان المتقدمة بحثاً عن التقنيات المتقدمة والتدريب للبرازيليين، من خلال مبادرات مثل برنامج العلوم بلا حدود، البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تم تعميق التحولات في التعاون المالي التي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة من إدارة لولا، والتي تهدف إلى توسيع مشاركة الشركات البرازيلية في الصادرات وزيادة عدد البلدان المؤهلة من خلال عدة تدابير تم اقتراحها بشكل رئيسي من قبل مجموعات العمل المتخصصة التي تم إنشاؤها في برنامج "MAIOR" بقيادة وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية، افتتح البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتبها الخارجي في إفريقيا لتعزيز التجارة البرازيلية مع البلدان الإفريقية، وعلى إثر الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الأفريقي في عام 2013، أعلنت روسيف عن إنشاء وكالة جديدة للتعاون، والتجارة والاستثمار لأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ثم سلطت الضوء أيضاً على تخفيف عبء الديون كوسيلة لضمان علاقات أكثر فاعلية مع إفريقيا، ووفقاً لمذكرة رسمية نشرتها "Casa Civil"، فإن هذه الخطوات إلى جانب معاهدات الاستثمار الجديدة وشروط التمويل، تمثل تدابير تهدف إلى تكثيف علاقات البرازيل مع القارة الأفريقية بالاعتماد على التعاون المتبادل والتنمية المتبادلة، وكان تخفيف الديون ضرورياً للسماح بإقراض بنك التنمية الوطني البرازيلي، للمشروعات التي تشارك فيها الشركات البرازيلية في إفريقيا وكذلك لبدء تنفيذ المزيد من برنامج الغذاء الدولي¹.

شارك العلماء وممثلو المجتمع المدني مخاوفهم بشأن إمكانية وضع التعاون الإنمائي البرازيلي تحت نفس مظلة التجارة والاستثمار، ومع ذلك، كانت هناك درجة من الإجماع على أنه ينبغي تعزيز دور الأكاديمية البرازيلية للعلوم، أو إنشاء وكالة جديدة من أجل التغلب على العقبات القانونية والمؤسسية أمام التعاون الإنمائي البرازيلي، وأكدوا إلى الحاجة إلى مؤسسة واحدة مسؤولة عن جمع البيانات والمساعدة عن جميع الأساليب، لكن في الآونة الأخيرة، فقدت هذه المناقشة الزخم بسبب ضغوط متزايدة من الأجنحة المحلية، لا تزال "ABC" تواجه تحديات تنسيقية ولا تحتكر كل التعاون الفني الذي تقدمه الدولة، نظراً لأن التعاون الإنمائي أداة للسياسة الخارجية، سرعان ما أصبح "أدوات متعددة"، يخدم الوكالات العامة الوطنية المختلفة في معاركها المحلية والدولية بين السياسات والمؤسسات².

على غرار دول البريكس الأخرى منذ عام 2007، تعمل روسيا على إنشاء أو بالأحرى "إعادة إنشاء" برنامج المساعدة الإنمائية الدولية، حيث أصبحت شريكا نشطا في التعاون الإنمائي العالمي -في حين كان الاتحاد السوفياتي سابقا من أكبر الدول المانحة في العالم-، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية الروسية

¹- Bianca Suy and Others, op.cit, P.40-41.

²- Laura Trajber Waisbich, "Negotiating accountability in South-South Cooperation: the case of Brazil", **RBPI** 63 (2020), P.7.

بأكثر من ثمانية أضعاف في غضون عقد من الزمن، من 100 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى 876 مليون دولار أمريكي في عام 2014، وبالتالي تعمل روسيا باستمرار على تعزيز التعاون من أجل التنمية الدولية والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، في مؤسسات الحكم العالمية الرئيسية، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت روسيا تشارك بنشاط أكبر في التعاون الإنمائي، تعتبر روسيا عضو في مجموعة العشرين والبريكس وحتى في وقت قريب في مجموعة الثماني، وهي مانح ناشئ مع وجود مساعدات متعددة الأطراف، ومع ذلك، فهي تدعم بشكل عام التعاون بين بلدان الجنوب وما في ذلك من خلال التبرعات لآلية دعم التعاون بين بلدان الجنوب التابعة للبنك الدولي¹.

تسعى روسيا جاهدة أيضا إلى تعزيز التعاون مع مقدمي خدمات التعاون بين الجنوب والجنوب (SSC) الرئيسيين، وخاصة شركائها في دول البريكس، حيث يصف المسؤولون الروس دور روسيا في التعاون الإنمائي الدولي بأنه "مانح متجدد يميل نحو قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئها"، ويشير المراقبون إلى أن روسيا "تقف على أرضية وسيطة فريدة بين البلدان المتقدمة والنامية ولديها برنامج مساعدات متجدد الظهور"، كما يعتبر مفهوم "القوة الناعمة" كفكرة مهمة في الخلاف الروسي حول التعاون التنموي في المناقشات بين مختلف السلطات الفيدرالية. أكد بعض مسؤولي وزارة الخارجية بأن غالبية المانحين الأجانب يستخدمون المساعدة الإنمائية، كأداة لتحسين صورتهم والتأثير على سياسات المتلقين ومواقفهم تجاه المانحين، ولذلك، ينبغي لروسيا أن تفعل الشيء نفسه من خلال الترويج للنشط لمساعداتها الإنمائية وتوجيه المزيد من المساعدات من خلال الآليات الثنائية، التي عادة ما يتم تحديد المساعدات متعددة الأطراف مع المنظمات الدولية².

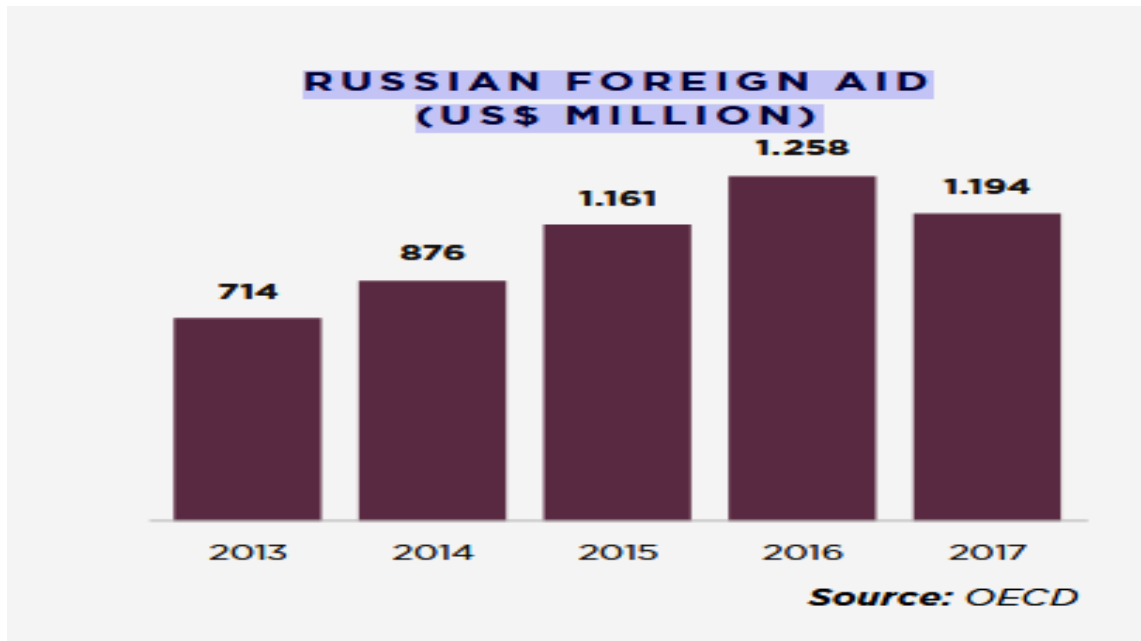
يعتبر الإصدار السابق من مفهوم السياسة الخارجية لروسيا المعتمد في 12 فيفري 2013، بالمساعدة الإنمائية في قسيمي "التعاون الدولي في مجال الاقتصاد والبيئة"، "التنمية الاجتماعية والإقتصادية المستدامة لجميع البلدان"، المعترف بها على أنها "عنصر لا غنى عنه في النظام الحديث للأمن الجماعي"، حيث تعتقد روسيا أن التدابير الرامية إلى تسهيل التنمية الدولية، يجب أن تهدف إلى إيجاد طرق فعالة لدعم الجهود المبذولة للقضاء على الاختلالات في تنمية المناطق المختلفة، وتحقيقا لهذه الغاية، تستخدم روسيا إمكانات المانحين لاتباع سياسات نشطة وهادفة في مجال التنمية الدولية، على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي.

في عام 2014، بذلت محاولة جديدة لتشكيل الإطار المفاهيمي وإطار الحوكمة للمساعدة الإنمائية الروسية، حيث اعتمد "مفهوم سياسة الدولة للاتحاد الروسي في مجال مساعدة التنمية الدولية" (مفهوم سياسة التنمية 2014) من قبل الرئيس الروسي فلاديمير في 20 أبريل 2014، وفقا لمفهوم سياسة التنمية لسنة

¹- Marina Larionova and Others, "Russia: A Re-emerging Donor", **SPRINGER**, January , 2016, P.63-67.

²- ibid, P.68.

2014 (تحدد الوثيقة الأهداف العالمية والإقليمية) ، تدعم روسيا تطلع المجتمع الدولي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لجميع البلدان، فعلى المستوى العالمي، تعطي روسيا الأولوية للقضاء على الفقر والتأثير على العمليات العالمية لأغراض تشكيل نظام عالمي مستقر وعادل، والتغلب على عواقب الكوارث الطبيعية، فضلا عن تعزيز النظرة الإيجابية لروسيا، أما على المستوى الإقليمي تم التأكيد على أربعة أهداف المتمثلة في: إقامة علاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة والمساعدة على إزالة المقاعد الحالية والمحتملة للتوترات والنزاعات، وتطوير عمليات التكامل كومنولث الدول المستقلة (CIS) وتسهيل تنمية التجارة والتعاون الاقتصادي، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، لم تكن روسيا قادرة على الوفاء بالتزاماتها السابقة فحسب، بل زادت بشكل كبير من إنفاقها على مساعدات التنمية الدولية¹، (أنظر للرسم البياني رقم 11)



الرسم البياني رقم 11 حول: المساعدات الخارجية الروسية (مليون دولار أمريكي) (حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

نلاحظ من خلال الرسم البياني سابق الذكر، حتى في الوقت الذي فرض فيه انخفاض أسعار النفط، والعقوبات الاقتصادية الدولية ضغوطا شديدة الميزانية العمومية لروسيا، استمر الإنفاق على المساعدات الخارجية الروسية في النمو بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، وفي 2017، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الروسية 1.2 مليار دولار². (بناء على أرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

¹- Marina Larionova and Others, op.cit, P.69.

²- Devex Reports, "EMERGING DONORS", DEVEX 2 (2018): P.19-20.

ومن بين دول البريكس الأخرى، زادت الهند بشكل كبير من مساعدتها الإنمائية لبلدان الجنوب العالمي منذ التسعينيات، على الرغم من أن برنامج المساعدة الإنمائية (DA) في الهند ليس جديداً، إلا أنه منذ منتصف التسعينيات، كان هناك تحول كبير من طبيعته ونطاقه ومناطقه الجغرافية، في السابق، كان جدول أعمال التنمية الهندي صغيراً نسبياً، يركز على البلدان الأقل نمواً (LDCs)، ويتألف إلى حد كبير من مزيج من المساعدة الفنية والمنح للمشاريع والتجارة، تتضمن قائمة المساعدة الإنمائية الحالية هذه الطرائق التقليدية، وقد وسعت بعضها بشكل كبير، حيث تهيمن الآن خطوط الائتمان (LOCs) للتجارة والقروض الميسرة والمساعدة الفنية، بينما تشكل المنح والمشاريع الآن جزءاً أصغر من الحساب المخصص. كان هناك ارتفاع في جدول أعمال التنمية لأفريقيا والابتعاد عن التركيز التقليدي على البلدان المجاورة، والأهم من ذلك، أن حجم الحساب المخصص الهندي قد زاد بشكل كبير، فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دفعت الهند المساعدة الإنمائية الخاص بها في اتجاهات جديدة¹.

تطورت استراتيجية توسيع مفهوم التعاون الإنمائي الهندي بعد عام 2000 ليشمل الشركات المحلية، والقروض الميسرة وتخفيف عبء الديون والائتمان المدعوم، والمساعدة التقنية التي تشكل الجزء الأكبر من التعاون، حيث أصبحت المساهمات المادية والمالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة المساعدة الإنسانية، جزءاً من حزمة جدول أعمال التنمية، من الواضح أن الهند قررت تحديد مسار مختلف في جدول أعمال التنمية من شأنه أن يميزها عن نموذج المانح والمتلقي الذي اختبرته الهند كمتلقي للمساعدات، وتعتبر الهند جدول أعمال الخاص بها مختلفاً عن المبادئ التي تقودها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تمت صياغتها في اجتماعات بوسان وغيرها من الاجتماعات، نظراً لأن العلاقة بين المانحين والمتلقي كما تدركها البلدان النامية تاريخياً، كانت قائمة على علاقات القوة غير المتكافئة².

بعض القواعد التابعة لمنظمة التعاون والتنمية لا تتناسب مع المبادئ التي يقوم عليها جدول أعمال الخاص الهندي، على سبيل المثال، غالباً ما تضع الهند الشرط عند منح ائتمان امتيازي إلى بلد من أقل البلدان نمواً يشترط 75% من المنتجات والخدمات الهندية، نظراً لأن الهند تعتبر نفسها دولة نامية، فإن التركيز هنا ينصب على المكاسب المتبادلة والعلاقات الأفقية، وهذا يعني أن المساعدة تستند إلى احتياجات الدولة الشريكة والتعاون المتبادل، حيث يستفيد كلا الشريكين ويشعران بالمساواة، كجزء من أجندة التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، كما شاركت الهند في إنشاء بنك التنمية الوطني، لكسر هيمنة المؤسسات المالية الدولية تم تصميمه للتأثير على الإفراض المتعدد الأطراف للبنية التحتية في بلدان الجنوب العالمي³.

¹- Anuradha Chenoy, Anuradha Joshi, "India: From Technical Cooperation to Trade and Investment", **SPRINGER**, September 2016, P.93.

²- ibid, P.95.

³-ibid, P.95.

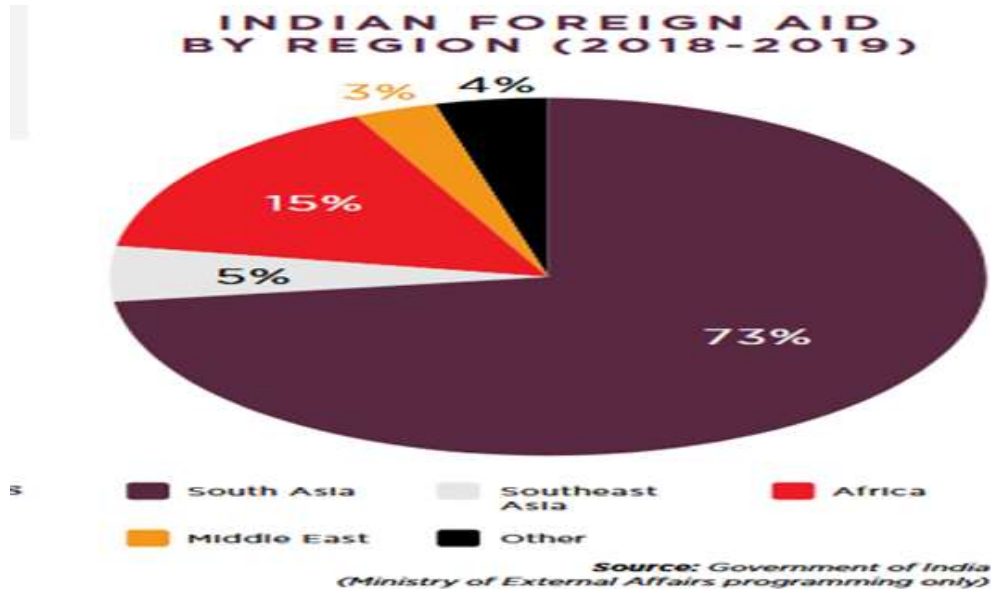
اتبعت الحكومة الجديدة في الهند في ظل التحالف الديمقراطي الوطني (بقيادة حزب بهاراتيا جانانا اليميني)، نهجا استباقيا تجاه برامج التعاون الإنمائي من خلال إعطاء أولوية للجوار في جنوب آسيا؛ التركيز على صفقات التجارة والطاقة مع جنوب الكرة الأرضية، والشراكة المتوقعة مع الدول الإفريقية، مع إعطاء الأولوية لاستكمال التنمية الصغيرة وغيرها من المشاريع؛ والتنسيق مع القوى الصاعدة الأخرى ومؤسسات البريكس متعددة الأطراف مثل بنوك التنمية والبنية التحتية، نتيجة لذلك، يشعر المانحون التقليديون بالقلق من هذا الشكل الجديد من المساعدات مثل تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية والتنمية، فمنذ وصول الحكومة الجديدة بقيادة حزب بهاراتيا جانانا (BJP) إلى السلطة في عام 2015، تم تعزيز التعاون الإنمائي بشكل أكبر في هذه الاتجاهات الجديدة¹.

في أواخر عام 2015، أعلنت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، أن الهند ستقبل المساعدة الإنمائية من شركاء ثنائيي جدد لأول مرة منذ أكثر من عقد، ومع ذلك، حتى في الوقت الذي يبدو أن حكومة مودي تراجعت عن طموح نيودلهي الطويل الأمد للانتقال من متلق للمساعدات إلى مانح، فقد حافظت نيودلهي على مسار برنامج المساعدات الخارجية الناشئ، بدعم من الإيرادات القوية، عززت أحدث ميزانية للحكومة الهندية إنفاق المساعدات الخارجية إلى أكثر من مليار دولار في عام 2018-2019 (كما هو موضح في الدائرة البيانية رقم 5) وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17% عن العام الذي سبقه.

لقد وجهت الهند تاريخيا الغالبية العظمى من إنفاقها على المساعدات الخارجية إلى جنوب آسيا، بينما لا تزال المنطقة تطالب بالغالبية العظمى من المساعدات الثنائية الهندية (قدره بـ 73% في عام 2018-2019)، حيث انخفضت الحصة إلى المنطقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لا تزال بوتان التي تستحوذ على 48% من إنفاق المساعدات الثنائية الهندية في 2018-2019، أكبر متلق منفرد للمساعدات الخارجية الهندية، على مدى السنوات العديدة الماضية، كانت الهند أيضا تقدم نفسها كلاعب إنمائي رئيسي في أفغانستان، وفي عام 2018-2019، تحصلت على 6% من المساعدات الثنائية الهندية².

¹- Anuradha Chenoy, Anuradha Joshi, *op.cit*, P.111.

²- Devex Reports, *op.cit*, P.20-21.



الدائرة البيانية رقم (5): المساعدات الخارجية الهندية حسب المناطق لعام 2018-2019

نلاحظ من خلال الدائرة البيانية رقم 5 حول المساعدات الخارجية الهندية حسب كل منطقة لعام 2018-2019، نجد أن جنوب آسيا تستحوذ على 73% من المساعدات الثنائية الهندية، حيث تم تحديد المساعدات لأفريقيا لعام 2018-2019 بحوالي 15% ثم تليها شمال شرق آسيا بحوالي 5%، ثم المساعدات للدول النامية الأخرى بـ 4% وفي المرتبة الأخيرة تأتي المساعدات الثنائية الهندية لشرق الأوسط حوالي 3%، وهذا ما يشير هنا على أن المساعدات الهندية تعطي الأولوية للدول المجاورة لها على النطاق الإقليمي.

إن تنامي دور الصين كمقدم للمساعدة الإنمائية والأثر الأوسع لانخراطها الاقتصادي في الخارج، هو موضوع اهتمام كبير داخل الصين وخارجها، ويعتبر الاختلاف الأيديولوجي الأكثر وضوحاً بين الصين والمانحين الغربيين فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية هو المبدأ الأساسي لبرنامج المساعدات الخارجية الصيني: "عدم التدخل" أو "عدم المشروطة"، بالنسبة للعديد من الدول الغربية تعتبر المساعدات الدولية أداة فعالة للضغط على الدول النامية للتحرك نحو أهداف "الحكم الرشيد" و"الديمقراطية"، وغالباً ما يتم ربط هذه الشروط إلى جانب المعايير البيئية، وممارسات حقوق الإنسان بتقديم المساعدة أو تمويل الآخر. أدى رفض الصين استخدام المشروطة في مساعداتها الخارجية إلى ذلك اتهامات لها بأنها "مانح مارق"، مع مخاوف من أنها قد تقوض الأدوات التي يستخدمها المانحون التقليديون، ومع ذلك، فإن مبادئ عدم التدخل وعدم المشروطة مشتقة من المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية للصين، والتي ظلت متسقة بشكل ملحوظ عبر التاريخ¹.

¹- Jing Gu and Others, "China on the Move: The 'New Silk Road' to International Development Cooperation?", **Springer**, January, 2016, P.123.

لا تزال الصين تؤكد على ضرورة استخدام المساعدات لمساعدة الدول المتلقية على بناء قدراتها في التنمية الذاتية، وأنه لا ينبغي استخدامها لفرض شروط سياسية على الدول المتلقية أو التدخل في شؤونها الداخلية، هنا يتبين لنا الاختلاف الملحوظ عن الممارسات لمؤسسات المساعدة الغربية، ولاسيما في ظل إجماع واشنطن المهيمن، والشرطية التي تحدد القروض من المنظمات الغربية متعددة الأطراف¹.

من الناحية العملية، يعني النهج الصيني أن القروض بدون فوائد والقروض الميسرة، تمنح عادة على نظام قائم على الطلب لتمويل مشروع معين في البلد المضيف، كما تقدم الصين أيضا قروضا بدون فوائد من خلال اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، والتي يتم صرفها للمشاريع المحددة من خلال اتفاقية مع الحكومة المضيفة، وهذا يتناقض مع وكالات المعونة الغربية، التي تنص عادة على كيفية توزيع أموال المساعدات وعلى القطاعات التي يتم توزيعها، على عكس المانحين الغربيين، لا تضع الصين أي شروط لإجراء إصلاحات سياسية قبل صرف المساعدات، مع التمسك بمبدأ الاحترام المتبادل للسيادة، ومع ذلك، تتعارض هذه الممارسة مع خطط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتنسيق المساعدات، كما يجادل بعض من المفكرين بأن هذا سيقوض مبادرات الحكم الرشيد التي يروج لها الغرب في أفريقيا، على الرغم من هذا النقد، تجادل العديد من الدراسات بأنه لا يوجد دليل موثوق به لإثبات أن الصين قوضت معايير الحوكمة، ومن الناحية العلمية، لم يختلف سلوك الجهات الفاعلة الصينية بشكل كبير عن سلوك المانحين الغربيين².

منذ عام 2000، عززت الصين قدراتها الوطنية وخصصت المزيد من الأموال للمساعدات الخارجية، وفقا للكتاب الأبيض لعام 2014، بشأن المساعدات الخارجية للصين لعام 2014 (مكتب المعلومات التابع لمجلس الدولة لعام 2014)، بين عامي 2010 و 2012 قدمت الصين 89.34 مليار يوان صيني من المساعدات إلى 121 دولة، وهو ما يمثل حوالي 20% من إجمالي مساعداتها الخارجية منذ عام 1950، إلى جانب القنوات الثنائية التقليدية، عززت الصين أيضا وجودها في الآليات المتعددة الأطراف على الصعيدين الدولي والإقليمي، كما أعلنت الصين عن برامجها للمساعدات الخارجية في قمة الأمم المتحدة، رفيعة المستوى لجمع الأموال من أجل التنمية، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، ومؤتمرات قادة الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ففي الوقت الحالي، تعمل الصين على تعميق الإصلاحات المحلية، واتخاذ خطوات لتعزيز قوتها إقليميا وعالميا³.

تعمل الصين جاهدة على تغيير مشهد هيكل التنمية الدولية من خلال أنشطتها الثنائية وأدوارها المتعددة الأطراف، ولذلك من الضروري فهم منطق السياسة الصينية، حيث يظهر دور الصين في بنك

¹- Jing Gu and Others OP cit , P.123.

²-Ibid, P.126.

³- Ibid, P.130.

البريكس والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أنها مثل دول البريكس الأخرى، لها تأثير متزايد خارج منطقتها الجغرافية المباشرة، في أعقاب العولمة الاقتصادية ونمو اقتصادها، تعمل الصين على زيادة مشاركتها في الشؤون الدولية. في سبتمبر 2015، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة في الصين سيؤسس مركز معرفة التنمية الدولية، وأعلن أيضا أن الصين ستشئ صندوق مساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بتعهد أولي قدره 2 مليار دولار أمريكي لدعم تنفيذ البلدان النامية لأجندة التنمية¹ لما بعد عام 2015.

أنفقت الصين كأكبر مانح ثنائي ناشئ حوالي 5.4% على شكل مساعدات خارجية صافية في عام 2015، ووفقا لتقديرات أولية صادرة عن معهد أبحاث جايقا، فقد نمت المساعدات الخارجية الصينية ما يقرب من خمسة أضعاف خلال العقد الماضي، وهو اتجاه يبدو مهيباً للاستمرار في ضوء استراتيجية المشاركة الدولية للصين بقيادة الرئيس شي جين بينغ².

على غرار العديد من شركاء التنمية الصاعدين الآخرين، فإن جنوب إفريقيا ليست وافدة جديدة على التعاون الإنمائي، في الواقع كان للنمو السريع للتعاون الإنمائي لجنوب إفريقيا في فترة ما بعد 1994، أسلافه في حقبة الفصل العنصري عندما زعزت حكومة جنوب إفريقيا الاستقرار بشكل نشط، وسعت إلى التعاون والإذعان من قبل البلدان المجاورة لها خلال سنوات من العزلة السياسية والاقتصادية والعسكرية المتزايدة، ومع ذلك، لم تظهر جنوب إفريقيا إلا مؤخرا كمتلق لمساعدات كبيرة من المانحين، من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD DAC) والجهات المانحة التقليدية الأخرى، على الرغم من أن إيصالات مساعدات التنمية الخارجية لجنوب إفريقيا (ODA)، كانت تمثل تقليدياً أقل من 1% من ميزانيتها السنوية، إلا أنها احتلت المرتبة الخمسية الأعلى لمتلقي مساعدات الأفارقة. كان رد الفعل السياسي القوي لوزير مالية جنوب إفريقيا آنذاك، "برافين جور دهان" عندما أعلنت حكومة المملكة المتحدة في ماي 2013، على أنها ستوقف مساعدتها لجنوب إفريقيا اعتباراً من عام 2015 فصاعداً، نظراً لأنها "الآن في وضع يمكنها من تمويل تطورها الخاص" (تقرير نابع من وزارة التنمية الدولية البريطانية لعام 2013)، ويشير هذا إلى مدى أهمية هذه المساعدة لجنوب إفريقيا³.

عندما نتبع مسار خطاب التنمية الدولي لجنوب إفريقيا على مدى 21 عاماً منذ التحول الديمقراطي للبلاد، تظهر لنا ثلاثة موضوعات رئيسية على الأقل: أولاً نجد أن جنوب إفريقيا ترفض فكرة وصف نفسها على أنها مانح -تضع جنوب إفريقيا نفسها بشكل مباشر في الجنوب أو في العالم النامي- وبدلاً من ذلك تسعى إلى الشراكة والتعاون في التنمية كإطار مفاهيمي لسياستها الخارجية؛ نجدها أيضاً تضطلع بدور

¹- Jing Gu and Others, op.cit, P.131

²- Devex Reports, op.cit, P.12-13.

³- Neuma Grobbe, "South Africa: Security and Stability in Development Cooperation", **SPRINGER**, January , 2016, P.141.

خاص وهو دور المعالجة الفعالة لتهميش العالم النامي ولا سيما إفريقيا، بسبب تعرض هذه الأخيرة للتهميش والاستبعاد، لذلك عملت جنوب إفريقيا باستمرار من أجل تسوية ساحة اللعب العالمية لتمكين إفريقيا من التطور والازدهار، إن إجراءات جنوب إفريقيا ومشاركتها في أطر التنمية العالمية، مثل مشاركتها النشطة في تطوير إطار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، تضعها أيضا في موقع بناء الجسور بين الشمال والجنوب¹.

أوضح الرئيس زوما ذلك خلال تصريحاته كرئيس مشارك في دورة الخاصة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاجتماع الثامن والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2013، "من المهم أن تفي البلدان المتقدمة بالتزامها تجاه العالم النامي للمساهمة بنسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي نحو مساعدات التنمية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن تفويض بعض هذه المسؤوليات التاريخية الجديدة إلى الاقتصادات الناشئة الجديدة في الجنوب أمر غير مقبول وغير قابل للتطبيق لأن هذه الدول الناشئة لديها تحدياتها التاريخية الخاصة والقضايا المتراكمة للتعامل معها"، في هذا الصدد الأخير، يبدو أن جنوب إفريقيا قد ابتعدت بشكل كبير عن موقفها التقليدي كقوة وسطى صاعدة، إلى موقف يسعى إلى القبول الفعال والقيمة داخل كتل البريكس، ولكن، من بين جميع أعضاء البريكس، نجد أن جنوب إفريقيا هي الأكثر اعتمادا على التعاون الدولي والسياسة الخارجية، التي تسعى إلى التوافق بسبب حجمها وقوتها بالنسبة لبقية مجموعة البريكس ؛ لأن مكانتها العالمية مباشرة مرتبطة بالقبول والدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من منطقتها².

حتى مع استمرارها في تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية من مانحين دوليين آخرين، كانت جنوب إفريقيا عازمة على مدى العقد الماضي على وضع نفسها كجهة مانحة ناشئة، بين عامي 2011 و2015، بلغ متوسط المساعدات الخارجية لجنوب إفريقيا 171 مليون دولار متواضعا نسبيا، وفي محاولة لتعزيز التضامن مع بقية القارة، توجه جنوب إفريقيا تقريبا كل مساعداتها الخارجية إلى إفريقيا³.

يعتبر نموذج التعاون الإنمائي الذي تقدمه جنوب إفريقيا في هذه المجموعة، لا يتوافق تماما مع نماذج التعاون التنموي لبلدان البريكس الأخرى، وهو فريد من نوعه في وضعه وظروفه وعرضه المحدد، ومع ذلك، هناك مجال للتعاون وهذه هي القيمة بالنسبة لجنوب إفريقيا لإجراء حوار أوسع حول التعاون الإنمائي والشراكة داخل وخارج البريكس⁴.

¹-, Neuma Grobde, op.cit, P. 159.

²-IBID, P.160.

³- Devex Reports, op.cit, P.24-25.

⁴- Ibid, P.24-25.

مما تقدم ذكره، نستنتج بأنه على الرغم من أن دول البريكس قد تم تصنيفها على أنها مائدة جديدة، إلا أن جميعها لديها تاريخ طويل في دعم البلدان النامية الأخرى، حيث نجد أن جميع دول البريكس متلقية للمساعدات في فترات مختلفة، ولا يزال البعض يتلقى المساعدة، من هنا شكلت هذه التجربة إلى فهمهم للمساعدة والتعاون الإنمائي فيما بينها وبين دول الجنوب، من خلال خلق مؤسسات تسعى إلى تحقيق التنمية الدولية.

المطلب الرابع: استراتيجيات التعاون الإنمائي لدول البريكس للتنمية الدولية

تتمثل استراتيجيات دول البريكس للتنمية الدولية، في مدى نمو النقاش المنظم بين دول البريكس كمجموعة منذ إنشائها في عام 2008، أصبحت البريكس مؤسسة قمة غير رسمية معترف بها ذات أجندة سريعة التوسع وهوية ثابتة ومواقف مميزة في مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الإصلاح المؤسسي الدولي، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، والمالية والسياسة الخارجية والقضايا الإقليمية والأمنية والتنمية، ثم إلى جانب القمم واجتماعات وزراء الخارجية والمالية، قدر أن هناك الآن ما لا يقل عن 14 صيغة تعاون أخرى، بما في ذلك منتديات على المستوى الوزاري بشأن الزراعة والتجارة والصحة والتعليم والطاقة والبيئة، وعلى مستوى الخبراء يشمل هذا التعاون سلطات المنافسة والجمارك، ووكالات تأمين ائتمان الصادرات وبنوك التنمية، ومكاتب الملكية الفكرية، والخدمات الإحصائية الوطنية، والمحاكم العليا، والمسؤولون عن قضايا السكان ومستشارو الأمن القومي، كذلك تظهر التجمعات غير الحكومية مثل مجلس الأعمال والمنتدى الأكاديمي، استعدادا لذلك لتوسيع التعاون إلى ما وراء المجال الرسمي، وتطوير روابط وهويات جماعية جديدة¹.

لم يكن هناك اجتماع للمسؤولين عن التنمية حتى عام 2015، عندما عقد الاجتماع الأول من نوعه في موسكو في السنة السابعة من تاريخ البريكس الذي نظمته "Rosstrudnichestvo" (الوكالة الفيدرالية للرابطة شؤون الدول المستقلة) نيابة عن رئاسة روسيا للبريكس، إن تطوير دول البريكس للتعاون المتبادل، لا يرقى إلى أي دمج للمسؤوليات الوطنية، على عكس السياسة التجارية الجماعية للاتحاد الأوروبي، حيث تتفوق الكفاءة الجماعية على الكفاءة الوطنية².

تهدف العديد من المنتديات على المستوى الوزاري بشأن الزراعة والتجارة والصحة والتعليم والطاقة والبيئة إلى تحسين التعاون وتعلم الدروس والتبادل بين دول البريكس، لكن هناك شكلين من أشكال التواصل مهمان أيضا: أولاً، هناك سياسة واضحة لتحسين التنسيق بين دول البريكس في تعاملها مع المؤسسات

¹- Anuradha Chenoy and Others, "Looking Across BRICS: An Emerging, International Development Agenda?", **International Political Economy**, January, 2016, P. P. 226- 227

²- Anuradha Chenoy and Others, op.cit, P.227.

الدولية، حيث يؤكد البيان الصادر عن قمة أوا هذا التنسيق من خلال الإشارة إلى ما يلي¹: "اتفقنا على تكثيف الجهود المنسقة في الاستجابة للتحديات الناشئة، وضمان السلام والأمن، وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة، ومعالجة القضاء على الفقر، وعدم المساواة والبطالة لصالح شعوبنا والمجتمع الدولي، وأكدنا عزمنا على زيادة تعزيز الدور الجماعي لدولنا في الشؤون الدولية."

على نفس المنوال، تنص استراتيجية الشراكة الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها بين قادة دول البريكس في قمة أوا على ما يلي²: "يعد تطوير التعاون بين دول البريكس في مختلف المنصات الدولية والإقليمية أمرا حيويا لتعزيز المصالح المشتركة في التجارة الدولية والاستثمار والتعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي".

يعد تطوير التعاون بين دول البريكس في مختلف المنصات الدولية والإقليمية أمرا حيويا لتعزيز المصالح المشتركة في التجارة الدولية والاستثمار والتعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهذا التعاون لا يسلب السيادة الوطنية أو يفرض سياسات متطابقة عبر المجموعة، ولكنه يؤسس لعقلية تعاونية تشجع العمل الجماعي وهذا يمنح البريكس تأثيرا أكبر، فمنذ تأسيسه، يهدف تنسيق البريكس بشكل واضح إلى حماية مصالح ليس فقط لدول البريكس، ولكن أيضا للاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك، الرغبة المشتركة لدول البريكس في متابعة إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، ففي قمتهم الأولى (2009)، تعهد قادة دول البريكس بالمضي قدما في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، لتعكس التغييرات في الاقتصاد العالمي، وضمان أن يكون للاقتصادات الناشئة والنامية صوت أكبر وتمثيل أكبر في هذه المؤسسات*، ثانيا، برزت قضايا التنمية على جدول أعمال بريكس منذ القمة الأولى في ايكاترينبرغ، حيث

¹- BRICS information portal, **fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015)**, op.cit, P.1.

²- **IBID**, P.1.

* يشير بيان قمة أوا إلى نقطة مماثلة فيما يتعلق بمجموعة العشرين، حيث يؤكدون "على مواصلة العمل أيضا على جذب مزيد من الاهتمام إلى القضايا المدرجة في جدول أعمال مجموعة العشرين، والتي تم تحديدها من قبل البلدان النامية والأسواق الناشئة"، ومن أجل تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار عمل مجموعة العشرين لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، وسد الفجوات الناجمة عن الآثار العابرة للحدود لإصلاح اللوائح المالية العالمية والتكيف مع القواعد الجديدة التي أدخلتها خطة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2013 بشأن تآكل القاعدة وتحويل الربح، كما يشير البيان أوا (بصدد تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار عمل مجموعة العشرين) بأن قادة دول البريكس يؤكدون من جديد "مواصلة دعوتهم إلى مشاورات أوسع نطاقا ومعقدة لمجموعة العشرين، مع البلدان منخفضة الدخل بشأن توصيات سياسات مجموعة العشرين، التي سيكون = لها تأثير عليها"، لذلك هناك موقف واضح للبريكس لدعم المصالح المشروعة للاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى في المحافل الدولية الاقتصادية، إذا تم تنفيذ ذلك، فقد يكون هذا أمرا مهما لهذه البلدان. للمزيد راجع: **BRICS information portal, fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015)**

تعهد القادة بثلاثة التزامات ملموسة وتعهدوا بتعزيز الجهود، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الدولية والتغلب على أزمة الغذاء¹.

إن دعم الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أولوية موجودة في الإعلانات الصادرة عن جميع القمم منذ الاجتماع الأول لقادة البريكس، فترتكز دول البريكس على ثلاثة ركائز أساسية: تكمن الأولى في التعاون التقني والدعم المالي للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تنفيذ سياساتها الإنمائية وتوفير الحماية الاجتماعية، وعلى الرغم من أن هذه الركيزة يتم تنفيذها بشكل فردي من قبل أعضاء مجموعة بريكس، إلا أنه تم التأكيد على ضرورة العمل الجماعي مرارا وتكرارا في قمم قادة البريكس. في الواقع، كان تأثير التنمية الاقتصادية لبلدان البريكس مهما للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي، والبلدان النامية على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، أما بما يخص الركيزة الثانية، والتي يمكن القول على أنها أكثر أهمية، ألا وهي التنمية الاقتصادية لدول البريكس التي تعتبر كمحرك رئيسي لتقدم التنمية، وهذا ما لوحظ خلال قمة فورتا ليزا لعام 2014، حيث أعرب القادة على أنه²:

"خلال الدورة الأولى من قمم البريكس، عززت اقتصاداتنا بشكل جماعي مكانتها كمحركات رئيسية للحفاظ على وتيرة الاقتصاد الدولي، أثناء تعافيه من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة، كما سنواصل بشكل كبير في المساهمة في النمو العالمي وفي الحد من الفقر في بلادنا والبلدان الأخرى، حيث ساعد النمو الاقتصادي وسياسات الإدماج الاجتماعي لدينا على استقرار الاقتصاد العالمي وتعزيز خلق فرص العمل، والحد من الفقر، ومكافحة عدم المساواة، في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

أما الركيزة الثالثة والأخيرة، تكمن في الدعم الجماعي لعملية حكومية دولية منسقة وشاملة وشفافة لوضع جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام 2015 والذي يبنى على أهداف الإنمائية للألفية³.

أكدت مجموعة البريكس مرارا وتكرارا التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها علامة فارقة أساسية في جدول أعمال التنمية، وأكدت أيضا على الأهمية المحورية للأهداف الإنمائية للألفية، ودور الأمم المتحدة في ضمان نمو عالمي شامل ومنصف ومستدام في جميع قمم البريكس منذ عام 2011، وعلى إثر الاستعداد للاجتماع السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (UN GA) في سبتمبر 2015 "لاستعراض التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، التي ستوجه التعاون الإنمائي في السنوات الخمس عشرة القادمة؛ أفصح قادة البريكس عن عزمهم على "تعزيز الشراكات من أجل دفع عجلة التنمية الدولية والبدء في التفاعل من خلال الحوار والتعاون وتبادل الخبرات في دفع عجلة التنمية الدولية ذات الاهتمام المشترك لبلدانهم"، وبذلك أعلنوا صراحة ولأول مرة عن نيتهم

¹- Anuradha Chenoy and Others, *op.cit*, P.228.

²- BRICS information portal, **Fortaleza Declaration Fortaleza (Brasília, Brazil, July 15, 2014)**, *op.cit*, P.1.

³- Anuradha Chenoy and Others, *op.cit*, P.229.

في إطلاق أجندة تنمية بريكس، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهداف التنمية المستدامة قد تم تبنيها بالكامل، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، بعد الإجماع السابق بشأن التمويل المتفق عليه في مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا¹ في جويلية 2015.

تعرضت القوى الصاعدة مثل البرازيل والهند والصين لانتقادات لكونها تعرقل المفاوضات بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015، شهدت بداية مفاوضات الأمم المتحدة توقعات كبيرة لدور هذه البلدان في تشكيل أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، فإن ما يبدو أنه أسلوب تصادمي للدبلوماسية، ولكنه في الواقع تأكيد حازم لمبادئ راسخة، حيث يتم إحراز تقدم سريع وحقيقي في كل من الأطر الوطنية، لهذه البلدان والتزاماتها الدولية لجعل أهداف التنمية حقيقة واقعة، بيد أن هناك حاجة إلى فهم أكثر دقة لمواقف هذه البلدان في عملية ما بعد عام 2015، وفي إطار المؤتمرات الرئيسية الثلاثة الكبرى حول قضايا التنمية العالمية في عام 2015. فإن فهم مواقف مجموعة البريكس بشأن عملية ما بعد عام 2015، أمر أساسي لضمان إنشاء إطار عمل جديد ناجح، يعالج فيه الدوافع الهيكلية للفقر وعدم المساواة والتنمية غير المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الحالية. نتيجة لذلك، كان تصميم أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولاً، وهو ما تراه دول البريكس والدول النامية الأخرى أمراً حاسماً لضمان استمرار الشرعية العملية².

كانت دول البريكس قادرة على لعب دور أكبر بكثير في هذه المفاوضات المهمة، أكثر مما كان عليه الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بفضل العمليات الأكثر شمولاً التي اعتمدها الأمم المتحدة، ليس أقلها من خلال التصميم المبتكر لمجموعة العمل المفتوحة، والتي ساعدت وجهات نظر البلدان الفردية على التمثيل خارج مجموعاتها الإقليمية، مما أدى إلى تمكين القضايا المقلقة ذات الإصرار الدائم من قبل مجموعة (G77) زائد الصين حول المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ليتم معالجتها وتسويتها من قبل الجلسة النهائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا كله لضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة عالمية في نطاقها ولكن ليس في توزيع عبء التنمية، وكان لأعضاء البريكس بعض الاختلاف في التركيز، على سبيل المثال تختلف جنوب إفريقيا إلى حد ما عن دول البريكس والعديد من أعضاء مجموعة الـ 77 في عملية ما بعد 2015، مما يضعها مع دول الاتحاد الأفريقي المشترك (CAP)، الذي يعطي الأولوية للسلام والأمن باعتبارهما أساسيين للتنمية، ويمثل ظهور "جنوب أفريقي" داخل مجموعة الـ 77 تغييراً ملحوظاً في ديناميكيات المجموعة، التي غالباً ما يهيمن عليها لاعبون أكبر مثل البرازيل تعمل البلدان الأفريقية على إيجاد مساحة لسماع أصواتها في الأمم المتحدة³.

¹- Second BRIC summit-Joint Statement, *op.cit*, P.1-6.

²- Jennifer Constantine, Márico Pontual, "UNDERSTANDING THE RISING POWERS' CONTRIBUTION TO THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS", *IDS* 9 (2015): P.2.

³- Jennifer Constantine, Márico Pontual, *op.cit*, P. 2.

ترى الصين أن اختصاص أهداف التنمية المستدامة، يتعلق بشكل صارم بالمناقشات المتعلقة بالتنمية الدولية، في حين يجب معالجة المسائل الأمنية حصريا ضمن حدود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، مما يحد من مشاركة أولئك الذين ليس لديهم مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، حيث سارعت الصين إلى التصريح عن تضامنها مع الموقف الأفريقي المشترك، مع الاستمرار في الدعوة لفصل الأمن عن التنمية، وهي تعتبر شوكة في حلق البلدان المتقدمة في مفاوضات مجموعة العمل المفتوحة المعنية بأهداف التنمية المستدامة (OWG)، بينما تم التعامل مع مشاركة الصين في أهداف التنمية المستدامة، على أنها مسألة دبلوماسية وليس كجزء من عمليات تخطيط السياسة الوطنية، تقع المسؤولية عن أهداف التنمية المستدامة على عاتق وزارة الخارجية (MOFA)، مع مشاركة منخفضة المستوى إلى حد ما، كما ركزت البرازيل وغيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل أنماط الاستهلاك، تغير المناخ، والتمويل، تنطبق بشكل خاص على البلدان المتقدمة، وهي مصدر قلق كبير للبلدان المتوسطة الدخل¹.

إن أهداف التنمية المستدامة، يبدو أنها فقدت القدرة على التأثير على أجندة الاستدامة في البلدان المتقدمة، هذه نقطة شائكة بالنسبة للبرازيل وغيرها في مجموعة الـ 77 الذين يخشون أن الدول المتقدمة، لن تقبل الآثار المترتبة على أجندة التنمية العالمية، أما الهند تحتفظ بموقعها التاريخي في مجموعة السبعة والسبعين، وهي مدافع قوي عن مبادئ ريو ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة، كأساس جوهري لعالمية أهداف التنمية المستدامة، حيث انتقدت الحكومة الهندية احتمالية تأثير الأهداف السبعة عشر².

قدمت "BRIC" أول التزام جماعي لها لدعم تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وتصنيعها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إعلان سانيا لعام 2011، -قبل أن تصبح جنوب إفريقيا عضوا-، تم التأكيد على هذا التعهد في نيودلهي في عام 2012، وتم التأكيد عليه في قمة ديربان في عام 2013، وفي قمة فورتا ليزا في عام 2014، أفضى قادة البريكس القرار الذي يتزامن مع إنشاء مقر لبنك التنمية الوطني: "ينبغي إنشاء مركز إقليمي أفريقي في جنوب إفريقيا، وحل النزاعات والسلام كشرط أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان"، بالإضافة إلى ذلك، كانت الصومال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى محور اهتمام القادة في أوا³ في عام 2015.

أظهرت مجموعة بريكس كجزء من أجندة التنمية الناشئة، اهتماما متزايدا بتحسين وصول البلدان الفقيرة إلى تمويل التنمية، وجزء من هذا النهج يتوافق مع وجهات النظر التقليدية "الجنوبية" التي يتم التعبير عنها كثيرا في الاجتماعات الدولية، التي تتمثل في التأكيد على أهمية البلدان المتقدمة في احترام التزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، مع الإعراب في الوقت نفسه عن استعدادهم لتعزيز التعاون الإنمائي بين

¹- Jennifer Constantine, Márico Pontual, op.cit, P.4.

²- IBID, P.4.

³- BRICS information portal, **fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015)**, op.cit , P.20-43.

دول الجنوب، كما جاء في بيان قمة أؤفا: "نحن ملتزمون بمواصلة تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التأكيد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له، الذي يظل القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي"، تعكس هذه الصياغة حقيقة أنه على الرغم من قوتها الاقتصادية الشاملة، فإن دول البريكس لا تزال أفقر بمقدار كبير من حيث دخل الفرد مقارنة بالدول الشمالية المانحة، وبالفعل، فإن التباطؤ أو حتى الانخفاض في النمو الاقتصادي في بعض الحالات بين عدد من "القوى الصاعدة"، يطرح تساؤلات حول ما إذا كان التوسع السريع للمساعدة من هذه المصادر سيستمر على المدى المتوسط، ومع ذلك، فإن ثقل أنشطة التعاون الدولي لبعض دول البريكس أصبح الآن مهماً جداً في حد ذاته¹.

قامت دول البريكس بالفعل (مع الصين الأبرز بسبب حجم أنشطتها) بإعادة تشكيل مشهد التنمية العالمي بشكل كبير، من حيث كيف ينظر المستفيدون من المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب إلى مقدمي الخدمات، وكيف يفكر المانحون الشماليون في أنشطتهم الحالية المباشرة المستقبلية، بالنظر إلى المنافسة من القوى الصاعدة كدول البريكس.

وفي السنوات الأخيرة، كان التعاون الإنمائي بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني (CSOs) وشركاء من القطاع الخاص من دول البريكس، ومنظمة العمل الدولية (ILO) نشطاً بشكل متزايد، حيث أظهرت دول البريكس أن اقتصاداتها الكبيرة سريعة النمو تؤهلها لتسهيل الحوار والتعاون وتعزيز مفهوم الشراكة من أجل التنمية المشتركة ودفع التعاون في ظل مبادئ الانفتاح والشمولية والتضامن والمساعدة المتبادلة²، على سبيل المثال، تتعاون الشركات الصينية بنشاط مع شركاء مثل روسيا والبرازيل لإجراء التجارب السريرية للمرحلة الثالثة للقاحات، وفي ماي 2021، أعلنت الصين عن إنشاء مركز أبحاث وتطوير اللقاحات في مجموعة البريكس، لتعزيز البحث والتطوير المشترك واختبار اللقاحات في الدول الخمس، وبناء المصنع التعاوني، والإنتاج المرخص به والاعتراف المتبادل بالمعايير³.

¹- BRICS information portal, **fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015)**, op.cit, P.43-45.

²- BRICS, "BRICS and ILO's Development Cooperation", **International Labour Organization**, DECEMBER , 2020, P.1.

³- منصة سيتاو أون لاين، لاجتماع الثالث عشر لقادة دول البريكس، تم تصفح الموقع يوم : 2021/10/8، ص. 1. <https://www.seetao.com/details/111869.html>

خلاصة واستنتاجات في الفصل الثاني:

أتاحت الأزمة المالية الاقتصادية بروز عدة قوى صاعدة من بينها دول البريكس، التي تسعى إلى ضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بمراجعة القواعد والمعايير التي تقوم عليها، نتيجة لعدم رغبة الدول المتقدمة للانصياع لمطالب دول البريكس والدول الناشئة الأخرى، فجاء على إثرها أول خطوة لجعل المجموعة رسمية، حيث التقى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بالرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ والرئيس الصيني هو جين تاو على هامش قمة مجموعة الثماني في توبا كوابان بمبادرة روسية، وبناء على هذه المبادرة في 16 جوان 2009 استضاف ايكاترينبرج قمة البريك الأولى وتم اصدار بيان مشترك، حيث حدد في هذا الأخير أهداف البريك (قبل انضمام جنوب افريقيا في 2011) من بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة دول البريكس بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة.

مع تطور وزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على دول البريكس، تم توزيع وظائف الحوكمة العالمية للتداول وتحديد الاتجاه؛ وصنع واتخاذ القرارات وتطوير الحوكمة العالمية، فنجد هناك نهجان لاستراتيجية البريكس وأهدافها في الحوكمة العالمية، يتمثل الهدف الأول في تعزيز مواقف دول البريكس من الناحية الكمية، بناء على مكانتها التي اكتسبتها سابقا في النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحالي، من خلال إنشاء هيكل موازية في الحوكمة الدولية (بنك التنمية الجديد وصندوق ترتيب الإحتياطي)، أما الهدف الثاني لوجود دول البريكس، يتمثل في إيجاد نموذج تنموي جديد من خلال اقتراح طرق جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تواجه تحديات متزايدة، وتتمثل مهمتها في تطوير نموذج جديد أكثر مساواة من النموذج الليبرالي القائم على السوق.

تقدم كل مبادرات دول البريكس ومشاركتها في التعاون الإنمائي الدولي، في بث روح جديدة في تمويل التنمية متعددة الأطراف، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تركز دول البريكس على ثلاثة ركائز أساسية: تتمثل في التعاون التقني والدعم المالي للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ التنمية الاقتصادية لدول البريكس التي تعتبر كمحرك رئيسي لتقدم التنمية؛ الدعم الجماعي لعملية حكومية دولية منسقة وشاملة وشفافة لوضع جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام 2015، والذي يبنى على أهداف الإنمائية للألفية، نتيجة لذلك، تسعى دول البريكس من خلال هذه الركائز لضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة عالمية في نطاقها ولكن ليس في توزيع عبء التنمية.

الفصل الثالث:

الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في
النظام الدولي

تمهيد:

تشكل البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا مجتمعةً دول البريكس، أكثر من 40% من سكان العالم، وكان وزنها الاقتصادي المشترك في عام 2015 يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقريباً من حيث تعادل القوة الشرائية، لذلك، تبرز دول البريكس كمركز ثقل جديد في الاقتصاد العالمي. تعتبر دول البريكس ليست فقط رائدة في إنتاج مجموعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات العالمية، ولكنها تلعب أيضا دورا حيويا محوريا في التجارة العالمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تؤثر من خلال مؤسساتها سياسيا على الساحة العالمية، أضف إلى ذلك، دورها المحوري في إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، بإعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي.

نتجه في هذا الفصل الى تناول دور تكتل البريكس في النظام الاقتصادي الدولي من خلال المباحث

التالية:

- المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس
- المبحث الثاني: الثقل الجيوسياسي المتزايد لدول البريكس في الاقتصاد العالمي
- المبحث الثالث: التأثير السياسي لدول البريكس في النظام الدولي

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس

إن صعود دول البريكس (البرازيل، روسيا، الصين، الهند، جنوب أفريقيا) خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ملحوظا، وذلك نتيجة لتجاوزها للأزمة المالية العالمية وبروزها كأكبر تكتل على الساحة الدولية، يضاهاي القوى الصناعية الكبرى وهذا ما سوف يتم التطرق إليه من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى للبرازيل

يعتبر أداء الاقتصاد البرازيلي في النصف الثاني من القرن العشرين، معروف بشكل جيد، ويشبه إلى حد كبير أداء الاقتصادات الكبيرة الأخرى في أمريكا اللاتينية، حيث كان النمو الاقتصادي في البرازيل سريعا بشكل استثنائي إلى أن تعطل بسبب الأزمة التي اجتاحت البلدان المثقلة بالديون منذ أوائل الثمانينيات.

إبان العصر الذهبي للنزعة التنموية من عام 1945 إلى غاية 1980، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي والنمو الصناعي بـ 7.3% و 8.8% على التوالي، مما جعل البرازيل واحدة من بين البلدان الصناعية الحديثة التي تنمو بسرعة في ذلك الوقت؛ ومع ذلك، في العقد الموالي، انخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 1.7%، وانهار النمو الصناعي إلى ما يقرب من 0% (0.04%) وسط تصاعد التضخم¹. (وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال الجدول رقم (11))

متوسط الأسهم (%)				متوسط النمو السنوي (%)		
الناتج المحلي الإجمالي للصادرات	إجمالي الاستثمار المحلي	تصنيع (الصناعات التحويلية)	انكماش الناتج القومي المحلي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
10.1	12.0	9.5	12.5	3.5	6.0	1950 - 1940
5.9	15.5	9.2	198.9	4.3	7.4	1960 - 1950
5.1	16.4	7.1	43.9	3.2	6.2	1970 - 1960
6.8	21.9	9.0	40.9	6.0	8.7	1980 - 1970
9.4	21.9	0.04	580.8	-0.3	1.7	1990 - 1980

الجدول رقم (11) حول²: مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسي للبرازيل 1940-1990

¹ - Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, **Industrial Growth and Structural Change: Brazil in a long-run Perspective**, First Edition. (United Kingdom: Oxford University Press, 2015), P. 172.

² - Sources: GDP and Gross Investment data: IBGE (2006); manufacturing: IBGE (2006) and Abreu (1990); export data: IBGE (1990) and IBGE, Anuário Estatístico do Brasil, various years.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11)، أنه كان للصدمات التي سببها الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، تأثير دائم على التجارة الخارجية والهيكل الاقتصادي للبرازيل؛ حيث انخفضت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من 18% في المتوسط في العقد الأول من القرن العشرين إلى 6% في فترة الخمسينيات، غير أنه لم يحدث انتعاش معتدل لحصة الصادرات في الناتج القومي إلا منذ السبعينيات فصاعداً، حيث بلغ متوسط نصيبها 9.4% في فترة الثمانينيات، وفي الواقع كان هناك توسع مستمر في الصادرات بدأ من أوائل الستينيات مثلاً: كان متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الحقيقية 5.1% في الفترة الممتدة ما بين 1960-1970، و9.5% ما بين 1970-1980، و5.7% ما بين 1980-1990، كما بلغ متوسط نمو الواردات الحقيقية 5.7% و8.7% و-0.8% في نفس الفترات على التوالي، إلا أنه قبل هذه العقود الثلاثة، كان نمو الصادرات بطيئاً بمعدل نمو -0.8% في الفترة الممتدة ما بين 1940-1950 و1.3% ما بين 1950-1960، مقارنة بمتوسط نمو للواردات الحقيقية بنسبة 8.9% و4.0% على التوالي في هذه الفترات، لذلك، يظهر النمو السريع للصادرات من الستينيات فصاعداً تغييراً مهماً آخر في الهيكل الاقتصادي للبرازيل خلال سنوات ما بعد الحرب¹.

في بداية التسعينيات، استمرت اقتصادات أمريكا اللاتينية في المعاناة من الاختلالات الشديدة في الاقتصاد الكلي التي جعلت الثمانينيات "عقداً ضائعاً"، فظلت أزمة الديون الخارجية دون حل وظلت تغذي الأزمة المالية التي أثارها، فعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة الجديدة في البرازيل لعام 1990 (مثل تجميد الأصول المالية)، استمرت معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة على نحو متزايد، وكان رد فعل الحكومة اتجاهاً من خلال تصاعد أسعار الفائدة، ووضع الدين العام على مسار غير مستدام، مما زاد من مخاوف المستثمرين من التخلف عن السداد، فبعد خمس محاولات فاشلة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، عالجت الخطة "Real Plan" التي تم إطلاقها في عام 1994 التضخم الجامح، وتمكنت من خفضه من 2,708% في عام 1993 إلى أقل من 15% في عام 1995، وبصرف النظر عن إنشاء عملة جديدة "الريال"، فقد اعتمد برنامج الاستقرار أيضاً على سياسات نقدية متشددة تهدف إلى منع ضغوط الطلب².

كان استقرار الأسعار نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي الحديث للبرازيل، حيث أعاد تحديد الحوافز والمكافآت للفاعليين الاقتصاديين والسياسيين وفرض تغييرات في الممارسة الاقتصادية الراسخة بعمق، وبالتالي أصبح إخفاء أوجه القصور في الشركات أكثر صعوبة، مما كانت عليه عندما كانت تحت الحجاب التضخمي، علاوة على ذلك تضررت البنوك بدورها من جراء انخفاض عائدات ضريبة التضخم، مما دفع بتدخل الدولة في حالة سوء الإدارة أو التصرف، وبشكل عام، أدى الحفاظ على معدل تضخم منخفض إلى تحسين بيئة الأعمال، من خلال تقليل عدم اليقين بشأن أسعار المدخلات والمخرجات³.

¹- Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, *op.cit.*, P. 179.

²- *Ibid.*, P.181.

³- Dante Mendes Aldrighi, Renato Perim Colistete, *op.cit.*, P.182

تميزت معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة بالسنوات الأولى بعد إطلاق "Real Plan"، حيث بلغ معدل النمو المركب للنتائج المحلي الإجمالي للفرد ب 0.5% بين عامي 1995-2000، الذي لم يكن أعلى بكثير من "العقد الضائع" من ثمانينيات القرن الماضي، ومع ذلك، تحسن أداء النمو خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولا سيما في الفترة 2005-2009 عندما نما المعدل المركب للنتائج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 2.6% سنويا، مقارنة بمتوسط معدل مركب نسبته 0.9% خلال السنوات العشر السابقة، كما حدث تطور مهم آخر في ذلك الوقت فيما يتعلق بعدم المساواة، بعد أن كان يتراوح بنسبة 0.600 منذ أواخر الثمانينيات، حيث بدأ المعامل الجيني لعدم المساواة لدخل الأسرة في الانخفاض في عام 2001 إلى 0.543 في عام 2009، ولكنه لا يزال مرتفعا جدا وفقا لمعايير الدولية، غير أنه أقل بكثير من مستوى الذروة البالغ 0.636 في عام 1989، ويعود هذا الانخفاض الكبير في عدم المساواة في الدخل الأسري نتيجة لمجموعة من العوامل التي تتراوح من النمو الاقتصادي الأسرع والتوزيع الأفضل التعليم إلى التوسع القوي في الضمان الاجتماعي والتحويل الحكومي المشروط وغير المشروط¹.

شهدت البرازيل انكماشاً خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، بعد أن شهدت نموا كبيرا منذ عام 2003، ومع ذلك، فقد كانت البرازيل واحدة من أوائل الأسواق الناشئة التي بدأت في الانتعاش، مع حفاظها على معدل نمو يزيد عن 7% في عام 2010، والذي انخفض بنسبة 2.7% في عام 2011، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي الوافد إلى البرازيل بحلول نهاية عام 2011 بقيمة 426 مليار دولار أمريكي، كما بلغ رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر ب 113 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2014 شهدت أيضا البرازيل لأول مرة منذ 16 عاما، عجزا أوليا بما يتعدى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى رفع معدلات التضخم السنوي لما يزيد عن 6% منذ عام 2013².

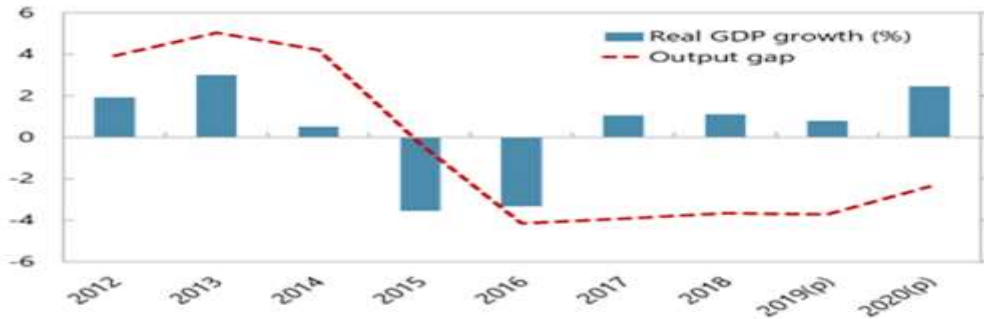
على عكس السنوات السابقة، تتميز الفترة ما بين 2015-2018 بانكماش اقتصادي، وزيادة في الاختلالات المالية وفقدان مرتبة الاستثمار، فمنذ عام 2014، واجهت البرازيل ظروفًا اقتصادية غير مواتية في الداخل والخارج أعاقت الاستثمار والنمو، نتيجة لانخفاض الإيرادات وصلابة المستويات المرتفعة من الإنفاق (بشكل أساسي الإنفاق الاجتماعي والمعاشات التقاعدية)، حيث انخفض معدل النمو السنوي من متوسط 4.5% سنويا من 2006-2010، إلى 2.4% من 2011-2014، ثم تلاه انكماش بنسبة 3.8% و 3.6% بين عامي 2015-2016، إلا أن الاقتصاد البرازيلي بدأ يتعافى خلال العامين الماضيين، وكان هذا الانتعاش مدفوعا بالانتعاش في الأسواق الدولية، والضبط المالي والإصلاحات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.1% في 2017 و بنسبة 1.3% في عام 2018 وأعلى بقليل مقارنة بعام 2017 (أنظر للرسم البياني رقم 11) نلاحظ من خلال الرسم البياني بأن الانتعاش

¹. IBID, P.182.

²- David Collins, **The BRIC States and Outward Foreign Direct Investment**, first Edition. (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), P.24.

الاقتصادي للبرازيل ضئيل جدا بالنسبة لهذه الفترة، ومن أجل تحسين النمو الاقتصادي تحتاج البرازيل إلى متابعة إصلاح المعاشات التقاعدية والضريبية بقوة، من خلال خلق مزيد من فرص العمل والانفتاح التجاري والاستثمار في البنية التحتية والإصلاحات المالية الرئيسية¹.

Subdued growth
After a disappointing economic recovery in 2017-2018,
the Brazilian economy is expected to strengthen.
(percent change and percent of potential output)



Source: IMF staff calculations.

INTERNATIONAL MONETARY FUND

الرسم البياني رقم (11) حول²: الانتعاش الاقتصادي البرازيلي لسنة 2017-2018 (بناء على تقييم صندوق النقد الدولي)

واصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد البرازيلي في الانخفاض بنسبة 1.1% في عام 2019، مقارنة بالعامين الماضيين، وكان هذا الأداء أقل من التوقعات، وذلك راجع للوضع الخارجي الذي لم يساعد على تحفيز الاستثمار أو النمو في سوق العمل والاستهلاك، بسبب الأزمة الأرجنتينية والعملية التشريعية المطولة لتبني الإصلاحات والأحداث غير المتوقعة مثل كارثة بروما دينيو، وبالتالي، أدى ضعف النمو الاقتصادي للبرازيل إلى زيادة التحديات الهيكلية التي تجعل من الصعب خلق فرص عمل تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين الحسابات العامة، وفي الربع الأول من عام 2020، قبل أن تبدأ آثار تفشي وباء فيروس كوفيد-19 في البرازيل، كان معدل النمو راكدا بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، نتيجة لانخفاضات كبيرة في القطاعات الإنتاجية مثل التصنيع والمعادن وفي الطلب والاستهلاك الأسري³.

¹ Inter-American Development Bank, "Brazil2015-2018 Country Program Evaluation", Ove office of Evaluation and Oversight, (2018): P. 3- 4.

² International Monetary Fund, Six Charts on Boosing Growth in Brazil, P. 1. the site was browsed on: 11/03/2021. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/25/NA072519-Six-Charts-on-Boosing-Growth-in-Brazil>

³ Alicia Bárcena and Others, "Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2020", ECLAC, October 2020, P.P.1-2.

واصل الاقتصاد انتعاشه من الركود في الربع الأخير من عام 2020، على الرغم من تباطؤ النمو من التوسع الحاد في الربع السابق، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في الربع الرابع من عام 2020، مع التوسع في الطلب المحلي الذي عوض التراجع في الصادرات، كان الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد في الربع الرابع، كما يوضحه الرسم البياني رقم 12، نتيجة لذلك، ارتفع إجمالي تكوين رأسمال الثابت بنسبة 20%، واستمر الاستهلاك الخاص في دعم الاقتصاد على الرغم من تباطؤ مساهمته عن الربع الثالث من نفس السنة، بالإضافة إلى ذلك تراجع الإنفاق الحكومي بشكل كبير، حيث بدأ تركيز الحكومة باتجاه شفاء الصحة المالية بعد تدابير التحفيز القوية منذ بداية جائحة فيروس كورونا، وبشكل عام انكمش الاقتصاد البرازيلي بنسبة 4.4% على مدار السنة بأكملها¹.

FIGURE 1

A surge in investments aided GDP growth of 3.2% in Q4 2020

Quarter-over-quarter growth in key expenditure components of real GDP, %

■ Private consumption ■ Government consumption ■ Gross fixed capital formation ■ Exports



Note: The data is seasonally adjusted.

Sources: Haver Analytics; Deloitte Services LP economic analysis.

Deloitte Insights | deloitte.com/insights

الرسم البياني رقم (12) حول: ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار بنسبة 3.2% في الربع الرابع من عام 2020

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% من جانفي إلى مارس في عام 2021 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، مسجلا أول توسع بعد الانكماش الاقتصادي المتتالي، سرعان ما تقلص بنسبة 0.1% في الربع الثاني من عام 2021، وهو انعكاس للنمو في الأرباع الثلاثة السابقة، وذلك يعود إلى تفشي الموجة الثانية للوباء، حيث انكشفت الزراعة بنسبة 2.8% بسبب الجفاف الذي شهدته البرازيل منذ ما يقرب من قرن، ومع ذلك، نمت الخدمات بشكل طفيف، مما حال دون انحدار أقوى في الناتج المحلي الإجمالي، أما من ناحية الطلب، جاءت المساعدات للاقتصاد من القطاع الخارجي، حيث تضاعف نمو الصادرات

¹Akrur Barua, Monali Samaddar, Brazil Monetary policy turns its gaze on inflation, the site was browsed on: 19/6/2021. P.1. <https://www2.deloitte.com/xe/en/insights/economy/americas/brazil-economic-outlook-04-2021.html>

تقريباً من الربع الأول إلى 9.4% في الربع الثاني¹، نتيجة لذلك نما الاقتصاد بنسبة 4%، بعد توسع قياسي بنسبة 12.3% في الفترة السابقة².

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية الكبرى لروسيا

كان تخلف روسيا في المجال الاقتصادي بشكل عام عند مقارنته بدول أوروبا الغربية واضحاً في مطلع القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتبعاً لذلك، أصبح التغلب على هذا التخلف وتقليص الفجوة بين روسيا والدول الأكثر تقدماً في أوروبا وبقية العالم، هو الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية الروسية والمهمة الرئيسية للحكومات الروسية، المتمثلة في مهمة "التحديث من أجل اللحاق بالركب"، ومن السمات المميزة لسعي روسيا إلى التحديث واللحاق بالركب هو أنه على مدار 200 عام تقريباً كان هناك فارق زمني مستقر بين مستوى التطور في روسيا، ومستوى الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً مثل فرنسا وألمانيا، بحيث قدر حجم التأخر الزمني حوالي 50 عاماً، ويعود السبب وراء كل هذا هو الافتقار إلى سياسة متماسكة للتحديث، مما يعني بدوره أن السياسة الاقتصادية لروسيا تفتقد إلى التماسك، نتيجة لتركيز الحكومات على جوانب معينة من التحديث وتجاهل أو حتى إعاقة التقدم في أماكن أخرى، فكانت تعطى الأولوية للتحديث في القطاع العسكري وفروع الاقتصاد المرتبطة به³. (كما هو موضح في الجدول رقم 12)

السنة	و.م.أ	فرنسا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا	اليابان	روسيا
الزراعة	والأخشاب	ومصايد					
		الأسماك					
1820	70.0	-	-	-	37.6	-	-

¹- Brazil Economic Snapshot, Economic Forecast Summary (May 2021), the site was browsed on: 27/10/2021.P.1. <https://www.oecd.org/economy/brazil-economic-snapshot/>

²- Trading Economics, Brazil GDP growth rate, the site was browsed on: 21/2/2022.P.1.

<https://tradingeconomics.com/brazil/gdp-growth>

³- Vladimir Mau, Tatiana Drobyshvskaya, "Modernization and the Russian Economy: Three Hundred Years of Catching Up," **oxford university press**, 25 August, 2012, P. P.1-3.

-	70.1	22.7	37.0	49.5	49.2	50.0	1870
70.0	60.1	11.7	26.5	34.6	41.1	27.5	1913
46.0	48.3	5.1	13.9	22.2	28.3	12.9	1950
17.0	6.4	2.2	3.9	3.1	5.1	2.8	1992
			والمرافق السكنية	والبناء	والتعدين	التحويلية	الصناعات
-	-	32.9	-	-	-	15.0	1820
-	-	42.3	29.0	28.7	27.8	24.4	1870
-	17.5	44.1	33.8	41.1	32.3	29.7	1913
29.0	22.6	44.9	40.2	43.0	34.9	33.6	1950
36	34.6	26.2	24.3	37.3	28.1	23.3	1992
							خدمات
-	-	29.5	-	-	-	15.0	1820
-	-	35.0	34.0	21.8	23.0	25.6	1870
-	22.4	44.2	39.7	24.3	26.6	42.8	1913
25.0	29.1	50.0	45.9	34.8	36.8	53.5	1950
47.0	59	71.6	71.8	59.1	66.8	74.0	1992

الجدول رقم(12) حول¹: هيكل التوظيف في الفروع الرئيسية للاقتصاد الروسي مقارنة بفرنسا وألمانيا (%) للفترة ما بين 1992-1820

خلال فترة التسعينيات خضعت روسيا لتحولات عميقة، فقد تغيرت من نظام الدكتاتوريات الشيوعية إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب، وأصبح "بوريس يلتسين" أول رئيس منتخب في جوان 1991 وبحلول نهاية ذلك العام، كان قد اتفق مع قادة أوكرانيا وبيلاروسيا على حل الاتحاد السوفييتي، وبدأ بتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، بما في ذلك تحرير الأسعار والخصخصة الجماعية واستقرار الروبل، فعلى الرغم من إصلاحات يلتسين إلا أن الأداء الاقتصادي كان مروعا خلال معظم التسعينيات، حيث فقدت روسيا في الفترة ما بين 1991-1998 ما يقرب من 40% من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعانت من نوبات تضخم عديدة وانخفاض سريع في الدخل الفردي، في خضم هذه المؤشرات السلبية، تمكنت روسيا من تحقيق النمو في عام 1997، وهو أول نمو إيجابي تم تحقيقه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، غير أن الأزمة المالية التي بدأت في آسيا في أواخر عام 1997، سرعان ما انتشرت إلى

¹ - Sources: For data on per capita Gross Domestic Product: for 1870-1950 see Maddison A. Monitoring the World Economy 1820-1992. Development Center Studies. - OECD, 1995. For data on per capita Gross Domestic Product for 2001, see World Development Report 2003. The World Bank. Conversion of data into US dollars by Geary-Khamis, 1990.

روسيا، والتي تسبب بانخفاض حاد في الروبل ، انهيار أسعار النفط، ومع ذلك، على عكس توقعات معظم النقاد، فقد سمحت هذه الظروف بتحقيق التوسع الاقتصادي السريع في معظم العقد المقبل¹.

تزامن تولي بوتين الرئاسة في عام 1999، والذي جعل من هدفه هو تجنب الفوضى الاقتصادية التي حدثت في العقد الماضي ودفع البلاد نحو النمو والاستقرار على المدى الطويل، ففي الفترة الممتدة ما بين 2000 -2002، أجرى بوتين عددا من الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك تبسيط النظام الضريبي؛ تقليل عدد معدلات الضرائب؛ تبسيط متطلبات التسجيل التجاري والترخيص، وخصخصة الأراضي الزراعية، وفي عام 2003 مع تنفيذ الإصلاحات جزئيا فقط، صادر بوتين أكبر شركة روسية هي شركة النفط يوكوس "The Yukos Oil Company"، ويعكس هذا التصرف بداية موجة من عمليات الاستحواذ على الشركات الخاصة من قبل الدولة، وبالتالي، في الفترة ما بين 2004 - 2006 أعادت الحكومة الروسية تأميم عدد من الشركات التي تعتبر قطاعات اقتصادية استراتيجية².

شهدت روسيا نموا اقتصاديا قويا على مدى السنوات العشر الماضية (1999-2008)، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.9% في المتوسط سنويا، على عكس متوسط الانخفاض السنوي في الناتج المحلي الإجمالي البالغ 6.8% خلال السنوات السبع الماضية (1992-1998)، حيث تنعكس اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية في قياسات أخرى، تشير إلى تحسن مستوى المعيشة في روسيا طوال هذه الفترة من 1999-2008، وعليه، ارتفع متوسط الأجور الحقيقية في روسيا بنسبة 10.5% سنويا من 1999-2008، بالإضافة إلى ذلك، نما الدخل الحقيقي المتاح (الدخل المتاح للمواطن الروسي العادي من جميع المصادر بعد الضرائب) بنسبة 7.9% ، وبالمقابل انخفض معدل البطالة في روسيا خلال نفس الفترة من 12.6% إلى 6.3%، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي، إلا أن روسيا عانت من مشاكل مستمرة، نجد من خلال البيانات المتاحة في الجدول، أن معدلات التضخم انخفضت عن المعدلات المرتفعة للغاية في التسعينيات، ولكن سرعان ما ارتفع ما بين 2006-2008 بسبب ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.7% و 9.0% و 14.1% على التوالي³. (كما هو موضح في الجدول رقم 13)

السنة	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	متوسط الأجور الحقيقية	الدخل الشخصي الحقيقي المتاح	معدل البطالة
1999	6.4	85.7	-23.2	-8.8	12.6
2000	10.0	20.8	18.0	11.3	10.5
2001	5.1	21.5	19.9	8.7	9.0
2002	4.7	15.8	16.2	9.7	8.1

¹- Matthew Johnston, «The Post-Soviet Union Russian Economy,~ the site was browsed on: 17/03/2021.P.1. <https://www.investopedia.com/articles/investing/012116/russian-economy-collapse-soviet-union.asp>

²- Ibid, P.1.

³- William H. Cooper, Russia's Economic Performance and Policies and Their Implications for the United States, **Congressional Research Service**, 29 June, 2009, P. 5 - 6.

2003	7.3	13.7	9.8	13.5	8.6
2004	7.2	10.9	10.3	8.6	8.2
2005	6.4	12.7	12.6	11.5	7.6
2006	6.7	9.7	14.4	10.2	7.2
2007	8.1	9.0	16.2	12.0	6.2
2008	5.6	14.1	10.3	2.7	6.3

الجدول رقم (13) حول¹: المؤشرات الاقتصادية الداخلية الروسية الرئيسية (%) للفترة ما بين 1999-2008

جاء الركود في الفترة 2008-2009 إلى روسيا من خلال الأسواق المالية العالمية، التي اهتزت بفعل إفلاس بنك ليمان براذرز "Lehman Brothers' bankruptcy"، فمنذ نهاية 2007 إلى سبتمبر 2008، كان هناك تفاؤل بأن الاقتصاد الروسي - باحتياطاته الهائلة (أكثر من نصف تريليون دولار)، من النقد الأجنبي، وفائض الميزانية الفيدرالية، وأسعار النفط التي تزيد عن 100 دولار أمريكي للبرميل - قد يكون بمثابة ملاذ لاستقرار الاقتصاد العالمي المضطرب، غير أن انخفاض أسعار النفط إلى ثلث مستواها السابق (إلى 38 دولارا أمريكيا للبرميل في ديسمبر 2008)، وتدفق رأسمال الهائل إلى الخارج وسحب البنوك والشركات الروسية من الأسواق المالية العالمية، أدت إلى مشاكل رئيسية للحصول على الائتمان، وكل هذه المؤشرات السلبية أثرت على النمو الاقتصادي، نتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.8% لسنة 2009، والإنتاج الصناعي بنسبة 10.7%، وانخفض الإنتاج السكني الجديد من قبل مؤسسات الدولة بنسبة 14.4%، كما انخفض نقل البضائع بالسكك الحديدية بنسبة 15% من نفس السنة² (بعد انخفاض بنسبة 3% في عام 2008).

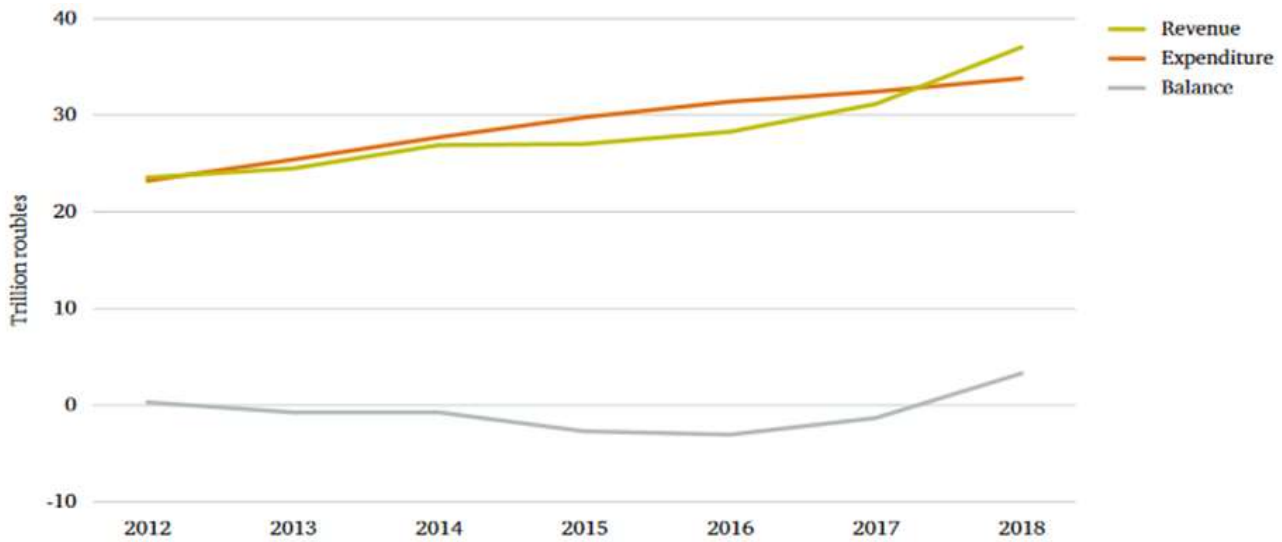
بعد الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته روسيا في فترة ما بين 2010-2011، أصبح من الواضح أن النمط القديم للنمو الروسي، الذي كان يعتمد على أسعار النفط المرتفعة والمتزايد باستمرار، أصبح غير مناسب مع انتاج النفط المحلي المستقر تقريبا وأسعار النفط العالمية المستقرة تقريبا، لم يظهر أي محرك آخر للاقتصاد الروسي، ظل تدفق رأسمال مرتفعا وظلت القدرة التنافسية للسلع (باستثناء النفط الخام وبعض المواد الخام الأخرى) منخفضة، حيث سقطت معظم الميزانيات الإقليمية في عجز كبير، وزادت نسبة الديون المعدومة إلى أصول البنوك، وحصلت الشركات الحكومية (غير الفعالة) على دور متضخم بشكل غير معقول، واستمر التضخم في الارتفاع (6-8% سنويا) مما منع البنك المركزي من خفض معدلات الفائدة المرتفعة، كما أصبح مناخ الاستثمار للشركات الخاصة (الأجنبية وكذلك المحلية) أسوأ، ونتيجة لذلك حدث ركود رهيب بين عامي 2012 و2013³.

¹ - Economist Intelligence Unit. Country Profile 2007: Russia. p. 42

² - Sergey Smirnov and Others, **Business Cycles in BRICS**, (Switzerland: Springer International Publishing, 2019), P.103.

³ - Sergey Smirnov and Others, **op.cit**, P. 103.

دفعت العقوبات المالية الغربية المرتبطة بالأزمة الأوكرانية في عام 2014، والعقوبات الروسية المضادة ذات الصلة على واردات الغذاء والانخفاض الشديد في أسعار النفط، الاقتصاد الروسي إلى ركود جديد، واستجابة لذلك، فقد تحول البنك المركزي الروسي (CBR) من استهداف سعر الصرف إلى استهداف، مما سمح للروبل بالهبوط ووضع أسعار الفائدة بوضوح أعلى من معدل التضخم، حيث ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار المستهلك إلى 15.5% في عام 2015، لكنه انخفض إلى 3.7% في عام 2017، وعليه، تم خفض الإنفاق العام بالقيمة الحقيقية، مما أثر حتى على الإنفاق الدفاعي اعتباراً من عام 2016، فبحلول عام 2018، حدث انتعاش متواضع وتقلب في أسعار النفط ولكن في المتوسط أعلى، عادت الحكومة إلى الفائض¹ وهذا سوف يوضحه الرسم البياني رقم 14. (وفقاً لوزارة المالية للاتحاد الروسي لعام 2018)



الرسم البياني رقم 14 حول: الإيرادات والنفقات والميزان الحكومي العام للفترة ما بين 2012-2018 (تريليون روبل للأسعار الجارية)

استمر انتعاش التجارة في أوائل عام 2018، مدعوماً بالطلب القوي لاسيما في قطاع الصناعات التحويلية، على صعيد سياسي ازداد خطر تصاعد التوترات التجارية في أعقاب إعلانات الرسوم الجمركية، المتبادلة من قبل الولايات المتحدة والصين²، انخفضت قيمة العائد على الدخل الثابت بنحو 7% في عام 2018، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط مما يعكس كلا من الانخفاض بسبب العقوبات الجديدة (التهديد باتخاذ تدابير جديدة) وتأثير مشتريات العملات الأجنبية في ظل اللوائح المالية، قد ساعد الحساب الجاري على تسجيل فائض قياسي بنسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، مع نمو قوي للصادرات وواردات معتدلة، كما انخفض الدين الخارجي بنسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي، مع استمرار القطاع

¹ - Philip Hanson, "Russian Economic Policy and the Russian Economic System Stability versus Growth", The royal Institute of International Affairs, December, 2019, P.4.

² - World Bank Group, Modest Growth Ahead, Russia Economic Report 39 (2018): P. 3.

الخاص في تقليص المديونية الخارجية، تبعاً لذلك، واصل الاقتصاد الروسي بإظهار نمو معتدل في ظل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ولكن مع القيود الهيكلية وتأثير العقوبات، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3% في عام 2018، مدفوعاً بالصادرات والاستهلاك ومدعوماً بنمو الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمالة، وتسجيل الاستثمار زيادة معتدلة مقارنة بالعام السابق¹.

أدت السياسة النقدية المتشددة نسبياً في النصف الأول من عام 2019، وديناميات الدخل الحقيقي الضعيفة بسبب التضخم المرتفع على خلفية ارتفاع معدل ضربية القيمة المضافة، والبداية البطيئة في تنفيذ المشاريع الوطنية إلى تراجع النمو في عام 2019، -لايزال الانخفاض في القوة العاملة وعدد الموظفين بسبب شيخوخة السكان يمثل عبئاً ولم يتم تعويضه بعد من خلال زيادة سن التقاعد مؤخراً- حيث عانت الصادرات من ضعف الطلب العالمي على الهيدروكربونات والمعادن، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية تحد من حجم نمو الطلب المحلي²، وفي الربع الثاني من عام 2019، تعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من حيث القيمة السنوية، إلى 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي مقارنة بالربع الأول، ثم تسارع زخم النمو الاقتصادي في الربع الثالث والربع الأخير من عام 2019، وسجل نمو بنسبة 1.3% للناتج المحلي الإجمالي السنوي لعام 2019، مقارنة بالعام السابق³.

كان الاقتصاد الروسي في وضع قوي نسبياً في نهاية الربع الأول من عام 2020، قبل أزمة كوفيد-19، كانت الحسابات التجارية والحسابات الجارية والمالية في فائض، وكان التضخم عند أدنى مستوى تاريخي، مع تفشي الموجة الثانية للفيروس كوفيد-19 في روسيا، توقف انتعاش النمو المبكر في الربع الثالث والرابع⁴، حيث قدر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لروسيا بنسبة -3.1% في عام 2020⁵، ومع ذلك في الربع الأول من عام 2021، انتعش النمو مرة أخرى مع استقرار بعض حالات كوفيد-19 الجديدة، وتخفيف القيود، وفي الربع الثاني انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 10% تقريباً نتيجة للأزمة الناجمة عن وباء الكوفيد-19 وكذلك إنهيار أسعار النفط، ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الروسي في الربع الثالث بنسبة 3.7% لعام 2021⁶، ثم ارتفع بنسبة 5.2% في نوفمبر، ثم انخفض بنسبة

¹- Staff Report, RUSSIAN FEDERATION, International Monetary Fund, 19 July, 2019, P.2-6.

²- European Economic Forecast, autumn 2019, Russian Federation: Growth picks up on a higher public spending, The European Commission, 7 November, 2019, P. 161.

³- Christopher Pala, Russia Economic Report December 2019, World Bank Group 43 (2019): P. 18-19

⁴- Christopher Pala, "Russia Economic Report MAY 2021", World Bank Group 45 (2021): P. 6

⁵- Knoema, "Russian Federation - Gross domestic product in constant prices growth rate", the site was browsed on : 01/11/2021.P.1. <https://knoema.com/atlas/Russian-Federation/Real-GDP-growth>

⁶- Statista, "Year-over-year gross domestic product (GDP) growth rate in Russia from January 2019 to August 2021", the site was browsed on : 01/11/2021.P.1. <https://www.statista.com/statistics/1009056/gdp-growth-rate-russia/>

4.3% في ديسمبر، وعلى هذا الأساس قدر نمو الاقتصاد الروسي ككل نسبة 4.6%¹. (كما هو موضح الرسم البياني رقم 15)



الرسم البياني رقم (15) حول: نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي على أساس سنوي من جانفي 2019 إلى نوفمبر

2021

المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الكبرى في الصين

قبل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين، كان اقتصادها زراعياً فقيراً، حيث شكلت الزراعة آنذاك 57.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1950، كما استوعبت 83.5% من العمالة الصينية، نتيجة لذلك، كان الناتج المحلي الإجمالي لبيير كابيتا "Per capita" منخفضاً جداً، وعلى وجه الخصوص، نصيب الفرد من الناتج الزراعي والصناعي الذي يقدر بـ 143 يواناً (أو ما يعادل 65 دولاراً بأسعار عام 1952). أدى الهيكل الصناعي المشوه إلى قمع تطور الاقتصاد الصيني، والذي قام بدوره في إنشاء اقتصاد مغلق وفقير مدقع، وتوزيع مشوه للدخل، وعلى غرار القادة في العديد من البلدان النامية الأخرى التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، تبنى قادة الصين استراتيجية تنمية موجهة للصناعات الثقيلة بعد حصولهم على الاستقلال السياسي في عام 1949².

كان الاقتصاد الصيني في عهد ماو تسي تونغ معزولاً تقريباً عن الاقتصاد العالمي، فمنذ عام 1978 شهدت الصين معدلات نمو مرتفعة باستمرار، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي بدأت

¹- Statista, "Year-over-year gross domestic product (GDP) growth rate in Russia from January 2019 to November 2021", the site was browsed on : 21/ 2/ 2022.P.1. <https://www.statista.com/statistics/1009056/gdp-growth-rate-russia/>

²- Justin Yifu Lin and Miaojie Yu, Industrial Upgrading and Poverty Reduction in China, the site was browsed on: 01/11/2021.P.1. <https://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2016/Poverty-SDGs/MiaojieYupaper.pdf>

بعد عامين من وفاة ماو تسي تونغ، حققت معدل نمو سنوي قدره 9% في الفترة ما بين 1979-1990، وفي نهاية تلك الفترة وحتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اعتقد العديد من العلماء أن الصين لا يمكنها الاستمرار في نفس المعدل من النمو لفترة أطول بسبب عدم وجود إصلاحات جوهريّة¹، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تضاعف بمقدار 13 مرة في عام 2006 مما كان عليه في عام 1978.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 157.7 مليار دولار أمريكي إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي، مما ساعد في رفع مستوى دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بها بشكل حاد، والحد من انتشار الفقر المدقع²، بالإضافة إلى ذلك شهدت الصين ارتفاعاً كبيراً في التدفقات التجارية بينها وبين بقية العالم، حيث أصبح الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، واقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى شركاء تجاريين رئيسيين للصين، ومع ذلك، فقد أثرت الأزمة المالية العالمية (2007-2008) على أسواق الصادرات الصينية الرئيسية³ (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان).

كان للتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2008 تأثير كبير على الاقتصاد الصيني، بسبب الركود العالمي والانكماش الأول في التجارة منذ 30 عاماً، حيث انهارت صادرات الصين -التي تمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وحوالي ثلث نموها الاقتصادي السنوي- في أواخر عام 2008، أدى التراجع في التجارة إلى خفض معدل النمو بحوالي 3 نقاط مئوية في عام 2009، وبنسبة حوالي نقطة مئوية في الربع الأول من نفس العام (2009)، وقد ساعد ضخ الأموال من مجموعة العشرين للاقتصادات الرئيسية لدعم تمويل التجارة، ولكن الصادرات لم تستأنف دورها كمحرك نمو قوي، نتيجة للأزمة وما أعقبها من انخفاض في التجارة⁴.

استجابت الحكومة الصينية بتنفيذ حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 586 مليار دولار، تهدف إلى حد كبير إلى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي، حيث مكنت مثل هذه السياسات الصين من مواجهة آثار الانخفاض العالمي الحاد، في الطلب على المنتجات الصينية، فمن الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.7%، ومع ذلك تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الست التالية على التوالي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 10.6% في 2010 إلى غاية 6.7% في 2016، ثم ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 6.8% في عام 2017، لكنه تباطأ إلى 6.6% في

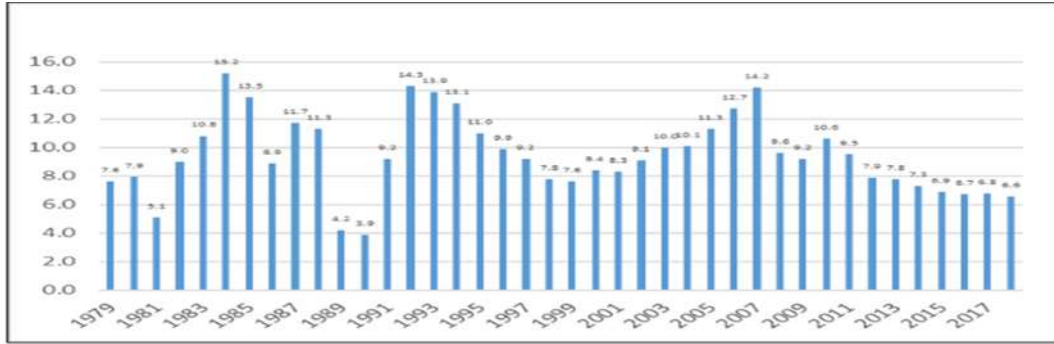
¹ - Gitte Wallin Pedersen, "China's Role in the Global Economy", **Monetary Review**, 19 December 2003. P. 61.

² - Clem Tisdell, "Thirty Years of Economic Reform and Openness in China: Retrospect and Prospect", **the School of Economics**, 20 September 2008, P. 10.

³ - Guglielmo Maria Caporale, Anamaria Sova, Robert Sova, "Trade flows and trade specialisation: The case of China", **China Economic Review** 34 (2015): P. 262.

⁴ - Linda Yueh, "a Stronger China", **International Monetary Fund** 47 (2010): P. 1.

عام 2018، على الرغم من ارتفاعه إلى 6.8% في عام 2017¹ (كما هو موضح في الرسم البياني رقم 16) (حسب احصائيات صندوق النقد الدولي والمكتب الوطني الصيني للإحصاء لعام 2018)



Source: IMF, and Chinese National Bureau of Statistics.

الرسم البياني رقم (16) حول: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني للفترة ما بين 1979-2018

منذ بداية عام 2019، واجه الاقتصاد الصيني ضغوطا كبيرة تحت تأثير العوامل الإيجابية وغير المواتية، فمن ناحية، تحول نمو الصادرات من إيجابي إلى سلبي وسط تباطؤ التعافي العالمي والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويؤكد هذا الانعكاس استنتاجا مهما مفاده أن الاقتصاد الصيني، سيتعرض لمزيد من التحديات بسبب تشديد البيئة الخارجية، عكس الوضع في عام 2018 كانت التحديات ناتجة عن البيئة الداخلية²، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 6.4% في عام 2019 ولكن تباطؤا بنسبة 0.2% في الربعين الثاني والثالث، مما أظهر انخفاضا تدريجيا في الأرباع الثلاثة الأولى³، فبالنسبة للربع الرابع من عام 2019، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 6.0%، وهو نفس معدل نمو الربع الثالث وأبطأ من 6.2% في الربع الثاني و6.4% في الربع الأول ونتيجة لذلك حقق معدل النمو السنوي البالغ 6.1% في عام 2019، وهو ضعف معدل النمو العالمي البالغ 2.9% كما توقعه صندوق النقد الدولي في جانفي⁴.

شهد النمو الاقتصادي الصيني انخفاضا حادا نادرا في الربع الأول من عام 2020، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في الربع الأول 6.8%، بانخفاض قدره 13.2 نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2019 (6.4%)، وانخفض الحجم الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي بنحو 410 مليارات دولارات، وفي الوقت نفسه انخفضت واردات وصادرات الصين من السلع بنسبة 11.4% في الربع الأول⁵، بـ 15.1% نقطة مئوية عن نفس الفترة من عام 2019 (3.7%)، فيما بعد تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق انتعاش في

¹- Wayne M. Morrison, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", **Congressional Research Service**, 25 June, 2019, P.P.5-8.

²- Chen Weidong, China's Economic and Financial Outlook, **Institute of International Finance** 38 (2019): P.2.

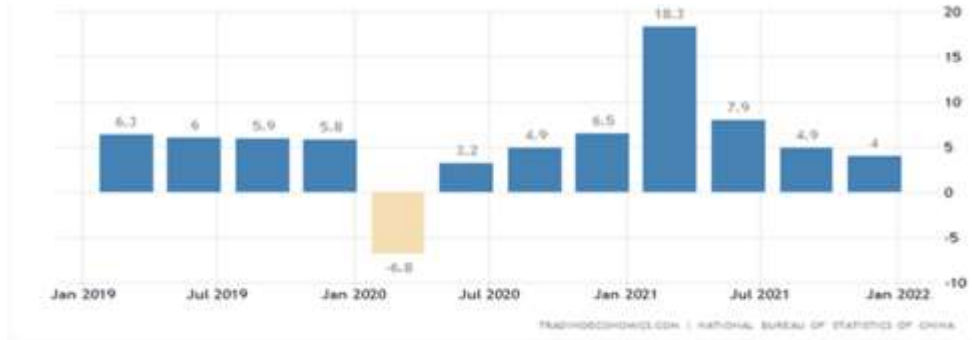
³- Wei Wang and Others, China Economic Monitor, **KPMG**, December , 2019, P.7.

⁴- Bin Zhao, "China Economic Quarterly Q4 2019", **Pwc**, February , 2020, P.2.

⁵- Hu Angang, "The World and China's Economy under the COVID-19 Pandemic", the site was browsed on: 24/6/2021. P.3. <https://valdaiclub.com/a/highlights/the-world-and-china-s-economy-under-the-covid-19/>

الربع الثاني من 2020 بنسبة 3.2% و 4.9% في الربع الثالث و 6.5% في الربع الرابع على التوالي، على أساس سنوي¹.

سجل الاقتصاد الصيني معدل نمو بنسبة 2.3% في عام 2020 بأكمله، ويعزى هذا النمو إلى التعافي المستمر في زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل كبير في هذا التحسن، ولإنتاج الصناعي الذي كان مدفوعا بالصادرات والأرباح الصناعية، ولذلك، تجاوز الاقتصاد الصيني علامة 100 تريليون يوان للمرة الأولى²، نتيجة لذلك، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 8.1% في عام 2021 مقارنة بالعام الماضي³.
(أنظر للرسم البياني رقم 17)



الرسم البياني رقم (17) حول⁴: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين من 2019 إلى غاية جانفي 2022 (على أساس سنوي، %)

المطلب الرابع: التحولات الاقتصادية الكبرى في الهند

بعد استقلال الهند عن الحكم الاستعماري عام 1947، كان هيكل الاقتصاد الهندي زراعيا بطبيعته، في الفترة ما بين 1950-1951، كان أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الزراعة، وما يقرب 30% من الخدمات وكانت حصة الصناعة 16%، وفي قطاع التصنيع كان ما يقرب من ثلثي إنتاج القطاع المنظم يتألف من الأنشطة التقليدية مثل المنسوجات وتجهيز الأغذية ومعالجة المواد الخام الزراعية والمعدنية، وبناء على "تجربة السوفياتية" تبنت الدولة سياسة تسريع التصنيع وزيادة الاستثمار العام بشكل كبير، مع التركيز على الصناعة الثقيلة والتعريفات المرتفعة لحماية قطاع التصنيع، تم وضع وتنفيذ مجموعة واسعة من الضوابط مثل نظام الترخيص الصناعي لخلق القدرات والإنتاج والأسعار لضمان استخدام الأموال وفقا لمزيج الاستثمار المحدد في إطار استراتيجية التصنيع المخطط لها، لذلك، في نصف

¹- Liqing Zhang, "Global Economy and China's Economy in 2021", **PWC**, December, 2020 P. 17.

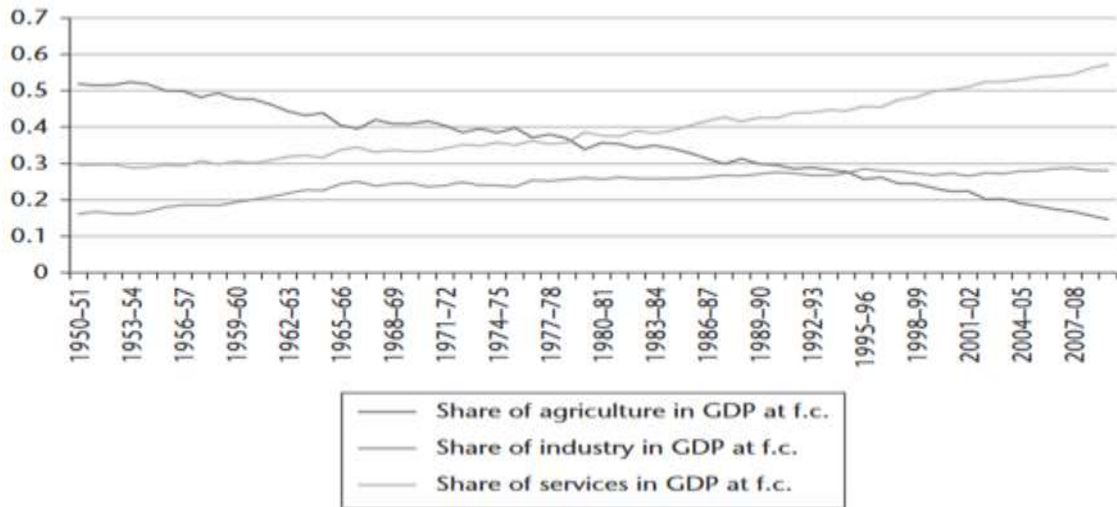
²- Raymond Ng and Others, "China Economic Monitor", **KPMG**, February, 2021, P. 5.

³- Trading Economics, "China GDP Annual Growth Rate", the site was browsed on: 21/2/2022.P.1.
<https://tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual>

⁴- Source : Wind, KPMG analysis, August 2021, P.6.

<https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/cn/pdf/en/2021/08/china-economic-monitor-q3-2021.pdf>

العقد الأول بعد الاستقلال ارتفعت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بوتيرة أسرع من تلك الخاصة بقطاع الخدمات، ويرجع ذلك أساساً إلى التركيز الشديد الذي توليه الحكومة للصناعة، ولكن في أواخر الستينيات، بدأ هيكل الناتج المحلي يتحول ببطء لصالح الخدمات¹ (أنظر للرسم البياني رقم 18)



الرسم البياني رقم (18) حول: حصص الناتج المحلي الإجمالي في الهند للقطاعات الثلاثة: الزراعة والصناعة والخدمات للفترة ما بين 1950-2008

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (18) تسارع وتيرة نمو قطاع الخدمات في أواخر السبعينيات، مع انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وظلت الصناعة شبه راكدة، لكن في أوائل الثمانينيات تحسن معدل النمو، حيث نمت الصناعة بمعدل سنوي 6.6% والزراعة بمعدل 3.6%²، ثم شهدت في أواخر التسعينيات طفرة في نمو الخدمات مصحوبة بتآكل سريع في نصيب الزراعة، وبين عامي 2005 و2008 نما نمو القيمة المضافة العالمية بشكل أسرع في الزراعة والصناعة منه في الخدمات، ومع ذلك لم يكن هناك انعكاس في أنماط النمو في الهند³.

كانت الهند تنمو بشكل أسرع من مجموعات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة، فبعد الأزمة المالية انخفض النمو بشكل حاد في الهند من 9.8% في عام 2007 إلى 3.9% في عام 2008، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأكثر تضرراً انخفض معدل نموها⁴ من 2.7% إلى 0.1%، فمُنذ منتصف عام 2009، كانت وتيرة التعافي في الهند قوية يقودها الطلب المحلي والاستثمار في البنية التحتية، والأداء

¹- Aradhna Aggarwal and Nagesh Kumar, **Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: the case of India**, (the UK: British Library Cataloguing, 2015), P.P.200-203.

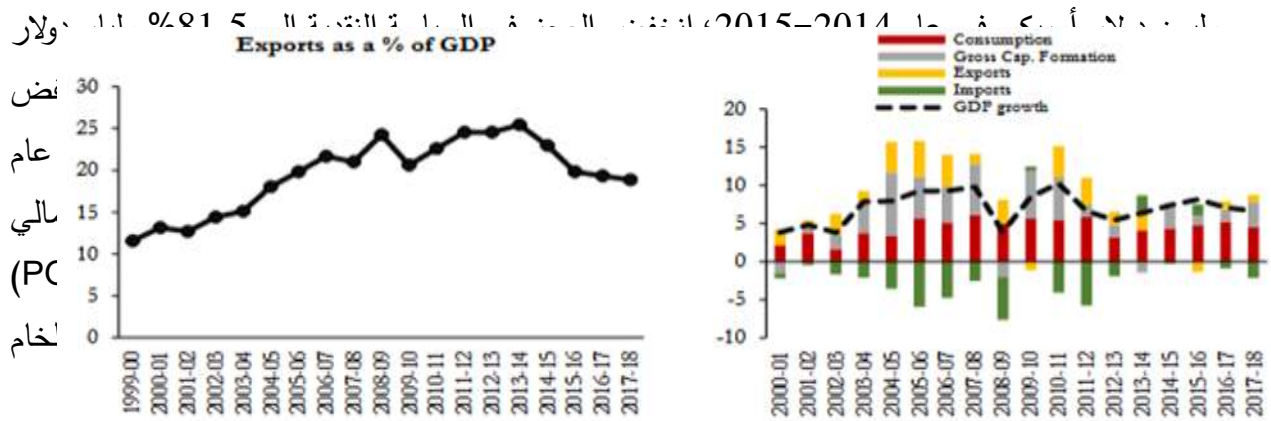
²- Consulate General of India Jeddah, "History of Indian Economic", the site was browsed on: 21/04/2021. P.3. https://cgijeddah.gov.in/web_files/267622636-History-of-Indian-Economy.pdf

³- Aradhna Aggarwal and Nagesh Kumar, **op.cit**, P.203

⁴- Vikas Dimble, Nalini Gulati, **Global financial crisis and India: A look at the decade gone by**, the site was browsed on: 24/04/2021.P.1. <https://www.ideasforindia.in/topics/macroeconomics/global-financial-crisis-and-india-a-look-at-the-decade-gone-by.html>

القوي في الخدمات والصناعة والزراعة وأنشطة البناء، حيث استقر معدل النمو في الهند عند 6.8% في عام 2009¹، ثم انتعش الاقتصاد الهندي بنسبة 10.1% في عام 2010 مدفوعا بالانتعاش القوي في الزراعة والنمو السريع في الخدمات، ثم انخفض النمو إلى 6.6% و5.5% في عام 2011² و2012³ على التوالي، وهذا أدى إلى انهيار متوسط النمو السنوي للاستثمار بمقدار 10 نقاط مئوية في ائتمان الصناعة والأرباح بأكثر من ذلك، انخفضت الصادرات والواردات بأكثر من 12 نقطة مئوية⁴.

كان نمو الصادرات محركا مهما لنمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة العالمية، وتحديدًا خلال سنوات الازدهار التي سبقت الأزمة وما زال يساهم بشكل إيجابي في 2010-2011 وفي 2011-2012، فقد تضاعف دوره في النمو منذ ذلك الحين⁵ (أنظر إلى الشكل 19 الأول والثاني)، حيث انخفضت نسبة الصادرات الهندية إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ 2013-2014، كما بلغ العجز التجاري الهندي 137.7



1- Salil Bhandari, "Growth Prospects of the Indian Economy", **PHD Chamber**, DECEMBER 2011, P.20.

2- Countryeconomy, "India GDP - Gross Domestic Product", the site was browsed on: 05/11/2021. P.1. <https://countryeconomy.com/gdp/india?year=2011>

3- Countryeconomy, "India GDP - Gross Domestic Product", the site was browsed on: 05/11/2021. P.1. <https://countryeconomy.com/gdp/india?year=2012>

4- Arvind Subramanian, Josh Felman, India's Great Slowdown: What Happened? What's the Way Out? **CID Faculty Working Paper** 370 (2019) : P.9.

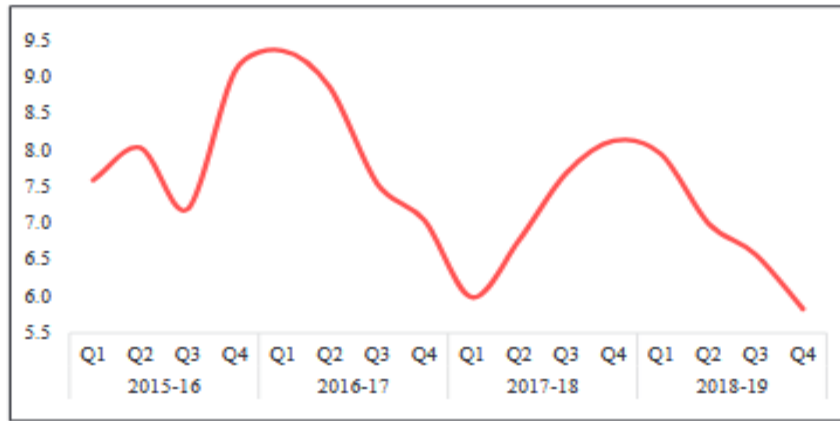
5- The World Bank Group, "India's Growth Story", **INDIA DEVELOPMENT UPDATE**, 7 March 2018, P. 115.

6- The Finance Minister, India Economic Survey 2015-16, **KPMG international**, 26 FEBRUARY, 2016, P. 4.

الرسم البياني رقم (19-2) حول¹: مساهمة الصادرات الهندية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

في عام 2016، بلغت حصة صادرات الخدمات حوالي 36% من إجمالي الصادرات؛ حيث شكلت صادرات البضائع الأساسية (أي الصادرات غير النفطية وغير الذهبية) حوالي نصف جميع الصادرات، وشكلت صادرات النفط 10%، وصادرات الذهب بنسبة 4%، وعليه سجل الاقتصاد الهندي نمو قوي بنسبة 7.1% لعام 2016، ثم سجل معدل نمو بنسبة 7.2% في عام 2017 بأكمله.

تسبب التقدم البطيء للقطاع المالي، في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند ويعود ذلك إلى انخفاض النمو في الإنتاج الصناعي والتباطؤ في قطاع الزراعة (أنظر للرسم البياني رقم 20)، نتيجة لذلك، نما الاقتصاد الهندي في الربع الأول من عام 2018، بنسبة 8% إلى 7% في الربع الثاني و6.6% في الربع الثالث و5.8% في الربع الرابع لنفس السنة، حيث تم تسجيل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.8% لعام 2018، وهو أقل من معدل النمو لعام 2017 بنسبة 7.2% (انخفض بنسبة 0.4%)².



الرسم البياني رقم (20) حول³: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند في عام 2018

سجل الاقتصاد الهندي تباطؤًا في عام 2019، مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.8% في عام 2018، إلى 5% في الربع الأول من عام 2019 إلى 4.5% في الربع الثاني من نفس العام،

¹- Source: National Accounts and World Bank Staff Calculations. Notes: Years are Fiscal Years. All national accounts data is measured in constant INR.2016

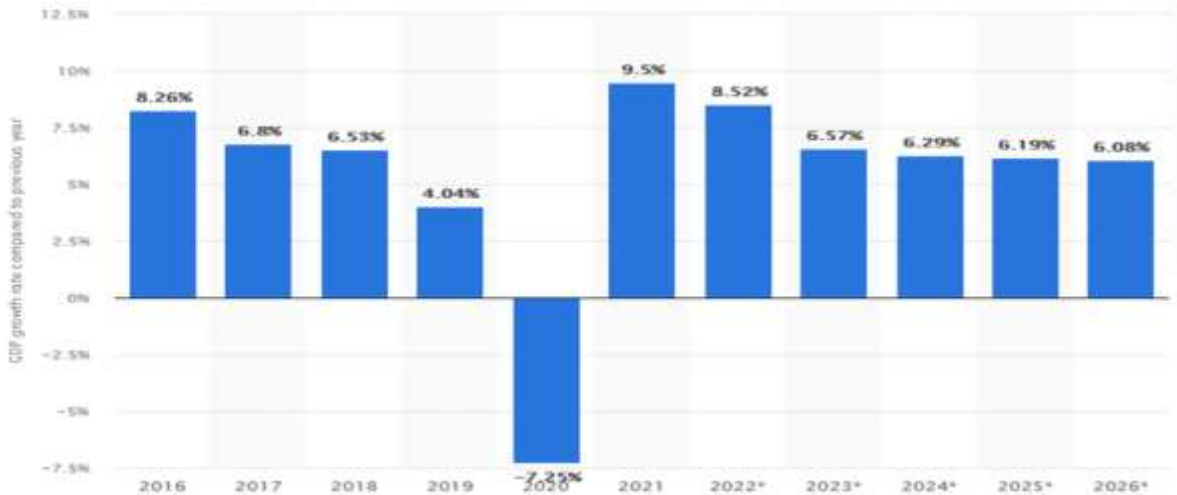
²- Manjushree Paruchuru and Others, "Challenge For Economic Growth in India", *Journal of Critical Reviews* 7 (2020): P.2-3.

³- Source: Central Statistics Office, 2018.P.6. https://www.indiabudget.gov.in/budget2019-20/economicsurvey/doc/vol2chapter/echap01_vol2.pdf

وذلك راجع بسبب الطلب الريفي الضعيف والضغط على القطاع المالي، كعاملين رئيسيين يساهمان في تباطؤ النمو¹، مما أدى إلى نمو الاقتصاد الهندي بوتيرة أبطأ بنسبة 4.7% و 3.1% خلال الربع الثالث والرابع² على التوالي، قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الهندي بنسبة 4.7% في عام 2019 بأكمله³.

قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت الهند في خضم أكبر تباطؤ في النمو الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية، فعلى مدار العام حتى الربع الأول من عام 2020، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد قليلاً عن 4%، وهو أقل بكثير من متوسط العقد البالغ حوالي 7% خلال عام 2010، ويرجع هذا التباطؤ إلى مجموعة من العوامل، من بينها انخفاض الاستثمار الذي يشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الاضطرابات المرتبطة بالتغير الجزئي وإدخال ضريبة السلع والخدمات وانخفاض في نمو الائتمان المرتبطة بالقضايا الهيكلية في القطاع المالي، غير أن الحكومة قدمت عدة تدابير لدعم الاقتصاد إلا أنها لم تحتوي هذا التباطؤ.

بعد تفشي فيروس كوفيد-19، فرضت الهند إغلاقاً صارماً على مستوى الدولة خلال المرحلة الأولية للوباء في مارس وأفريل 2020، ثم تلاه فتح تدريجي وإلغاء تدريجي لإجراءات الاحتواء، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند⁴ -7.97% مقارنة بعام 2019، (كما هو موضح في الرسم البياني رقم 22) ووفقاً لوزارة الإحصاء الهندية قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9.2% لعام 2021⁵.



¹- Nirmala Sitharaman, India Economic Survey 2019-20: Key highlights, **KPMG**, 31 January, 2020

²- India Today, India's GDP growth slips to 4.7% in December quarter, the site was browsed on: 26/6/2021. P.1. <https://www.indiatoday.in/business/story/india-s-q3-gdp-growth-improves-marginally-at-4-7-1650933-2020-02-28>

³- Scroll Staff, Indian economy grew at just 3.1% in January-March quarter, the slowest in 11 years, the site was browsed on: 26/6/2021. P.1. <https://scroll.in/latest/963272/indian-economy-grew-at-3-1-in-january-march-2020-the-quarter-in-which-covid-19-hit>

⁴- Statista, "India: Real gross domestic product (GDP) growth rate from 2016 to 2026", the site was browsed on: 27/6/2021. P.1. <https://www.statista.com/statistics/263617/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-india/>

⁵- NDTV Profit, "Economy Estimated To Grow At 9.2% In 2021-22: Government Data", the site was browsed on: 21/2/2022. P.1. <https://www.ndtv.com/business/india-gdp-data-2021-22-indian-economy-estimated-to-grow-at-9-2-in-2021-22-says-government-data-2694933>

الرسم البياني رقم (22) حول¹: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الهندي

المطلب الخامس: التحولات الاقتصادية الكبرى في جنوب إفريقيا

خضع اقتصاد جنوب إفريقيا لتغييرات هيكلية كبيرة خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت تطورا سريعا وتصنيعا للاقتصاد، حيث كان التوسع السريع سمة من سمات اقتصادها طوال هذه الفترة، فعلى الرغم من النمو السريع في الإنتاج الزراعي وتعددين الذهب، إلا أن مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بسبب النمو الملحوظ في الإنتاج الصناعي، ولذلك انخفضت مساهمة القطاع الزراعي على وجه الخصوص من أكثر من 17% في عام 1950 إلى أقل من 10% بحلول عام 1970، بينما وصلت مساهمة قطاع التصنيع إلى 23% بحلول عام 1970، كما ساهمت صادرات الذهب من حوالي 24% من إجمالي الصادرات في عام 1950 إلى أكثر من 40% في الستينيات، غير أن فترة السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات شهد اقتصادها انحدارا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك راجع لمجموعة من التغييرات الهيكلية العالمية والمحلية².

أدت الديمقراطية في جنوب إفريقيا إلى دمج البلاد في الاقتصاد العالمي، الذي اكتسب زخما بعد الانتخابات في عام 1994، حيث واجهت حكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، التحدي المتمثل في تصحيح مظالم الماضي مع اقتصاد متصلب مثقل بمستويات الديون المرتفعة، والتحديات الهيكلية الأخرى الناشئة عن الفصل العنصري، ولمواجهة هذا التحدي أدخلت حكومة أول الخطط السياسية، والتي كانت "خطة إعادة الإعمار والتنمية (RDP)" لعام 1994 أول خطة سياسية رئيسية، لمحاولة تصحيح الاختلالات في الإدارة السابقة، اجتماعيا واقتصاديا ومكانيا. كان الهدف من خطة إعادة الإعمار والتنمية، هو الجمع بين النمو والتنمية وإعادة التوزيع والمصالحة في استراتيجية واحدة؛ حيث ركزت الخطة على سبعة قطاعات وكان أبرزها: تطوير البنية التحتية، التركيز على الصناعات القائمة على الموارد، تغيير في حقوق العمل والعمال، التركيز على الصناعة والتجارة والتبادل التجاري.

¹- Source : <https://www.statista.com/statistics/263617/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-india/>

²- J. C. Venter, "A Brief History of Business Cycle Measurement in South Africa", **Springer**, 6 AUGUST , 2018, P.P. 198-202.

بالتوازي مع خطة إعادة الإعمار والتنمية، تبنى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي نهجا ماليا متحفظا، ينطوي على تقييد الإنفاق الحكومي والإصلاحات الضريبية المناسبة، ومراجعة ضوابط الصرف الحالية. كان ينظر إلى إلغاء الراند المالي على أنه الخطوة الأولى في تطبيع ضوابط العملة¹.

كان هذا النهج الاقتصادي الكلي المحافظ نتيجة مباشرة، لعبء الديون الضخمة الذي ورثته الحكومة الديمقراطية الجديدة، وبالتالي نقص الحيز المالي المتاح، كانت أيضا محاولة لجعل جنوب افريقيا بلدا أكثر قدرة على المنافسة، من حيث الإنتاج العالمي وسلوك التصدير مع عدم إهمال الشركات الصغيرة والمتوسطة* التي لديها القدرة على استيعاب العمالة الزائدة².

في مواجهة عدم اليقين المستمر في الاقتصاد الكلي، لا سيما فيما يتعلق بالاستدامة المالية لبرنامج التنمية الريفية، بدأت الحكومة خطة نمو جديدة في عام 1996، تتمثل في "استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع (GEAR)"، مع إدخال هذه الأخيرة تم تقليص نطاق خطة إعادة الإعمار والتنمية بشكل أساسي من النمو إلى استراتيجية التنمية وفي النهاية إلى آلية تقديم الخدمات، في حين شعر القطاع الخاص أنه أكثر ملائمة لاحتياجاته، وكما شعرت النقابات والعمال داخل القطاع العام أن اعتماد استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع بدلا من إعادة الإعمار والتنمية، يوضح أن الحكومة أصبحت الآن مهتمة أكثر بنمو الاقتصاد بدلا من التنمية، وفي نهاية المطاف، كانت استراتيجية (GEAR) تهدف إلى استقرار الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل بسرعة*، وبالتالي فهي تندرج تحت المظلة الأوسع لبرنامج الإصلاح والتنمية³.

¹ - Edwards L and Others, Restructuring of the South African economy: 1994 –2014, ESSA , 20 AUGUST,2015. P.4.

*- شكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMMES) جزءا لا يتجزأ من خطة إعادة الإعمار والتنمية مع زيادة التركيز على الأفراد ينشئون مؤسسات البقاء على قيد الحياة، ووعدها بمحاولة التخفيف من القيود الرئيسية التي تواجهها وهي: الافتقار إلى الوصول إلى الائتمان والأسواق والمهارات والترتيبات المؤسسية الداعمة، كما اعتبر "برنامج التنمية الريفية"، التعليم والتدريب المكثف وسيلة للقوى العاملة، التي كانت محرومة في السابق للمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد، ولكن مع محدودية الموارد الحكومية في ذلك الوقت، لم يكن من الممكن بالضرورة معالجة هذه المشكلة بشكل مناسب. بالإضافة أيضا دعت خطة إعادة الإعمار والتنمية إلى مزيد من الدعم للنقابات العمالية في جنوب افريقيا وإقرار الحق في أجر معيشي للعاملين في الاقتصاد. للمزيد راجع : Edwards L and Others, Restructuring of the South African economy: 1994 –2014,

² - Ibid,P.5.

³ - Edwards L and Others, op.cit , P.6.

*-حددت مبادرة (GEAR) ثلاثة قيود على مستوى الاقتصاد الكلي: كان عجز الحساب الجاري قيودا ملزما على النمو الاقتصادي المستدام. وانخفاض مستوى الادخار المحلي عقبه أمام زيادة مستوى الاستثمار. كما ساهم عجز الحكومة وسياساتها الضريبية في انخفاض مستوى المدخرات. ولمعالجة المشكلتين الأخيرتين، قررت "GEAR" خفض مستوى الضرائب على الاقتصاد، وخفض عجز الميزانية وزيادة الإنفاق العام على البنية التحتية. وبشكل عام استندت استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع "GEAR"، إلى فكرة أن إنشاء بيئة أعمال صديقة للاستثمار، من شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويخلق بيئة تنافسية يمكن من خلالها لشركات جنوب افريقيا أن تنافس في السوق العالمية، وهذا بدوره سيخلق فرص عمل. للمزيد راجع : Edwards L and Others, Restructuring of the South African economy: 1994 –2014

تعافى اقتصاد جنوب إفريقيا ببطء خلال عامي 1999 و2000، بعد تأثير العدوى للأزمة الآسيوية والاضطراب في الأسواق المالية، التي ضربت البلاد خلال عامي 1997 و1998 (أنظر للشكل رقم 23). يمكن تفسير أداء النمو لعام 2000 بالزيادات المطردة في كل من قطاع التصنيع والخدمات، حيث أدى الانخفاض المستمر في قيمة الراند إلى تعزيز الإنتاج الصناعي الذي نما بنسبة 3.6% في عام 2000. توسع قطاع الخدمات خلال نفس السنة مدعوما بالتوسع المستمر في قطاعي الوساطة المالية والنقل والاتصالات والنمو المستدام لتجارة التجزئة بعد ثلاث سنوات من النمو المعتدل¹.

استقر نمو الناتج المحلي في القطاعات الثانوية في عام 2000، وانتعش التصنيع على وجه الخصوص بفضل التحسن الصافي في ظروف الطلب، سواء على مستوى المحلي أو من حيث الطلب على الصادرات، نتيجة لاستمرار انخفاض قيمة الراند في العقد الماضي، اكتسبت الصناعات الموجهة للتصدير - المواد الكيميائية والمعادن الأساسية ومعدات النقل- زخما وزادت حصتها في قطاع التصنيع بنحو 10% خلال عشر سنوات، بمتوسط معدل نمو قدره 2% في الفترة ما بين 1995-2000.

استمر النمو الاقتصادي لجنوب إفريقيا في عام 2001 من خلال النمو المعتدل في الاستثمار الخاص، والحكومي والاستهلاك الحكومي والإنفاق الأسري، -نما صافي فوائض التشغيل بقوة في عام 2000 والأرباح الثلاثة الأولى من عام 2001 ما بين 19% و13% وزادت الإنتاجية ما بين 6% و4%، مما أسهم في تخفيف الضغوط التضخمية المحلية والحفاظ على معدلات فائدة منخفضة طويلة الأجل، مما ساهم النمو المعتدل في تكاليف وحدة العمل في تحسن آفاق التوظيف-على الرغم من تباطؤ الطلب الأجنبي على صادرات جنوب إفريقيا في النصف الأخير من عام 2001، غير أن إنفاق الأسر ارتفع بنحو 2.7% على الرغم من وجود علامات على ارتفاع المديونية، ساهمت الزيادات في الدخل الحقيقي بسبب نمو الأجور الحقيقي والتخفيضات الضريبية، في تسريع وتيرة إنفاق الأسر على مدى السنوات الثلاثة المقبلة³.

اجتاز اقتصاد جنوب إفريقيا من الظروف الاقتصادية العالمية المضطربة بشكل جيد في الفترة ما بين 2002-2003، في حين أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، قد تحول من فائض قدره 6.7 مليار راند في عام 2002 إلى عجز قدره 10.1 مليار راند في عام 2003، إلا أنه كان ولا يزال ضمن حدود الاستدامة، حيث يساوي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب تراجع ميزان المدفوعات في الحساب الجاري إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية والذهبية، الذي تجاوز الانحدار في قيمة الواردات السلعية، وبالتالي سجل الميزان التجاري فائضا قدره 28.5 مليار راند في عام 2003، مقارنة بفائض قدره 48.9 مليار راند في عام 2002، كما انخفضت قيمة الصادرات السلعية طوال عام 2003، وبالنسبة للعام ككل، انخفضت القيمة الاسمية لصادرات البضائع بنسبة 10.6%، إلى 256 مليار راند من 286.4 مليار

¹ - African Economic Outlook, "South Africa", **OECD**, 10 JANUARY 2002, P. 267.

² - Ibid, P. 268.

³ - Budget Review, "Economic policy and outlook", **The National treasury**, 18 February, 2002, 18.

راند في عام 2002، ثم انخفضت أسعار الراند للسلع المصدرة في المتوسط بنسبة 11.7% في عام 2003، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض سعر الصرف المرجح لرانداً¹.

منذ عام 2004 انتعش النمو الاقتصادي بشكل كبير بمتوسط 5% سنوياً حتى عام 2007، بسبب نمو في العمالة (من متوسط حوالي 1% في الفترة ما بين 1995-2003 إلى 3.3% خلال الفترة ما بين 2004-2007) وزيادة في الاستثمار (نما بمتوسط 10.6% في السنة مقارنة بـ 3% في الفترة السابقة).

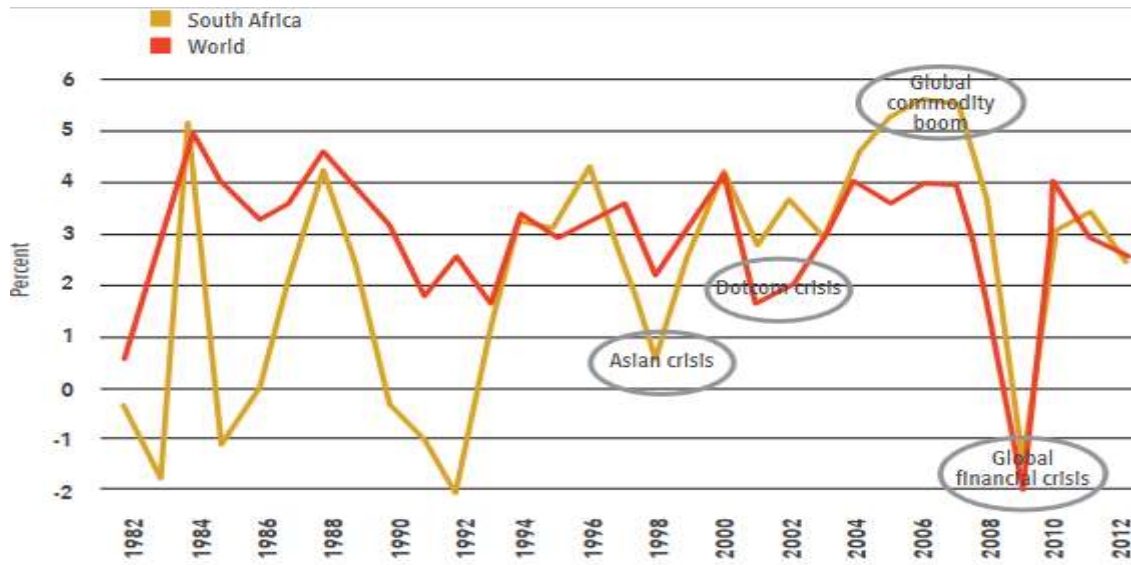
على مدى العقدين الماضيين، شهد اقتصاد جنوب إفريقيا أنماط نمو متميزة قبل الركود العالمي 2008-2009، حيث شهد نمواً معتدلاً وصل إلى 6.5% في 2007 أقل بقليل من هدف النمو الإقليمي البالغ 7%، وكانت سنوات النمو المرتفع مدعومة بارتفاع أسعار السلع الأساسية، والظروف المحلية المواتية، خاصة في الاقتصادات منخفضة الدخل التي انتقل بعضها إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى مثل زامبيا، ويعزى الانخفاض الحاد في النمو لسنة 2008 والركود المعتدل في العام التالي، بشكل أساسي إلى الركود العالمي، والذي كان له تأثير انكماش كبير على الطلب العالمي، خاصة بالنسبة للصادرات الرئيسية في المنطقة، أدى هذا إلى تقييد المداخيل وخفض الوظائف في مجال التعدين، بالإضافة إلى ذلك كانت التداعيات على القطاعات الأخرى كبيرة مع تعثر النمو، حيث وصلت إلى أدنى مستوى قدر بنسبة 0.8% في عام 2009، فعلى الرغم من أن النمو قد تعافى منذ ذلك الحين، إلا أنه ظل دون مستويات ما قبل الأزمة وكان في الغالب في اتجاه هبوطي، وقد أدى هذا التباطؤ إلى تعزيز نقاط الضعف الهيكلية في المنطقة، مما يبرز ضرورة تعزيز مصادر النمو البديلة².

نما اقتصاد جنوب إفريقيا ما بين الفترة الممتدة ما بين 2009-2012 بنسبة 3.1% فقط سنوياً، بينما بلغ متوسط الاقتصادات الأخرى ذات الدخل المتوسط الأعلى بنسبة 4.3% سنوياً، لكن في فترة الانكماش انخفض النمو بنسبة 1.5% (أنظر للشكل رقم 23)، مما ساهمت مجموعة متنوعة من العوامل مثل النقص في إمدادات الكهرباء وما تلاه من ارتفاع التكلفة من أواخر 2007 فصاعداً، إلى الزيادات في التكاليف المدارة الأخرى، والبيئة العالمية غير المؤكدة والقضايا المحلية الأخرى في تباطؤ النمو، وعلى الرغم من التباطؤ في النمو، فإن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الذي كان متوسط نمو نصيب الفرد أقل من 1% سنوياً بين 1994 و2002، ارتفع الدخل القومي الإجمالي بشكل أسرع بمتوسط 2.6%

¹ - Geoff Barnard and others, South Africa – Economic Assessment, **OECD ECONOMIC SURVEYS**, 26 JUNE, 2008, P. 21.

² - The African Development Bank, Southern Africa Economic Outlook 2018, **AFDB**, 22 FEBRUARY 2018, P.4.

منذ عام 2003 من 12504 راند في 1994 إلى 60505 راند في 2013 (بالأسعار الثابتة لعام 2005)) زاد من 28536 راند إلى 37423 راند¹.



الرسم البياني رقم (23) حول²: الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة ما بين 1982-2012

تباطأ النمو في جنوب إفريقيا إلى 1.5% في عام 2014، من أعلى مستوى بعد الأزمة المالية بلغ 3.2% في عام 2011، كما شهدت الأسواق الناشئة الأخرى المصدرة للسلع الأساسية تباطؤًا حادًا في النمو مع نهاية دورة السلع الأساسية الكبرى، من متوسط 7.4% في عام 2011 إلى 2.1% في عام 2014، واستمر هذا الزخم حتى عام 2015، وقد أدى هذا الانخفاض في أسعار السلع الأساسية العالمية، والتباطؤ في الصين إلى حد كبير من التباطؤ في جنوب إفريقيا ومنتجاتي السلع الأساسية الآخرين، مما يعكس فرصهم الضائعة لبناء احتياطات مالية وخارجية خلال دورة السلع الأساسية الكبرى³.

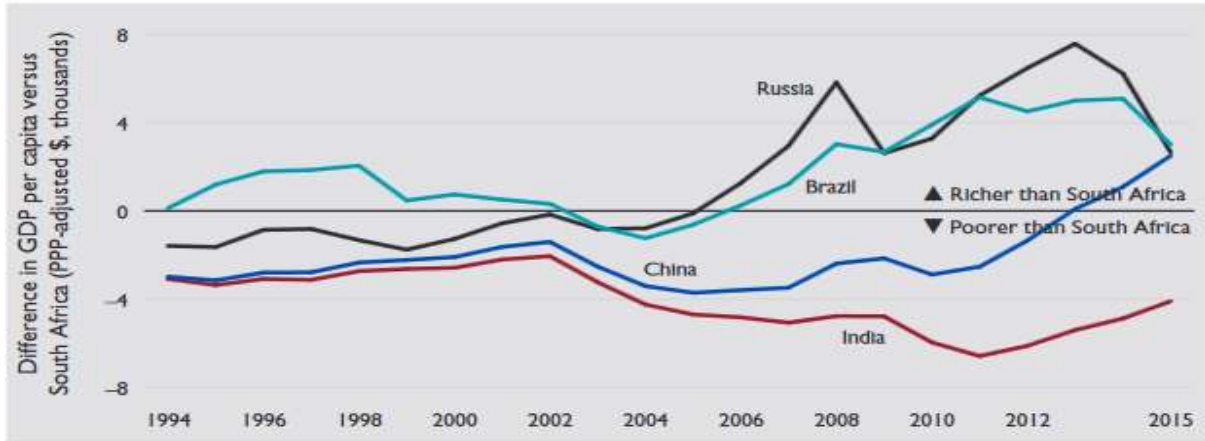
تأخر نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا عن أقرانه لبعض الوقت، مما ساهم في تزايد الفجوة في حجم اقتصادها ودخلها مع نظيراتها في الأسواق الناشئة الأخرى، مقارنة مع دول البريكس الأخرى. كانت جنوب إفريقيا في مرتبة متأخرة عن الصين، أما البرازيل وروسيا فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (كما تم توضيحه في الشكل رقم 24) نما اقتصاد جنوب إفريقيا بأعلى مستوى في خمسة أرباع بنسبة نمو 1.9% على أساس سنوي في عام 2015، بسبب انتعاش إنتاج التعدين

¹ - Department monitoring and Evaluation, Economic Transformation, DPME, 10 MARCH 2014, P.86.

² -Source: IMF, World Economic Outlook, GDP growth data,2018,P.87.

³ - The World Bank Group, South Africa Economic Update: Promoting Faster Growth and Poverty Alleviation through Competition, Edition 8 (Washington: IBRD, 2016), P. 10.

من إضراب استمر خمسة أشهر في البلاتين، كما استمرت الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة في النمو بشكل ملحوظ، وبالتالي تباطأ النمو في الأشهر اللاحقة مما يعكس الرياح الخارجية المعاكسة وتأثير الجفاف على الزراعة¹.



Source: World Economic Outlook (WEO) October 2015 and World Bank staff calculations.

الشكل البياني رقم (24) حول: مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس الأخرى

نما الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا بنسبة 3.3% في الربع الثاني على أساس ربع سنوي من عام 2016، بعد الانكماش بنسبة 1.2% في الربع السابق (الربع الأول). حتى الربع الرابع من عام 2016 كان نمو الناتج المحلي الإجمالي متأثراً بشكل أساسي، بانكماش النشاط في الصناعات الأولية الاستخراجية، بسبب القطاع الزراعي الذي أنهكه الجفاف والانخفاضات الواسعة النطاق في إنتاج التعدين. على الرغم من التباطؤ، أظهرت قطاعات الخدمات بعض المرونة خاصة في تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية، حيث تمكن قطاع التصنيع من تحقيق نمو إيجابي معتدل في عام 2016، بعد زيادة الإنتاج في البتروكيماويات والمنتجات الخشبية والورقية² (قدر النمو السنوي لعام 2016 ب 0.4%).

مع ذلك، كان قطاعا التصنيع والتجارة أكبر مساهمين سلبين في نمو الناتج المحلي الإجمالي الفصلي في الربع الأول من عام 2017. في حين كان قطاعا الزراعة والتعدين هما المساهمان الإيجابيان الوحيدان، في نمو الناتج المحلي الإجمالي مدعومين بظروف مناخية أكثر ملائمة وزيادة إنتاج الذهب والبلاتين³.

¹- Ibid, P. 11.

²- Mike de Beer, South African economy grows by 3.3% in second quarter of 2016, the site was browsed on: 16/05/2021. P.1. <https://mg.co.za/article/2016-09-06-south-african-economy-grows-by-33-in-second-quarter-of-2016/>

³- Budget Review, Growth Strategy South Africa, **G20 Germany**, 3 July, 2017, P.2.

أعاق جانب الإنفاق من الاقتصاد الانكماش الملحوظ في تكوين رأسمال الثابت، في حين نما الإنفاق الاستهلاكي بشكل هامشي، متأثراً بضعف القوة الشرائية وتراجع التوظيف من جانب الضعف الخارجي كان هناك انخفاض في عجز الحساب الجاري إلى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 من 4.4% في عام 2015، وظل العجز متوقفاً عند 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2017، في الربع الأول من عام 2017، كان أكبر المساهمين السلبيين في نمو الناتج المحلي الإجمالي الفصلي هو صافي الصادرات والإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية¹، فعلى الرغم من التحسن بشكل أسرع إلى حد مما كان متوقعاً، في الربع الرابع من عام 2017، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.1% على أساس ربع سنوي (معدل موسمياً وسنوياً)، حيث قدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع بنحو 1.21 تريليون راند (بالنسبة لعام 2017 بأكمله، كان التقدير 4.65 تريليون راند)، علاوة على ذلك، نما الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% في الربع الرابع من نفس السنة، مع مساهمات إيجابية في النمو تأتي من الاستهلاك والاستثمار وصافي الصادرات، وبهذا نما اقتصاد جنوب أفريقيا بنسبة 1.4% في عام 2017 مقارنة بعد 2016.²

وجدت جنوب أفريقيا نفسها في حالة ركود اقتصادي في عام 2018، وهو الركود الثاني منذ أوائل التسعينيات، امتد هذا ركود إلى الربعين الأولين من نفس السنة، مع انكماش الاقتصاد بنسبة 2.7% في الربع الأول وتقلص أكثر بنسبة 0.5% في الربع الثاني، وبنسبة 1.4% في الربع الرابع على أساس سنوي (معدل موسمياً وسنوياً)، مما ساهم في نمو اقتصاد جنوب أفريقيا بنسبة 0.8% في عام 2018³ و 0.2% في عام 2019 مقارنة بعام 2017.⁴

أدى الوباء وإجراءات الاحتواء للحد من انتشار فيروس كورونا إلى مزيد من الضرر بالاقتصاد. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2% في عام 2020، نتيجة لتراجع البناء والنقل والاتصالات والتصنيع والتعدين⁵، وعلى صعيد الطلب تراجعت جميع العوامل، وسجل أكبر انكماش بنسبة 32.4% في الاستثمار، حيث خفض البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا معدل السياسة بمقدار 300 نقطة تراكمية في عام 2020، من 6.5% إلى 3.5% لدعم الشركات والأسر المتضررة من الوباء، وتشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة اتسع بشكل كبير إلى أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع

¹-Ibid, P.3.

²- Staff Writer, South Africa's economy grew more than expected in 2017, the site was browsed on: 24/05/2021. P.1. <https://businesstech.co.za/news/finance/229655/south-africas-economy-grew-more-than-expected-in-2017/>

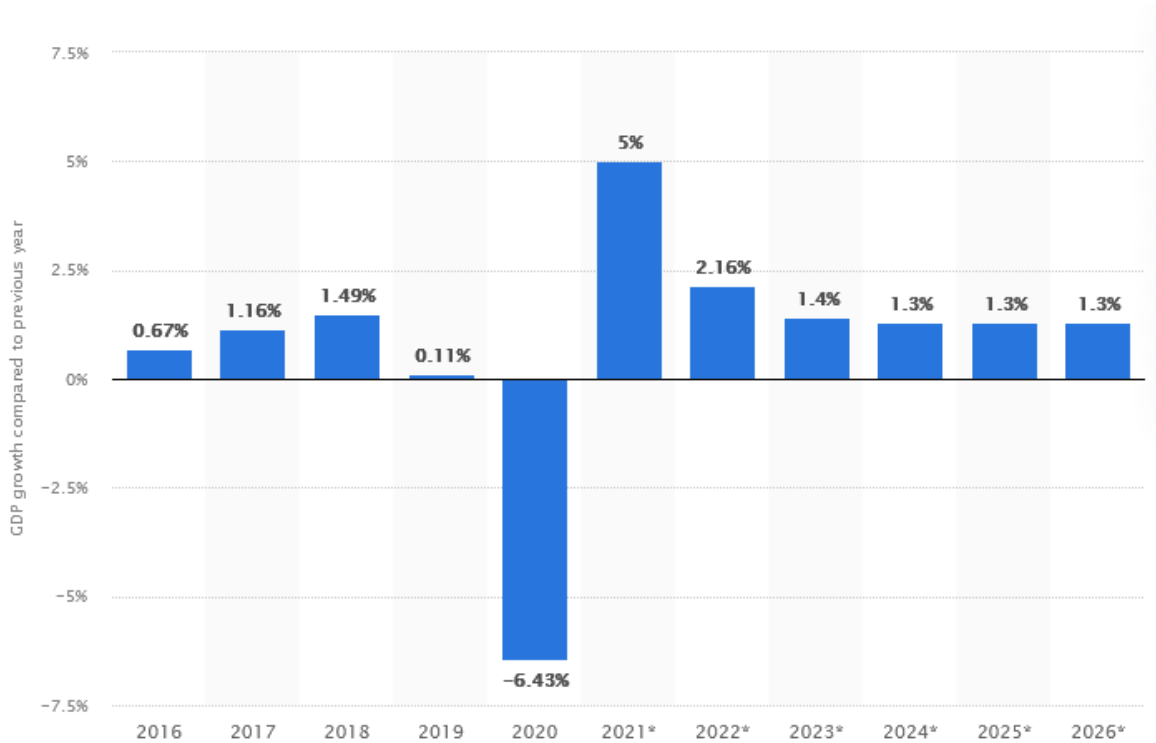
³- Statistics South Africa, "Economy edges up 0,8% in 2018", the site was browsed on: 24/05/2021. P.1. <http://www.statssa.gov.za/?p=11969>

⁴- African Development Bank Group, "South Africa Economic Outlook", the site was browsed on: 28/6/2021. P.1. <https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/south-africa/south-africa-economic-outlook>

⁵-Ibid, P.1.

ذلك أساسا إلى ضغوط الإنفاق لاحتواء الأثر الاقتصادي للوباء، لذلك بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي لجنوب إفريقيا بنحو -7% في عام 2020 مقارنة بـ 0.2% لعام 2019¹.

غير أن النمو تسارع بشكل هامشي من 1.0% في الربع الأول إلى 1.2% في الربع الثاني²، بعد توسع بنسبة 1% مقارنة بالربع الأول، حيث سجلت ستة من أصل عشرة صناعات معدلات نمو إيجابية في الربع الثاني، كما انتعش القطاع الزراعي بشكل حاد بالمقابل لوحظ انخفاض في التصنيع والبناء والتمويل والعقارات وخدمات الأعمال والخدمات الحكومية على أساس سنوي، تقدم الاقتصاد بمعدل قياسي بلغ 19.3% متجاوزا توقعات السوق التي سجلت نموا بنسبة 17.5%³ (كما هو موضح في الشكل رقم 25)، نتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى الناتج الحقيقي قد انتعش بنسبة 4.6% في عام 2021⁴.



¹- World Data Atlas , “South Africa - Gross domestic product in constant prices growth rate”, the site was browsed on: 26/6/2021. P.1. <https://knoema.com/atlas/South-Africa/Real-GDP-growth>

²- South Africa Reserve Bank , “Full Quarterly Bulletin”, the site was browsed on: 6/11/2021. P.1. <https://www.resbank.co.za/en/home/publications/publication-detail-pages/quarterly-bulletins/quarterly-bulletin-publications/2021/FullQuarterlyBulletinNo301September2021>

³- OECD ,”South Africa” **Oecd Economic Outlook**, 1 (2021) : P.1.

⁴- International Monetary Fund, “IMF Executive Board Concludes 2021 Article IV Consultation with South Africa”, the site was browsed on : 21/2/2022.P.1. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/02/10/pr2231-imf-executive-board-concludes-2021-article-iv-consultation-with-south-africa>

الرسم البياني رقم 25 حول¹: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا

ومما تقدم ذكره نستنتج، أن دول البريكس تتفاوت في المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وذلك راجع لعدة عوامل داخلية وخارجية، وتأثيرها على هيكلها الاقتصادي وتطوره، غير أن كل دولة تعتمد في سياستها الاقتصادية على قطاع معين من أجل زيادة وتيرة نموها الاقتصادي، فقد شهدت هذه الدول مرونة رغم تعرضها إلى العديد من الأزمات غير أنها تغلبت عليها مقارنة بالدول الناشئة الأخرى.

المبحث الثاني: الثقل المتزايد لدول البريكس في الاقتصاد العالمي

كان لاقتصادات دول البريكس معدل نمو أسرع بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ في التجارة الدولية، وفي إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المحاور التالية:

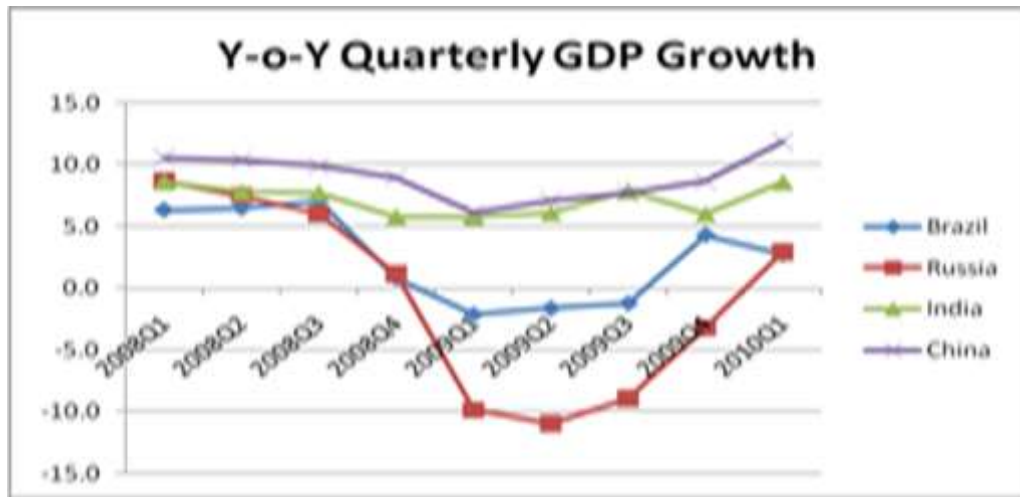
المطلب الأول: البريكس أمام أزمة الاقتصاد العالمي

واجهت الولايات المتحدة أسوأ أزمة مالية منذ عقود، نظرا لثقل الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي وارتباطها بالدول الأخرى بفضل العولمة، وسرعان ما تحول هذا إلى ركود عالمي، نتيجة لذلك، كانت الرياح العالمية المعاكسة للنمو الاقتصادي قاسية بشكل خاص على دول البريكس، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد، وحتى التعافي في السنوات التي تلت ذلك، لم يتمكن من

¹- Statistics ,” South Africa: Real gross domestic product (GDP) growth rate from 2016 to 2026”, the site was browsed on: 21/2/2022.P.1. <https://www.statista.com/statistics/370514/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-south-africa/>

استعادة ميزة ما قبل الأزمة التي كانت عليها دول البريكس من حيث معدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم والولايات المتحدة الأمريكية¹.

تأثرت اقتصادات دول البريك على الفور تقريبا بالأحداث في العالم المتقدم، فر المستثمرون الأجانب من بورصات بريك خوفا من ركود عالمي، نتيجة لذلك، انخفض مؤشر بريك (MSC)، الذي يمثل الأداء العام للأسهم في الأسواق الأربعة، بنسبة 50% بين جويلية 2008 حتى أكتوبر 2008، وكان هذا الانخفاض حادا بشكل خاص في روسيا والبرازيل مما دفع السلطات إلى إغلاق الأسواق مؤقتا لمنع المزيد من الخسائر². (أنظر للرسم البياني رقم 26 و 27)



الرسم البياني رقم (26) حول: نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدول البريك

كانت اقتصاديات دول البريك "BRIC" تسير على ما يرام حتى ضربت الأزمة المالية الإقتصاد العالمي، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (26)، حيث تراوح معدل النمو من 6% إلى 11%، اعتبارا من الربع الثالث من عام 2008 فصاعدا، تأثر كل اقتصاد بالأزمة المالية بطريقة مختلفة، وفي الوقت التي نجحت فيه الصين والهند في تجاوز الأزمة بشكل جيد، مع بقاء معدلات النمو أعلى من 5% طوال الوقت، حيث بلغت ذروتها بشكل سريع لاحقا في الربع الرابع لعام 2009، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من البرازيل وروسيا على وجه الخصوص، حيث قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما بدءا من الربع الرابع من عام 2008 حتى الربع الرابع من عام 2009 بنسبة -10%، غير أنها أظهرت أولى علامات الانتعاش الاقتصادي لكل منهما (البرازيل وروسيا) في الربع الأول من عام 2010³.

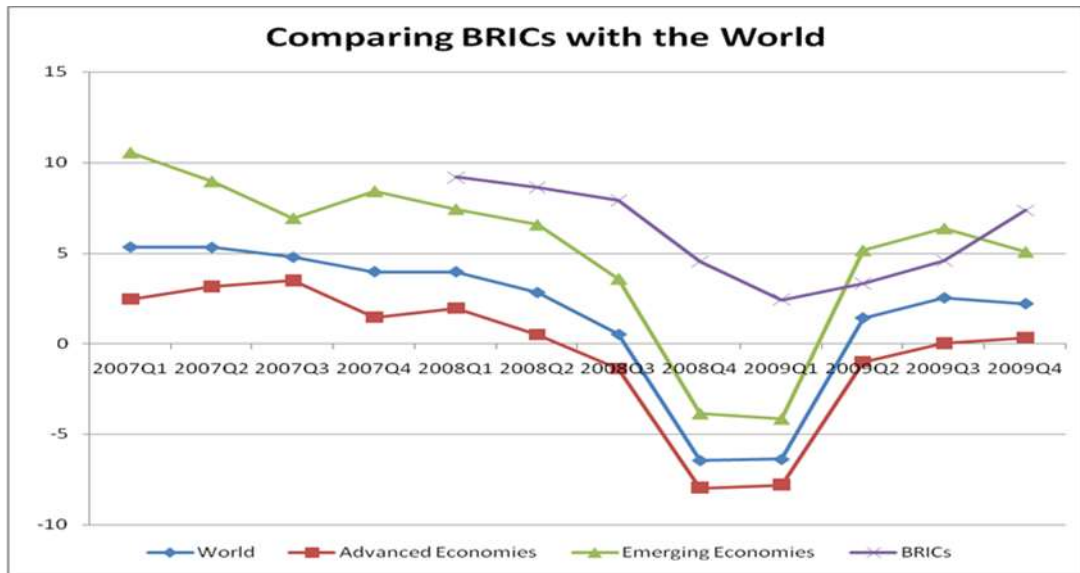
¹- Roshan Kishore, 2008 financial crisis and unraveling of the BRICS, The site has been browsed on: 06/12/2020.P.1. <https://www.hindustantimes.com/business-news/2008-financial-crisis-and-unraveling-of-the-brics/story-HLBJ8Vmu533N1m230TX17H.htm>

²- Latin America, BRIC economies withstand global financial crisis, The site has been browsed on: 07/12/2020.P.1. <https://blog.euromonitor.com/bric-economies-withstand-global-financial-crisis/>

³- Banerjee and others , "The financial crisis: impact on BRIC and policy response", **Revista Temp Do Mundo 2** (2010): P. 20.

عندما نقوم بتحليل الاختلافات الهيكلية في الاقتصادات الأربعة، نلاحظ أن درجة التكامل المالي (على عكس تكامل القطاع الحقيقي) يختلف اختلافا كبيرا في الاقتصادات الأربعة، بينما كانت البرازيل وروسيا مندمجين بدرجة عالية -لم تكن الهند والصين كذلك-، كان التكامل المالي الأكبر للبرازيل وروسيا يعني أن قنوات التحويل أو الارسال العديدة، التي كانت تعمل بشكل أسرع أثرت عليهما بسهولة أكثر من تأثيرها على البقية.

أما فيما يخص الرسم البياني رقم (27)، الذي يقوم بمقارنة معدلات النمو لمجموعة بريك "BRIC" بالاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة والعالم لسنة 2008 و2009، نلاحظ بأن الفترة الممتدة من الربع الرابع من عام 2008 إلى غاية الربع الأول من عام 2009، هي المدة التي تضررت فيها اقتصادات العالم بشدة، نتيجة لذلك، نمت اقتصادات الدول المتقدمة بنحو -8% خلال الربعين، بالإضافة إلى الانخفاض الواضح بالنسبة للإقتصاد العالمي واقتصادات الأسواق الناشئة خلال نفس الحقبة، أما ما يخص اقتصادات مجموعة بريك ككل فقد نجت من حجم الركود الذي عانى منه الآخرون، وأيا كان الانخفاض الطفيف الذي نراه في معدلات النمو، فذلك يرجع إلى تأثير الأزمة على البرازيل وروسيا، وبهذا نستنتج مدى مرونة اقتصادات دول البريك في مواجهة الانهيار الاقتصادي العالمي الحاد¹.



الرسم البياني (27) حول: مقارنة البريك مع بقية العالم (2008-2009)

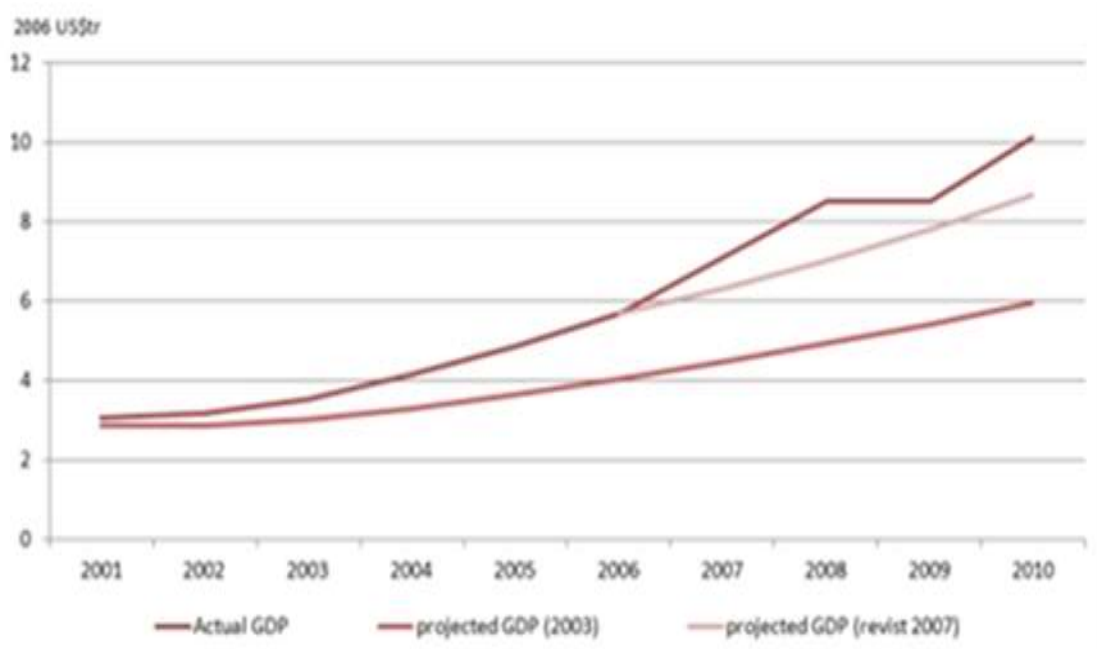
نمت دول مجموعة بريكس "BRICs" بشكل أسرع بكثير مما توقعه الاقتصاديون في جولدمان ساكس²، (حسب ما هو موضح في الرسم البياني رقم 28) ارتفاع إجمالي الناتج المحلي لدول البريكس

¹- Banerjee and others, op.cit, P.20.

²- Lurong Chen, op.cit, P. 223

من حوالي 3 تريليون دولار أمريكي لسنة 2001 إلى 10 تريليون دولار أمريكي لسنة 2010، فعلى الرغم من أنها لم تكن محصنة ضد الأزمات الاقتصادية العالمية 2007-2009، إلا أن دول البريكس هي من بين أولئك الذين خرجوا من ظلال الأزمات وسرعان ما استأنفت نمو ناتج محلي إجمالي مرتفع، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة التي كانت عالقة في الركود ولا تزال في طريقها إلى التعافي البطيء، وبالتالي، أظهرت دول بريكس قدرتها على أن تصبح القوة الرئيسية التي تقود الاقتصاد العالمي في المستقبل¹.

¹- Walter Molano, "Economic Crisis and the BRIC Countries", Journal of International Business and Law 1 (2009): P. 11.



الرسم البياني رقم 28 حول¹: الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقابل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لبلدان البريكس من 2001-2010.

استنادا إلى التعليقات الواردة من حوالي 827 مدير أعمال من 61 دولة، كشفت دراسة " IE Business School " أن أعلى معدلات النمو في عام 2012، ستوجد في دول البريكس، كما أن الانتعاش الاقتصادي لدول البريكس يعتمد إلى حد ما على تعافي الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الأخرى التي توفر فرص التصدير لهذه البلدان، وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية يرتبط استردادها إلى حد كبير بنجاح سلسلة من الإجراءات للتحفيز الاقتصادي، والطريقة التي يتم بها توزيع مكافآت العملية التجارية. هناك اتجاه متزايد نحو الحماية الرأسمالية التي إذا تحققت ستخصص موارد رأس المال للعمليات المحلية التي بدورها ستفرض تخصيصا غير فعال لرأس المال في وقت ندرة².

المطلب الثاني: مساهمة دول البريكس في النمو العالمي

إن الأهمية المتزايدة لبلدان البريكس كمساهمين في الإقتصاد العالمي والتنمية الدولية في العقود الأخيرة جنبا إلى جنب مع أهميتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية الجديدة، قد أدت إلى ديناميكيات جديدة، حيث تأخذ مساهمة دول البريكس في الإقتصاد العالمي، وفي التنمية الدولية ثلاثة أشكال ملموسة. أولا، تعتبر كمحرك للإقتصاد العالمي يوفر جزءا كبيرا ومنتزادا من الطلب والعرض للسلع والخدمات، فضلا عن جزء

¹- Source : <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/38812/>. P.20.

²- Walter Molano, op.cit, P. 11.

متزايد من الموارد المالية وحلول المشاكل اللازمة للتقدم المشترك، ثانياً، سد الثغرات ولعب دور أكبر في توفير الاستثمار والمعرفة، وأخيراً، تمكين الأهداف العالمية المهمة من التقدم من خلال تفعيل الإجراءات المشتركة والمنسقة لدول البريكس¹.

على الرغم من عواقب الأزمة المالية لعام 2008 وتقلبات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الحمائية، والعجز المستمر في تمويل البنية التحتية وغيرها من القضايا على مدى عقد ما بعد الأزمة، ظلت دول البريكس واحدة من المحركات الرئيسية القليلة للنمو الاقتصادي خلال هذه الأزمة العالمية الممتدة².

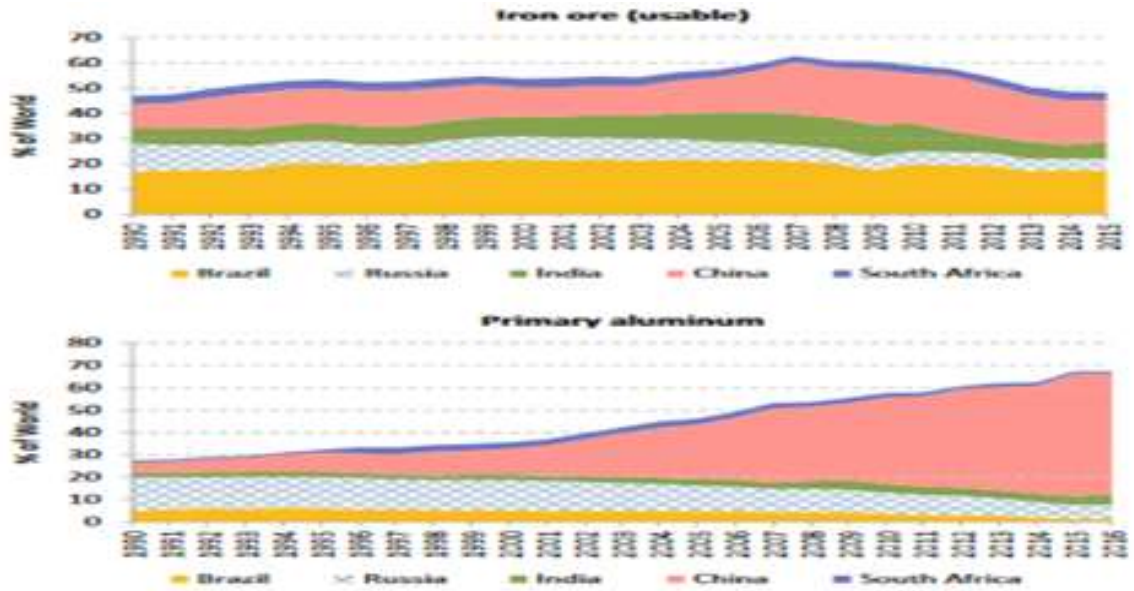
الفرع الأول: دور البريكس في إنتاج السلع العالمية

إن موقع دول البريكس (وخاصة الصين) في العديد من الأسواق مثير للإعجاب، أكثر مما يقاس بمؤشرات الاقتصاد الكلي على سبيل المثال، تنتج دول البريكس ما يصل إلى 49% من خام الحديد القابل للاستخدام في العالم و67% من الألومنيوم الأساسي؛ تنتج الصين 16% و54% على التوالي؛ كما تنتج البرازيل 18% من خام الحديد القابل للاستخدام في العالم، بالإضافة إلى ذلك، تلعب دول البريكس أيضاً دوراً أصغراً ولكنه لا يزال مهماً للغاية في أسواق النحاس والذهب المكرر، أنتجت الصين لوحدها من بين دول البريكس نسبة 34.6% في عام 2015 من إمدادات النحاس في العالم، وروسيا بنسبة 3.7% والهند 3.4%، بينما كانت حصة الآخرين أقل بكثير، ومن حيث استخراج الذهب، تفوقت الصين أيضاً على البلدان الأخرى، ونمت حصتها في السوق باستمرار، وفي عام 2016 بلغت 14.7% من العرض العالمي (في عام 1990 كانت النسبة 4.6%) وبلغ نصيب روسيا نصف ذلك بنسبة 8.1% وهو نفس ما كان عليه في عام 1990، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أزمة تعدين الذهب في جنوب إفريقيا: في عام 1990، كانت جنوب إفريقيا تمثل 28% من المعروض العالمي، وفي عام 2016، انخفض المعدل إلى 4.5% (من الناحية المادية، انخفض حجم إنتاج الذهب في جنوب إفريقيا 4.3 مرات خلال هذه السنوات³). (أنظر لرسم البياني رقم 29 (1 و 2))

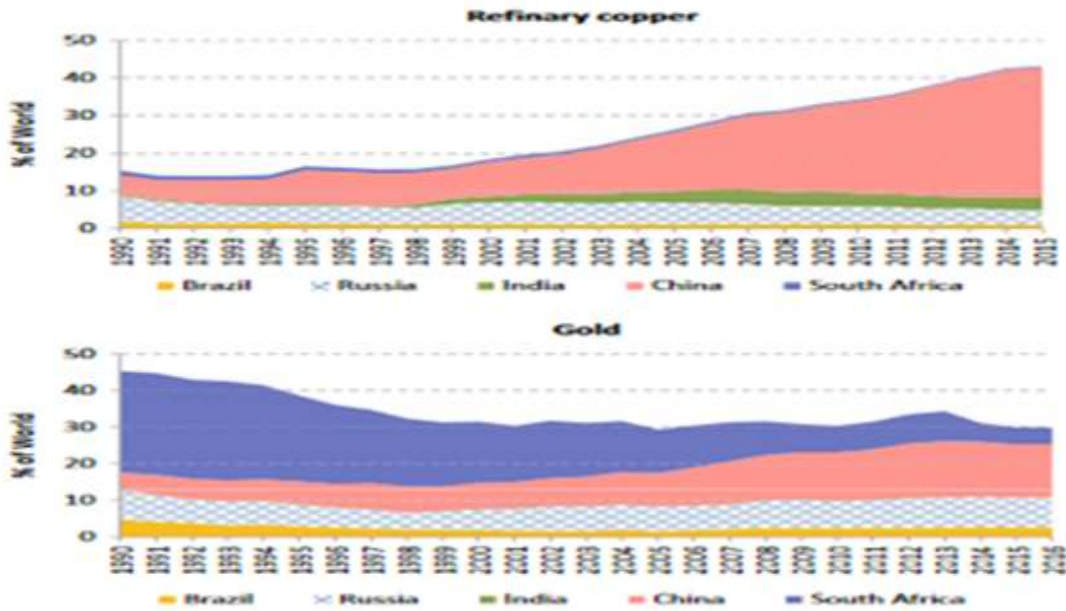
¹- Peter Dimock, The role of BRICs in the world economy & International development, **the New Development Bank**, 19 September, 2017, P.10-16.

²- Ding Yifan, How Will the BRICS Lead the Global Economy?, the site was browsed on: 01/06/2021.P.1. <https://www.chinausfocus.com/finance-economy/how-will-the-brics-lead-the-global-economy>

³- Sergey V. Smirnov and Daria A. Avdeeva, **BRICS in the Global Economy**, (Switzerland: Springer International Publishing, 2019), P.16



الرسم البياني رقم (29) حول¹: حصة دول البريكس في إنتاج خام الحديد القابل للاستخدام والألمنيوم الأولي للفترة ما بين 1990-2016



الرسم البياني رقم (29) حول²: حصة دول البريكس في إنتاج النحاس المكرر والذهب للفترة ما بين 1990-2016

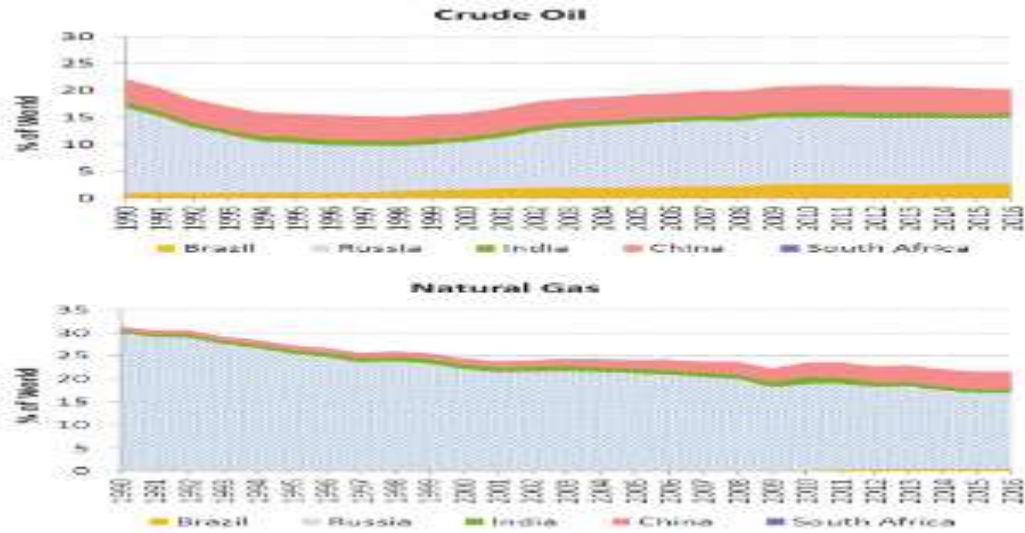
تعد حصة دول البريكس في أسواق النفط والغاز كبيرة، حسب ما هو موضح في الرسم البياني رقم 30 (1)، نجد روسيا تأخذ زمام المبادرة وليس الصين هنا، ومع ذلك تقلصت حصة روسيا في إنتاج الغاز

¹- Source: US Geological Survey, op.cit, P.16.

²-ibid, P.16.

العالمي بشكل كبير: في عام 1990 بلغت 30%، ولكنها بحلول عام 2016 انخفضت كذلك إلى النصف تقريبا لتصل إلى 16.3% (نمت حصة الصين من 0.8% إلى 3.9% خلال هذه الفترة)

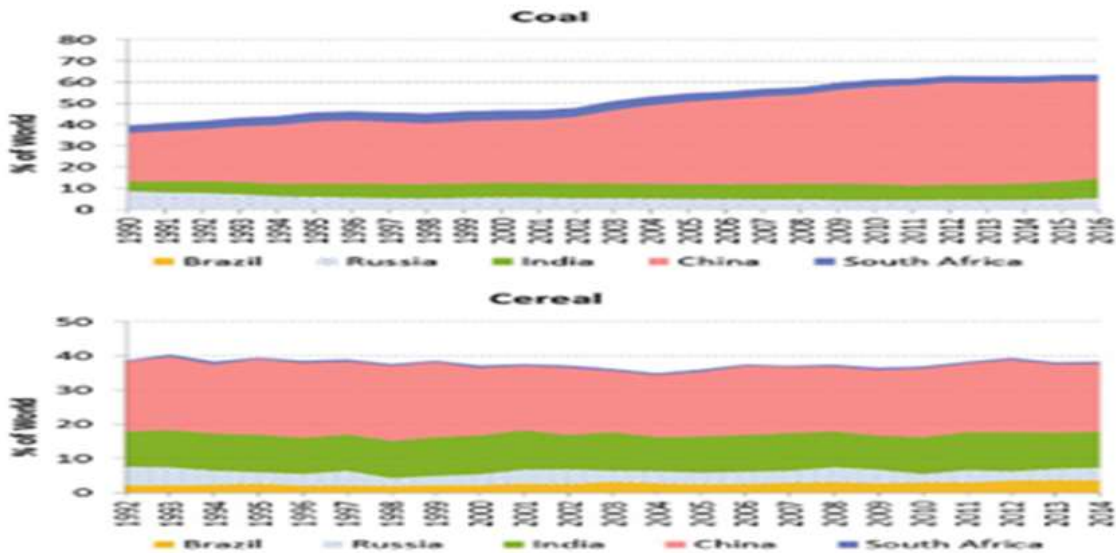
لا تمتلك الصين احتياطات من النفط والغاز حسب ما هو موضح في الرسم البياني رقم 30 (2)، لكنها تعوض ذلك بإنتاج الفحم المكثف، حيث شكلت الصين في عام 2016 حوالي 45.7% من الفحم المنتج في جميع أنحاء العالم (في عام 1990 بلغت 22.6% وهي أيضا تعد حصة كبيرة)، وبهذا قدرت حصة دول البريكس الأخرى في إنتاج الفحم العالمي حوالي 17.9% في عام 2016، غير أن حصتها تتقلب من إنتاج الحبوب العالمي حول مستوى ثابت، إلى حد ما يبلغ حوالي 38% من محصول العالم، كما تزيد حصة جميع البلدان باستثناء الهند في إنتاج الحبوب بمقدار 1-3 نقاط مئوية عن حصتها من سكان العالم (فقط الهند لديها نصيب من إنتاج الحبوب العالمي)، وهذا أقل بكثير من نصيبها من سكان العالم¹ (10-11% و 17-18% على التوالي).



الرسم البياني رقم (30) 1 حول²: حصة دول البريكس في إنتاج النفط والغاز الطبيعي للفترة ما بين 1990-2016

¹- Sergey V. Smirnov and Daria A. Avdeeva, **op.cit.**, P. 17.

²- Source : BP Statistical Review of World Energy (June 2017), World Development Indicators (WDI)



الرسم البياني رقم (30) 2 حول: حصة دول البريكس في إنتاج الفحم والحبوب للفترة ما بين 1990-2016

تلعب دول البريكس دورا رئيسيا ليس فقط في سوق الموارد العالمية، ولكن أيضا في إنتاج السلع الصناعية بما في ذلك السلع المعقدة تقنيا، وفي عام 2016، استحوذت دول البريكس على 43.5% من الإنتاج العالمي لسيارات الركوب؛ وتم إنتاج نسبة 33.9% منها في الصين -والتي كانت في عام 1997 تمثل 1.3% فقط-، كما تلعب مجموعة بريكس أيضا دورا مهما في إنتاج السيارات التجارية، على الرغم من أنها أقل أهمية بكثير من دور سيارات الركاب، حتى عام 2009، كانت حصة بريكس في سوق السيارات التجارية وسيارات الركاب تنمو بمعدلات مماثلة، ولكن في عام 2010، نما إنتاج السيارات التجارية في الولايات المتحدة بشكل كبير، وابتداء من عام 2011 بدأ الانكماش في الصين، وفي عام 2016، أنتجت مجموعة البريكس 23.3% من السيارات التجارية، مع إنتاج 16.2% منها في الصين¹.

إن دور بريكس في إنتاج السلع والخدمات مهم أيضا، فعلى سبيل المثال، في عام 2016 أنتجت دول البريكس ككل 67% من الإسمنت الهيدروليكي في العالم (مما يدل على النشاط العالي في قطاع البناء)، في عام 2013 بلغ إنتاج البريكس ذروته بنسبة 70%، حيث يتركز إنتاج الإسمنت الهيدروليكي بشكل كبير في الصين، وفي عام 2016، مثلت 57.4% من الإنتاج العالمي (في 2013-2014 مثلت 59%)، يتركز البناء العالمي بشكل كبير في الصين، أما بما يخص مجال تكنولوجيا المعلومات، يتجاوز جميع دول البريكس باستثناء الهند عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، وتعتبر روسيا هي الأكثر تقدما في هذا الصدد، حيث مثلت 76% من الأشخاص يستخدمون الإنترنت (نفس المستوى كما في الولايات المتحدة)، وفي

¹- Sergey V. Smirnov and Daria A. Avdeeva , op.cit, P.18

البرازيل والصين وجنوب أفريقيا يستخدم 50-60 من الأشخاص الإنترنت، أما في الهند تبلغ نسبة 30% مما يشير إلى أن الهند متخلفة بشكل كبير عن البلدان الأخرى في هذا المؤشر¹.

الفرع الثاني: دول البريكس في تجارة الخدمات العالمية

تبرز دول البريكس كلاعبين مهيمين في تجارة الخدمات العالمية، وعلى مدى عقد ونصف العقد الماضيين، شهد معظمهم نمواً سريعاً في تجارة الخدمات أكثر من الأسواق المتقدمة الرئيسية، (مع الصين والهند في المقدمة) وفقاً لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، كانت الصين ثالث أكبر مصدر للخدمات في العالم في عام 2015 والهند في المرتبة الثامنة، مع نجاح الهند بشكل خاص في مجال تكنولوجيا المعلومات وتعهيد العمليات التجارية (الاستعانة بمصادر خارجية)، ولكن منذ أن بدأت دول البريكس من قاعدة منخفضة نسبياً، غير أنها لا تزال تمثل نسبة متواضعة من التجارة العالمية باستثناء الهند، كما تميل تجارة خدمات البريكس إلى التركيز في القطاعات التقليدية مثل: النقل والسفر، ويعد التكوين القطاعي لتجارة الخدمات والإنتاج مهماً، لأن القطاعات تختلف من حيث إنتاجيتها وإمكانات نموها في المستقبل وآثارها الغير المباشرة، حيث شهدت قطاعات الخدمات الديناميكية مثل الهندسة والبحث والتطوير، نمواً سريعاً في الإنتاجية على مستوى السنوات الأخيرة. وهذا له آثار على صانعي السياسات، الذين يحتاجون إلى الحوافز المناسبة لتشجيع الخدمات عالية الإنتاجية وداعمة للنمو².

أحد جوانب تجارة الخدمات التي تتميز بها دول البريكس هو ما يسمى بتجارة الخدمات "المتجسدة" وهي الخدمات المستخدمة كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات الأخرى القابلة للتداول، تمثل الخدمات حوالي 20% فقط في الصادرات العالمية من حيث القيمة الإجمالية، ولكن ما يقرب من 50% من حيث القيمة المضافة، مما يعكس حقيقة معظم تجارة الخدمات عبر الحدود في العالم، هي خدمات بسيطة وليست نهائية، لذلك تتضمن صادرات بريكس الإجمالية من السلع المصنعة ما بين 30% و40% من الخدمات المضمنة من حيث القيمة المضافة، بشكل أساسي من المصادر المحلية، ولكن أيضاً من الموردين الأجانب، وفقاً لبيانات TIVA الجديدة، وهذا يؤكد أهمية تطوير الخدمات ليس فقط كمصدر لعائدات التصدير، بالمعنى المباشر ولكن أيضاً لتسهيل قدرة المصنعين في الأسواق العالمية، ويعد الوصول إلى خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة من السوق العالمية أمراً مهماً لرفاهية المستهلك وإنتاجية الأعمال في دول البريكس، بالنسبة لتجارة الخدمات التي تنطوي على الحركة المادية للأشخاص عبر الحدود - الاتصالات بين الأفراد - هناك عوامل مهمة تجعل دول البريكس لاعبين رئيسيين في هذا النوع من تجارة الخدمات، وتترجم هذه

¹- Sergey V. Smirnov and Daria A. Avdeeva, *op.cit.* P. 19.

²- Marion Jansen, "BRICS countries: Emerging players in global services trade", *International Trade Centre*, July 2017, P. 10.

المزايا الطبيعية إلى سياحة نشطة واقتصاديات سفر في العديد من دول البريكس، وفي الوقت نفسه تعمل دول البريكس ولاسيما الهند والصين، على توليد عدد متزايد من السياح مع ارتفاع دخل الفرد¹.

على الرغم من نمو اقتصاد الخدمات في دول البريكس، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما بالتكامل التجاري، لاسيما بين دول البريكس نفسها، رغم وجود جهات أداء بارزة مثل الهند والصين، تظل دول البريكس ككل لاعبين ناشئين في تجارة الخدمات العالمية، عند قياسها باستخدام بيانات ميزان المدفوعات، بل إنهما هامشيان عموماً بالنسبة إلى تجارة الخدمات لبعضهما البعض، باستثناء البرازيل وجنوب إفريقيا، اللتان تعتمدان نسبياً على المجموعة كأسواق خدمات الوجهة، حيث يذهب 19.90% و 28.72% من صادرات خدماتهما إلى بلدان البريكس الأخرى على التوالي، لذلك، تتغير الصور إلى حد ما مع كون تجارة الخدمات مكتملة لتجارة البضائع، وهي منطقة حققت فيها مجموعة البريكس نجاحاً كبيراً.²

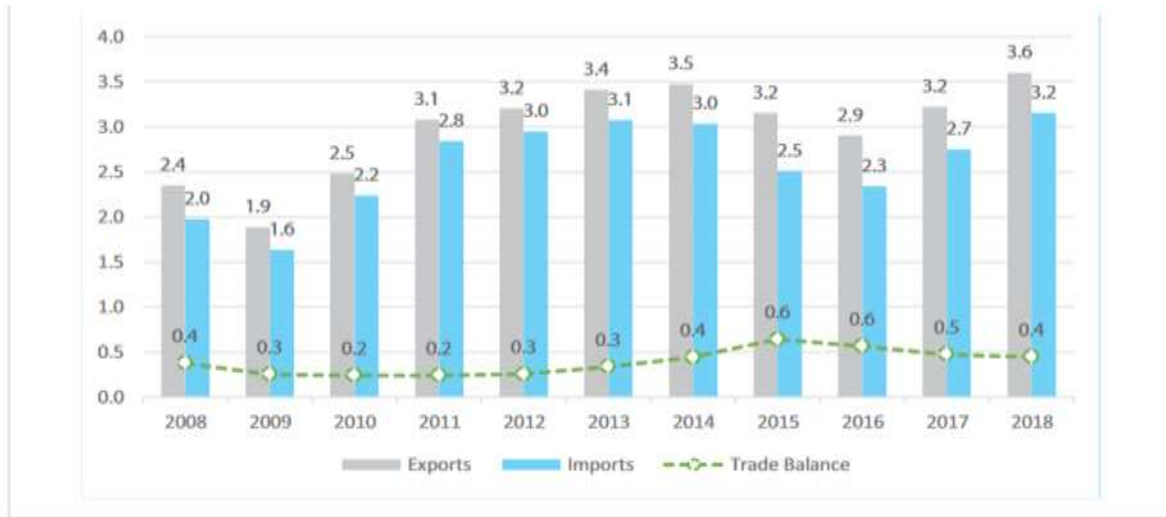
المطلب الثالث: البريكس والتجارة العالمية

تعتبر دول البريكس ليست فقط رائدة في إنتاج مجموعة متنوعة من السلع الرئيسية وتجارة الخدمات، ولكنها تلعب أيضاً دوراً حيوياً في التجارة العالمية، إن تجارة البضائع بين اقتصادات دول البريكس، تحمل نقطة ارتكاز نحو مشاركة أكبر فيما بينها، ومن بين جميع اقتصادات البريكس، كانت الصين متقدمة جداً مقارنة بالدول الأربعة الأخرى من حيث التجارة، وتعتبر القوة الدافعة الرئيسية في تجارة البريكس مع العالم. فحسب ما هو موضح في الرسم البياني رقم (31) زادت مساهمة الصين في إجمالي صادرات بريكس من 60.8% في عام 2008 إلى 69.3% في عام 2018، ومن بين الدول الأربعة الأخرى، زادت حصة الهند من 7.7% إلى 9% خلال هذه الفترة، أما فيما يتعلق بالواردات فهناك اتجاه مماثل، حيث نلاحظ زيادة بأكثر من 10 نقاط مئوية للصين خلال العقد الماضي، بينما لوحظت زيادة هامشية في الهند، وتجدر الإشارة هنا بأن واردات اقتصادات البريكس سجلت معدل نمو سنوي مركب بلغ 6.2% أعلى من صادراتها³.

¹- Marion Jansen, op.cit, P.10.

²- IBID,P.19.

³- India Exim Bank, "BRICS: Promoting trade, Investment and Business Cooperation", **FICCI**, November, 2020, P.36.



Source: Data accessed from ITC Trade Map in January 2020; India Exim Bank Research

الرسم البياني رقم (31) حول: اتجاهات تجارة البريكس للفترة ما بين 2008-2018 (تريليون دولار أمريكي)

الفرع الأول: التجارة البينية بين دول البريكس: (الاستثمار المباشر داخل دول البريكس)

تسعى مجموعة البريكس إلى تعميق وتوسيع وتكثيف التعاون داخل المجموعة، فيما بين البلدان الفردية من أجل تنمية أكثر استدامة وعادلة ومفيدة للطرفين، بالنظر إلى أهداف آلية البريكس يصبح الاستثمار أمراً بالغ الأهمية، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع دول البريكس مجتمعة 261.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ارتفاعاً من 191.8 مليار دولار أمريكي في عام 2009، وبذلك سجل معدل نمو سنوي مركب قدره 4.3% خلال هذه الفترة. من بين 261.2 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي في عام 2018 في دول البريكس، استحوذت الصين على ما يقرب من 139 مليار دولار، تليها البرازيل بـ 61.2 مليار دولار والهند بـ 42.3 مليار دولار، أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس، تم تسجيل أعلى معدل نمو سنوي مركب في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2009 إلى 2018 للبرازيل بنسبة 21.3%¹. (أنظر إلى الجدول رقم 17)

¹ - India Exim Bank, op.cit, P. 97

الاقتصاد	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط معدل النمو السنوي (2009-2018)
البرازيل	25,9	77,7	97,4	82,1	59,1	63,8	49,5	52,8	67,6	61,2	21,3%
الصين	95,0	114,7	124,0	121,1	123,9	128,5	135,6	133,7	134,1	139,0	4,5%
الهند	35,6	27,4	36,2	24,2	28,2	34,6	44,1	44,5	39,9	42,3	4,3%
روسيا	27,8	31,7	36,9	30,2	53,4	29,2	11,9	37,2	26,0	13,3	13,3%
جنوب إفريقيا	7,5	3,6	4,2	4,6	8,3	5,8	1,7	2,2	2,0	5,3	15,4%
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس	191,8	225,1	298,7	262,1	272,9	261,9	242,8	270,4	269,5	261,2	4,3%

الجدول رقم (17) حول¹: الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات البريكس (مليار دولار أمريكي)

تعد النفقات الرأسمالية الأجنبية المتوخاة من دول البريكس للعالم خلال الفترة ما بين 2009-2019 (وفقاً لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي)، تقدر بـ 1005.8 مليار دولار أمريكي، والتي جاءت من خلال 12991 مشروعاً، حيث يمثل هذا الاستثمار ما يقرب من 10% من إجمالي الإستثمار الذي تلقاه العالم خلال نفس الفترة (حسب ما هو موضح في الجدول رقم 18)، كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى أنه من أصل 1005.8 مليار دولار أمريكي من الاستثمار، جاء ما يقرب من 57% من الصين، مما يدل على الدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاستثمارات العالمية، ونتيجة لذلك ينعكس هذا أيضاً في سياق الاستثمارات داخل دول البريكس، حيث بلغت حصة الصين 78% ومثلت الاستثمارات البينية في دول البريكس 131704.7 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة².

¹-Source: UNCTAD; India Exim Bank Research, 2018.P. 97.

²- India Exim Bank, op.cit, P.98.

دول المقصد						بلدان المصدر
مجموع	جنوب افريقيا	الصين	البرازيل	روسيا	الهند	
103254.2	12037.1	-	14634.7	35791.9	40790.5	الصين
14718	2598.4	7920.7	2924.4	1274.5	-	الهند
8312.2	200.3	4649.2	942.8	-	2519.9	روسيا
2936.9	-	1461.9	902.3	156.7	416	جنوب إفريقيا
2483.4	49.8	1804.4	-	223.1	406.1	البرازيل
131704.7	14885.6	15836.2	19404.2	37446.2	44132.5	مجموع

الجدول رقم (18) حول: الاستثمار داخل بلدان البريكس بملايين الدولارات الأمريكية خلال الفترة ما بين 2009-2019

وفي الوقت الذي تعاني فيه جميع اقتصادات دول البريكس، تحت ضغط التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي تقاوم بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي والشركات الأقوى داخل البريكس، يفترض اليوم أهمية أكبر بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى، ولذلك، فإنهم بحاجة إلى تكثيف التعاون والمضي قدما في مبادرات جديدة تهدف إلى تنشيط التكامل الإقليمي، والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، لتعزيز التجارة والاستثمار بين دول البريكس¹.

الفرع الثاني: التكامل التجاري والقدرة التنافسية لدول البريكس (التكامل التجاري داخل وخارج دول البريكس)

شهدت العقود الماضية زيادات كبيرة في مشاركة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في التجارة الدولية، وتعتبر اقتصادات دول البريكس مركزية في هذه الظاهرة، ينطبق هذا النمط على الصادرات والواردات من كل من البضائع والخدمات (حسب ما هو موضح في الجدول رقم 19)، على وجه التحديد، ضاعفت دول البريكس أهميتها النسبية ثلاث مرات تقريبا في التجارة الدولية على مدار عشرين عاما².

¹- India Exim Bank, op.cit, P.115.

²- Peter Dimock, op.cit, 29.

2015	2010	2005	2000	1995	البريكس كنسبة مئوية من العالم
16.8	14.6	11.0	6.8	6.0	صادرات السلع والخدمات
19.0	16.2	12.1	7.4	6.4	الصادرات السلعية
9.7	8.4	6.9	7.1	3.6	صادرات الخدمات
15.2	13.6	9.1	5.0	5.8	واردات السلع والخدمات
15.2	14.7	9.9	6.1	5.9	الواردات السلعية
14.8	10.1	8.0	5.7	5.7	واردات الخدمات

الجدول رقم (19) حول¹: حصة البريكس من التجارة العالمية للفترة ما بين 2005-2015

يمثل النمو في صادرات وواردات مجموعة البريكس نسبة كبيرة من نمو الصادرات والواردات منذ عام 1995، نشأ معظمها قبل تباطؤ النمو العالمي بعد عام 2008، ففي العقد الماضي، كان نمو صادرات وواردات دول البريكس أسرع بكثير من نمو أي من مجموعات البلدان الأخرى تقريبا، وهو ما يمكن مقارنته فقط بمجموعة البلدان النامية الصاعدة والبلدان النامية، يعتبر نمو الصادرات والواردات من دول البريكس إيجابيا، خلال ركود نمو التجارة العالمية الذي حدث في الفترة ما بين 2008-2016، (حسب ما هو موضح في الجدول رقم 20 (1-2)) مما يؤكد أهمية نمو البريكس والبلدان النامية الصاعدة في الحفاظ على التوظيف والإنتاج على مستوى العالم، بما في ذلك في البلدان المتقدمة². (حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2016)

¹- Source: <https://reddytoread.files.wordpress.com/2017/09/brics-2017.pdf>

²- Peter Dimock, op.cit, p.31.

الفترة	أوروبا (بدون روسيا)	الولايات المتحدة الأمريكية	بلدان الأسواق الناشئة النامية الأخرى	الاقتصادات المتقدمة الأخرى	البريكس	إجمالي النمو
1995-2000	10.25	3.23	8.11	1.61	3.12	26.32
2001-2007	37.14	3.44	20.43	4.45	19.50	84.95
2008-2016	-4.81	0.81	0.21	-1.57	4.61	-0.74

الجدول رقم (20) 1 حول: مساهمات دول العالم في نمو الصادرات العالمية لعام 2016 (القيمة، ثابتة بالدولار الأمريكي) بالنقاط المئوية

الفترة	أوروبا (بدون روسيا)	الولايات المتحدة الأمريكية	بلدان الأسواق الناشئة النامية الأخرى	الاقتصادات المتقدمة الأخرى	البريكس	إجمالي النمو
1995-2000	11.95	8.44	3.19	1.60	2.00	27.18
2001-2007	38.32	7.47	17.70	5.07	14.72	83.29
2008-2016	-7.09	-0.79	3.61	-0.84	3.03	-2.09

الجدول رقم (20) 2 حول: مساهمات دول العالم في نمو الواردات العالمية لعام 2016 (القيمة، ثابتة بالدولار الأمريكي) بالنقاط المئوية

إن الأهمية النسبية للبلدان المتقدمة كموردين في الأسواق الدولية الآخذة في التناقص، ومع ذلك تمثل أكثر من نصف قيمة صادرات السلع وحوالي ثلثي صادرات الخدمات، ففي عام 2019، بلغت صادرات البلدان المتقدمة من السلع ما يقرب 10.5 تريليون دولار أمريكي، بينما بلغت صادرات الخدمات حوالي 4.1 تريليون دولار أمريكي، كما بلغت مجموع صادرات البلدان النامية من نفس السنة ما يقرب من 8.5 تريليون دولار أمريكي فيما يتعلق بالسلع وحوالي 2 تريليون دولار أمريكي فيما يتعلق بالخدمات، ومن بين هؤلاء، صدرت دول البريكس حوالي ثلث السلع، حيث قدرت بـ 3.5 تريليون دولار أمريكي وحوالي 600 مليار دولار في الخدمات، ولا تزال مساهمة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية صغيرة، رغم تسجيل بعض الزيادات في صادرات وواردات هذه البلدان خلال العقد الماضي¹.

تظل التجارة المتعلقة بالبلدان المتقدمة جزءا مهما من التجارة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالواردات، حيث تختلف المشاركة في التجارة الدولية بشكل كبير بين المناطق النامية، وتمثل بلدان البريكس جزءا مهما من

¹ - United Nations, Key Statistics and Trends in International Trade 2020, UNCTAD, January, 2021, P.15-20.

تجارة البلدان النامية، لاسيما فيما يتعلق بالتجارة في الوسطاء وصادرات المنتجات الاستهلاكية، كما أن مشاركة المناطق النامية الأخرى في التجارة العالمية كمستوردين ومصدرين محدودة بدرجة أكبر¹.

تجلت نقاط ضعف اقتصادات دول البريكس بوضوح خلال جائحة كورونا في عام 2020، خلال المرحلة الأولية، حيث أعرب بعض الخبراء عن أملهم في تقسيم الدورات الاقتصادية في الأجزاء المتقدمة والنامية من العالم، معتقدين على خلفية الركود في الدول الغربية، ستكون الأسواق الناشئة قادرة على الحفاظ على ديناميكيات النمو المستقلة، والعمل بمثابة قاطرة بديلة للاقتصاد العالمي².

لكن حدث عكس ما كان متوقعا، حيث أظهرت اقتصادات البريكس انخفاضا حادا في الناتج المحلي الإجمالي في الربعين الأول والثاني من عام 2020، وبفضل البرامج الكبيرة لمكافحة الأزمة، فضلا عن التحسن في وضع السوق العالمية، بدأت ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية في دول البريكس، في الانتعاش في الربعين الثالث والرابع (في الصين في الربع الثاني)، ومع ذلك، فإن تشديد الأوضاع المالية التي أعقبت نمو الانتعاش سيؤدي إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي 2022-2023، في السنوات الأخيرة كانت نقاط التحول خلال الدورات الاقتصادية الداخلية في الأسواق الناشئة الرائدة، تتزامن مع التغييرات في أوضاع السوق في البلدان المتقدمة، مما يدحض فرضية انقسام دوراتها الاقتصادية³.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر داخل وخارج البريكس

يعكس التدفق القوي للاستثمارات المباشرة سواء في الداخل أو الخارج، التكامل المتزايد للاقتصاد مع العالم، ومن خلال ضمان تكامل الاقتصاد مع الاقتصاد العالمي يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كقوة دافعة للعولمة وهو عنصر أساسي لتحديد وتعريف الاقتصاد العالمي الحديث، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا متعدد الأبعاد يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصادات المضيفة، وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، هي إحدى السمات البارزة للاقتصادات الناشئة مثل دول البريكس، تمثل هذه الأخيرة أكثر من ربع مساحة الأرض في العالم حوالي 41% من التركيبة السكانية في العالم، كما تتمتع البريكس بإمكانيات الطلب المحلي القوي، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومع ذلك، بفضل الإصلاحات السياسية وتحسين البنية التحتية والقطاع المالي الديناميكي، زاد حجم اقتصادات مجموعة البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل كبير، ولذلك، ارتفعت حصة دول البريكس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 6% في عام 2000 لتصل إلى 19%، واعتبارا من

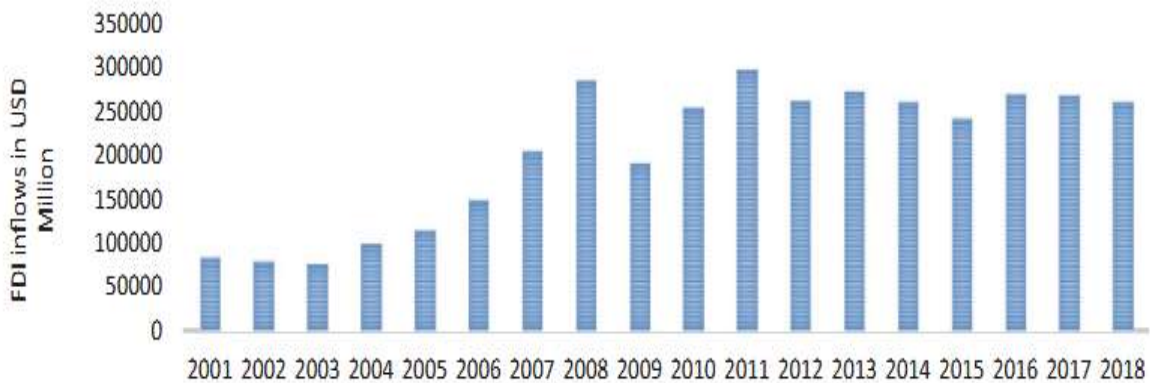
¹- D. I. Kondratov, Internationalization of the Currencies of BRICS Countries, **Herald of the Russian academy of sciences** 91 (2021):P.3.

²- D. I. Kondratov, Internationalization of the Currencies of BRICS Countries, op.cit ,P.3.

³- IBID, P.3.

عام 2000 فصاعداً، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس بشكل ملحوظ من 84.402 مليون دولار أمريكي إلى 261.219 مليون دولار أمريكي في عام 2018¹.

تسلط التدفقات العالمية المرتفعة الضوء على أن اقتصادات البريكس أصبحت وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب اعتماد سياسات أكثر ليبرالية اتجاه الاستثمار؛ وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي، تتمتع بلدان بريكس بسمات فريدة تعمل كمحفز لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. على سبيل المثال، تتمتع البرازيل بموارد طبيعية واسعة النطاق مع وجود سوق محلية كبيرة الحجم، ومن ناحية أخرى تتمتع روسيا باستقرار سياسي وتوافر طبقة العمالة الماهرة ووفرة الموارد الطبيعية، وبالمثل بالنسبة لتوفر الهند على سوق استهلاكي كبير؛ وبنية تحتية متطورة، فإن مبادرات الحكومة مثل "صنع في الهند" و"مهارة الهند" قد جذبت تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك، كانت سمات الاقتصاد الصيني مثل قطاع الإنتاج المتطور وقطاع التصدير القوي؛ والاستقرار الاقتصادي العالمي؛ والأكثر عدداً من السكان بمثابة محفزات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتمتع جنوب أفريقيا بسوق مرتقب للمستثمرين، حيث تعمل البنية التحتية المتطورة، وتوافر الموارد الطبيعية واعتماد الإصلاحات الاقتصادية على تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر². (أنظر لرسم الرسم البياني رقم (32) 1-2)



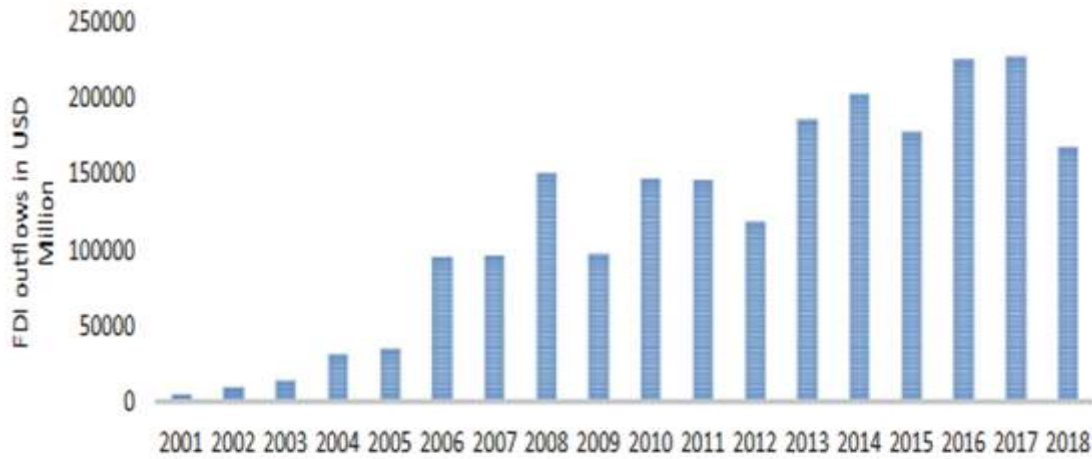
الرسم البياني رقم (32) 1 حول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البريكس للفترة ما بين 2001-2018

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (30-1) أن من بين دول البريكس حصلت الصين على أعلى حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقدر بنسبة 49%؛ ثم تليها البرازيل بنسبة 22%؛ ثم روسيا بنسبة 14% والهند بنسبة 13% وجنوب إفريقيا بنسبة 2% للفترة ما بين 2001-2018، وعلى الرغم من

¹- Javeria Maryam, "Ashok Mittal, Foreign direct investment into BRICS: an empirical analysis", **Routledge**, 8 January 2020, P. 1.

²- Javeria Maryam, Ashok Mittal, op.cit, P. 1.

تساعد حصة هذه الاقتصادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، كان هناك تراجع في البرازيل وروسيا والهند كمستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بسبب الركود المالي العالمي في الفترة 2008-2009، حسب ما يوضحه الرسم البياني رقم (30-2)، ومع ذلك، أعادت دول البريكس بعد عام 2009 إحياء حصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من بريكس في وقت متأخر قليلاً بوتيرة أبطأ من التدفقات الوافدة، حيث وصلت إلى 169.828 مليون دولار أمريكي في عام 2018، كما تعد شركات دول البريكس مستثمرة نشطة في الساحة العالمية وتساهم في تشكيل مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب¹.



الرسم البياني رقم (32) 2 حول²: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس للفترة ما بين 2001-2018

تعتبر الحصة الرئيسية من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول البريكس في الاقتصادات المتقدمة مدفوعة بدوافع البحث عن السوق وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس في الاقتصادات الأخرى، التي تمر بمرحلة انتقالية ونامية كبيرة أيضاً، حيث تبلغ حصتها 25% في أفريقيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، تحتل الصين المرتبة الأولى من بين دول البريكس تليها روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا³.

وفي السنوات الأخيرة ازداد اهتمام شركات البريكس المتعددة الجنسيات بالاستثمار داخل المجموعة. على سبيل المثال لإنتاج السيارات تقوم شركة "Beijing Automobile Corporation" ببناء مرفق تجميع يبلغ

¹- Javeria Maryam, Ashok Mittal, op.cit, P.2.

²- Source: UNCTAD statistics, 2019, P.2.

³- Javeria Maryam , Ashok Mittal, op.cit , P.3.

حوالي 823 مليون دولار أمريكي في جنوب أفريقيا، كما خلقت المبادرة الصينية "حزام واحد طريق واحد" إطار عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب، حيث تظهر البيانات الإجمالية للفترة ما بين 2001-2018، حصة الصين في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول البريكس كانت 60% وروسيا 27% والهند 8%، والبرازيل 3% وجنوب أفريقيا 2%¹.

يبرز نمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة أنه من بين اقتصادات دول البريكس، تفوقت الصين على الأعضاء الآخرين من حيث متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بالنسبة للأداء العام للمجموعة، فإن كل عضو مطلوب لبناء قدرة لتقليص الفجوة².

من بين العوامل المهمة التي حددت تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في اقتصادات البريكس العمالة والمواد الخام الرخيصة، وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن معدل تدفقات الاستثمار يتأثر أيضا بالمرافق والسياسات المالية للدول المستفيدة، وتظل اقتصادات دول البريكس الأكثر تمثيلا وجاذبية للمستثمرين، حيث توفر لهم إطارا إنمائيا مناسباً وتسهيلات مالية تحفز المستثمرين على مواصلة الاستثمار، كما تلعب الديناميكيات والحجم وجودة الاستثمارات دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اقتصادات البريكس³، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس 300 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أي ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة 170 مليار دولار أمريكي⁴.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس، حيث ألقى انهيار الطلب على الصادرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية في أوائل عام 2020 بثقله على آفاق استثماراتها، حيث قدرت حصة البريكس في ظل الوباء، في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020 بأكمله بـ 263 مليار دولار أمريكي (أي بنسبة -13.7%) مقارنة بعام 2019⁵.

ومما تم ذكره، نستنتج أنه على الرغم من الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي على إثر الأزمة المالية العالمية، إلا أن دول البريكس تميزت بالمرونة بالرغم من الركود الطفيف التي مس إقتصادها، وتداركتها بسرعة خاصة الصين والهند اللذان تميزا بنموهما السريع، مقارنة ببقية دول البريكس الأخرى، ورغم ذلك

¹ - Ibid, P. 3.

² - Javeria Maryam , Ashok Mittal, op.cit, P.3.

³- Anatol Melega, "Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of BRICs Economies", **JEFMS** 3 (2020): P. 188-189.

⁴- UNCTAD Handbook of Statistics 2020, "Fact sheet #9: Foreign direct Investment", **UNCTAD**, January, 2020, P.3.

⁵ - UNCTAD, "World Investment Report 2021", **United Nations**, January, 2021, P.6.

فيما بعد تداركت بقية الدول مكانتها الاقتصادية، أثناء تلك الفترة وإلى وقتنا الراهن تعتبر المحرك والمساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي، رغم كل هذا فلم تستطع البريكس أن تحقق نفس النمو الذي كان قبل الأزمة.

الفرع الرابع: دور السياسة المالية لدول البريكس في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة جائحة فيروس كورونا

خلقت جائحة كوفيد-19 حقيقة جديدة في عام 2020، حيث نفذت كل دولة تدابير مختلفة لاحتواء الوباء، مما كان له عواقب كثيرة على المجتمع والشركات، ولوقف المزيد من الالتفاف وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والوباء الاجتماعي، أعلنت كل دولة في العالم عن مجموعة من التدابير المالية والنقدية، ومن بينها دول البريكس باستثناء جنوب إفريقيا، واجهت جميع الدول الأعضاء الأخرى ضغوطا شديدة من كوفيد-19، ولم يتسبب الفيروس في حدوث أزمة صحية فحسب، بل أدى أيضا إلى عدم مبالاة اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية لسكان العالم¹.

إن دور السياسة المالية له أهمية قصوى في إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص الأكثر تضررا، وخاصة العمال المهاجرين والصناعات والشركات وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خسائر في الدخل والبطالة والإفلاس، وتقليل احتمالية انتشار الوباء الذي قد ينتج عن ركود عميق طويل الأمد، حيث كانت كل دولة في العالم تستجيب لفيروس كورونا المروع بطريقتها الخاصة، بالنظر إلى وضعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وخلال الأشهر الماضية منذ بداية الوباء، أعلنت دول البريكس عن بعض الاستجابات المالية لإعادة تشغيل اقتصاداتها وانعاشها².

تمت مناقشة أهمية التدابير المالية لحكومات دول البريكس، والتي تم الإعلان عنها وتنفيذها استجابة لوباء الكوفيد-19، تعتبر الصين هي الدولة الأولى التي كانت ضحية للكوفيد-19، وقد استجابت الصين بحزمة بقيمة 380 مليار دولار أمريكي والتي تمثل حوالي 2.5% من ناتجها المحلي الإجمالي؛ روسيا بحزمة مالية تقارب 12 مليار دولار أمريكي أي 0.9% من ناتجها المحلي الإجمالي. خصصت البرازيل حوالي 42 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 2.9% من ناتجها المحلي، أما الحكومة الهندية

¹- Svetlana Berezka and Others, Changes in consumer behavior in the BRICS countries during the COVID-19 pandemic: The role of trust and anxiety, **BRICS Journal of Economics** 2 (2021): P.1.

²-Sachin D Shah, Covid-19 and fiscal response by BRICS countries, **International Journal of Humanities and Social Science Research** 6 (2020): P.1.

خصصت في الجزء الأول بحزمة مالية قدرت بـ 21 مليار دولار أي 0.7% من ناتجها المحلي الإجمالي، وأعلنت جنوب إفريقيا أيضا بحزمة مالية تقدر بـ 1.7 مليار دولار أمريكي أي 0.6% من ناتجها المحلي الإجمالي استجابة للكوفيد-19، أما فيما يتعلق بالتدابير الجانبية للإنفاق اتبعت الصين الإنفاق العام المخطط للتخفيف من الآثار الصحية للوباء، وتسريع صرف التأمين ضد البطالة لدعم الأسر، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية من خلال إصدار سندات حكومية¹ محلية خاصة*.

بموجب الإجراءات شبه المالية، خصصت روسيا 7.3 مليار دولار أمريكي أي 0.6 من إجمالي الناتج المحلي، والتي تضمنت قروضا مدعومة ومضمونة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتجار التجزئة والموزعين، والمساعدة في إعادة هيكلة الديون من خلال القروض الحكومية، وإعادة رسملة شركات التأجير في قطاع النقل، وإنشاء مرفق إقراض جديد بحد إعادة تمويل يبلغ 500 مليار روبل لدعم إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، قدمت البرازيل تمويلا إضافيا لنظام الصحة العامة، مع إتاحة الوصول إلى 20 من موارد صندوق الضمان الصحي، لتزويد شركات التأمين الصحي بالتمويل من أجل الاستثمار لمساعدة البنية التحتية*،

إلى جانب ذلك، بموجب الضمانات على القروض والالتزامات الطارئة الأخرى، خصصت الحكومة 6.9 مليار دولار أمريكي والتي تمثل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال دعم خط الائتمان الذي يديره البنك الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة لتغطية تكاليف الرواتب، وقد حددت أسعار الفائدة وفقا لمعدلات السياسة، قدمت الحكومة الهندية أيضا تغطية تأمينية للعاملين في القطاع الصحي، وتحويلات عينية ونقدية كبيرة ودعما للأجور للأسر الفقيرة، فبصرف النظر عن هذه الإجراءات وتمديد

¹- Sachin D Shah, op.cit, P.4.

*- على صعيد الإيرادات، قدمت الصين إعفاءات ضريبية مؤقتة وتأجيل مدفوعات الضرائب للشركات لمعالجة الاضطرابات فالاقتصاد، وبالتالي تخفيف العبء الضريبي على الشركات في القطاعات، والمناطق المتضررة بما في ذلك خدمات النقل والسياحة والضيافة. كما عرضت امتدادات ضرائب الدخل والقيمة المضافة للشركات التي تعاني، من نقص في التدفقات النقدية، وكذلك سمحت بتخفيض مؤقت في معدلات مساهمة الضمان الاجتماعي للشركات المستهدفة. للمزيد راجع: Sachin D Shah, Covid-19 and fiscal response by BRICS countries

*- دعم الدخل المؤقت للأسر الضعيفة وإدخال دفع قسيمة كوفيد-19 لـ 40 إلى 30 مليون دولار أمريكي للأسر الفقيرة، ومزايا التأمين الجزئي للبطالة للعمال الذين لديهم ساعات عمل أو أجور منخفضة وتم منح الشركات الصغيرة تخفيضا مؤقتا في نظام شحن ونقل البضائع. في إطار عمليات ضخ حقوق الملكية وشراء الأصول، والقروض واقتراضات الديون واستخدام الأموال من خارج الميزانية، والعمليات شبه المالية، خصصت الحكومة البرازيلية حوالي 53 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الائتمان الموسع للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف جديد. للمزيد راجع: Sachin D Shah, Covid-19 and fiscal response by BRICS countries

الموعد النهائي لتقديم ضريبة الدخل لمدة 3 أشهر، وتخفيض العقوبة على التأخر في دفع الضرائب، إلا أن هذه التدابير هي في الغالب ذات طبيعة شبه مالية، وتوفر ضمانات القروض وافتراسات الديون والسداد المؤجل¹.

أعلنت حكومة جنوب إفريقيا* أيضا عن حزمة تمويل صناعي لتسريع تمويل الشركات التي تكافح الكوفيد-19 بشكل عام، تواجه الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وخاصة دول البريكس وباء شديدا. إن الإستجابات المالية الفعلية لهذه الدول هي دعم مالي كبير للقطاعات والعاملين المتأثرين بشدة، لذلك، خصص بنك التنمية الجديد لدول البريكس قدرا جيدا من الموارد المالية للدول الأعضاء للسيطرة على فيروس كورونا ومكافحته، ومن الواضح أيضا أن جميع اقتصادات دول البريكس، تعاني من ضغوط هائلة من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021، وبهذا تتمتع دول البريكس بفرصة لاستعادة وتعزيز الاقتصاد العالمي من خلال خلق تعاون بين الجنوب والجنوب وشراكة حقيقية لتصدي لفيروس كوفيد-19².

وبناء على ما ذكر سابقا، نستنتج بأن التدابير التي اتخذتها دول البريكس، من أجل احتواء الوباء فرغم الجهود المبذولة إلا أن إقتصادياتها تضررت بشدة خاصة في بداية تفشي الوباء في عام 2020، وبهذا خصصت دول البريكس موارد مالية التي خصصها بنك التنمية الجديد التابع لها من أجل السيطرة على الوباء ومكافحته.

¹- Sachin D Shah, op.cit, P.5.

*-أعلنت الدولة عن إعفاءات ضريبية للمنتجات الصحية الأساسية أثناء الجائحة، وخصصت أموالا لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعرضت لضغوط (قطاع السياحي والضيافة)، وإعانات ضريبية لمدة 4 أشهر لموظفي القطاع الخاص بموجب نظام حوافز ضرائب التوظيف وتسريع السداد والضرائب الاعتمادات. وفي إطار صندوق التأمين ضد البطالة الممول من خارج الميزانية لجنوب إفريقيا، قدم الدعم للعاطلين عن العمل وتعويض العمال المسرحين. كما تم إنشاء صندوق تضامن. للمزيد راجع: Sachin D Shah, Covid-19 and fiscal response by BRICS countries

²- Sachin D Shah , op.cit, P.6.

المبحث الثالث: التأثير الجيوسياسي لدول البريكس في النظام الدولي

ازداد تأثير دول البريكس كمجموعة في السياسة الدولية، مما دفع هذه الدول إلى السعي لمشاركة أكبر في الحوكمة الدولية، من خلال الترويج للنشط للتغييرات والإصلاحات في النظام الدولي، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تكميلية ولكن بديلة عند الضرورة، بالإضافة إلى تسوية النزاعات الدولية وغيرها من القضايا الإقليمية والدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المحاور التالية:

المطلب الأول: البعد السياسي للمؤسسات المالية الجديدة لدول البريكس

تعتبر دول البريكس من التكتلات التي تحاول العثور على سياسات متقاربة، حول قضايا مختلفة. مثلت دول البريكس نوعاً من "البديل" لطريقة عمل مؤسسات بريتون وودز، في الواقع، كان إنشاء مؤسسات مثل بنك التنمية الوطني على سبيل المثال يمثل تحدياً للمؤسسة الغربية، التي تبحث عن طرق بديلة على طول مسارات التنمية، وبشكل عام، حاولت دول البريكس تشكيل حوكمة عالمية مختلفة، من خلال محاولة إيجاد سياسات متقاربة وتعاونية في مجالات مختلفة مثل: قضايا السياسة والتمويل والتنمية، وتعتبر الاجتماعات التي عقدتها دول البريكس في البداية، كانت اجتماعات غير رسمية ومع ذلك على مر السنين قامت المجموعة بتوحيد ودفع العديد من المبادرات¹.

كانت مبادرة البريكس لإنشاء بنك التنمية الوطني وترتيب احتياطي للطوارئ* (CRA)، على النحو المتفق عليه خلال القمة الخامسة لدول البريكس بمثابة مبادرة لتقويض مؤسسة بريتون وودز، فعلى الرغم من أنه ينظر إليه في الغالب على أنه تحد مباشر لبنوك التنمية الحالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، إلا أن دول البريكس ترى أن بنك التنمية الوطني هو مكمل وليس بديلاً للمؤسسات المالية القائمة في القطاعين العام والخاص لدعم النمو المستقبلي من الاقتصادات النامية والناشئة².

كانت القمة السادسة لدول البريكس فصلاً جديداً في العلاقات بين البلدان، حيث رفعت مستوى التعاون من مستوى مجموعة الضغط إلى مستوى كيان أكثر تنظيماً قادراً على تقديم الحلول، وبهذا أرسى

¹- Francesco Petrone, Global Governance in Crisis? The "Emerging Powers" and their Influence on the Current International Framework, **SRAYAHWA** 2 (2020): P.17.

*-تم إنشاء بنك التنمية الجديد لتعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان الناشئة والنامية. وهناك مبادرة أخرى مهمة في مجال التمويل تتمثل في إنشاء صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة "" لتوفير السيولة للدول التي تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها، ولتجنب الأزمات الاقتصادية المستقبلية. أو بأحرى يعتبر هذه مؤسسات البريكس بديل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمساعدات المالية للدول الفقيرة. والجدير بالذكر أن بنك التنمية الجديد قد وفر الإطار المؤسسي لمجموعة دول البريكس في النظام

الدولي . للمزيد راجع: Jash Amrita, The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order

²- Jash Amrita, The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order, **SSOAR** 3 (2017): P.8.

نتائج هذه القمة مسارا جديدا للقوى الناشئة بقيادة دول البريكس، ويرجع السبب الرئيسي وراء إطلاق بنك تنمية متعدد الأطراف، وفقا لمؤسسيه إلى المساهمة في "نظام عالمي أكثر عدلا"، وعليه، يمكن تفسير هذا الخيار السياسي على أنه نية دول البريكس لتعزيز نفوذها في المجتمع الدولي؛ لتمثيل خيار بديل للمؤسسات التي يهيمن عليها الغرب، والسعي لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي¹.

على الرغم من الاختلاف في الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان، فقد تم تجهيز البنك برأسمال مصرح به قدره 100 مليار دولار، ورأسمال مبدئي قدره 50 مليار دولار، شاركت دول البريكس بنسبة 20% لكل واحد (10 مليارات دولار)، بحجة أن الحصة متساوية لجميع البلدان لن تؤدي إلى خلل في عملية التصويت، وبالتالي، تتمتع كل دولة بنفس الدرجة من سلطة اتخاذ القرار².

من الواضح جدا أن بنك التنمية الجديد لدول البريكس لديه أهدافا سياسية مهمة للغاية، والتي يمكن فهمها من خلال السماح للدول الأعضاء فيها، "بتعزيز مصالحها في الخارج... ويمكنها تسليط الضوء على المواقف القوية للبلدان التي كثيرا ما يتم تجاهل آرائهم من قبل الدول القوية المهيمنة"³.

إن الأهمية الاقتصادية لبلدان البريكس، وحجم السكان في هذه البلدان والوزن الذي تراكم لديهم على المستوى الدولي، خلق نوعا من البديل للنموذج الغربي لما بعد الحرب العالمية الثانية، يمثل نموذجا جديدا للتنمية في الجنوب العالمي، في الواقع بدءا من الاجتماعات الأولى، فقد دعموا في لحظات مختلفة رغبتهم في إعطاء شكل جديد للهندسة العالمية، كانت نية البريكس هي السعي لتقويض النظام المغلق سابقا، وإعطاء مدخلات إصلاحية لنظام الحوكمة العالمية، يمكن اعتبار المؤسسات المالية لدول البريكس محاولة للهروب من بعض أشكال المؤسسات المهيمنة، خاصة من وجهة نظر القيود والعوائق التي كانت تواجهها، في حين أن دول البريكس لم تتخل عن مؤسسات بريتون وودز، فمن الصحيح أيضا أن نيتها هي البحث عن طرق جديدة لإبراز قوتها الاقتصادية دون القيود التي تفرضها تلك المؤسسات، علاوة على ذلك، تقدم المؤسسات المالية لدول البريكس صورة لعالم متعدد الأقطاب، ولكن قبل كل شيء يمكن أن تمثل لحظة التغيير تلك في أعقاب ما قاله روبرت غيلبين "Robert Gilpin": "مع اكتساب الدول الجديدة القوة الاقتصادية ومع زيادة قدرتها، وطموحها لتغيير التوازن المؤسسي الحالي، تظهر فترة من عدم التوازن تليها توازن جديد في ظل الدول المسيطرة حديثا"⁴ (أي الصاعدة سابقا).

¹- E.P. Contipelli, S. Picciau, "BRICS Members' Interests and Priorities for Cooperation", **INTERNATIONAL ORGANISATIONS RESEARCH JOURNAL** 2 (2015): P.2

²- Francesco Petrone, Op.cit, P.18

³- M D Nazmul Islam, "BRICS, MIKTA, SCO and IBSA: EMERGING GLOBAL ORGANIZATIONS AND GROUPS-A Paradigm Shift for New World Order-", **ADAM AKADEMI**, 2 September, 2019, P. 480.

⁴- Francesco Petrone, op.cit, P.19.

هنا يصبح من الضروري فهم أهمية ودور بنك التنمية الوطني، أي كيف يقدم بنك التنمية الوطني بديلا للنظام الدولي الغربي: هناك ثلاث سمات رئيسية تجسد دور بنك التنمية الوطني، وتميزه عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، والتي تتمثل في¹:

- أولا: إنشاء بلدان الجنوب العالمي بنك التنمية الوطني للجنوب العالمي أمر فريد وضروري، قد تم إنشاؤه لتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة لجنوب العالم، وتحديد احتياجات البنية التحتية، حيث على عكس بنوك التنمية التي يقودها الغرب، يتم توفير تمويل بنك التنمية الوطني بدون شروط سياسية ويتم صرفه دون تأخير، وفي ضوء ذلك، يسعى بنك البريكس إلى معالجة الفجوات الحالية في الهيكل المالي لدول الجنوب.

يعتبر التأثير المتزايد لمجموعة البريكس على البلدان منخفضة الدخل، من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية أمر مهم يتحدى أيضا النظام القديم للدول المانحة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، لذلك، فإن العلاقة بين الجنوب والجنوب تجعل بنك التنمية الوطني بقيادة بريكس، بديلا ناجحا نظرا لمنطق التضامن والتجارب المشتركة، والاعتماد على الذات في الجنوب.

- ثانيا: يوفر بنك التنمية الوطني المساواة في تقاسم السلطة، أي أن كل حكومة من دول البريكس تمتلك خمس حصة البنك، وهو ما يترجم إلى رأي متساو في صنع القرار، وهذا يجعل بنك التنمية الوطني أكثر شمولاً ولا يوجد احتكار في تقاسم السلطة، على عكس البنوك التي يقودها الغرب مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يوجد تسلسل هرمي.

- ثالثا: يلتزم بنك التنمية الوطني بمبدأ التنمية المستدامة، مما يجعله استثناء بحد ذاته، حيث يتطلع بنك التنمية الوطني إلى الشراكة مع المبادرات التي تدفع النمو والتوظيف مع ضمان حماية البيئة، لذلك، كان البنك البالغ 100 مليار دولار الذي تم تزويده من قبل دول البريكس، خطوة مهمة إلى الأمام في الديناميكيات الهيكلية الحالية للنظام العالمي، كان دور البريكس واعداء للغاية نظرا لإضفاء الطابع المؤسسي على بنك التنمية الجديد، وترتيب الاحتياطي الطارئ، وهما أمران حاسمان ويعتبران أنهما يلعبان دورا مهما في المجال الجغرافي الاقتصادي والجيوسياسي، وبهذا، يمكن لدول البريكس تحديد شروط الإقراض على عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحتى إنشاء نظامها الخاص لتمويل التنمية.

كان هناك الكثير من الجدل العام حول مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك الرأي القائل بأن شروط الإقراض أدت إلى تعميق أزمات الديون الآسيوية والأوروبية، خلقت مجموعة بريكس إمكانية تغيير النظام

¹ - Jash Amrita, op.cit. P.9.

الحالي لتمويل التنمية، وتوفير شروط الإقراض ومراقبة النتائج، وبالتالي، فهي تتبنى بالفعل فلسفة غير تقليدية لتمويل التنمية في مساعدات الثنائية، والتي يمكن إدخالها في المساعدات متعددة الأطراف¹:

أولاً، على عكس المساعدات من المانحين التقليديين، تركز القوى الناشئة على المنافع المتبادلة دون شروط. ينظر المانحون التقليديون إلى شروط بناء المؤسسات والحوكمة، باعتبارها أساسية لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات، في حين يستخدم المانحون الناشئون المساعدات المقيدة (أي التمويل المرتبط بالمشتريات من بلد المصدر).

ثانياً، غالباً ما يركز المانحون التقليديون على مكافحة الفقر والإنفاق الاجتماعي، في حين يولي المانحون الناشئون اهتماماً أكبر لمشاريع البنية التحتية، ويمكن لبنك التنمية أيضاً أن يمول بشكل مختلف عن طريق تسريع العمليات، ولكن مازال من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان سيغير أنماط الإقراض متعدد الأطراف أو ما إذا كان سيتبع المسار التقليدي.

في بداية عام 2020 أي أقل من خمس سنوات منذ افتتاحه، وافق بنك التنمية الوطني على 52 مشروع تمويل استثماري بإجمالي 15.8 مليار دولار أمريكي، من بينها في عام 2019 وافق على 22 مشروعاً مقابل 7.1 مليار دولار أمريكي، لقد جعل البنك حجم العمليات السنوية في متناول البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، وهو أحد البنوك القدامى في تمويل التنمية، والذي عادة ما يبرم اتفاقيات يصل مجموعها إلى حوالي 9 مليارات دولار أمريكي سنوياً، فمعظم المشاريع التي يمولها بنك التنمية الوطني هي في مجال الطاقة المتجددة أي الاقتصاد الأخضر، تحتوي محفظتها بطبيعة الحال على مشاريع تتعلق بإدارة الموارد المائية (الحمائية)، بينما تنتمي المشاريع الأخرى إلى فئة البنية التحتية المستدامة، وتجدر الإشارة أيضاً إلى الهيكل المتوازن إلى حد ما لمحفظته قروض البنك، حيث يتم تنفيذ 14 مشروعاً في كل من الصين والهند، وتسعة في روسيا وثمانية في جنوب أفريقيا وسبعة في البرازيل².

سجل بنك التنمية الوطني بنجاح برامج سندات بالعملة المحلية في الصين (10 مليارات يوان)، جنوب إفريقيا (10 مليارات روبية)، وهو على وشك الانتهاء من تسجيل برنامج روبل (100 مليار روبل روسي)، مع الهند والبرازيل لمتابعة التالي، حتى الآن، تم إستكمال إصدارين لسندات الرمينبي في الصين، عندما تم جمع 6 مليارات يوان في شريحتين بقيمة 3 مليارات يوان في عام 2016 و 2019 على التوالي، يلتزم البنك بإتاحة التمويل بالعملة المحلية لجميع الدول الأعضاء فيه، حيث قدمت بنوك التنمية متعددة الأطراف

¹- Alexandra Morozkina, John J. Kirton, **BRICS and Global Governance**, First Edition (New York: Routledge, 2018), P. 102.

²- Sergei Storzhak, **A New Vision... (The Fifth Anniversary of the New Development Bank)**, (Moscow: International Affairs, 2020), P. 42.

معظم تمويلها بالعملة الأجنبية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، مع ذلك، فإن التقلب في أسواق العملات جعل المقترضين أكثر حساسية للتطورات المحتملة للعملة، نظرا لأن معظم إيرادات مشاريع البنية التحتية مقومة بالعملة المحلية بأي حال من الأحوال، فمن المنطقي أن تتفادى عدم تطابق العملة من خلال رفع السندات في أسواق رأسمال المحلية لأعضائها¹.

اكتسب التمويل الأخضر زخما كبيرا في السنوات الأخيرة، مع النمو السريع في سوق السندات الخضراء، قام بنك التنمية الوطني بأول زيادة رأسمالية له في الصين كسند أخضر، ويهدف إلى أن يكون مصدرا منتظما في التمويل الأخضر والمستدام.

تشمل الإنجازات الهامة الأخرى للبنك، أنه حصل على تصنيف ائتماني دولي AAA من وكالة التصنيف الائتماني الياباني في أوت 2019، وحصل على تصنيف AA+ في عام 2018 من ستاندرد آند بورز وفيتش (Fitch Ratings and Standard & Poor's Global Ratings) والتصنيف الأعلى من قبل وكالات التصنيف الوطنية في روسيا واليابان والصين وجنوب إفريقيا.

قام البنك دون تأخير بإيداع سندات الشركات في أسواق التمويل في الصين وجنوب إفريقيا، وفي عام 2019، سجل بنك التنمية الوطني إصدار برنامج السندات في بورصة موسكو بإجمالي 100 مليار روبل. وفي هذا الصدد يمكن القول، أنه بالإضافة إلى رأسمال الذي تم تكوينه في أموال الدول المؤسسة، فإن البنك لديه قاعدة موارد مستدامة وقادر على تمويل مشاريع التنمية المستدامة الكبرى².

هذه التصنيفات أعلى بكثير من متوسط دول البريكس، وتعد التصنيفات الائتمانية المرتفعة جانبا أساسيا في نموذج الأعمال لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك لأن الوصول إلى أسواق المال المحلية والدولية ضروري لعملياتها، تتمتع السندات الصادرة عن المؤسسات التي تحمل تصنيف AA+ أو AAA بأعلى جودة ائتمانية، إن التصنيف الائتماني المرتفع يمكن بنك تنمية الجديد من جمع رأسمال بسعر رخيص نسبيا، من أسواق السندات والإقراض بأسعار فائدة أقل مما يمكن الحصول عليه من قبل المقترضين السياديين أنفسهم، كما يمثل انخفاض تكلفة الإقتراض ميزة كبيرة لمؤسسات التنمية، حيث إنها تمكن البنوك من تمرير هذه الفائدة في شكل أسعار فائدة تنافسية على قروضها، عادة ما يكون لدى البنوك متعددة الأطراف نوعان من الأعضاء: الإقراض وغير الإقتراض، في الوقت الحالي، يعتبر بنك الدوحة الوطني فريدا بين نظرائه العالميين في وجود المقترضين فقط كمساهمين، ولقد حقق البنك أرضية جديدة من حيث

¹ -Leslie Maasdorp , BRICS' New Development Bank turns four: what has it achieved? , the was browsed on: 8/08/2021, P.1. <https://bit.ly/3bjPjBU>.

² - Sergei Storchak, **op.cit**, P.42.

أنه لا توجد مؤسسات مالية قابلة للمقارنة، في الأسواق الناشئة بجودة ائتمانية عالية وبدون أي أعضاء غير مقترضين بدرجة عالية بوصفهم مساهمين¹.

إن مجرد قيام دول البريكس بإنشاء مؤسساتها الخاصة، قد تؤدي إلى تجسيد نوع من القدرة التنافسية بينها وبين مؤسسات بريتون وودز، مما يجعل مؤسسات البريكس خطوة مهمة في البعد عن نهج المشروطية الصارمة، من الواضح أن إنشاء مؤسسات المالية لدول البريكس خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، حيث هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل².

في مجال تمويل التنمية، فإنها تكرر جزئياً المؤسسات والآليات القائمة، لكنها يمكن أن تعزز دور البريكس من خلال استخدام الموارد في المقام الأول، من الدول المؤسسة الخمس ومن خلال مراعاة مصالحها في المقام الأول، إن بنك التنمية الوطني لديه القدرة على أن يصبح ليس فقط مبادرة سياسية، ولكن أيضاً أداة لمعالجة قضايا البريكس المشتركة، ويزيد من دور مجموعة دول البريكس في الهيكل المالي العالمي ويكمل النظام الحالي للمؤسسات والآليات³.

ونستنتج مما سبق ذكره، بأن الدور السياسي الذي يلعبه بنك التنمية الوطني الجديد لدول البريكس، لا ينحصر فقط في خلق نظام متعدد الأقطاب وتطوير المؤسسات الغربية التقليدية وإنما يسعى إلى خلق نوع من الهيمنة على الصعيد السياسي والاقتصادي معاً، من أجل تحقيق مصالحها في المقام الأول، مصالح دول الجنوب في المقام الثاني.

المطلب الثاني: الجهود السياسية والدبلوماسية لدول البريكس على الصعيد الإقليمي والدولي

في وضع عالمي جديد يتسم بتزايد التنافس الجيوسياسي بين مراكز القوة القائمة والناشئة، ربما ينبغي أن تلعب أجنحة إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، دوراً كبيراً في أنشطة البريكس باعتبارها جهة فاعلة جماعية في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، فخلال السنوات الخمس الأولى من وجود مجموعة البريكس كتحالف، اقتصر المحتوى الأمني للإعلان وخطط العمل على مواقف مشتركة، مجردة إلى حد ما حول الصراعات الكبرى مثل تلك الموجودة في ليبيا وسوريا.... أو تحديد مبادئ عامة اتفقت

¹ - Leslie Maasdorp, op.cit, P.1.

² - صندوق النقد الدولي، أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، نشر في 30 أبريل 2017، تم زيارة الموقع في

<https://bit.ly/2Kg3D2g> . ص.1 . 2021/08/08

³ - Alexandra Morozkina , John J. Kirton, op.cit, P.102.

عليها الدول الأعضاء مثل عدم التدخل¹، وعليه، تهدف مجموعة البريكس إلى إنشاء نظام عالمي مستقر وآمن وعادل، من خلال الدبلوماسية السلمية والتعددية².

لم يكن الهدف من تحالف البريكس تعزيز التعاون داخل المجموعة فحسب، بل كان يهدف أيضا إبراز نفوذهم الجماعي عالميا، لا سيما في المجالات التي يمكن أن تجد فيها الدول الأعضاء قاسما مشتركا أقل وتنسيق المواقف السياسية، على الرغم أن دول البريكس قد وجدت حتى الآن تقاربا أكبر، وإمكانية أكبر للتعاون في المجالات الاقتصادية والتنموية، خاصة في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008 (التي استجابت لها هذه الدول بقوة نسبيا)، حاول التحالف أيضا الوصول إلى بعض المواقف المشتركة بشأن قضايا الأمن الدولي - هنا لم يكن المسار سلسا تماما-، وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام التنسيق الأوسع في هذا المجال، في الانقسام الهيكلي بين الأعضاء فيما يتعلق بمواقفهم في الأمم المتحدة³:

في حين أن روسيا والصين تشغلان مقاعد دائمة في مجلس الأمن، فإن الدول الثلاث الأخرى لطالما كانت تتطلع إلى مثل هذا الموقف كجزء من مطالب أوسع لإصلاح الأمم المتحدة، ومع ذلك، فإن جميع الدول الخمس تشترك في الرغبة في لعب دور أكبر في الأمن الدولي، سواء من خلال إظهار التزامات ملموسة مثل مساهمات القوات والشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال الانخراط بشكل مباشر في الوساطة في النزاعات والمناقشات المعيارية حول الأمن الدولي، أو في بعض الحالات، من خلال مشاركة جهات غير تابعة للأمم المتحدة والنزاعات المسلحة.

على المستوى المعياري، بدا أن دول البريكس تجد بشكل متزايد أرضية مشتركة في دفاعها، عن مبدأ السيادة الوطنية وفي نفورها من مفاهيم مثل "السيادة المشروطة"، التي تتحدى قاعدة عدم التدخل، ابتداء من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت مقاومة دول البريكس لمحاولات تلطيف مفهوم السيادة، على المستوى الدولي أصبحت القوانين والمعايير وثيقة الصلة بالمناقشات العالمية حول التدخل الإنساني واستخدام القوة، على الرغم من أن موقفهم بشأن السيادة، مدفوعة بمجموعات مختلفة من الدوافع وبالتالي فهي ليست متكافئة تماما، إلا أن دول البريكس كانت تنتقد بشكل عام ما تعتبره ميلا من جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لتنفيذ عمليات عسكرية، في السعي وراء المصلحة الذاتية لتنفيذ تغيير

¹- Georgy Toloraya and Others, **Realizing the BRICS Long-Term Goals: Road-Maps and Pathways**, (South Africa :the Observer Research Foundation, 2017), P.68.

²- Adriana Erthal Abdenur, Can the BRICS Cooperate in International Security? , **International Organisations Research Journal** 12 (2017): P.85.

³- Adriana Erthal Abdenur, Rising Powers and International Security: the BRICS and the Syrian Conflict, **Rising Powers Quarterly** 1 (2019): P.112.

النظام، مع نتائج غير مؤكدة في أحسن الأحوال، فما هي إمكانية العمل المشترك بين دول البريكس لسعي نحو معالجة بعض القضايا الإقليمية والدولية¹.

الفرع الأول: على المستوى الإقليمي

منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما تم تبني مفهوم المسؤولية عن الحماية في القمة العالمية للأمم المتحدة، ومن ثم تم إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال القرار 1674 (الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لسنة 2006) كإطار معياري لمجلس الأمن الدولي، لاتخاذ قرار بشأن استخدام القوة بموجب الفصل 7 من ميثاق الأمم المتحدة، فقد رفضت دول البريكس بشكل متكرر مقترحات التدخل العسكري أو عارضتها بوضوح، على سبيل المثال امتنعت الدول الأربع الأعضاء في مجموعة بريك الأولية عن القرار 1973 (‘2011 UNSC S/RES/1973’)، الذي وضع الأساس القانوني للتدخل في ليبيا، بما في ذلك فرض منطقة حظر الطيران (صوتت جنوب إفريقيا لصالح التدخل لكنها أصبحت لاحقاً أكثر انتقاداً للتدخل)، على الرغم من عدم معارضة أي دولة للقرار، إلا أن نمط الامتناع عن التصويت يشير إلى مستوى من عدم الارتياح مع التحرك للتدخل عسكرياً-وهو الموقف الذي تم تعزيزه مع تحول الاستقرار الناجح في ليبيا إلى مهمة أصعب مما توقعه مؤيدو القرار في الأصل.

الأزمة الليبية هي أزمة مهمة لأنها كانت أول أزمة دولية كبرى منذ إنشاء البريكس، بالصدفة في عامي 2011 و2012 كانت جميع دول البريكس أعضاء في مجلس الأمن، مما أعطى مجموعة القوى الناشئة نفوذاً محتملاً على الساحة الدبلوماسية، وبالتالي فهي حالة اختبار مهمة ولكنها مبكرة للبريكس، وفرصة لإثبات كيف يمكن لعالم متعدد الأقطاب إدارة الصراع العنيف، فعلى الرغم من أن دول البريكس لم تحصل على دور قيادي واضح في هذه الأزمة، إلا أن رد فعلها عليها كان شيئاً هامشياً وله عواقب بعيدة المدى على الصراعات اللاحقة وخاصة الحرب في سوريا، وفي هذا الصدد، تشكل الأزمة الليبية مرحلة تكوينية لدول البريكس فيما يتعلق بسياسات الأمن الدولي، لقد شكلت بشكل أساسي قناعات حول التدخلات العسكرية، والمسؤولية عن الحماية وعززت الشعور بين دول البريكس بأن تعهدها بعالم متعدد الأقطاب مطلوب أكثر من أي وقت مضى².

أدت نتيجة التدخل الليبي إلى تقارب أكبر بين دول البريكس بشأن مسؤولية الحماية، مما جعلها على وجه التحديد أكثر إحجاماً عن تأييد التدخل الإنساني في سوريا، على سبيل المثال، حتى البرازيل حاولت دعم إجراءات الأمم المتحدة التي تهدف إلى حماية المدنيين، وعلى الرغم من أنها دعمت في البداية إجراءات

¹- Adriana Erthal Abdenur, op.cit, P.112.

²- George Christou, **The role of BRICS in large-scale armed conflicts**, (Switzerland: Springer Nature, 2019), P.62.

الأمم المتحدة في ليبيا، سرعان ما انتقدت الحملة الجوية التي قام بها تحالف الدول الراغبة، على أساس أن الدول المتدخلة كانت تستفيد من المصطلح الغامض "جميع الوسائل ضرورية" الوارد ضمن القرار، وبهذا أثبتت ليبيا أنها نموذج تعليمي تقريبا يبرر مبادئ المسؤولية عن الحماية، لكن تنفيذها أظهر أيضا الحاجة إلى معايير الشرعية لتوجيه القرارات، بشأن السماح بالتدخل العسكري الدولي والإشراف عليه، على الرغم من نجاحها أثبتت العملية الليبية أنها مثيرة للجدل بشكل خاص بين القوى الناشئة، وثمان تجاوز التفويض هناك دفعه السوريون¹.

ومع ذلك، لم تحدد ليبيا نهاية المسؤولية عن الحماية، على الرغم من أن روسيا أثبتت أنها أكثر تمردا، إلا أن دول البريكس الأخرى كانت على استعداد للانخراط في مزيد من الانفصال حول معايير التدخل، خاصة بهدف تحديد متى وتحت أي شروط قد المسؤولية عن الحماية، على سبيل المثال، اقترحت البرازيل أن "المسؤولية أثناء الحماية" كانت وسيلة لتخفيف تطبيق "مسؤولية الحماية"، على الرغم من أن الاقتراح فقد زخمه في النهاية².

في إطار مناقشات الأمم المتحدة، عارضت روسيا كثيرا على مسؤولية الحماية، ولم تطرح مقترحات أو اقتراحات لتنتقيح هذا المفهوم، في الوقت نفسه، بررت روسيا تدخلاتها العسكرية أحادية الجانب في جورجيا (2008) وأوكرانيا (2014)، على أنها مبررة بموجب مسؤولية الحماية بسبب التهديدات التي يتعرض لها المواطنون الروس.

لقد تحولت الصين بشكل متزايد من المعارضة إلى المناصرة نيابة عن المسؤولية عن الحماية، في عام 2012 على سبيل المثال، طرحت الحكومة الصينية لفترة وجيزة فكرة الحماية القابلة للاستجابة. على الرغم من أن الصين تراجع في وقت لاحق، فإن الاقتراح يشير أيضا إلى أن مواقف هذه الدول بشأن السيادة والتدخل، بعيدا عن الثبات خضعت لتحولات طفيفة حتى بعد الجدل الليبي، كما تظهر في حالة ليبيا، هناك تحد منهجي في تحليل دور تحالف مثل مجموعة البريكس فيما يتعلق بنزاعات محددة (أو أي قضية علاقات دولية، في هذا الصدد)، ليس من السهل دائما التمييز بين الإجراءات ومواقف الأفراد من تلك المجموعة ككل³.

تماما مثل حالة ليبيا، أصبح اندلاع الصراع السوري واحتدامه بمثابة اختبار لمجموعة البريكس على الأقل من منظور غربي، أولا، لأن دول البريكس بدأت في التأكيد على أنه يجب أن يكون هناك احتمال معقول للنجاح، قبل أن يكونوا مستعدين لدعم التدخل العسكري، ثانيا، كما يشير أوديمي كانت معارضة

¹- Thakur Ramesh, R2P after Libya and Syria: Engaging Emerging Powers, *The Washington Quarterly* 36 (2013):P.1.

²- Adriana Erthal Abdenur, op.cit, P.113.

³- Ibid, P.113.

البريكس المشتركة للتدخل العسكري في وقت مبكر في الحالة السورية، أيضا رد فعل على مشاريع القرارات التي رعاها التحالف الأمريكي الفرنسي البريطاني، الذي يتهم نظام الأسد بارتكاب فظائع جماعية دون ذكر جماعات المعارضة، وردا على المعارضة، لاسيما من روسيا والصين، أطلق الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي مبادرة أصدقاء سوريا*، لم تشمل عضوية أصدقاء سوريا دول البريكس، في الواقع، هذه المقاومة الأولية بقيادة روسيا والصين ستعاود الظهور على مدى السنوات القادمة، كانت هناك أيضا تحالفات جيوسياسية، و لاسيما علاقات روسيا الوثيقة تاريخيا بنظام الأسد، حيث وصف أليسون دعم موسكو العلني للحكومة السورية أثناء وبعد الربيع العربي بأنه "درع دبلوماسي لدمشق في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، حتى في الوقت الذي زود فيه النظام بالسلاح¹.

قررت روسيا أنها ستترسم خطا في سوريا، حيث تكون مصالحها واضحة وقديمة، كما يقر المشاركون في ورشة العمل الروسية وأدبيات السياسة الخارجي، بأن الشرق الأوسط أقل أهمية من أوروبا وآسيا لاستراتيجية الأمن القومي للكرملين، ويتضح هذا في وثائق مفهوم السياسة الخارجية لوزارة الخارجية الروسية لعام 2013 و 2016، وفي كلا الإصدارين تم إدراج الشرق الأوسط بالقرب من نهاية قسم "الأولويات الإقليمية"، مما يوضح الأولوية المنخفضة نسبيا في نظرة موسكو العالمية، لذلك ترى روسيا فرصا محدودة نسبيا في الشرق الأوسط لحماية المصالح الوطنية الحيوية أو تعزيزها، ويؤطر هذا التقييم إجراءاتها في المنطقة، لم تكن روسيا مدفوعة برؤية سياسية معينة للشرق الأوسط، بل كانت مدفوعة بالاعتقاد بأنها كقوة عالمية، يجب أن تلعب دورا في المنطقة وأن يكون لها مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية. كما تسعى إلى تحقيق أهداف عملية مع القليل من القيود السياسية التي يفرضها الغرب، مما يسمح لها بقدر أكبر من المرونة، بين عامي 2015 و 2018 دخل مجلس الأمن مرحلته الأكثر نشاطا وأصدر 14 قرارا بشأن سوريا، في حين تم استخدام حق النقض (الفيتو) على عشرة قرارات أخرى وكانت روسيا هي الأكثر نشاطا في استخدام حق النقض² (الفيتو).

حتى ولو لم تكن موسكو متمسكة باستمرار حكم الأسد كما يزعم بعض الروس، فهي ملتزمة تجاه الحكومة السورية في ظل النظام الحالي أو نظام الاستمرارية، من خلال دعمها الجوي لقوات النظام السوري -بالإضافة إلى القوات البرية الإيرانية وقوات حزب الله - حالت روسيا دون انهيار النظام في سوريا، على

¹ -Adriana Erthal Abdenur , op.cit, P. 114.

*-وهي مبادرة خارج مجلس الأمن الدولي واشتمل اجتماعها الأول-الذي عقد في تونس في فيفري 2012-على موافقات مفتوحة على التدخل العسكري. على الرغم من مبادرات الأمم المتحدة أدت إلى تدمير مخزون سوريا، من الأسلحة الكيميائية وإدخال تحسينات تدريجية على المساعدات الإنسانية، فقد منع هذان المقعدان الدائمان العديد من القرارات (على سبيل المثال مشروع قرار 2014) على أساس أنهم غير متوازنين في اتهاماتهم. للمزيد يرجى الرجوع: Adriana Erthal Abdenur , Rising Powers and International Security: the BRICS and the Syrian Conflict

² -James Sladden and Others , "Russian Strategy in the Middle East", **RAND Corporation**, 6 March , 2017, P.

الأقل في الوقت الحاضر، كما أصبح فعالا في إنشاء ترتيب ثلاثي لوقف إطلاق النار مع تركيا وإيران ومسار منفصل للمناقشات السياسية بين الأطراف السورية، من غير الواضح كيف ستخرج روسيا نفسها دون المخاطرة بانهيار نظام حليفها، فمن المرجح أن تتطلب جهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع مساعدة روسية وقد تتطلب وجودا روسيا، ومن المفيد أيضا النظر في الثمن طويل المدى للتدخل الروسي، وتأثيره على نهج السياسة الخارجية المفضل لموسكو في الشرق الأوسط، ومن غير الواضح في الوقت الحالي ما إذا كان العمل الروسي في سوريا سيجعل احتمالية تورط روسيا في أماكن أخرى مثل ليبيا، أكثر أو أقل، يبدأ أن في الوقت الحاضر يبدو أن هذا التدخل هو استثناء¹.

لفترة طويلة لم تنتظر الصين إلى النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أنها ذات تأثير مباشر على مصالحها، حيث لم تكن الصين من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة حتى وقت قريب جدا، لم يكن لدى الصين استراتيجيات متطورة تتجاوز مبادئ "عدم التدخل" لمعالجة قضايا العلاقات الخارجية، مثل التجارة والمصالح الجيوسياسية الأخرى في المنطقة، ومع صعود الصين لتصبح شريكا اقتصاديا مهيما في المنطقة، فإن استمرار عدم التدخل سيعرض المصالح الصينية للخطر، على سبيل المثال، في سوريا لم يكن لدى الصين سوى مصالح تجارية طفيفة، تبلغ قيمتها حوالي ملياري دولار من الاستثمارات، أما في ليبيا إلى جانب الخسائر في استثمارات الطاقة، اضطرت الحكومة الصينية إلى إجلاء أكثر من 35 ألف مواطن صيني مع تدهور الأوضاع الأمنية، وتخلت على كميات هائلة من البنية التحتية والمعدات².

في العراق تعد الصين أكبر مستثمر أجنبي في البلاد، وقد واجهت مخاطر متصاعدة تتمثل في حدوث اضطرابات في أصولها وممتلكاتها وتدفق الموظفين نتيجة لذلك، من المتوقع أن تخسر الصين المليارات من الاستثمارات وتخاطر بتعطيل إمدادات النفط بشكل مفاجئ إذا سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على حقول النفط في البلاد، والأهم من ذلك أن الصين تواجه ضغوطا دولية قوية للمساهمة في استقرار المنطقة، وبالنظر إلى الاضطرابات التي شهدتها في السنوات القليلة الماضية، فمن المرجح أن تتجذب البلدان المستقرة نسبيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - خاصة أعضاء مجلس التعاون الخليجي - إلى نموذج "الاستقرار يسبق الجميع" الذي تجسده الصين، أما ما يخص بقية دول البريكس مقارنة بروسيا والصين، أقل ارتباطا مباشرة بالشرق الأوسط، كما تحمل هذه الأخيرة وزنا استراتيجيا أقل بكثير لسياساتها

¹- James Sladden and Others, op.cit, P.5.

²-Chaoling Feng , Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle East, **BROOKINGS DOHA CENTER**, April , 2015. P.3.

الخارجية من دول الجوار المباشر، نتيجة لذلك كلما طالت مدة الحرب، أصبح من الواضح أن أعضاء البريكس لديهم أولويات مختلفة واستجابوا بشكل مختلف للصراع.¹

يعتبر الصراع في أوكرانيا الذي اندلع في أواخر عام 2014 وسبتمبر 2018 من بين الصراعات المذكورة آنفاً، كان هذا الصراع أقل عنفاً، حيث يسرد برنامج بيانات الصراع في أوسالا (UCDP) 6366 حالة وفاة، بالنسبة للاهتمام الذي يحظى به الصراع دولياً، فإن هذه الأرقام معتدلة نسبياً، وبعبارة أخرى، ليست شدة الصراع أو حدته هي التي تجعل الأزمة الأوكرانية بارزة، بل إن ميولها وشخصيتها التي تتحدى النظام الغربي المهيمن هي التي تجعلها حالة اختبار مثالية لاستكشاف تأثير القوى الصاعدة على مسائل النظام العالمي.²

إن البعد السياسي الدولي للأزمة الأوكرانية، هو في الواقع أبعد من أبعاد دراسة الحالات الثلاث الأخرى، بينما كانت مصالح الدول الغربية والقوى الناشئة على خلاف حول ليبيا وسوريا، تم تجنب المواجهة المباشرة. لم تدعم الدول الغربية قوات المعارضة السورية، من خلال إرسال قوات برية على نطاق كان من شأنه أن يهدد بقاء الأسد، ويؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي الأخير تم التسامح مع الدور الرائد لروسيا في سوريا في النهاية، ولكن ليس عن طريق الاختيار.³

كما تفتقر الحرب الأهلية في جنوب السودان إلى بعد النظام العالمي الأوسع، وهذا يختلف اختلافاً جوهرياً في حالة أوكرانيا، تعتبر الأزمة الأوكرانية حالة حساسة لبلدان البريكس لسببين: أولاً، يتم إشراك أحد أعضائها بشكل مباشر في جميع الحالات الأخرى، وكانت التداخات الأمنية للحرب غير مباشرة إلى حد ما، ثانياً، انتهاك وحدة أراضي أوكرانيا ينتهك بشدة حقوق السيادة التقليدية، وبالتالي، فإن الرهانات السياسية لبلدان البريكس وأسئلة النظام العالمي حول صحة العمل هي الأعلى في حالة أوكرانيا، فالأزمة الأوكرانية هي الحالة الوحيدة التي تشارك فيها دولة عضو في البريكس في نزاع مسلح واسع النطاق في جوارها المباشر، مما أدى إلى ضم أراضي من بلد آخر، في الوقت نفسه، لم تكن هناك آثار أمنية سلبية مباشرة لأي من أعضاء البريكس الآخرين ناشئة عن الصراع.⁴

اعتبرت جميع دول البريكس الدعم الغربي للمحتجين في كييف "KIEV" ضد الحكومة الموالية لروسيا بمثابة تدخل غير ملائم في الشؤون الداخلية، لم تؤيد مجموعة البريكس الإجراء الروسي بشأن أوكرانيا، ولم تدين المجموعة أو الدول الفردية روسيا، بل تسامحت مجموعة البريكس مع الإجراءات الروسية ليس لأنه كان ينظر إليها على أنها مشروعة بالمعنى القانوني الضيق، ولكن لأنه ينظر إليها على أنها تنتمي إلى

¹ -Chaoling Feng , op.cit, P.4.

² -George Christou , op.cit, P.125.

³ -Ibid, P.125.

⁴ -Ibid, P.P. 149-150.

مجال نفوذ روسيا الأساسي الذي يمنحه أعضاء البريكس لبعضهم البعض دون تدخل متوقع من المجموعة* . يمكن تفسير استجابة بريكس الصامتة إلى حد ما للنزاع بالبعد النسبي للصراع، وعواقبه الإقليمية المحصورة وقلة أهميته الاقتصادية بالنسبة لغالبية دول البريكس، وكان من المحتمل أن يؤدي انتقاد روسيا علنا إلى توتر العلاقات داخل دول البريكس مقابل القليل من المكاسب، ولذلك، فإن القواعد غير المكتوبة داخل البريكس لا تتوقع من أعضاء المجموعة مناقشة القضايا الداخلية المثيرة للجدل ولكنهم يحترمون المصالح الوطنية الأساسية للآخر¹.

الفرع الثاني: على المستوى العالمي

كان السلام والأمن من الموضوعات المتكررة في قمم البريكس، حيث أعربت دول البريكس في كثير من الأحيان عن رغبتها في المساهمة في الحفاظ على النظام الدولي، واستقراره ورغبتها في تحمل مسؤوليات أكبر بهذا المعنى على المستويين الإقليمي والعالمي، في الوقت نفسه، شددت دول البريكس في العديد من البيانات الصادرة عن قادة البريكس، على عدم ملاءمة مؤسسات الحوكمة العالمية التي تم تصورها في ظروف اتسم فيها المشهد الدولي من جميع جوانبه بتحديات وفرص مختلفة للغاية، والحاجة إلى إجراء إصلاحات مقابلة للمنظمات الدولية التي كانت قبل هذه التحولات، وفي هذا الصدد، سلطوا الضوء على ضرورة إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، واعتراف الصين وروسيا بتموجات البرازيل والهند وجنوب إفريقيا للعب دور أكبر في الشؤون الدولية، على الرغم من أن دول البريكس تدعو إلى تمثيل أكبر للدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية القائمة، فهم يطالبون أيضا بدور أكبر داخل هذه المؤسسات لأنفسهم بشكل فردي².

تطمح دول البريكس إلى أن يتم الاعتراف بها على أنها مزود للاستقرار، من خلال المساهمة في السلام والأمن داخل مناطقها وخارجها ضد التهديدات العالمية مثل الإرهاب أو القرصنة أو الهجمات الإلكترونية، ويمكن ملاحظة ذلك عندما ينظر المرء إلى الرؤية الكبيرة التي توفرها إعلانات البريكس، للمبادرات الدولية التي اتخذها أعضاء البريكس بشكل جماعي، مثل خارطة طريق للتعاون العملي لضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فردي؛ الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب

¹- George Christou, *op.cit.*, P.P. 150-151.

*-يعتبر صغر حجم دول البريكس يجعل من الصعب توجيه انتقادات لعضو واحد دون تقويض المجموعة على هذا النحو، على عكس حالة طرد روسيا من مجموعة الثمانية. في هذا السياق، أظهرت دول البريكس تضامنها مع روسيا من خلال رفض استبعاد روسيا من صيغة مجموعة العشرين. بشكل عام، نادرا ما تناقش قمم بريكس أو لا تناقش أبدا القضايا الأمنية ذات المصالح الحيوية مثل: كشمير أو تايوان أو بحر الصين الجنوبي. تكاد دول البريكس بحكم الواقع أن تتعامل مع الصراع الأوكراني، على أنه قضية روسية محلية لا يصدر النجم بشأنها تعليقات قوية أو نقدا. للمزيد يرجى

الرجوع: George Christou, *The role of BRICS in large-scale armed conflicts*,

²-Filippo Cutrera , “Do the BRICS care about International Security?”, *BPC Policy Brief* 9 (2020): P.13.

التي تستضيفها الهند أو دور الوساطة لروسيا في عملية السلام السورية، أو المبادرات التي اتخذها جزء من المجموعة الأعضاء فقط، مثل مشروع المعاهدة الذي قدمته الصين وروسيا إلى مؤتمر نزع السلاح، والذي يهدف إلى منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، بشكل عام، أظهرت دول البريكس رغبتها في الحصول على مزيد من الاستقلالية عن الدول الغربية في مجال الأمن الدولي، لاسيما في إدارة الأزمات وحل النزاعات¹.

حتى في الوقت الذي تضغط فيه دول البريكس من أجل مزيد من تمثيل الحوكمة، تطالب هذه الدول بأن تصبح لاعبا أكبر في أنظمة حوكمة الأمن الراسخة، وقد تجلى ذلك في عملهم لتوسيع أو تنويع مساهماتهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والمساهمات المالية في بناء السلام والجهود المبذولة في الوساطة الدولية في النزاعات أحيانا خارج مناطقهم، مثلا، عملت البرازيل مع تركيا في محاولة للتوسط في التوترات المتزايدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، وحتى الصين التي التزمت تاريخيا بخطاب عدم التدخل القوي، عرضت مؤخرا التوسط في النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا، علاوة على ذلك، أعربت دول البريكس في بعض الأحيان بشكل فردي أو جماعي عن شكوكها فيما يتعلق بالمقاربات المكرسة للصراع الدولي، ودعوا على وجه الخصوص إلى آليات أكثر فاعلية للتعامل مع النزاعات المسلحة، لاسيما بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للحرب² (على سبيل المثال: بسبب الدور المتزايد للجهات الفاعلة من غير الدول في كل من النزاعات داخل دول وفيما بينها).

حتى روسيا التي اعتمدت تقليديا موقفا أكثر حذرا تجاه إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على الصلاحيات المتعلقة بالأمن ضمن نطاق المجلس، دعت مرارا وتكرارا إلى مزيد من منع نشوب النزاعات جزئيا كبديل لتطبيع المسؤولية عن الحماية، كما تطمح دول البريكس إلى أن تصبح أكثر مشاركة مباشرة في وضع القواعد والمعايير في الأمن الدولي، على الرغم من مشاركتها بطرق مختلفة ونطاقات مختلفة في المناقشات المعيارية العالمية، حتى مع اتهام هذه الدول أحيانا بالتصرف على أنها "حاصرات للمعايير"، لاسيما فيما يتعلق بمسؤولية الحماية، فقد اقترحت أيضا تغييرات على المستويين المفاهيمي والتشغيلي من بينها، اقتراح البرازيل بالمسؤولية أثناء الحماية كطريقة لتخفيف المسؤولية عن الحماية، الدعوات المتكررة من جنوب إفريقيا لزيادة الاستثمار في حل النزاعات من خلال الحوار السياسي، والاقتراح الذي تقوده الصين بشأن فكرة "الحماية المسؤولة"، وعليه توضح هذه النقاط أن لدول البريكس

¹ -Filippo Cutrera , op.cit, P.14.

² -A.E. Abdenur , "Can the BRICS Cooperate in International Security?", **International Organisations Research Journal** 12 (2017): P.86.

بعض الأهداف العامة المشتركة في مجال الأمن الدولي، والتي قد تسهل تطوير المواقف والمبادرات المشتركة الخاصة، بموضوع معين في المجالات التي تعتبر المسارات الأقل مقاومة أعمال الأمن الدولي للبريكس¹.

تختلف دول البريكس في مواقفها وسياساتها لمكافحة الإرهاب، نجد كلا من روسيا والصين والهند الأعضاء الثلاثة من هذه المجموعة، تعتبر حكومة الجماعات الانفصالية الداخلية مجموعات إرهابية لها صلات دولية، في المقابل، واجهت البرازيل وجنوب إفريقيا مراحل من الاضطراب السياسي، إلا أنهما لا يواجهان حركات تمرد على مستوى المنطقة أو لديهما مجموعات محلية، تعتبر رسمياً منظمات إرهابية من قبل تلك الحكومات، في الواقع، كانت البرازيل في بعض الأحيان تنتقد بشدة خطابات السياسة الخارجية التي تستخدم مصطلح الإرهاب لتبرير التدخلات العسكرية².

على مدى السنوات القليلة الماضية، بذلت دول البريكس جهوداً كبيرة لتشكيل جدول أعمال مشترك بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم وضع جدول أعمال وخطة عمل أكثر تفصيلاً من قبل فريق عمل خبراء دول البريكس، حول الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي عام 2017، تم اعتماد خارطة طريق بريكس للتعاون العملي لضمان الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أي خطة أخرى متبادلة، المتفق عليها كما تم الإعلان عنه في إعلان جوهانسبورغ لقمة البريكس العاشرة والقمم اللاحقة³.

تشمل أحدث المقترحات المقدمة من روسيا إلى شركائها في مجموعة بريكس، وذلك من خلال دعم وتعزيز مشروع روسيا لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعاون في مكافحة جرائم المعلومات، ومشروع مفهوم اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التشغيل الآمن للإنترنت وتطويرها.

تكمن التحديات الخطيرة في مجال التهديدات العسكرية التقليدية والجديدة لأعالي البحار مثل القرصنة؛ والإرهاب البحري؛ وانتشار الأسلحة، ومواد الدمار الشامل وتكنولوجيا الاستخدام المزدوج والهجرة غير الشرعية، من بين السمات المزعزعة للاستقرار في العالم اليوم، ويعد ارتفاع الخطاب وتكثيف النزاعات الإقليمية البحرية؛ زيادة عسكرة المحيط العالمي كجزء من المنافسة الجيوسياسية للدول البحرية، وفي هذا الصدد، تلعب دول البريكس دوراً مهماً في تقديم وتعزيز آليات تعاونية شاملة، وفعالة في تجنب الهيمنة

¹- A.E. Abdenur , op.cit, P.87.

²-IBID, P.88.

³- IBID, P.88.

العسكرية لقوة بحرية واحدة على مستوى العالم، بهدف كبح عرض القوة غير المحدود والتهديد المحتمل باستخدام القوة من قبل القوة المهيمنة في محيط العالم¹.

يحتفظ الفضاء الخارجي أيضا بأحد الأماكن ذات الأولوية القصوى على جدول الأعمال السياسي العالمي، خاصة بسبب الاتجاهات المتطورة نحو تسليح الفضاء، قامت الصين وروسيا باعتماد برنامج التعاون الفضائي الثنائي للفترة ما بين 2018 - 2020، اللتان لا تزالان من أكثر الجهات الفاعلة نشاطا في أنشطة التعاون في مجال الفضاء.

وبناء على ما ذكر سابقا، نستنتج أن هناك اختلاف كبير في المصالح والسياقات الجيوسياسية لدول البريكس على مستوى القضايا الإقليمية والدولية، وهذا يتجسد من خلال مواقفها المتباين بشأن بعض القضايا وهذا يرجع للمصلحة القومية في نهاية المطاف.

المطلب الثالث: التأثير السياسي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على دول البريكس كتجمع سياسي

يشهد العالم في ظل جائحة فيروس كورونا، تنسيقا بين إجراءات الدول الفردية بشأن أهم القضايا لتنفيذ مصالحها الوطنية، تهتم دول البريكس بهذا التنسيق من أجل تعزيز مواقف كل عضو في الإتحاد، من أجل استقرارها في ظل الفوضى المتزايدة، وكذلك لتعزيز صوت الدول النامية بشكل عام²، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن كيفية تأثير جائحة فيروس كورونا على أهمية ومرونة مجموعة البريكس كتجمع سياسي؟ وإلى أي مدى ستعمل منصة البريكس كمنتدى للعمل الجماعي في هذه الأوقات الصعبة؟

عندما ظهر وباء الفيروس التاجي (كوفيد-19) استجابت دول البريكس من خلال اجتماع بريكس سوس شيربا في 11 فيفري 2020 على إثر البيان الصادر تحت "رئاسة روسيا لمجموعة البريكس"، حيث صرحوا من خلاله عن تعاطفهم ودعمهم وتضامنهم وتعاونهم بشكل وثيق مع الصين، مع تأكيدهم على أهمية تجنب التمييز والوصم ورد الفعل المبالغ فيه أثناء الاستجابة لتفشي الوباء، بالإضافة إلى ذلك، الدعوة إلى تعزيز التعاون العلمي في مجال الأمراض المعدية والصحة العامة، نتيجة لذلك، وافق بنك التنمية الجديد -التابع لمجموعة بريكس- على قرض طارئ بقيمة 7 مليارات رمينبي، لمساعدة الصين في مكافحة كوفيد-19 في 19 مارس 2020، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة المقاطعات الثلاث الأكثر تضررا في الصين (المتتملة في: هوبي وقوانغدونغ وخنان) ، وتمت الموافقة عليه في وقت قياسي يبلغ شهرا واحدا. وافق أعضاء وزراء خارجية دول البريكس عبر مؤتمر افتراضي في 28 أبريل 2020 على إنشاء أداة قرض

¹- Georgy Toloraya, Victoria Panova, "Disintegration of Global Security Governance", [revista tempo do mundo](https://revista-tempo-do-mundo.org/2020/02/22/) 22 (2020): P. 16.

²- Yana Grigoryeva, "BRICS during COVID-19, the site was browsed on: 19/8/2021.P.1. infobrics.org/post/31045/

بقيمة 15 مليار دولار لتمويل الانتعاش الاقتصادي، وهذا راجع للضرر الذي نجم عن انتشار هذا الوباء¹. ومع ذلك هل يمكن لدول البريكس أن تتعرض للانقسامات إثر هذا الوباء نتيجة اختلاف المصالح القومية بين دول الأعضاء الخمس؟

بالنسبة لمعظم التحالفات - وخاصة عندما تشمل البلدان النامية- عادة ما يكون هناك متشائمون يتوقعون الموت المبكر لمثل هذه التحالفات، ولقد خضعت دول البريكس لمثل هذه الشكوك لسنوات عديدة حتى الآن، مدفوعا جزئيا بالتباينات العديدة بين دول الأعضاء (جمع التكتل مزيجا من الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، مع هياكل مجتمعية مختلفة تماما، وقواعد موارد ومسارات تنموية وتقاليد تاريخية).

أدى الوباء الحالي إلى تفاقم الاختلافات الموجودة مسبقا بين دول البريكس، في حين أن الاختلافات متعددة عبر الثنائيات المختلفة، فإن أكثرها صلة في هذه المرحلة هي تلك بين أقوى عضو في البريكس - الصين-والآخرين².

قد لا يتم استيعاب التحديات في شراكة البريكس بشأن كوفيد-19 بالكامل دون فهم التركيبة الجيوسياسية الحالية والمحتملة والتوترات، لا سيما تلك بين الهند والصين، ومن الناحية التاريخية، لم تشترك القوى الآسيوية (الهند، الصين) في الحدود لأن التبت كانت محصورة بينهما، ولكن تغير هذا السيناريو في عام 1950 عندما احتلت الصين التبت، وهي منطقة تدعمها الهند كمنطقة حكم ذاتي، ويمكن ربط التوترات الحالية في لداخ بالتوترات التي نشأت في دخلام، وهو ملتقى ثلاثي بين الهند والصين وبتان في جوان 2017، حيث بدأت الاشتباكات الهندية بعرقلة الجهود الصينية لبناء طريق في المنطقة الحدودية في دوك لا، من خلال إثارة المخاوف الأمنية، وكان هذا الحادث نتيجة للشكوك المتبادلة منذ فترة طويلة بين الدول، بشأن إنشاءات تطوير البنية التحتية في المناطق الحدودية³.

على الرغم من عدم وجود خط حدودي محدد بوضوح بين البلدين، وخط سيطرة فعلي مقبول بشكل متبادل من قبل الطرفين، مع حدود يبلغ طولها 3488 كلم مشتركة بين البلدين، تحقيقا لهذه الغاية لا يزال الخط الحدودي مسألة غير محلولة على الدوام، وكان آخر صراع بين البلدين في عام 2017، ولكن سرعان ما اندلع صراع آخر في خضم جائحة كوفيد-19 (ماي 2020) في لا داخ، حيث امتدت الاشتباكات من

¹ -Gian Luca Gardini, **The world before and after Covid-19: Intellectual reflections on politics, diplomacy and international relations**, First Edition (Stockholm: IEEI, 2020), P.29.

² - **IBID**, P.29.

³ - Sebastian N , "Intrusions and Violation of LAC in India-China Border " , **Economic & Political Weekly** 32 (2020): P. 22-24.

لا داخ إلى ناكولا ووادي جلوان مما أدى إلى اشتباكات دامية أدت إلى مقتل العديد من الجنود، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية بين الهند والصين¹.

يبدو أن هناك جبهة أخرى من التوترات بين جنوب إفريقيا وروسيا، ففي عام 2014، أعلنت حكومة جنوب إفريقيا أنها دخلت في اتفاقية حكومية دولية، بشأن الشراكة الاستراتيجية والتعاون في مجال الطاقة النووية والصناعة، بناء على الاتفاقية تم وضع الأساس لتطوير محطات طاقة نووية جديدة في جنوب إفريقيا، من شأنها أن تستخدم مفاعلات (VVER) الروسية بقدرة إجمالية مركبة تصل إلى 9.6 (GW) بحلول عام 2030، كما تقدم جنوب إفريقيا أيضا وجهات نظر متعارضة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تضعها في مواجهة مع الصين وغيرها من شركاء البريكس².

علاوة على ذلك، نشأت توترات أخرى في اختيار الشركاء المتعاونين خارج دول البريكس، ولسوء الحظ، يبدو أن الترتيبات الثنائية للقاءات البريكس بشأن كوفيد-19، قد احتلت مركز الصدارة، أحرزت الحكومة الهندية تقدما في ربط مجتمعها العلمي بالباحثين من البلدان الأخرى، حيث تم ربط علمائها بعلماء من أستراليا، البرازيل والدنمارك ومصر وإسرائيل واليابان والبرتغال وكوريا والنرويج وروسيا وصربيا وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة³ وفيتنام*.

أسفرت الشراكة مع أستراليا عن ثنائي خاص لكوفيد-19 يتضمن تطوير واختبار اللقاحات والعلاجات، بينما روسيا هي أيضا جزء من التعاون وتتعاون مع الصين في تطوير لقاحات كوفيد-19، لم يكن هناك تعاون مباشر بين الهند والصين في هذا الصدد، في الواقع، تواصلت الهند مع دول البريكس الثلاث الأخرى ماعدا الصين، ويمكن هنا ملاحظة خطوط الصدع في هذا الصدد، حيث وافق رئيسا وزراء الهند والسويد على التعاون وتبادل البيانات بين الباحثين والعلماء، الأمر الذي من المحتمل أن يساعد الجهود العالمية ضد كوفيد-19، فإن نمو الترتيبات الثنائية لمكافحة كوفيد-19، يؤكد فقط على التحديات التي كانت موجودة منذ فترة طويلة والتي تعرقل التكامل التام مع مجموعة البريكس⁴.

¹ -Sebastian N , op.cit, P. 22-24.

² -Godwell Nhamo , COVID-19 Vaccines Development Discord: A Focus on the BRICS and Implications for Africa's Access and Affordability Matters, Politikon 2 (2021): P. 281.

³ -IBID , P.282

*-ما يثير الاهتمام من القائمة هو التعاون مع خصوم صينيين يبدو أنهم أقوى من بينهم الولايات المتحدة وأستراليا. كان البلدين صريحان في الضغط من أجل تحقيق مستقل لمنظمة الصحة العالمية في أصول الكوفيد-19 في الصين، للمزيد من المعلومات يرجى

الرجوع: Godwell Nhamo , COVID-19 Vaccines Development Discord: A Focus on the BRICS and Implications for Africa's Access and Affordability Matters

⁴ -IBID, P.283.

خلال قمة بريكس الثانية عشرة برئاسة روسيا في 17 نوفمبر 2020، اقترحت الصين تعاوناً أوثق مع الهند وجنوب إفريقيا بشأن التجارب السريرية وتوزيع اللقاحات التي طورتها الشركات الصينية، ومن خلال هذه الدعوة المتأخرة في جل الوباء بعد مرور عام تقريبا، تؤكد على التصدع داخل مجموعة البريكس. بالنظر إلى خلفية التوترات الجيوسياسية بين الصين والهند، ضاعت فرصة عالمية للبريكس لتطوير ونشر لقاحات كوفيد-19، بالنظر للفجوة التي أحدثتها التوتر بين الولايات المتحدة والصين بشأن كوفيد-19 كفرصة للبريكس للعمل كمحفز للتغيير العالمي، بالاعتماد على التوتر بين الولايات المتحدة والصين لا تظهر بالضرورة في المجتمع العلمي، حيث كان هناك المزيد من التعاون بين الباحثين من الأطراف المتصارعة، ومن ثم لاتزال هناك فرصة حقيقية للمجتمع العلمي داخل دول البريكس لمواصلة التعاون لتطوير لقاحات لمكافحة كوفيد-19¹.

كانت أهم النقاط المستفادة من الوباء بالنسبة للعديد من البلدان هو الاعتراف بأن سلاسل القيمة العالمية، يمكن أن تستخدمها البلدان كسلاح لتحقيق مكاسبها الوطنية، نتيجة لذلك، على الرغم من جهود الصين العديدة في دبلوماسية فيروس كورونا، من المرجح أن يكون هذا المستوى المتزايد من القلق والخلافات الأعمق داخل دول البريكس، هو الوضع الطبيعي الجديد، في الوقت الراهن مازال الوباء مستمرا من أجل الحكم ما إذا سوف يكون هذا الوضع مستمر أو سوف يتغير بانتهاء الوباء، لأنه من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات نهائية حول مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على دول البريكس كتجمع سياسي.

¹ -Godwell Nhamo , op.cit, P.P. 283-289.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث

لقد عرفت دول البريكس (الهند، الصين، البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا) تحولات هيكلية جوهرية وعميقة من خلال تبني إصلاحات إقتصادية وسياسية جذرية، حيث تبنت كل دول من دول البريكس سياسة تنموية معينة من أجل تسريع نموها الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، قامت كل من البرازيل والصين والهند باستهداف قطاع التصنيع، أما بخصوص روسيا وجنوب إفريقيا، فقد استهدفت روسيا قطاع المحروقات (النفط والغاز) وجنوب إفريقيا ركزت على الصناعات القائمة على الموارد، لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، لكن سرعان ما ضربت الأزمة المالية الاقتصاد العالمي، حيث تأثر كل الاقتصاد بالأزمة المالية بطريقة مختلفة، وبسرعة استأنفت بلدان البريكس نمو ناتج محلي اجمالي مرتفع، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة التي كانت عالقة في الركود ولا تزال في طريقها إلى التعافي البطيء، مما أكسب دول البريكس أهمية متزايدة كمساهمين في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية في العقود الأخيرة جنبا إلى جنب مع أهميتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية الجديدة.

ازداد التأثير السياسي لدول البريكس ككتل على الساحة الدولية، ما دفعها إلى السعي لمشاركة أكبر في الحوكمة العالمية، من خلال خلق مؤسسات جديدة تهدف إلى المساهمة في نظام عالمي أكثر عدلا ومساواة، وسعيها لتقويض النظام المغلق سابقا وإعطاء مدخلات إصلاحية لنظام الحوكمة العالمية، وبهذا لم يكن الهدف من تحالف البريكس تعزيز التعاون داخل المجموعة فحسب، بل كان يهدف أيضا إلى إبراز نفوذهم الجماعي عالميا، وهذا عن طريق لعب دور قيادي في أجندة إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، إلا أن في بعض الأحيان رد فعلها إزاء بعض القضايا هامشيا وله عواقب بعيدة، بسبب عدم التناسق في مواقف السياسية، ويتجلى لنا هذا بوضوح في بعض القضايا الإقليمية والعالمية، وحتى في الآونة الأخيرة في ظل أزمة كوفيد-19-

الفصل الرابع:

استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين
الاستمرارية والتغيير

تمهيد:

تمثل مجموعة بريكس اليوم ناديا للقوى الناشئة، التي تحاول زيادة تكاملها السياسي والاقتصادي استجابة للتحديات العالمية الجديدة، والسبب في إتاحة هذه الفرصة لهذه البلدان الخمسة على وجه الخصوص، هو أن المؤسسات المماثلة إما أنها ليست مناسبة لمواجهة التحديات العالمية اليوم، أو أنها لا تمتلك الموارد المناسبة، وعلى هذا أساس، سوف نتناول السيناريوهات المعروضة أدناه، والتي تستند إلى كثافة تكاملها السياسي والاقتصادي الشامل ونطاق تميمتها المحتملة.

نتجه في هذا الفصل الى تناول استراتيجية تكثف البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للدراسات المستقبلية
- المبحث الثاني: استمرارية استراتيجية تكثف البريكس تجاه النظام الدولي
- المبحث الثالث: التغيير في استراتيجية تكثف البريكس تجاه النظام الدولي

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسات المستقبلية

إن التفكير في المستقبل ليس ظاهرة حديثة للبشرية، فلقد كان جانبا أساسيا من جوانب الحياة منذ بداية الحضارة، و فقط المواقف تجاه المستقبل قد تغيرت في التاريخ، فيما يتعلق بالطريقة التي ينظر بها الناس إلى المستقبل وكيف تؤثر القيم المعاصرة على وجهات النظر المستقبلية¹.

المطلب الأول: أهمية ومبادئ الدراسات المستقبلية

أ- أهمية الدراسات المستقبلية

الدراسات المستقبلية هي الدراسة المنهجية للمستقبل المحتمل والمحمّل والمفضل، بما في ذلك وجهات النظر العالمية والأساطير التي تكمن وراء كل مستقبل، وفي الخمسين عاما الماضية أو نحو ذلك، انتقلت دراسة المستقبل من التنبؤ بالمستقبل إلى رسم خرائط للعقود المستقبلية البديلة لتشكيل العقود المستقبلية المرغوبة على المستويات الجماعية الخارجية والمستويات الفردية الداخلية، في خلال هذه الفترة، انتقلت الدراسات المستقبلية من التركيز على العالم الموضوعي الخارجي إلى نهج متعدد الطبقات - حيث كيف يرى المرء العالم يشكل في الواقع المستقبل الذي يراه- وفي هذا النهج المستقبلي النقدي يتم إعلام العالم الخارجي بالداخلي، وبشكل حاسم، يتم إعلام العالم الداخلي للشخص بواقع الخارجي، بينما يتبنى الكثيرون الدراسات المستقبلية لتقليل المخاطر، ولتجنب العقود المستقبلية السلبية، ولا سيما أسوأ الحالات، ينتقل آخرون بنشاط لخلق مستقبل مرغوب ورؤى إيجابية للمستقبل، وبالتالي فإن تحديد المستقبل البديل هو رقصة سلسلة للبنية (أوزان التاريخ) والفاعلية (القدرة على التأثير في العالم وخلق المستقبل المرغوب)².

نظرا لأن العالم أصبح محفوفًا بالمخاطر بشكل متزايد - على الأقل في الإدراك، وإن لم يكن في الواقع - فقد تم تبني الدراسات المستقبلية بشغف من قبل فرق القيادة التنفيذية وإدارات التخطيط في المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، بينما تبقى الدراسات المستقبلية كوظيفة تنفيذية من خلال توفير الصورة الكبيرة، لا تزال هناك توترات ملموسة بين أطر التخطيط والعقود المستقبلية، حيث يسعى التخطيط للسيطرة على المستقبل وإغلاقه، في حين تسعى أيضا الدراسات المستقبلية إلى فتح المستقبل والانتقال من المستقبل إلى المستقبل البديل.

¹- von der Gracht, Heiko A., "The Future of Logistics || Theoretical Foundations of Futures Research", **The Future of Logistics**, 2008, P. 8.

²- Sohail Inayatullah, "Futures Studies: Theories and Methods", **Tamkang University**, January, 2013, P.37.

لفهم المستقبل، يحتاج المرء إلى إطار نظري مقنع، الذي يتكون من أربعة مناهج ضرورية للاستبصار المتمثلة في: المنهج التنبؤي (الذي يقوم على العلوم الاجتماعية التجريبية)، المنهج التفسيري (لا يعتمد على التنبؤ بالمستقبل ولكن على فهم الصور المتنافسة للمستقبل)، المنهج النقدي (مشتق من الفكر ما بعد البنيوي ويركز على التساؤل عن يستفيد من تحقيق مستقبل معين، وماهي المنهجيات التي تميز أنواعا معينة من الدراسات المستقبلية)، المنهج الرابع هو التعلم/ البحث التشاركي (هذا المنهج أكثر ديمقراطية ويركز على أصحاب المصلحة الذين يطورون مستقبلهم، بناء على افتراضاتهم للمستقبل، على سبيل المثال: إذا كان المستقبل خطيا أو دوريا) وما هو حاسم بالنسبة لهم¹.

في حين أن نظرية المستقبل مفيدة، إلا أن الإطار المفاهيمي لفهم المستقبل لا يزال ضروريا، ومن بين الأمور الأخرى نهج الأعمدة الستة المتمثل فيمايلي²:

- الركيزة الأولى المتمثلة في "رسم خرائط المستقبل" وطريقته الأساسية هي مثلث العقود الآجلة.
- الركيزة الثانية هي "استشراف المستقبل" مع تحليل القضايا الناشئة كمنهجية محورية.
- الركيزة الثالثة هي "توقيت المستقبل" بالميكرو (micro-meso) والمتوسط، ويعتبر السجل الكلي هو "الأساليب" الأكثر فائدة.
- الركيزة الرابعة هي "تعميق المستقبل" مع كون التحليل السببي الطبقي هو الأساس (على الرغم من أن التحليل السببي متعدد الطبقات هو أيضا نظرية للدراسات المستقبلية).
- الركيزة الخامسة هي "إنشاء بدائل" مع تخطيط السيناريو هو الأسلوب الأكثر أهمية.
- الركيزة الأخيرة هي "تحويل المستقبل" لها الرؤية والرجوع إلى الوراء كأهم طرقها.

¹- Sohail Inayatullah, op.cit, P. 38.

²- IBID, P.38.

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيما يلي¹:

- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة "Wildcards" والقوى والفواعل الديناميكية المحركة للأحداث "Driving forces".

- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع كل خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

- تساعد الدراسات المستقبلية في التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهةها، الأمر الذي يؤدي إلى المبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير الكوارث، وقد ثبت أن كثيرا من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من أثارها السلبية.

- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، وذلك للأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى متعددة القوميات.

- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحل المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات².

- الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي من أمثلتها: إعادة صياغة الخرائط السياسية والجيوبوليتيكية على أسس اثنية وعرقية وثقافية³.

¹ - محمد إبراهيم منصور، توطئ الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية الأهمية والصعوبات والشروط، (مصر: مكتبة

الإسكندرية، 2016)، ص. ص. 27-28.

² - المرجع نفسه، ص. 28.

³ - المرجع نفسه، ص. 28.

- زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريواته والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصصات متنوعة وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق.

ب- مبادئ الدراسات المستقبلية:

هناك مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الدراسات الاستشرافية تتمثل أهمها فيما يلي¹:

- مبدأ الاستمرارية (Continuity) وهو: توقع المستقبل امتدادا للحاضر، أي استمرارية الحوادث من الماضي للحاضر للمستقبل.

- مبدأ التماثل (Analogy) وهو: توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر

- مبدأ التراكم (Accumulation) وهو: تراكم نفس الأحكام على نفس الوقائع مع اختلاف الأشخاص لمدد متفاوت تاريخيا.

- مبدأ استخلاص العبرة من الماضي: من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولي والإقليمي، وما ينتج عنها من تأثيرات مثل: الفرص المتاحة، القيود المفروضة أو التهديدات والمخاطر الناجمة بهدف تحديد صورة مستقبلية.

- مبدأ التنبؤ بالمستقبل: المستقبل عدد من الاحتمالات التي تبدأ من نقطة الحاضر، ثم تتفاوت فيما بينها عبر الزمن، بقدر التفاوت في التنظيم مدخلاته، وتفاعل هذه الأخيرة داخل كل احتمال، فالمستقبل شيء يمكن التنبؤ به، وتحديده بدرجة تختلف من بلد متقدم إلى بلد نام بحكم ما يتوفر لها من معطيات.

بالإضافة إلى هذه المبادئ، هناك مبادئ أخرى تقوم عليها الدراسات المستقبلية منها ما يلي²:

- وفرة البيانات التي تقوم عليها الدراسات المستقبلية ودرجة مصداقيتها ودقتها، تساعد على ترشيد التفكير الاستشرافي.

- تصور المستقبل، باستخدام جميع النماذج الرياضية المتاحة مع توضيح الأهداف وتفصيلها ما أمكن.

¹ - عمار لوصيف، الدراسات الاستشرافية: مقارنة مفاهيمية، مجلة العلوم الإنسانية 44 (2015): ص. 261.

² - المرجع نفسه، ص. 262.

- عدم التميز، بالاعتماد على الفرضيات التي تلاقي قبولا في مختلف الاتجاهات العلمية، الفكرية، العقائدية والتكنولوجية.
- توضيح القدرات المطلوبة لإنجاز كل مسار مستقبلي، بتحديد ما يلزم من آليات والنفقات العامة.
- الارتكاز على عوامل التطور في مجالات مختلفة، بما يحقق الأهداف تحقيقا فاعلا.
- الاعتماد على سيناريوهات مختلفة تمثل جميع الاحتمالات الممكنة، يستفيد منها لصنع القرار.

المطلب الثاني: تقنيات الدراسات المستقبلية

إن الرغبة في معرفة التطور المستقبلي أمر شائع تاريخيا كما سبق وأن أوضحنا، إلا أن مناهج هذه المعرفة لم تكن علمية في أغلب الأحيان، وقد تكون دراسة العالم السكاني المعروف مالثوس (1766-1843) من أوائل الدراسات التي بنت تصوراتها المستقبلية على قدر كاف من أدوات التحليل المستقبلي. لكن الدراسات المستقبلية المعاصرة تطورت منهجيا من خلال جانبيين وهما¹:

أ- النمذجة (Modeling)

هي عبارة على "بناء نظري محاكي من خلاله بنية منظومة ما وتفاعلات مكوناتها"، ولتوضيح ذلك، نأخذ مثال المهندس الذي يريد تصميم طائرة، فإنه يضع ذلك التصميم الذي يبين من خلاله مكونات هذه الطائرة، وعلاقة أجزائها ببعضها البعض، وآلية العمل لكل جزء وارتباط عمل الأجزاء ببعضها البعض، فالتصميم في هذه الحالة هو مجموعة من علاقات الترابط النظري بين مكونات شيء ما، وفي العلوم السياسية، يمكن لنا أن نضع نموذجا يحاكي بنية وآلية العمل في منظمة سياسية أو حلف عسكري، وهذا يستدعي تحديد العلاقات بين مكونات النموذج، عبر تفاعلاتها المختلفة ليكون ذلك مقدمة لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغيير في جزئية أو كلية بنية النظام أو تغيير في العلاقة بين مكونات النظام ببعضها البعض، أو البيئة المحيطة بها تم ترجيح إحدى هذه الافتراضات انطلاقا من المعطيات المتوفرة، وعلى هذا الأساس، تصبح الدراسة المستقبلية خلاصة للترجيح بين الاحتمالات في تغيير البنية أو الوظيفة للنظام، الذي تدرسه بهدف التدخل الواعي والمعتمد في خلاصة هذه الترجيحات لتكييف الصورة المستقبلية أو التعرف عليها استعدادا للتفاعل معها.

¹- وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط.1. (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص. 44.

- أنماط النماذج

يمكن تقسيم النماذج إلى نمطين¹:

- **النماذج المادية (Physical models):** وتعني نماذج لماديات موجودة، كنموذج تصميم السيارة أو المبنى أو الآلة، وهذه لا تعنينا في الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية.

- **النماذج المجردة (Abstract models):** وهذه تعني مجموعة مقولات ذات صبغة تنظيرية، أي أنها مجموعة من الصياغات النظرية على شكل معادلات رياضية أو فرضيات، فقد نبني نموذجاً للصراع أو المنافسة بين الأحزاب أو الدول... إلخ، وهذه النماذج هي التي تعنينا في الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وعليه، فإن هذه الأخيرة تركز على النماذج المجردة الدينامية، التي تعكس نظماً تفاعلية كما هو الحال في النظام الدولي أو النظم الفرعية المختلفة كالدولة أو غيرها.

ب- التقنيات

لعل حداثة ميدان الدراسات المستقبلية في الوطن العربي مسؤولة، إلى حد بعيد عن عدم تبلور المفردات المستقرة لهذا الميدان المعرفي، فقد سبق وأشرنا إلى أن هذا الميدان يسعى لتحديد المسارات المحتملة لظاهرة معينة ولفترة زمنية محددة، وقد درجت الأدبيات العربية على استخدام مصطلحين هما التنبؤ والاستشراف، حيث يقتصر التنبؤ على ظواهر جزئية ولفترات زمنية مباشرة (من سنة إلى خمس سنوات)، أما الاستشراف، فيتسع لظواهر كلية وقد يركز على إقليم معين (كالوطن العربي)، كما أنه أطول من حيث المدة الزمنية، حيث يتجاوز المدى المباشر إلى بقية تقسيمات مبيتيسوتا، وعلى هذا الأساس، يمكن التمييز بين الاستشراف والتنبؤ على النحو التالي:

- التنبؤ مقتصر على ظواهر جزئية محددة بينما الاستشراف معني بظواهر شمولية كلية.

- التنبؤ معني بفترات زمنية قصيرة بينما يعنى الاستشراف بالظواهر بالفترات الزمنية الأطول.

ج- تقنيات البحث المستخدمة في الدراسات المستقبلية

- استكشاف الاتجاهات "Trend Extrapolation": إسقاط اتجاهات الماضي على المستقبل².

¹- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.ص. 44-48.

²- جورج وجيه عزيز بدوي، "علم دراسة المستقبل واستبصار مفهوم التصميم المستقبلي"، مجلة التصميم الدولية 4 (2014): ص. 325.

- النمذجة الحاسوبية وتحليل النظم الديناميكية " Dynamic systems Analysis and Computer Modeling": الكشف عن كيفية تفاعل عدد من المتغيرات في بيئات مختلفة مع بعضها مع مرور الزمن.

- المحاكاة والألعاب " Simulations and Games": محاولة عزل متغيرات محددة من واقعها في بيئة وإنشاء نموذج حاسوبي أو لعبة والتي تمكن من النظر في كيفية تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها مع مرور الزمن.

- تحليل التأثير المتداخل "Cross Impact Analysis": ترى كيفية تفاعل اختيارات تخص متغير معين مع اختيارات تخص متغير آخر وتري أيضا قائمة بالتركيبات المحتملة لاختيارات لكل متغير.

- التنبؤ التقني "Technological forecasting"¹ :

أ-تقييم التأثير التقني "Technological Impact Assessment": تنظر في كيفية تأثير التقنيات الجديدة في المجتمع والبيئة.

ب- تقييم التأثير البيئي "Environmental Impact Assessment": تنظر في كيفية تأثير التطور في بعض الجوانب في البيئة.

ت- تقييم التأثير المجتمعي "Social Impact Assessment": تنظر في كيفية تأثير التطور في بعض الجوانب في المجتمع أو بعض أجزائه.

- منهج دلفي "Delphi Polls of Experts": وهو تقنية من تقنيات التنبؤ المستقبلي، وهو عبارة عن تكليف مجموعة من الخبراء ليعطوا آراءهم حول احتمالات الأحداث والاتجاهات المستقبلية.

- عجلات المستقبل "Future Wheels": مجموعة من آليات العصب الذهني لتحديد ماهي الآثار الأولى والثانية والثالثة المترتبة على حدوث حادثة ما في المستقبل².

- السيناريوهات "Scenarios": مجموعة متوالية من الأحداث المحتمل وقوعها المستقبل بناء على شروط وافترضات أساسية وما ينتج عن ذلك.

¹- جورج وجيه عزيز بدوي، مرجع سابق، ص. 325.

²- المرجع نفسه، ص. 325.

- التخطيط القصير والمتوسط وطويل المدى " Short, Medium, and Long Range Planning"

المطلب الثالث: أسلوب السيناريو في الدراسات المستقبلية

تدخل تقنية السيناريو ضمن إطار الأسلوب الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية، وهو يشبه التخطيط في كونه يرسم صورة للمستقبل.

أ- مفهوم السيناريو:

تناولت العديد من الدراسات مفهوم السيناريو، وقد أطلق عليه بعض الباحثين على السيناريو مسميات مثل: خلق الخيارات، رواية المستقبل.

وقد عرف السيناريو على أنه " مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، أو هو حدث مستقبلي ممكن الوقوع، أو محتمل مرغوب فيه أو مرغوب عنه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي¹."

وعرفه البعض بأنه " وصف وضع مستقبلي، ووصف تمشي الأحداث التي تسمح بالمرور من الوضع الأصلي إلى الوضع المستقبلي."

أو هو " مجموعة متوالية من الأحداث المحتمل وقوعها في المستقبل بناء على شروط وافتراضات أساسية وما ينتج عن ذلك."

السيناريوهات عبارة عن "لعبة فرضيات تمكن في فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين²."

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف السيناريو على أنه مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، التي تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين.

¹ - محمود أحمد السيد، زكريا محمد هيبية، "الدراسات المستقبلية في التعليم (السيناريوهات نموذجاً): طرق ومنهجية بنائها، ومعايير جودتها"، مجلة العلوم التربوية 2 (2018): ص. 7.

² - المرجع نفسه، ص. 8.

ب- أهمية بناء السيناريوهات:

وتتمثل فيمايلي¹:

- إن السيناريو ينبهنا إلى كافة المشكلات المحتملة الظهور لو وقع حدث ما، أو أقدمنا على سلوك معين لذا نجد أنفسنا أمام اختياريين:
- إما أن نتخلى عن الفكرة المطروحة أو الاقتراح.
- أو الاستعداد لجعل المشكلات الناجمة عن الحدث المتوقع في حدها الأدنى.
- إن السيناريو قد يساعدنا في تجنب الكارثة أو اقتناص الفرصة المتاحة.
- قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة الآخرين في التخطيط أو التقويم لعمل ما، فالأفراد يميلون إلى الانغماس في وضع ما عندما يجدون أنفسهم في مواجهة خيار حاد.
- إن الانشغال ببناء السيناريو يؤدي إلى فك تعلقنا وارتباطنا بالماضي، وندرك أن المستقبل لن يكون تكراراً لماضي، ولكنه يتيح سلسلة من الخيارات أمامنا والتي قد يكون بعضها مدهشاً للغاية، وبالتالي يصبح السيناريو أداة لتشكيل المستقبل، على أن كتابة السيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة، لكي يتم تحديد التداعيات المترتبة على كل سيناريو من السيناريوهات.

ج- طرق وبناء السيناريوهات

هناك عدد من الطرق لوضع تصور للسيناريو فهناك²:

- طريقة حدسية (لا نظامية): تعتمد على الحدس والتفكير الكيفي، وذلك من خلال التنبؤ والاستبصار.
- طريقة النمذجة (نظامية): تتعامل مع عدد من المتغيرات أو النماذج الفرعية وحساب نتائج الخيارات.
- الطريقة التفاعلية بمعنى التفاعل بين الحدس والنمذجة حيث أنها تجمع القياس والتنبؤ.

¹- وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص. 122.

²- غازي عنيزان الرشدي، الدراسات المستقبلية، (عمان: دار الحنين للنشر والتوزيع: 2018)، ص. 87.

هذا، وقد اختلف الخبراء في تحديد نقاط البداية للسيناريو، فمنهم من يرى أن البدء من النقطة الحالية من الحاضر، ومنهم من يفضل العودة قليلاً إلى الوراء ليضمن أفضل تصور زمني للظواهر موضع البحث.

تتمثل خطوات بناء السيناريو على النحو التالي¹:

- وصف الوضع الراهن والاتجاهات العامة للسيناريو، من خلال دراسات وتقارير وإحصاءات.
- فهم ديناميكية النسق والقوى المؤثرة في الظاهرة، مثل مدى تأثير استقرار الدولة بمستوى التعليم لأفرادها.
- تحديد السيناريوهات البديلة.
- فرز السيناريوهات البديلة واختيار عدد محدود منها.
- كتابة السيناريوهات المختارة.
- تحليل نتائج السيناريوهات، حيث تأخذ السيناريوهات القاعدة الشرطية (إذا كان-فإن) ويتم إجراء مقارنة بين مجموعة من السيناريوهات.

وعليه، فلا بد من الإشارة إلى ضرورة تحديد المرحلة الزمنية عند كتابة السيناريو بالوقت الراهن - عادة ما تكون سنوات البحث من 5 سنوات وحتى 30 سنة- ويمكن أن يطول الزمن داخل السيناريو حسب متطلبات البحث، كذلك، يجب التعرف على القوى المؤثرة في الظاهرة، حيث أن السيناريو لا يعمل معزولاً عن البيئة الخارجية، فهو منفتح ومحاط ببيئة ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، بالإضافة إلى هذا كله، ضرورة ترتيب العناصر والأحداث وتسلسل أو تعاقب سببي، بعد أن تصاغ في مصطلحات أو صيغ احتمالية، وتحديد المتغيرات التي ينبغي زيادة احتمالية حدوثها، ومن ثم تحليل ما سبق من صيغ احتمالية، والحصول على بعض الأفكار حول نموذج السيناريو المطابق للواقع، وهو أمر يحتاج لإعادة فحص من قبل الخبراء ذوي الصلة بموضوع السيناريو².

ج- أنواع السيناريوهات

¹ - غازي عنيزان الرشدي، مرجع سابق، ص. ص. 87-88.

² - المرجع نفسه، ص. 89.

يمكن تقسيم السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب ما اتفق عليه معظم الباحثين في مجال الدراسات المستقبلية وهي كالاتي¹:

- **السيناريو الاتجاهي** هو: السيناريو الذي يعبر عن استمرارية الأوضاع الراهنة، وسيطرة الوضع الحالي.

- **السيناريو الإصلاحي** هو: السيناريو الذي يحمل بعض ملامح الإصلاح والتجديد والتحسين على الوضعية الحالية للظاهرة موضع الدراسة.

- **السيناريو التحولي** هو: السيناريو الذي يعتمد على حدوث تغييرات وقفزات فجائية على بيئة الظاهرة، وتغيير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا.

وقد أشار ريتشارد أ. سلوتر (Richard A. Slaughter) إلى أربعة أنواع من السيناريوهات، وتتفق بشكل كبير مع أنواع السيناريوهات السابقة الذكر وهي²:

- **السيناريو المرجعي** (Status quo Scenario) وهو سيناريو استمرار الوضع القائم.

- **سيناريو الانهيار** (Collapse Scenario) وهو يمثل عجز النظام أو الظاهرة عن النمو والتقدم.

- **سيناريو العصر الذهبي الغابر أو السيناريو السلفي** (Return or Steady Scenario) وهو مبني على العودة لفترة زمنية سابقة اتصفت بالحياة الآمنة الوديعة.

- **سيناريو التحول الجوهري** (Transformation fundamental change scenario) ومن خلاله تحدث نقلة نوعية في حياة المجتمع، سواء اقتصاديا، تكنولوجيا، سياسيا أو روحيا.

ومما تم ذكره سابقا، نستنتج أن أهمية الدراسات المستقبلية تكمن في مناهج البحث المستخدمة التي تعتمد عليها، وتدخل تقنية السيناريو ضمن إطار الأسلوب الأكثر استعمالا في الدراسات المستقبلية، الذي يساعد على توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع في المستقبل، من خلال تجنب الكارثة أو اقتناص الفرص المتاحة.

¹- غازي عنيزان الرشيد، مرجع سابق، ص. 90.

²- المرجع نفسه، ص. 91.

المبحث الثاني : استمرارية استراتيجية تكثّل البريكس تجاه النظام الدولي

سنحاول من خلال هذا المبحث فهم استراتيجية تكثّل البريكس تجاه النظام الدولي من خلال إبراز أهم الدوافع التي تساعد في استمرارية هذه الاستراتيجية، وأهم التحديات التي تعترضها وهذا ما سوف نتطرق إليه في المحاور التالية.

المطلب الأول: الدوافع ذات البعد المحلي

إن للقوى الصاعدة عموماً، ودول البريكس خصوصاً، سياسات واستراتيجيات ورؤى مختلفة للنظام العالمي، حيث تعي هذه الدول أن لها أولويات يجب تنفيذها لخدمة مصالحها العليا، وبهذا لا بد من تناول سياسات كل دولة على حدا للوقوف على أولوياتها في السياستين الداخلية والخارجية.

أولاً-الصين:

يعتقد بعض العلماء الصينيين أن الثقافة الاستراتيجية الصينية فريدة من نوعها، حيث تركز على العوامل الأخلاقية والإنسانية في مجال الأمن، على نقيض الثقافة الغربية التي تشدد على المصالح المادية والقوة العسكرية، فالثقافة الاستراتيجية الصينية تفضل استخدام وسائل غير عنيفة في حل النزاعات، ربما عاد ذلك كله إلى التأثير المهم للقيمة الثقافية الصينية في عملية صنع القرار الصيني، التي تعكس الفلسفة الكونفوشيوسية من خلال استخدام مبدأ الانسجام في العالم، لذلك بدأت الصين باستخدام القوة الناعمة، وعلى هذا الأساس، يؤكد المراقبون للسياسة الخارجية الصينية بأن صعود الصين لم يكن نتيجة استخدام القوة الصلبة، بل رافقت ذلك جهود جبارة لتطوير القوة الناعمة فعلى سبيل المثال استخدمت القوة الناعمة الصينية في تعاملها مع المشكلة التايوانية، وبهذا تقوم السياسة الخارجية أساساً على إحلال السلام والعمل على استمراره إقليمياً ودولياً، مما يسمح للصين بتطوير نموها الاقتصادي، لبناء مجتمع اقتصادي متطور ومستمر، فالقادة الصينيون لا ينظرون إلى النمو الاقتصادي المتواصل بوصفه محورياً لطموحات البلاد الاستراتيجية في استعادة مكانتها كقوة عظمى فحسب، بل يرون فيه الركيزة الأساسية لعقد اجتماعي غير معن، فالقادة الصينيون يستخدمون مبدأي الإصلاح والانفتاح تعزيزاً للاقتصاد الصيني¹.

اقترحت الصين نشر مفهوم "العالم المتناغم" في أعقاب نهاية الحرب الباردة، الذي يتكون من أربعة مبادئ لإصلاح الحوكمة العالمية التي تتمثل في: ديمقراطية العلاقات الدولية؛ العدالة والازدهار المشترك،

¹- نوار جليل هاشم، أمريكا والقوى الصاعدة: السياسة الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط.1. (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020)، ص. ص. 118-119.

التنوع والتسامح، الحل السلمي للنزاعات الدولية، نظرا لضخامة المهمة التي ينطوي عليها تحقيق مثل هذا الهدف النبيل بمفردها، كانت الصين حريصة جدا على بناء منصة مثل بريكس.

ينبع اهتمام الصين ببلدان البريكس من نفوذها المتزايد في النظام الدولي، لاسيما في حقبة ما بعد عام 2008، حيث تعتقد الصين أن البريكس كمنصة ستمكنها من تسوية خلافاتها بطريقة سلمية من خلال إجراء حوار ثنائي على هامش الاجتماع السنوي لقمم البريكس، على سبيل المثال في القمة التاسعة للبريكس في شيامن (الصين)، حصلت الصين والهند على فرصة لحل مأزق دوكلام والشروع في سلسلة من تدابير بناء الثقة، علاوة على ذلك، تعتقد الصين أن مجموعة البريكس ستقطع شوطا طويلا في مساعدة البلدان النامية الأخرى، لأنها ستكون منصة مثالية لمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بالمفاوضات كتغيير المناخ وأنظمة التجارة التمييزية والممارسات الحمائية للغرب... إلخ، وبناء على ما سبق، لا ينبع اهتمام الصين بالبريكس من بعض التطلعات المثالية فحسب، بل ينبع أيضا من بعض السياسات الواقعية المتشددة، التي تتبثق من خيار واقعي للدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين التي تسعى من خلاله إلى تعزيز أهدافها الاستراتيجية في مجال العلاقات الدولية¹.

ينبثق الأساس المنطقي لمصلحة الصين في مجموعة البريكس من أسباب متعددة والمتمثلة في²:

- أولا، يعد التركيز على آلية البريكس أمرا مهما للغاية بالنسبة للصين لإضفاء الشرعية على نفسها كقائد للدول النامية، وفي هذا الصدد، من المناسب الإشارة إلى أن الصين أكدت دائما أنها لا تزال دولة نامية، وبهذا فإن سياسة الصين هذه هي إحدى الركائز الأساسية لدبلوماسيتها، وهي إدارة العلاقات مع الدول النامية.

- ثانيا، تتمتع الصين أيضا بتقاليد طويلة في تعاونها مع هذه البلدان (لا سيما في التعاون بين الجنوب والجنوب وفي الحوارات بين الشمال والجنوب) بشأن قضايا مثل تغيير المناخ وإصلاح الأمم المتحدة وكيفية تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

- ثالثا، غالبا ما ينظر إلى الصين على أنها تعمل مع هذه البلدان النامية جنبا إلى جنب بشأن قضايا الحوكمة العالمية مثل التعاون بين بلدان الجنوب وإصلاحات الأمم المتحدة وتغيير المناخ وما إلى ذلك.

¹- G. Venkat Raman, "China and the BRICS", **IIM**, 28 March, 2018, P.10.

²- IBID, P.11.

واستنادا لما سبق، تعتبر آلية البريكس مفيدة في تعزيز التعاون متعدد الأطراف مع القوى الإقليمية الناشئة، وتمكن من بناء تحالفات جديدة لتشكيل مواقف منسقة في الحوار بين الشمال والجنوب، وبهذا تعد المشاركة النشطة في آلية بريكس جزءا من الممارسة الملموسة لدبلوماسية الصين الجديدة في القرن الحادي والعشرين وهي نتيجة "وعياها بالمسؤولية الدولية" وكذلك انعكاسا لواقع القوة الاقتصادية للصين¹.

ونافذة القول، يشتمل تطوير آلية بريكس على مكون أساسي لاستراتيجية التنمية في الصين، وبالتالي فهو مرتبط بشكل معقد بالمصالح الوطنية للصين، على سبيل المثال، شنت القيادة الصينية هجوما دبلوماسيا كبيرا في مناصرة فوائد طريق الحرير الجديد (مبادرة طريق واحد) ولعبت دورا استباقيا للغاية في إنشاء بنك التنمية الجديد (NBD) في مختلف المنصات التي قدمتها مجموعة بريكس، علاوة على ذلك، فإن انخراط الصين التجاري والاقتصادي مع العالم الخارجي يكشف الترابط بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي قد تضاعف، لاسيما في العقد الماضي، ومن الواضح أيضا أن التجارة والأشكال الأخرى من المشاركة الاقتصادية أصبحت أكثر تنوعا، وللحفاظ على نمو مستقر ومستدام للصين يحتاج إلى إيجاد شركاء اقتصاديين جدد وأقوى، وتعتبر دول البريكس كمثل للأسواق الناشئة تحقق لها هذا الهدف².

ثانيا-روسيا

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي بقيت المصالح الروسية الوطنية الرئيسية ثابتة، فقد تطورت السياسة الخارجية الروسية وفق المفهوم الذي تتبناه روسيا إزاء التحديات التي تعترض سبيلها وأهدافها الوطنية، والتي تتأثر بعوامل جيوسياسية، اقتصادية، إثنية ودينية، لذلك طورت روسيا مفهوما يقضي بأن يمثل إحراز مكانة دولة عظمى، أمرا حيويا من أجل استمرار وجودها الأمني والاقتصادي، لذا فإن للسياسة الخارجية الروسية ثوابت ومتغيرات، فالثوابت فيها دفاع دائم عن مصالح البلاد العليا، عموما فإن السياسة الخارجية الروسية يحركها طموحات يعزز كل منهما الآخر، وقد تجلّى ذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهذه الطموحات هي تأكيد مكانة روسيا بوصفها إحدى القوى العظمى في الساحة العالمية، وضمان إدارة الشؤون العالمية من قوى متعددة تقف على قدم المساواة فيما بينها، وعند مجيء بوتين سعى إلى زيادة القدرة الروسية التنافسية، وتوجيه البلاد نحو القوة الاقتصادية لتحقيق الغايات السياسية، كما أنه أضاف ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة الروسية المتمثلة فيمايلي³:

¹- G. Venkat Raman, *op.cit*, P.12

²- *Ibid*, P.12.

³- نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص. ص. 124-129.

أولاً، إذ استمر توسع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية، فسوف تسعى بلاده إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانياً، أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، فهي تدافع بحماسة عن النظام الذي وضعته الأمم المتحدة، ولكنها ستعمل مع واشنطن على قضايا متعددة، مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان، والإرهاب وسواها.

ثالثاً، أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا، ولذلك يؤمن بوتين أن الأسواق الحرة مهمة للاقتصاد الروسي.

تمثل السياسات الروسية تجاه دول البريكس وداخلها مجموعة من الدوافع الفكرية والمادية، فمن ناحية أخرى تعد دول البريكس مهمة بالنسبة للكرملين من حيث السعي وراء المكانة، فبمساعدة دول البريكس تحاول روسيا إعادة وضعها كقوة عظمى، وتشكيل النظام العالمي المستقبلي، وإجبار الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الالتزام بقواعد ذلك النظام، ومن ناحية أخرى، تقدر موسكو شراكاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع دول البريكس، والتي تعتبر مهمة لرفاهية روسيا وكذلك لموازنة الغرب في البيئة الجيواقتصادية والجيوسياسية العالمية، وبعبارة أخرى، تمنح البريكس لروسيا مكانة إضافية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى شرعية أكبر لأنشطتها الدولية، كما تهدف روسيا في ظل هذا التكتل إلى إصلاح هذه القواعد لتكييفها مع الحقائق العالمية الجديدة وجعلها مقبولة لجميع أعضاء المجتمع الدولي¹.

ثالثاً-الهند

سمحت الحرب الباردة للهند بأن تحتل مكانة بارزة، كقائدة لحركة عدم الانحياز مما أعطاها أهمية على المسرح الدولي، فالهند تسعى إلى رسم مسار مستقل للصعود كقوة عظمى، وهذا الوضع يتطلب أدوات قادرة وقابلة للاستخدام لدعم احتياجاتها الأمنية القارية والبحرية، ولذلك تبنت الهند القوة الناعمة بصورة كبيرة بالاعتماد على تراثها وحضارتها، فالثقافة الهندية لديها تاريخ طويل وتعد من أهم مصادر القوة الناعمة الهندية، بالإضافة إلى ذلك، تتبع الهند سياسة خارجية تجسد مزيجاً من البراغماتية والقومية، أما بخصوص مفهوم الأمن الوطني الجديد، فقد حددت أربعة عناصر مشروطة تعتمد عليها القيادة الهندية المتمثلة في: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، التماسك الداخلي، البراعة التكنولوجية².

¹- A.A. Sergunin, "Russia's Strategies towards BRICS: Problems and Opportunities", *Vestnik RUDN* 20 (2020): P.1.

²- نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص. ص. 130-132

يبرز اهتمام الهند ببلدان البريكس من نفوذها المتزايد في النظام الدولي، لاسيما في حقبة ما بعد عام 2008، حيث تعتبر الهند البريكس منصة لبناء علاقات متعددة الأطراف مع دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا؛ تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والسلام والاستقرار¹.

لقد طورت الهند على مر السنين علاقة استراتيجية مغلقة مع الدول الأعضاء الأخرى، ولذلك حاولت الهند أيضا استخدام مجموعة البريكس كمنتدى لحل انعدام الثقة القديم والعلاقة المعقدة مع الصين، كما لعبت أيضا دورا مهما في إنشاء بنك التنمية الجديد، بالنسبة للهند يعد التعاون مهما على الجبهة الاقتصادية التي تمثل أحد مجالات التركيز في سياسة الهند تجاه مجموعة البريكس من حيث معالجة قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب².

رابعا- البرازيل

إن صعود البرازيل على الساحة الدولية هو نتيجة أكثر من مجرد قدرتها المثبتة على العمل الدبلوماسي، بل هناك جذور تمتد إلى أكثر من خمسة عشرة عاما من استمرارية سياسات الاقتصاد الكلي السليمة³، فالحجر الأساس في السياسة الخارجية البرازيلية هو الاقتصاد الكبير والمتنوع، وعلى مدى العقد الماضي، تراكمت مقومات القوة لدى البرازيل بوصفها قوة إقليمية في جنوب أمريكا، حيث تدعم السياسة الخارجية البرازيلية جهود التكامل الاقتصادي والسياسي من أجل تعزيز علاقات طويلة الأمد مع جيرانها، لاسيما وأنها تعتمد على القوة الناعمة في سياستها الخارجية، فنادرا ما تستخدم البرازيل التهديدات العسكرية المباشرة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية لتحقيق هذه الأهداف، لذلك يختلف الصعود البرازيلي عن الصعود الهندي في أن البرازيل لا تعتمد في سياستها الخارجية على التفوق العسكري، بل كانت الدعامة الأساسية لهذا الصعود هي عملية التنمية والتطور⁴.

تسعى السياسة الخارجية البرازيلية إلى تعزيز علاقات التعاون بينها وبين بقية دول البريكس، ولهذا كانت تنظر البرازيل إلى دول البريكس على أنها إحدى ركائز مشروع السياسة الخارجية الطموح للرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفيا الذي خدم ثلاثة أعراض رئيسية⁵:

¹- Civil Services India, "List BRICKS achievements and failures and India's role in BRICS", the site was browsed on: 3/12/2021.P.1. <https://www.civilserviceindia.com/subject/Essay/list-bricks-achievements-and-failures2.html>

²- Ibid , P.1.

³- Paulo Sotero, " Brazil's Rising Ambition in a Shifting Global Balance of Power", *Political Studies* 30 (2010): P. 72.

⁴- نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص. ص. 133-134.

⁵- Guilherme Casarões, "Brazilian Elections and the Future of the BRICS", the site was browsed on: 3/12/2021.P.1. <https://www.ispionline.it/it/publicazione/brazilian-elections-and-future-brics-21347>

أولاً، عززت دول البريكس هوية البرازيل كقوة صاعدة ليس فقط من حيث النمو الاقتصادي ولكن أيضاً من حيث النفوذ السياسي خارج أمريكا الجنوبية.

ثانياً، كانت دول البريكس حافزا لعلاقات تجارية أقوى من الاقتصادات الناشئة، لا سيما مع روسيا والهند.

ثالثاً، منح التكتل البرازيل "مساحة آمنة" يمكن من خلالها التواصل مع الصين على قدم المساواة معها، كان هذا مهماً بشكل خاص حيث رسخت الصين نفسها بسرعة كشريك تجاري رئيسي للبرازيل وأمريكا اللاتينية.

ومن هذا المنطلق ركزت السياسة البرازيلية الخارجية على تعزيز علاقاتها مع دول البريكس، بالنسبة إلى البرازيل، فإن دول البريكس هو المنتدى الاستراتيجي الذي يمكنها أن تكتسب فيه بشكل قاطع صوتاً ثابتاً في النظام العالمي، وبهذا كانت أولى استراتيجيتها تركز على تعزيز نفوذ الكتلة.

خامساً- جنوب إفريقيا

يمكن عد الإفراج عن نيلسون مانديلا مؤشراً قوياً آخر على انتهاء الحرب الباردة، وعلى أن النظم الراسخة يمكن أن تتغير وعلى النهاية الرسمية للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، حيث تؤدي جنوب أفريقيا دوراً شبه إمبراطوري في أفريقيا كبوابة للمصالح الغربية، أو أنها تحاول أن تكون قوة إقليمية مهيمنة، فثمة من يعد جنوب أفريقيا قوة إقليمية ولاسيما في استخدام القوة الناعمة، فهي أكثر براعة باستخدامها من أي دولة نامية مشابهة لها في الحجم، فقد كان لدمج أفريقيا في النظام العالمي من خلال الاستعمار الغربي تأثيرات بالغة في طبيعة النزاعات فيها وفي أعراف فض النزاعات¹.

سعت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا للانضمام إلى دول البريكس من أجل تعزيز العلاقات بين الجنوب والجنوب؛ زيادة التعاون الاستراتيجي بين اقتصادات السوق الناشئة في الجنوب، وبهذا ستضمن حصول بقية القارة الإفريقية على ميزة من خلال عضويتها في البريكس، بالإضافة إلى ضمان إبراز القضايا والمصالح الإفريقية بشكل بارز على جدول أعمال البريكس²، كما استخدمت عضويتها في مجموعة البريكس

¹ - نوار جليل هاشم، مرجع سابق، ص. 136.

² - International Relations & Cooperation, "BRICS to deliver for SA, Cape Argus, by Minister Naledi Pandor, 20 November 2020", the site was browsed on: 4/12/2021.P.1.
http://www.dirco.gov.za/docs/2020/brics1120.htm

للدفع باتجاه موقف تنموي في المنتديات المتعددة الأطراف، بما في ذلك القضايا الخلافية مثل تغير المناخ والتجارة الزراعية¹.

واستخلاصا لما سبق، لقد تعددت السياسات الداخلية والخارجية لدول البريكس إزاء هذا التكتل ولكل منها دوافعها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها وفضلا عن ذلك تسعى كل واحدة منها لتقوية نفوذ هذا التكتل من أجل بلوغ مكاسبها سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

المطلب الثاني: الدوافع ذات البعد الإقليمي

من العوامل المحفزة الأساسية للتعاون الرسمي بين دول البريكس الأزمة المالية لعام 2008، التي حرض عليها سوء الإدارة الأمريكية لنظامها المالي المحلي، وأثارت مناقشات حول هشاشة النظام النقدي "الهيمنة بالدولار" والنظام العالمي غير المتوازن، فبعد إفلاس ليمان براذرز في سبتمبر 2008، اجتمع وزراء مالية البريكس بعد شهر، بإعتبارها فرصة لتغيير التفاوتات في الحوكمة الاقتصادية الدولية والدعوة إلى مراجعة المؤسسات متعددة الأطراف، وبلغ كل هذا ذروته في قمة البريكس الأولى التي تتخذ من روسيا مقرا لها والتي عقدت في جوان 2009، لتفعيل مفهوم البريكس وإنشاء مؤسسة تتحدى النظام المالي والاقتصادي الحالي².

بدأت دول البريكس التعاون والضغط بشكل مشترك من أجل التغيير وخير دليل على ذلك نتائج قمة مجموعة العشرين في لندن في عام 2009، ومع ذلك توقع الكثير من الخبراء أن ينتهي هذا التعاون القائم على القضايا بعد أشد فترات الأزمة المالية العالمية، -بالطريقة نفسها التي توقعها الواقعيون في نهاية الحرب الباردة أن يتفكك حلف الناتو-، إلا أنه حدث العكس، ففي حين أن التعاون المبكر بين بلدان البريكس كان مرتبطا بموضوع الأزمة المالية العالمية حتى عام 2009، فقد انتقل بعد ذلك إلى مجالات تجاوزت القضايا المالية، وبهذا أدى التعاون الوثيق في مجال التمويل إلى خلق الثقة اللازمة للتوسع في مجالات مثل التعليم، العلوم، التكنولوجيا والدفاع وغيرها من المجالات الأخرى³.

منذ عام 2011، شرعت دول البريكس في عقد اجتماعات على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسة الاقتصاد الكلي للدول في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أسفرت نتائج القمة في ديربان في عام 2013 عاملا إضافيا ساهم في تحول دول البريكس إلى مجتمع

¹- South African Government, "BRICS (Brazil, Russia, India, China, South Africa)", the site was browsed on: 4/12/2021.P.1. <https://www.gov.za/about-government/brics-brazil-russia-india-china-south-africa-1>

²- Nazrul Nazri, "The BRICS Bloc: A Pound-for-Pound Challenger to Western Dominance?", 18 MAY, 2021, P.1.

³- Oliver Stuenkel, **The BRICS and the Future of Global Order**, Second Edition (London : Lexington Books, 2020), P.31.

جيوسياسي وآلية شاملة التفاعل بين خمسة بلدان، وهو ما يتجاوز وظيفة منبر للمشاورات حول قضايا معينة¹.

أصبح قرار إطلاق بنك التنمية الجديد وترتيب احتياطي الوحدات للبريكس نتيجة للقمة في مدينة فورتا ليزا البرازيلية في عام 2014، ودخولها حيز التنفيذ في عام 2015، هو أحد نقاط التحول في أنشطة البريكس، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الدول ذات الهوية المشتركة، والمبادئ المشتركة التي تتظاهر دول مجموعة السبع بأنها كذلك، لم تحقق مثل هذه النتائج المهمة في إطلاق هيكل عمل مشترك في وقت قصير، أي أن الأمر استغرق فقط حوالي ثلاث سنوات لفتح بنك مشترك، وهي في الوقت الحاضر مؤسسة كاملة الأهلية، حيث وافقت على حوالي 52 مشروعاً يبلغ قيمته حوالي 15.8 مليار دولار أمريكي²، من بينها في عام 2019 وافق على 22 مشروعاً مقابل 7.1 مليار دولار أمريكي، وبناء على ذلك، أسفر عن هذه الإنجازات التي حققها البنك لتشجيع كل من بنغلاديش؛ الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي ومصر للانضمام إليها كأعضاء جدد في بنك التنمية الجديد في القمة الثانية عشرة للبريكس³.

لقد جعل بنك التنمية الوطني حجم العمليات السنوية في متناول البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، وهو أحد البنوك القدامى في تمويل التنمية، والذي عادة ما يبرم اتفاقيات يصل مجموعها إلى حوالي 9 مليارات دولار أمريكي سنوياً، فمعظم المشاريع التي يمولها بنك التنمية الوطني هي في مجال الطاقة المتجددة أي الاقتصاد الأخضر، تحتوي محفظتها بطبيعة الحال على مشاريع تتعلق بإدارة الموارد المائية (الحماية)، بينما تنتمي المشاريع الأخرى إلى فئة البنية التحتية المستدامة، وتجدر الإشارة أيضاً إلى الهيكل المتوازن إلى حد ما لمحفظه قروض البنك: يتم تنفيذ 14 مشروعاً في كل من الصين والهند، وتسعة في روسيا وثمانية في جنوب أفريقيا وسبعة في البرازيل⁴.

وتأسيساً على ذلك، سلطت القمة الأخيرة الضوء على انجاز العديد من المبادرات الجديدة بالإضافة إلى المبادرات والاتفاقيات السابقة الذكر في القمم المذكورة آنفاً، حيث ركزت على ثلاث ركائز هي⁵:

● **السياسية والأمنية:** حيث انصب التركيز على النقاش حول الأمن العالمي والإقليمي، أما

بما يخص الأمن الإقليمي، فقد دعا رئيس الوزراء الهندي إلى "حوار أفغاني داخلي شامل" من أجل

¹- Victoria Panova, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, (Moscow: International Affairs, 2020), P. 20-21.

²- **Ibid**, P. 23- 24.

³- Livemint, "13th BRICS summit to take place on 9 Sept; PM Modi to chair event virtually: MEA", the site was browsed on : 11/12/2021.P.1. <https://www.livemint.com/news/world/13th-brics-summit-to-take-place-on-9-sept-under-chairmanship-of-india-report-11630917713648.html>

⁴- Sergei Storckhak, **A New Vision... (The Fifth Anniversary of the New Development Bank)**, (Moscow: International Affairs, 2020), P. 42.

⁵-Byju's, "**BRICS 2021 – India Hosting 13th BRICS Summit**", the site was browsed on : 14/12/2021. P.1. <https://byjus.com/free-ias-prep/brics/>

الاستقرار في أفغانستان¹، ولأول مرة منذ استيلاء طالبان على السلطة، -بالرغم من استمرار الاختلافات الجيوسياسية فيما بينهم- نجح قادة دول البريكس لتوصل إلى بعض الأهداف المشتركة بشأن أفغانستان على الورق، بالإضافة إلى ذلك، تناولوا أيضا قضايا النزاعات في كل من ميانمار وسوريا والتوتر في شبه الجزيرة الكورية والعنف الإسرائيلي الفلسطيني والنزاعات الإقليمية الأخرى².

● **الاقتصادية والمالية:** ركزت دول البريكس على التعاون فيما بينهم في قطاعات مثل التجارة، الزراعة، البنية التحتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة، التمويل والمصارف، حيث تم على الاتفاق على:

- تم الانتهاء من اتفاق تعاون بريكس والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية.

- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس 2021-2025.

- إطلاق منصة بريكس للبحوث الزراعية في إطار خطة عمل 2021-2024 للتعاون

الزراعي.

- خطة عمل للتعاون الابتكاري 2021-2024، وتحالف بريكس للسياحة الخضراء.

- التوقيع على اتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد.

● **التبادلات الثقافية والشعبية:** دائما ما تعزز دول البريكس التبادلات الثقافية والشخصية، الترابط داخل المجموعة والتطلع إلى المزيد من التعاون في عدة مجالات كالحوكمة، الثقافة، التعليم (من خلال الاستفادة من الحلول الرقمية لضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز البحث والتعاون الأكاديمي، بالإضافة إلى التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) عن طريق تبادل أفضل الممارسات والمعرفة والخبرة فيما بينهم)، الرياضة (تشجيع التعاون بين دول البريكس في مجال الثقافة البدنية والرياضة من خلال استضافة بكين للألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022)، الفنون، الأفلام، الإعلام، الشباب (الاستمرارية في تبادل الشباب في مختلف المجالات، بما في ذلك مجالات مثل العلوم والتعليم والفنون والثقافة والابتكار والطاقة والدبلوماسية والعمل التطوعي وريادة الأعمال، من أجل ضمان مستقبل مشرق للتعاون فيما بينهم) والتبادل الأكاديمي (التقدم المحرز لدول البريكس

¹ Huaxia, "Full text of BRICS Summit New Delhi Declaration", the site was browsed on: 14/12/2021.P.1. http://www.news.cn/english/2021-09/10/c_1310178656.htm

² - Rising Powers Initiative, "Rising Powers React to Hasty U.S. Withdrawal and Taliban Control", the site was browsed on: 14/12/2021.P.1. <https://www.risingpowersinitiative.org/publication/rising-powers-at-13th-brics-summit-2021-together-but-separate/>

نحو تعزيز الحوار والتبادلات بين مجتمعاتهم الأكاديمية من أجل تعزيز البحوث الموجهة نحو المستقبل وتحليل السياسات وتبادل المعرفة)¹.

استنادا لما سبق، فعلى الرغم من جميع الانتقادات السلبية الموجهة لدول البريكس من طرف الخبراء الذين تنبؤوا بأن ينتهي هذا التعاون بانتهاء الأزمة المالية العالمية، إلا أنها استطاعت أن تتطور وتنمو بسرعة عكس ما اعتقد الخبراء، مما سمح لها بمناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة العالمية، وكذلك آفاق زيادة تعزيز التعاون داخل دول البريكس، بيذا أن دول البريكس تختلف اختلافا جوهريا من حيث الناحية السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومع هذا لعبت دورا فعالا في خلق مؤسسات بديلة للمؤسسات المالية التقليدية.

المطلب الثالث: الدوافع ذات البعد الدولي

كانت الأزمة في العمليات العالمية المتعددة الأطراف (القائمة على مبادئ وهياكل القرن العشرين) واضحة بشكل متزايد على مدى العقدين الماضيين، وتعزى الأزمة إلى عدة عوامل، بما في ذلك التعقيد المتزايد للتحديات العالمية والتأثيرات المتقاطعة عبر المجالات التي من الواضح، أنها خارج نطاق الآليات المتعددة الأطراف، وكان هذا التحدي الرئيسي الآخر هو اللحاق الناجح نسبيا بالبلدان الناشئة لاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية، وعليه، أدى صعود دول البريكس إلى تحول مهم نحو التعددية القطبية، مما شكل ضغطا كبيرا على الهيمنة الحالية في المؤسسات متعددة الأطراف، مما أسفرت هذه السيطرة المهيمنة عن سوء تصميم المؤسسات المتعددة الأطراف وعدم معالجتها للخلل المتمثل في التمثيل غير المتكافئ للدول النامية².

- المؤسسات الدولية:

كان أهم هدف موحد لدول البريكس كتجمع سياسي هو إصلاح مؤسسات بريتون وودز المالية المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بعد الحرب الباردة، وكان الدافع الرئيسي لهذه المبادرات الإصلاحية هو التصريح في العقود الأخيرة بأن الحوكمة العالمية في التمويل ومجالات القضايا الأخرى، قد اتسمت بعدم التوافق الكبير بين القوة الاقتصادية لدول البريكس وقدرتها على التأثير على النتائج المؤسسية، حيث أدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى نزع الشرعية عن هيكل الحوكمة المالية في

¹ - Huaxia, op.cit, P.1.

² - Sachin Chaturvedi, Sabyasachi Saha, "The BRICS Way to Multilateralism Amid Crisis", Observer Research Foundation, 2 AUGUST, 2021, P.7.

بريتون وودز، ومع ذلك، فقد اعتبرت إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بطيئة الخطى وغير كافية لمنح دول البريكس تأثيراً أكبر في عمليات صنع القرار¹.

لعبت البريكس دوراً حاسماً فيما يتعلق بإصلاحات المؤسسات المالية الدولية، حيث سهل تنسيق مواقف دول البريكس التوصل إلى اتفاق من قبل مجموعة العشرين لممارسة ضغوطات كمحفزات لإصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم من عدم نجاحها كثيراً، على سبيل المثال، التزام مجموعة العشرين لعام 2010 في سيول بـ"مراجعة شاملة لصيغة الحصص" بحلول جانفي 2013 لتعكس الأوزان الاقتصادية بشكل أفضل، واستكمال المراجعة العامة التالية للحصص بحلول جانفي 2014، تم تأجيلها مرة أخرى في عام 2018 إلى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2019، ثم تم تأجيلها مرة أخرى².

بعد أن فشلت دول البريكس في إصلاح المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الحالية، أنشأت دول البريكس مؤسسات جديدة خاصة بها المتمثلة في بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ، وكلاهما مهم للغاية لأنهما يمثلان المبادرة الأولى للمجموعة في إضفاء الطابع المؤسسي، علاوة على ذلك، يمكن القول بأن بنك التنمية الوطني هو أول مؤسسة فريدة من نوعها تركز بشكل أساسي على الاحتياجات والتحديات الإنمائية للجنوب العالمي، وفي هذا الصدد، لجأت العديد من دول الجنوب العالمي إلى نظيراتها من دول البريكس للتنقل في البنية المؤسسية العالمية التي لم تخدمها بشكل كافٍ، وفرضت تقليدياً شروطاً معقدة تعطل تقدمها الطبيعي من خلال التعلم وبناء القدرات، وبهذا نجحت الأساليب التي اتبعتها بعض أعضاء دول البريكس لتعزيز الشراكات الأفقية والمنفعة المتبادلة ودعم السيادة في سد الفجوات القائمة منذ فترة طويلة في القدرات لتمكين هذه البلدان من المشاركة في عمليات الحوكمة العالمية³.

- الأمن الدولي:

لقد توسعت أجنحة البريكس الأمنية بشكل تدريجي منذ بداية المجموعة، لتشمل مجموعة واسعة من القضايا الموضوعية، الجغرافية، والمرتبطة بحوكمتها وجدول أعمال التنمية، حيث لاحظت قمم البريكس النزاعات والأعمال العدائية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن التهديدات مثل الإرهاب، التطرف، القرصنة والجرائم الإلكترونية، ومن بين هؤلاء، يصنف الإرهاب على أنه أطول بند يتم

¹- Andre de Mello e Souza, "Rescuing Multilateralism: The Role of the BRICS in Fostering Inclusive and Efficient Global Governance Institutions Global Governance Institutions", **Observer Research Foundation**, August , 2021, P.13.

²- Luchi Gogoi, "BRICS: IT'S Role In World Politics Pjaee", **Journal of Archaeology of Egypt** 17 (2020): P.4.

³- Andre de Mello e Souza, **op.cit**, P.16.

طرحه على جدول أعمال البريكس، والذي تمت مناقشته منذ إعلان ايكاترينبرج الأول في عام 2009، فعلى الرغم من الأولويات المتباينة للسياسة الخارجية والأمنية لدول البريكس، فقد وجدت المجموعة تقاربا في المصالح بشأن مكافحة الإرهاب، واعترفت بالإجماع على أن الإرهاب يعتبر تهديدا خطيرا لأمنها الوطني والإقليمي والدولي، وعليه تشير تصريحات قمة البريكس الأولى إلى أن تقييمهم للإرهاب يتجاوز الفجوة الأمنية التقليدية وغير التقليدية، ويعترف بالأبعاد العسكرية وغير العسكرية للإرهاب، ومن خلال هذا المنظور المتعدد الأبعاد، دعت المجموعة إلى اتباع نهج شامل للإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك التطرف العنيف، الراديكالية، تمويل الإرهاب وتجنيده، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتدفقات المالية، وبهذا أثبت نهج البريكس أن مكافحة الإرهاب وإصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية ليسا منفصلين من الناحية المعيارية¹.

على مدار الخمسة عشرة عاما الماضية، طورت دول البريكس بشكل منهجي أفكارا للأطر المؤسسية، والقانونية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى دعم مجموعة العمل المالي (FATF) والهيئات الإقليمية المماثلة، فقد تفاوضت أيضا بشأن الاتفاقية الشاملة للإرهاب الدولي (CCIT) في الأمم المتحدة، كما أنشأت دول البريكس آليات للتعاون في مكافحة الإرهاب بين الدول الأعضاء فيها، وفي عام 2015، أنشأت مجلس البريكس لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ضمن مجموعة العمل المالي، وفي نوفمبر 2020، تبنت رسميا استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، والتي تهدف إلى تحسين وتعميق التعاون العملي بين دول البريكس وداخل المجموعة، في مجالات تبادل المعلومات، الاستخبارات، الأمن، إنفاذ القانون، مكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، ضوابط الحدود، الجمارك، المساعدة القانونية وتسليم المجرمين والتصدي، الروايات المتطرفة، وإزالة التطرف، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناء القدرات والبحث والتطوير².

سلطت القمة الأخيرة لدول البريكس في 9 سبتمبر 2021، الضوء على أهمية تعزيز قدرات الدول الفردية والمنظمات الدولية للاستجابة بشكل أفضل للتحديات الجديدة والناشئة والتقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك تلك الناشئة عن الإرهاب، غسيل الأموال، عالم الإنترنت، المعلوماتية والأخبار المزيفة، وبهذا تعهدوا بتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على توازن الطبيعة مع التعاون الدولي المتمحور حول الناس في جوهره³. صرح قادة البريكس أثناء القمة، بأنهم "يشيرون إلى وثيقة نتائج القمة العالمية لعام 2005 ويعيدون

¹- Tanvi Kulkarni, "Reprioritising Counterterrorism in BRICS Agenda," **Observer Research Foundation**, 5 AUGUST, 2021, P.P. 43-45.

²- Ibid, P.P.46-47.

³-BRICS Summit, "13th BRICS Summit Pledges To Build on Multilateralism and Reform UN Security Council", The site was browsed on: 21/12/2021.P.1. <https://www.outlookindia.com/website/story/world-news-brics-vows-to-instil-new-life-in-discussions-on-reform-of-un-security-council/394140>

تأكيد الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، بهدف جعلها أكثر تمثيلاً وفعالية وكفاءة وزيادة تمثيل البلدان النامية حتى يمكن أن تستجيب للتحديات العالمية¹.

- الرقمنة:

منذ القمة السادسة لدول البريكس في فورتاليزا لعام 2014، كانت الرقمنة على جدول أعمال البريكس، حيث نص البيان على أن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن توفر أدوات لتعزيز التقدم الاقتصادي المستدام والاندماج الاجتماعي"، ومنذ ذلك الحين أصبح موضوع الرقمنة من بين المواضيع التي تم تداولها في كل قمة، مما يبرز الحاجة إلى تسخير فرص التنمية المستدامة، التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسد الفجوة الرقمية، ويمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها "الفجوة بين الأفراد والأسر والشركات والمناطق الجغرافية فيما يتعلق بفرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامهم للإنترنت في مجموعة متنوعة من الأنشطة"، وبهذا يعد تحسين محو الأمية الرقمية جزءاً مهماً من السياسات التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية في دول البريكس².

مع تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يظهر ما يسمى بالفجوة الرقمية من المستوى الثاني في المقدمة فيما يتعلق "بالقدرات لتسخير البيانات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة". على سبيل المثال، يعد الانتقال إلى معرفة الإنترنت / الكمبيوتر عقبة رئيسية أمام استخدام الإنترنت في الصين، ومن بين العوائق الرئيسية الثلاثة لاستخدام الإنترنت في جنوب إفريقيا والبرازيل، أدركت الحكومتان الروسية والهندية أهمية محو الأمية الرقمية العالمية، وجعلتها جزءاً من الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال القدرة على الوصول إلى موارد الكمبيوتر المتصلة بالشبكة واستخدامها، إلى القدرة على الوصول إلى المعلومات وإدارتها وفهمها ودمجها وتوصيلها، وتقييمها وإنشاءها بأمان وبشكل مناسب من خلال التقنيات الرقمية للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال³.

على هذا الأساس، تم إعلان محو الأمية الرقمية كأولوية للتعاون في "إستراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس 2021-2025" التي تناولتها القمة الأخيرة، التي نصت على أن التجمع سيطور برامج محو الأمية الرقمية للتكيف المنسجم والشامل لسكان دول البريكس، وهو أمر

¹ - BRICS Summit, op.cit, P.1.

² - Alexandra Morozkina, Evgeny Tonkikh, "Developing a BRICS-Led Digital Literacy Framework", **Observer Research Foundation**, 2021, P.108.

³ - Alexandra Morozkina, Evgeny Tonkikh, op.cit, P.109.

مهم للغاية مع توسيع البنية التحتية الرقمية وتطوير الفرص لتسخير إمكانات التقنيات الرقمية، وعليه، يعتبر تعزيز محو الأمية من أولويات التنمية المستدامة العالمية¹.

في سياق الثورة الصناعية الرابعة وتسريع الرقمنة، تعمل التقنيات الرقمية كمقدمة للمشاركة في سلسلة القيمة العالمية، حيث اكتسبت المهارات الرقمية أهمية خاصة أثناء الوباء، مما سمح للجهود السابقة لضمان وصول أوسع إلى التكنولوجيا الرقمية للعديد من الوكلاء الاقتصاديين بالتكيف بشكل أسرع مع الظروف الجديدة، وبهذا تعد مراقبة تأثير التدابير التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة الرقمية ونقل المهارات جزءاً أساسياً من سياسة الحكومة، وغالباً ما تضع دول البريكس نفسها كمركز خبراء للاقتصادات الناشئة، مما يمكنهم بشكل مشترك وضع إطار مشترك لمحو الأمية الرقمية يعكس احتياجات وأهداف سياسات البلدان النامية².

تعد الصحة الرقمية أيضاً هدفاً رئيسياً لسياسة دول البريكس، وبناء على هذا التقارب في المصالح في مجال الصحة الرقمية، استضافت البريكس القمة الأولى للصحة الرقمية في عام 2019، والتي أصبحت جزءاً أساسياً في جدول أعمال القمة الأخيرة لدول البريكس، حيث نص البيان على التعاون بشأن القدرة على مواجهة الكوارث والتعاون في الابتكار في الصحة الرقمية والطب التقليدي³.

- تغيير المناخ وأهداف التنمية المستدامة:

مع وجود إطار مؤسسي جديد للعمل الفردي والجماعي، والذي تم تحديده بشكل مشترك من خلال أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس بشأن تغيير المناخ، أكدت دول البريكس على التزامها بمكافحة تغيير المناخ منذ قمتها الأولى في ايكاترينبرج في 16 جوان 2009، حيث صرحت من خلالها بأنها تقف على أهبة الاستعداد للحوار البناء حول التعامل مع تغيير المناخ على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، بالنظر إلى الحاجة إلى الجمع بين تدابير حماية المناخ مع خطوات للوفاء بمهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية⁴.

ركزت قمم البريكس واجتماعات وزراء البيئة على دعم عمل الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، غير أن قمة أوا المنعقدة في 9 جويلية 2015، أضافت بشكل مبتكر تعاون البريكس بين أعضائها في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة للسيطرة على تغيير المناخ، وبناء على هذا كله، وعد قادة دول البريكس بالحد من الأثر السلبي لتغيير المناخ على الأمن الغذائي وتكييف الزراعة مع تغيير

¹- Alexandra Morozkina, Evgeny Tonkikh, *op.cit*, P. 109

²- Ibid, P.108.

³- Byju's, *op.cit*, P.1.

⁴- Thulisile Mphambukeli, "Financing Regenerative Agricultural Practices: A Recommendation for BRICS", *Observer Research Foundation* 491 (2021): P.6.

المناخ عن طريق تعزيز التعاون ومواصلة تبادل المعلومات والخبرات بشأن السياسات والبرامج والخطط الوطنية ذات الصلة واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته¹.

في السنوات الأخيرة وفي سياق الوباء، واصلت معظم البلدان الإعراب عن دعمها للشراكة والتعاون ودعم أهداف الاتفاقيات البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، على سبيل المثال في قمة شيامن (2017)، جوهانسبورغ (2018)، موسكو (2020) أكد قادة البريكس من خلال هذه القمم من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الالتزام باتخاذ إجراءات حاسمة في التعامل مع تغير المناخ والتلوث وحماية التنوع البيولوجي، وذلك من خلال التعهد بتحقيق الأهداف الواردة في بروتوكول كيوتو واتفاقيات باريس مع تشديدها على الحاجة إلى تحسين البيئة وتعزيز نهج الاقتصاد الدائري في التعافي من الكوفيد-19².

وعلى هذا المنوال، أعرب قادة دول البريكس أثناء قمتهم الأخيرة عن قلقهم بشأن جائحة كوفيد-19 الذي عطل الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأبعادها الثلاثة- الاقتصادية والاجتماعية والبيئة- عكس سنوات التقدم في مجال الفقر والجوع والرعاية الصحية والتعليم وتغير المناخ والحصول على المياه النظيفة وحماية البيئة، في حين أن الفيروس قد أثر على الجميع، إلا أنه يؤثر على أفقر الناس وأكثرهم ضعفا في العالم، ولهذا دعا قادة دول البريكس المجتمع الدولي، إلى تعزيز الشراكات الإنمائية العالمية للتصدي لتأثير الوباء وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال النهوض بوسائل التنفيذ مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، كما حثت مجموعة البريكس الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وتسهيل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا جنبا إلى جنب مع موارد التنمية للبلدان النامية، بما يتماشى مع أهداف السياسة الوطنية للجهات المتلقية³.

واستخلاصا لما سبق، على الرغم من الإنجازات التي حققتها دول البريكس على مدار عشرين سنة، بيد أنه يوجد العديد من التحديات التي تعترض طريقها، ففي الآونة الأخيرة، واجهت دول البريكس مشاكل من حيث تباطؤ النمو الاقتصادي والركود في بعض البلدان الأعضاء فيها، حيث شهدت كل من البرازيل وروسيا تأثير سلبي هائل على الاقتصاد الآخذ في الازدهار، وهذا يعود

¹- John Kirton, "BRICS Climate Governance in 2020", **University of Toronto**, January 17, 2020, P.1.

²- GEF Independent Evaluation Office, "Evaluation of GEF Support to High GEF Recipient Countries", **IEO**, February 24, 2021, P.3-4.

³- Ministry of External Affairs, Government of India, "XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration", the site was browsed on: 28/12/2021.P.8. <https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/34236/XIII+BRICS+Summit+New+Delhi+Declaration>

لاعتمادهما على استيراد السلع من الخارج في تمتيتهما، وبهذا فشلت دول البريكس في الحفاظ على اكتساب أي زخم للنمو المستدام.

- تفشي ظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على إقتصاديات هذه الدول وإستدامة نموها الإقتصادي، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. إذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.9% من الشركات على المستوى المحلي ويعيق دخولها الى السوق العالمية.

- أدى تعامل البرازيل والهند مع أزمة الكوفيد-19 إلى جعلهما أكثر البلدان تضررا على المنصة العالمية.

- التفاوت الهيكلي بين الصين وأعضاء البريكس الآخرين، حيث يتمتع الإقتصاد الصيني بأكبر حصة بين الدول الأعضاء ويمثل 38% من إجمالي صادرات البريكس، وقد أدى هذا إلى هيمنة الصين على تكثف البريكس.

- إن نقص التنسيق في السياسات داخل دول البريكس بسبب العلاقات السياسية المضطربة بين بعض أعضائها، فعلى سبيل المثال، اندلاع التوترات الجيوسياسية في خضم جائحة كوفيد-19 بين الهند والصين، وكذلك الافتقار إلى التنسيق فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية.

- فشل البريكس في التوقيع على أي اتفاقية مع الولايات المتحدة، أي لم توقع أي دولة من دول البريكس اتفاقيات تجارية أو استثمار مع الولايات المتحدة وفشلت أيضا بعض المفاوضات بسبب معارضة النهج الأمريكي، وقد أدى هذا إلى إعاقة التوسع الإقتصادي لدول البريكس.

المبحث الثاني: التغيير في استراتيجية تكتل البريكس تجاه النظام الدولي

يفترض هذا السيناريو بأن بوادر التغيير في استراتيجية دول البريكس التي تسعى إلى تنفيذها، مما سيساعدها في التصدي لجميع العقبات التي تعترضها، والهدف من هذا كله هو اكتساب قوة أكبر للتأثير وموازية للهيمنة الأمريكية، وهذا ما سوف يتم توضيحه في المحاور التالية:

المطلب الأول: الدوافع ذات البعد المحلي

يدرك قادة دول البريكس أن عدم الاستقرار السياسي يشكل تهديداً أقرب إلى قبضتهم على السلطة من خطر الصراع المسلح، ولذلك تسعى كل دولة من دول البريكس للحفاظ على وتيرة نموها، إلى وضع استراتيجيات طويلة المدى من أجل الوصول، للتنمية مستقرة تعزز شرعية الأداء لكل من دول البريكس.

أولاً: الصين

تهدف الاستراتيجية الاقتصادية الصينية إلى تأمين اقتصاد حديث يمكن أن يوفر شرعية حزبها الحاكم، وخلق "مجتمع مزدهر باعتماد" لمواطنيها البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة، وقد تم تأكيد هذا الهدف من قبل اثنين من قادة جمهورية الصين الشعبية (ما وتسي تونغ وشي جينغ بينغ) على التوالي في وثائق سياسية مختلفة، وبهذا كرست الخطة الخماسية الثالثة عشرة هذا الهدف في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني في عام 2021، في حين أن طبيعة "مجتمع رغيد الحياة" ليست محددة بشكل عام، إلا أنها تشمل أفكاراً لتحسين المستويات المعيشية، تحسين حماية البيئة، تحسين الخدمات الحكومية، زيادة الابتكار وتحقيق نمو اقتصادي متوازن، وعلى هذا الأساس، يتمشى الازدهار كهدف اقتصادي مع الهدف الشامل الأكبر، المتمثل في التنمية المستقرة التي تعزز سرد الحزب الشيوعي الصيني لشرعية الأداء¹، وعلى هذا الأساس، أفصح ممارسو السياسة الخارجية للصين أن العلاقات الخارجية للبلاد، يجب أن تدعم أهدافها الوطنية ولاسيما التنمية المستدامة².

تشمل هذه الأهداف تحقيق الخطة الخماسية الرابعة عشرة (2021-2025) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية خطتها لعام 2035، وهدفها المئوي الثاني المتمثل في أن تصبح دولة مزدهرة وقوية ومتقدمة بحلول الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 2049³، ومن هذا المنطلق،

¹- Andrew Scobell, "China's Grand Strategy: Trends, Trajectories, and Long-Term Competition", (Santa Monica: RAND Corporation, 2020), P.50.

²- Ryan Hass, "How China is responding to escalating strategic competition with the US", the site was browsed on: 15/1/2022.P.1. <https://www.brookings.edu/articles/how-china-is-responding-to-escalating-strategic-competition-with-the-us/>

³- Ryan Hass, op.cit, P.1.

تسعى الصين إلى أن تصبح دولة ذات نفوذ عالمي كبير، وبهذا تعمل على ربط مبادراتها الاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية¹، ويجب عليها أن تركز على تعزيز تنمية عالية الجودة خلال الخطة الخماسية الرابعة عشرة، والتي تم تطويرها على أساس التقييم العلمي للبيئة والظروف الداخلية للصين، وعليه صرح الرئيس "شي" بأن هناك العديد من العوامل غير المستقرة وغير المؤكدة في البيئة الخارجية في الفترة المقبلة، حيث قد تؤثر العديد من المخاطر والأخطار الخفية على التنمية الاقتصادية المحلية مستشهدا بجائحة كوفيد-19، على أن لها تأثير بعيد المدى وقد يستمر الاقتصاد العالمي في المعاناة من الانكماش وعلى هذا الأساس، يجب أن تولي الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل، مزيدا من الاهتمام لتحسين الهيكل الاقتصادي لتوجيه جميع الأطراف إليه، وشدد "شي" على التركيز على تحسين جودة وكفاءة التنمية².

ولذلك يجب الأخذ بالحسبان بأن الصين تدرك من أجل تحقيق أهدافها طويلة المدى، يجب عليها أولاً التغلب على العقبات قصيرة المدى، من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين جدد وأقوى، الذين يساعدونها على الحفاظ على نموها المستقر والمستدام، وبهذا تعتبر دول البريكس كمثل للأسواق الناشئة تحقق لها هذا الهدف.

ثانياً: روسيا

تهدف استراتيجية الطاقة في الإتحاد الروسي حتى عام 2035 ((المرسوم الحكومي رقم (P-1523) لعام 2020)) إلى تطوير قطاع الطاقة في الإتحاد الروسي، من ناحية، المساعدة القصوى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومن ناحية أخرى، تعزيز والحفاظ على مواقف الإتحاد الروسي في قطاع الطاقة العالمية على الأقل حتى عام 2035، وفي الوقت نفسه، يجب أن يساهم مجمع الوقود والطاقة حتى عام 2024، في قطاعات الاقتصاد الأخرى في تحقيق الأهداف الوطنية وحل المهام الاستراتيجية لتطوير الإتحاد الروسي (التي حددت بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية رقم 204)، نتيجة لذلك، فإن التغييرات في الاقتصاد العالمي على مستوى الطاقة العالمية، سيلزم روسيا على الانتقال السريع (طفرة التحديث) إلى قطاع طاقة أكثر كفاءة ومرونة واستدامة يمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للتحديات والتهديدات في مجاله والتغلب على المشاكل القائمة³.

¹- ODI, "Global China 2049 Initiative", the site was browsed on : 9/1/2022.P.1. <https://odi.org/en/about/our-work/global-china-2049-initiative/>

²- H.E. Sun Weidong, "China unbound setting new targets", **China-india Review** 11 (2020): P. 8.

³- M. Mishustin, "Energy Strategy of the Russian Federation until 2035 (Government Decree No. 1523-P of 2020) (RU)", **Russian Federation**, 9 June, 2020, P.P. 5-6.

ثالثا: الهند

يتمتع قطاع الطاقة المتجددة في الهند بإمكانيات هائلة، وتدرك الحكومة قدرتها على تغيير مشهد الطاقة في الهند، لذلك، فقد حددت هدفين رئيسيين للطاقة المتجددة المتمثل في استكمال الحكومة هدفها الأول المتمثل في 175 (GW) من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2022، والثاني، زيادة هدف الطاقة المتجددة إلى 450 (GW) بحلول عام 2030¹، وفي هذا الإطار تعهدت الهند في مؤتمر باريس أنه بحلول عام 2030، ستكون 40% من طاقتها المركبة من موارد غير قائمة على الوقود الأحفوري، التي تبلغ حاليا 37%، وتنتوقع أن تصل إلى 55-60% بحلول عام 2030² و 75% بحلول عام 2050³.

مما لا شك فيه، ستحقق الهند تقدما قويا نحو تحقيق هذه الأهداف، بفضل السياسات الحكومية الداعمة والانفتاح على المستثمرين، وحجم مصادر الطاقة المتجددة التي تم طرحها بالمزاد العلني في السنوات الأخيرة، شهد قطاع الرياح بالفعل قيام مصنعي المعدات الرائدة بفتح مصانع لتزويد الأسواق الوطنية والدولية⁴.

رابعا: البرازيل

وضع القانون 9478 لعام 1997 المبادئ العامة لسياسة الطاقة الوطنية في البرازيل، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة المتجددة كأحد أعمدة سياسة الطاقة في البرازيل⁵، وبهذا، حددت خطة الطاقة الوطنية في البرازيل لعام 2050 (NEP 2050) أهمية الكهروضوئية الشمسية لمزيج الطاقة في البرازيل، -تأتي هذه الخطة بعد خطة الطاقة الوطنية لعام 2030، التي تم إطلاقها في عام 2007، وهي مبنية على توقعات طويلة الأجل لقطاع الطاقة⁶-، بناء على قدرتها التنافسية المتزايدة في الإطار الزمني لعام 2050.

وفقا لتقرير خطة الطاقة الوطنية لعام 2050، ستصل إمكانات الطاقة في البرازيل إلى ما يقرب من 280 مليار قدم مكعب (طن من مكافئ النفط) بحلول عام 2050، ويمثل هذا الرقم إمكانات تبلغ 21.5

¹- Energy Transitions Commission (ETC) India, "India to have 60% renewable energy by 2030: Power minister R K Singh", the site was browsed on : 21/1/2022.P.1. https://www.business-standard.com/article/current-affairs/india-to-have-60-renewable-energy-by-2030-power-minister-r-k-singh-120072101815_1.html

²- Rohit Gadre and Others, "India's Clean Power Revolution", **Bloomberg NEF**, 26 June, 2020, P.P. 22-27.

³- Ankush kumar, "India will get 75 per cent electricity from renewable energy in 2050: BNEF", the site was browsed on : 23/1/2022.P.1. <https://energy.economictimes.indiatimes.com/news/renewable/india-will-get-75-per-cent-electricity-from-renewable-energy-in-2050-bnef/64885515>

⁴- Rohit Gadre and Others, op.cit , P.2.

⁵- Miquel Muñoz Cabré and Others, "Renewable Energy Policy Brief Brazil", **IRENA**, June, 2015, P.3.

⁶- The Ministry of Mines and Energy (MME) and the Brazilian Energy," the 2050 National Energy Plan (PNE 2050, in the Portuguese acronym)", the site was browsed on: 22/1/2022? P.1.

https://portal.apexbrasil.com.br/regulatory_report/the-ministry-of-mines-and-energy-mme-and-the-brazilian-energy-research-company-epe-launched-the-2050-national-energy-plan-pne-2050-in-the-portuguese-acronym-it-projects-long-term-scenarios-in/

مليار قدم مكعب في الموارد غير المتجددة بالإضافة إلى إمكانية سنوية تبلغ 7.4 مليار قدم مكافئ في الموارد المتجددة أكثر من 35 سنة، مما يساعدها على تحقيق النمو المستدام والشامل¹.

خامسا: جنوب إفريقيا

تهدف الخطة الوطنية للبنية التحتية لعام 2050 لجنوب إفريقيا - التي نشرتها وزارة الأشغال العامة والبنية التحتية في 10 أوت 2021 -، إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية على مدى الطويل، من خلال تعزيز الديناميكية في تسليم البنية التحتية، ومعالجة العوائق ونقاط الضعف المؤسسية التي تعيق النجاح على المدى الطويل، بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة التنفيذ الوطنية 2050 ستوجه الطريق لبناء مؤسسات أقوى يمكنها تحقيق التطلعات المتعلقة بالبنية التحتية لخطة التنمية الوطنية²، حيث تركز هذه الأخيرة على القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة من خلال قطاعات مختلفة، بما في ذلك البنية التحتية، وكذلك، من بين الأمور الأخرى، تحقيق اقتصاد شامل وبناء القدرات وتعزيز قدرة الدولة³.

وفضلا عن ذلك، تركز خطة الوطنية للبنية التحتية لعام 2050 لجنوب إفريقيا على 4 قطاعات من بينها قطاع الطاقة؛ قطاع نقل البضائع، قطاع المياه، قطاع الاتصالات الرقمية، والهدف من هذا كله هو دعم اقتصاد شامل وقوي.

من خلال ما تقدم ذكره، نجد أن دول البريكس تزخر بإمكانيات كبيرة غير مستغلة، وقد اتخذت بالفعل قرارات استراتيجية في سياستها الاقتصادية، ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي المستمر للصين مثلا يعتمد على إصلاحات بعيدة المدى، يتم اتخاذها في مجالات السياسة الرئيسية وكذلك داخل المؤسسات ونظام الحكم نفسه، في الواقع يتعرض الاستقرار السياسي والاجتماعي للصين، لخطر خاص بسبب المستوى العالي من عدم المساواة الاجتماعية؛ التنمية الديموغرافية، المشاكل البيئية المتزايدة، الفقاعة العقارية الناشئة، الفساد، الافتقار إلى اليقين القانوني، بالإضافة إلى النظام المالي الذي تسيطر عليه الدولة في حاجة ماسة للإصلاح، ليس من الواضح بأي حال من الأحوال، ما إذا كانت الصين بمرور الوقت ستكون في وضع يمكنها من تطبيق حلول سليمة طويلة الأجل للمشاكل المذكورة أعلاه، حيث يظهر أداء الدولة في مجال هياكل الحوكمة تباينا كبيرا مقارنة بأداء دول البريكس الأخرى، حيث نجدها تتميز بتخطيطها الاستراتيجي

¹- Intersolar South America, "Brazil's 2050 National Energy Plan: Up to 90 GW of Installed PV Capacity until 2050", the site was browsed on: 22/1/2022. P.1. <https://www.intersolar.net.br/news/brazils-2050-national-energy-plan-pv-capacity>

²- Republic Of South Africa, "Draft National Infrastructure Plan 2050 gazetted for public comments", the site was browsed on: 23/1/2022.P.1. <https://www.sanews.gov.za/south-africa/draft-national-infrastructure-plan-2050-gazetted-public-comments>

³- Jason Smit, "South Africa's national infrastructure plan open for comment", the site was browsed on: 22/1/2022. P.1. <https://www.pinsentmasons.com/out-law/analysis/south-africas-national-infrastructure-plan-open-comment>

طويل الأمد للسياسة ونظامها الهرمي للتنسيق بين الوزارات يعمل أيضا بشكل فعال نسبيا، كما يظهر النظام السياسي متعدد المستويات في الهند اختلافات إقليمية قوية في جودة الحكم، والتي بدورها لها تأثير سلبي على جودة الخدمات العامة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، الفقر، الفساد، الجريمة، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس، تحتاج الهند إلى إنشاء نظام بيئي يمكن الاستثمارات الخاصة، وزيادة الاستهلاك، والقدرة التنافسية للصادرات والاستثمار السريع في البنية التحتية.

أما بما يخص روسيا فهي تواجه سلسلة من التحديات الخطيرة والمتشابكة، بما في ذلك النقص الحاد في الاستثمار في رأس المال البشري والأسباب الهيكلية الرئيسية الأخرى للركود الاقتصادي (بما في ذلك شبكة الطاقة التي عفا عليها الزمن، محدودية الفرص لبناء مهارات العمل تؤدي إلى تآكل جودة القوى العاملة في روسيا، كما يؤدي ضعف رأس المال البشري في البلاد بدوره إلى تقييد فرص النمو الاقتصادي وتحسين إنتاجية العمل مما يزيد من تدهور جودة رأس المال البشري)، عدم المساواة في الدخل والثروة والفرص الاقتصادية والحقوق السياسية، وانعدام الإرادة السياسية بين قادتها لمعالجة هذه المشاكل، وهذا راجع، للنخب السياسية الراضية عن نموذج الحكم الحالي في البلاد، وتعودت على العمل داخله، بالإضافة إلى، صناع القرار في روسيا مستعدون فقط للاختيار الانتقائي للتدابير السياسية قصيرة الأجل، التي قد توفر تحسينات مريحة وسريعة للبيانات الاقتصادية التي تبنتها الدولة مثل المدفوعات للأسر التي لديها أطفال، وبهذا فإن من المهم أكثر للقادة الروس تقديم بيانات وتوقعات مطمئنة أكثر، بدلا من تقديم تقييمات دقيقة ورسينة التي تواجهها الدولة وكيفية معالجتها وهذا ما يطلق عليه "أزمة إدارة"¹.

تواجه البرازيل انتكاسات سياسية واجتماعية واقتصادية هائلة، وذلك راجع لبعض الأسباب الهيكلية لعدم المساواة في البرازيل، كالنظام الضريبي غير العادل أو الاستثمارات الكافية في السياسات الاجتماعية، وهذا بدوره يولد الصراع والعنف وعدم الاستقرار، وعليه يتأثر جميع البرازيليين بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية بأزمة عدم المساواة²، التي تؤدي بدورها إلى تعميق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان إلى إعادة تشكيل السياسات المحلية والدولية بشكل أساسي، وفي بعض الحالات تتراجع الحكومات عن التعاون متعدد الأطراف وتعود إلى النزعة القومية الرجعية والحمائية، وهذه الديناميكيات نجدها واضحة في البرازيل، فعلى الرغم من أنها قد أحرزت تقدما مهما في الحد من الفقر منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن عدم المساواة ظل مرتفعا، وفي السنوات الأخيرة، انخفض دخل الفرد وبدأت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الارتفاع، مما أدى إلى القضاء على العديد من المكاسب الاجتماعية التي تحققت في

¹ - Andrei Kolesnikov, Denis Volkov, "The Coming Deluge: Russia's Looming Lost Decade of Unpaid Bills and Economic Stagnation", the site was browsed on: 25/1/2022,P.1. <https://carnegiemoscow.org/2021/11/24/coming-deluge-russia-s-looming-lost-decade-of-unpaid-bills-and-economic-stagnation-pub-85852>

² - Katia Maia, "Brazil: extreme inequality in numbers", the site was browsed on: 24/1/2022,P.1. <https://www.oxfam.org/fr/node/7529>

العقود الثلاثة الماضية، وعليه، فإن عدم المساواة لا يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي فحسب، بل إنه يغذي الاستقطاب والشعبوية أيضا¹.

تعاني جنوب إفريقيا أيضا من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي تؤثر سلبا في مجال تطوير المهارات ومعايير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تفشي الفساد؛ البطالة الكبيرة، الجرائم العنيفة، البنية التحتية غير الكافية، وضعف تقديم الخدمات الحكومية للمجتمعات الفقيرة، مما أدى إلى تفاقم هذه العوامل في الآونة الأخيرة، ومع ذلك، يتم إحراز بعض التقدم في إصلاح الشركات المملوكة للدولة التي شابها الفساد وسوء الإدارة².

ونافذة القول، تفترض هذه الدراسة أنه في حالة التغيير في إمكانياتهم على المستوى المحلي، والتغلب على جميع العقبات التي تعرضها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي... إلخ، هذا يدفعها إذا نجحت في تطوير تعاون أكبر فيما بينهم على النطاق الإقليمي، بدلا من التصرف كمنافسين، فإن من المحتمل أن تتاح لهم فرصة اكتساب قوة أكبر للتأثير، وبالتالي بناء صورة أكثر مسؤولية عن أنفسهم.

المطلب الثاني: الدوافع ذات البعد الإقليمي

أدى تدهور الوضع الاقتصادي في الأسواق الناشئة، إلى جانب إطلاق الثورة الصناعية الرابعة في البلدان المتقدمة، إلى منع مجموعة البريكس من الحفاظ على نموها الاقتصادي السابق، وعلى ظل هذه الخلفية، اختار قادة دول البريكس استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق تعزيز التكامل، وعلى هذا الأساس، أصبح جدول الأعمال السياسي لمجموعة بريكس مجرد وظيفة للتنمية الاقتصادية، بينما تتبع الدول الأعضاء نمودجا يمكن من خلاله لاقتصاد قوي ومستدام التغلب على التحديات السياسية³.

وبناء على ذلك، لا يزال بنك التنمية الجديد الأداة المهمة الوحيدة للتكامل الاقتصادي، والذي يستخدم في الغالب لتمويل المشاريع ذات الدوافع السياسية، -وبما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الشريكين التجاريين الرئيسيين للدول الخمس، هذا مما يمنعها من مناقشة القضايا الملحة حقا-، وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف، تتبنى دول البريكس استراتيجية ذات مستويين متمثلة في تعزيز تمثيلها في نظام مؤسسات

¹- Luciano Huck, "This country is vital to 'global survival' - here's the challenges they face", the site was browsed on : 25/1/2022, P.1. <https://www.weforum.org/agenda/2020/01/what-happens-next-in-brazil-has-global-consequences-here-are-three-priorities-for-the-next-decade/>

²- Melanie Müller, "South Africa - Country Commercial Guide", the site was browsed on : 25/1/2022, P.1. <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/south-africa-market-challenges>

³- Andrey Shapenko, "Imagine BRICS: Four Scenarios of the Future", the site was browsed on : 28/1/2022, P.1. <https://www.bricsmagazine.com/en/articles/imagine-brics-four-scenarios-of-the-future>

الحكومة العالمية، ومنصات الاتصال مع توسيع عضويتها في الوقت نفسه، من خلال فتح الأبواب أمام البلدان الأخرى، ومن المرجح أن الأرجنتين سوف تكون أول دولة تنضم إلى التحالف، وسوف تكون عضواً جديداً على المدى القصير، وذلك راجع، لوجود إرادة سياسية قوية بين دول البريكس والحكومة الأرجنتينية.

تعتبر الأرجنتين شريكاً تاريخياً وثيقاً مع البرازيل في ميركوسور والصين هي أحد أهم شركائها التجاريين، في حين أن العلاقات مع روسيا والهند تتحسن وتتسع، على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وفي الوقت نفسه يمكن للأرجنتين المساهمة في المنطقة والسكان والفرص الاقتصادية للمجموعة، حتى لو كان على نطاق مختلف عن البرازيل¹، بالإضافة إلى هذا كله، فهناك إمكانية انضمام إيران أيضاً كعضو جديد للمجموعة، حيث صرحت رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا "Baleka Mbete" بأن بلادها مهتمة برؤية إيران تنضم إلى البريكس وستدفع من أجل ذلك، مع إصرارها على أن الدولة التي يبلغ عدد سكانها 80 مليوناً يمكن أن تعطي وزناً كبيراً للكتلة، فحين يصرح وزير خارجية إيران بقبول الانضمام في حالة توصلت دول البريكس لقرار دخول إيران وانضمامها إليهم².

تعتبر إيران أيضاً من بين أحد الشركاء التجاريين للدول الخمس، حيث بلغت قيمة التجارة بين إيران ودول البريكس لعام 2017 حوالي 18.26 مليار دولار، والتي تشكل ثلث التجارة الإيرانية غير النفطية خلال هذه الفترة، حيث استحوذت الصين على الجزء الأكبر من التجارة بين إيران ودول بريكس بنسبة 75%، وبهذا حددت كل من الصين وإيران هدفاً تجارياً ثنائياً طويل الأجل بقيمة 600 مليار دولار سنوياً، كما يأملون في أن يساعد تطوير مبادرة الحزام والطريق على تحقيق هذا الهدف في السنوات المقبلة - ثم جاءت الهند في المرتبة الثانية بحصة 18% من إجمالي التجارة، ثم تليها روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا³.

وفي محاولة لتعزيز الأجندة الأوروبية والآسيوية واحتواء الصين، تمكنت روسيا من ضم تركيا إلى صالحها، وتعتبر هذه خطوة بمثابة نجاح سياسي كبير، وفضلاً عن ذلك، تم تشكيل نظام عضوية متعدد المستويات في التحالف، ومن المرجح أن يتم منح إندونيسيا والمملكة العربية السعودية العضوية خلال قمة الدول الناشئة في أنقرة في عام 2030.

كانت تركيا التي انسحبت في وقت سابق من الناتو، وفيتنام بالفعل أعضاء في الحلف لأكثر من عقد، بينما يمر الأعضاء الفرديون في "MINT" و "CIVETS" بمراحل شراكة حوار مختلفة، وعليه، فقد استغرقت الدول المؤسسة للحلف وقتاً طويلاً لإكمال عملية مفاوضات شاقة لتحديد درجة السيادة، التي كانت

¹-Eurasia Expert, Argentina, Mexico and South Korea Might Join BRICS – expert, the site was browsed on: 28/1/2022, P.1. <https://eurasia.expert/argentina-mexico-and-south-korea-might-join-brics-expert/>

²- Sepehr Arefmanesh, "BRICS Accounts for One-Third of Iran's Non-Oil Trade", the site was browsed on: 31/1/2022, P.1. <https://financiatribune.com/articles/economy-domestic-economy/77316/brics-accounts-for-one-third-of-iran-s-non-oil-trade>

³- IBID, P.1.

على استعداد للتخلي عنها لصالح المنظمة المنشأة حديثاً، ونتيجة لذلك، أصبح الاتفاق بين دول البريكس بشأن سبل ضمان الأمن المتبادل وثيقة أساسية لبناء تحالف الدول النامية مع أمانته في مومباي والمقر الرئيس في فلاديفوستوك والجمعية البرلمانية في إسطنبول، حيث تجرى تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق على أساس منتظم، بينما تتفوق قوات الرد السريع الجماعية التابعة للحلف على الجيوش النظامية للعديد من الدول المتقدمة، سواء من حيث قوة الأفراد أو التطور العسكري¹.

يُضيق اتحاد البريكس الاقتصادي أجندة سياسته الخارجية ويركز أكثر على التعاون مع التكتلات التجارية الأخرى والبلدان المعزولة (إنشاء مناطق تجارة حرة، تكثيف العمل في مناطق مختلفة من العالم، تنويع محفظة مشاريعه) ومع ذلك، يظل الهدف الأساسي للاتحاد السعي لتحقيق تكامل اقتصادي أعمق. تطبق دول البريكس سياسة تجارية خارجية مشتركة مع البيوت التجارية المشتركة في جميع أنحاء العالم. على خلفية استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي في الأسواق الخارجية، وتفكك منطقة اليورو، أنشأ الاتحاد الاقتصادي للبريكس وزارة التخطيط والتنبؤات الخاصة به مع مهمة تحليل الكفاءات والقدرات الإنتاجية لدول البريكس في استراتيجيات معقدة طويلة الأجل.

بصرف النظر عن الوزن المتزايد للمجموعة في الاقتصاد العالمي، تمارس دول البريكس "ميزة نسبية" نظراً لتواجدها في جميع المناطق الرئيسية في العالم النامي، وهذا مما شجعها على طرح مبادرة بريكس بلس "BRICS-PLUS" وذلك بهدف معالجة الفجوات القائمة في الحوكمة العالمية، من خلال المزيد من الانفتاح والشمولية، وبهذا يمكن أن توفر مجموعة بريكس من خلال إطار بريكس بلس، بوابة لدوافع التحرير والتكامل الاقتصادي البديل في مواجهة العالم المتقدم، مما سيسمح بمستوى حرج من الاختيارية نحو تنمية الاقتصاد العالمي، سواء من حيث النماذج الاقتصادية الوطنية، أو من حيث العملات أو أنظمة الدفع المستخدمة لخدمة المعاملات عبر الحدود، مما سيسمح هذا أيضاً للاقتصاد العالمي بالاستفادة الكاملة من أحد أكثر الاحتياطات الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وهو التكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب².

لزيادة جاذبية الشراكة مع دول البريكس لتصبح عنصراً حاسماً في الهندسة الاقتصادية الدولية الجديدة، يحتاج التكتل إلى إحراز تقدم في المجالات الحرجة مثل رفع المعايير البيئية، ويجب أن يصبح التركيز على حماية البيئة عنصراً منهجياً في استراتيجية بريكس وما بعدها من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تكون هناك أيضاً قضية للتطوير المشترك لاستراتيجيات لرفع معايير حوكمة الشركات وتقليل الاختلافات والتفاوتات الاقتصادية عبر المناطق، وقد يكون هذا أحد السبل الواعدة للتعاون

¹ - Andrey Shapenko, op.cit, P.1.

² - Yaroslav Lissovlik, "BRICS as the Platform for "Reformed Multilateralism", ORE, 2 AUGUST, 2021, P.P. 23-26.

هو تعزيز الروابط الاقتصادية والتنمية الأوسع للمناطق النائية، في البلدان الأعضاء التي تواجه اختناقات البنية التحتية وتكاليف النقل المرتفعة، وبناء على ذلك، يمكن أن تصبح دول البريكس ركيزة أساسية للبنية الاقتصادية الناشئة الجديدة، كما يجب أن ينصب التركيز الرئيسي على بناء إطار عمل لشراكات بريكس في جميع أنحاء العالم، ناهيك عن ذلك، في حالة انضمام كل من الأرجنتين وإيران كأعضاء لها وغيرها من الدول التي سوف تنضم على المدى المتوسط والبعيد، مما يخلق لها نوع من التوازن الجيوستراتيجي سواء على مستوى الإقليمي أو الدولي.

المطلب الثالث: الدوافع ذات البعد الدولي

لقد تطورت تعددية الأطراف باستمرار على مر السنين، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، حيث تجسد التعددية تاريخ المجتمع البشري، من الحرب إلى السلام، ومن الامتياز إلى المساواة، ومن الاحتكار إلى التشاور، فبعد نهاية الحرب الباردة، شهدت تعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية والمعلوماتية المجتمعية والتنوع الثقافي تطورا عميقا، وعليه، تم إنشاء وتحسين الآليات الدولية، وأصبحت تعددية الأطراف العنصر الأساسي للسياسة على الصعيد العالمي، ومن زاوية أخرى، نجد العالم متشابك للغاية لدرجة أن التعددية، لم تعد مفهوما غير ملموس فيما يتعلق بالحرب والسلام، فقد أصبحت بالفعل العنصر الأساسي للحكومة الناجحة، وتحسين الرفاهية والتنمية المستدامة، ولهذا يحتاج العالم إلى تعددية قوية لا تشوبها شائبة لضمان المثابرة على أفكارها والحفاظ على مبادئها وإظهار فعاليتها المستدامة، وتمثل دول البريكس الأسواق الناشئة والدول النامية، حيث عملت الدول الخمسة على تعزيز صوت الدول النامية وتوسيع الحيز المؤسسي لتحقيق المصالح الوطنية، ويمكن اعتبارها نموذجا للتعددية الحقيقية التي تعزز تحول دول البيئة الدولية بطريقة مواتية للجميع¹.

تعتبر آلية تعاون البريكس هي شكل من أشكال التعددية التكميلية، حيث تهدف إلى أن تكون متوافقة مع النظام الحالي، مع تعزيز الإصلاح لتلبية احتياجات البلدان النامية، وتحسين كفاءة الحوكمة العالمية، من ثم يمكن لمنصة التعاون متعدد الأطراف في مجموعة بريكس أيضا، أن تحد من السلوك الانتهازي للدول المتقدمة، وتمنعها من استغلال الإجراءات الرسمية للمنظمات الدولية لمصالحها الخاصة².

- المؤسسات الدولية

تستخدم دول البريكس نفوذها الاقتصادي المتزايد بشكل فردي ومجموعة للدعوة، إلى إصلاحات تدريجية لمؤسسات الحوكمة العالمية الحالية، وإنشاء هياكل جديدة مثل بنك التنمية الوطني، الذي يمارس

¹- Shen Yi, "A Continued Commitment to Multilateralism", Observer Research Foundation, August, 2021, P.30.

²- IBID, P. 31.

الضغط على جهود الإصلاح المختلفة من خلال إظهار فائدته، وفعاليتها في تغيير مشهد تمويل التنمية، حيث ترسل دول البريكس إشارة واضحة إلى عالم تمويل التنمية بشأن أشكال جديدة من التمويل، يمكن رؤيتها من خلال مشاريع البنية التحتية الخضراء المتنوعة التي تم تمويلها قبل جائحة كوفيد-19، والتمويل الطارئ السريع الذي يتم دفعه إلى الدول الأعضاء أثناء الوباء، كما تتحدى الطريقة التي يعمل بها بنك التنمية الوطني وحكمه أيضا، الاحتكار الحالي للأفكار داخل مؤسسات بريتون وودز، مما يؤدي إلى انتشار القوة والأفكار والممارسات نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، مع إمكانية أن يصبح أيضا بنكا للمعرفة يمكنه مشاركة وتنفيذ الأفكار الجديدة المتعلقة بالتنمية، وبالتالي، تسعى دول البريكس إلى لعب دور أكثر استباقية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030¹.

نظرا لأن مؤسسات تمويل التنمية الحالية غير قادرة على تلبية الطلب على التمويل المستدام، فسيتم دعوة البريكس لسد فجوات التمويل في العالم النامي، ومن الواضح أن مشهد الإقراض الناشئ متنوع، مما يمنح البلدان المزيد من الخيارات في الحصول على تمويل بشروط ميسرة، مع الحفاظ على حيز سياساتها، وخير مثال على ذلك، انضمام كل من بنغلاديش، الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي ومصر لبنك التنمية الجديد وهذا مما سوف يشجع بقية دول العالم النامي وحتى بعض الدول المتقدمة للانضمام إليه على مدى المتوسط والطويل، وذلك راجع، للانقسامات الداخلية بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مدار جائحة كوفيد-19 نتيجة للنقاش حول آلية الاستقرار الأوروبية، حيث أدى هذا الجدل إلى تفاقم الهشاشة وضعف داخل الاتحاد، مما أدى في نفس الوقت لاستجابة بطيئة للأزمة².

- القوة الناعمة:

في السنوات الأخيرة، بدأت دول البريكس في تطوير قوتها الناعمة بشكل أكثر حسما، فإن مشاريعها وأعمالها التعاونية تعتبر أدوات ريفية لزيادة القوة الناعمة باستمرار، ويرجع ذلك أساسا إلى أنها "دول ناشئة" تبحث عن تنمية متبادلة، وبشكل عام، تعتمد القوى الناشئة مثل دول البريكس على القوة الناعمة من خلال التعاون -لاسيما فيما بينها-، ولكنها مهتمة أيضا بلعب دور القوة الإقليمية، خاصة وأن مجموعة البريكس هي مجموعة متنوعة جغرافيا، مما يضيف هذا الامتداد العالمي إلى قوة المجموعة ومصالحها، ولكن في السنوات الماضية، كانت هناك عدة مبادرات لزيادة هذه القوة الناعمة، في محاولة لتوسيع نفوذها في إطار أكثر عالمية، فعلى الرغم من فقدان صورتها في الأشهر الأخيرة نتيجة تصريحات بولسونارو، فقد أظهرت

¹- Philani Mthembu, "Multilateralism in a Multipolar World: More Space for Developing Countries", **Observer Research Foundation**, 2021, P.40.

²- Francesco Petrone, "Three Ways to Explore the BRICS (Possible) Impact on the Future Global Order / Francesco Petrone", the site was browsed on: 1/2/2022,P.1.
<https://www.nkibrics.ru/posts/show/607ee42a6272697eb45d0000>

البرازيل دائما موقفا دوليا مكرسا لاحترام وتعزيز السلام والأمن في التعامل في القضايا الدولية، كما عززت التعددية والاحترام الدولي ومبادئ عدم التدخل والسيادة، وفي الوقت نفسه، عملت كجسر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية¹.

كما عانت روسيا أيضا إلى حد ما من "صورتها السيئة" بسبب القرارات المتعددة المتخذة على المستوى الدولي على سبيل المثال أثناء الصراع في دونباس، ومع ذلك، فقد حاولت الدولة إنشاء عدة قنوات من أجل سد هذه الفجوة، بهدف عكس الصورة الحالية للبلد، والتي تحاول فيها بشكل متزايد نشر أفكارها الخاصة على سبيل المثال أطلقت "سبوتنيك" وهي شبكة تمويلها الحكومة من مراكز الأخبار في أكثر من ثلاثين دولة، من أجل تحدي قوة الولايات المتحدة في هذا المجال، كذلك لقاح "سبوتنيك V"، علاوة على ذلك، أطلقت روسيا العديد من المبادرات لتعزيز تراثها الثقافي ولغتها وثقافتها.

أطلقت الصين مشروعا بميزانية 6.58 مليار دولار يطلق عليه "waixuan gongzuo"، والذي يمكن ترجمته على أنه "دعاية خارجية"، بينما في نفس الوقت أنفقت مبلغا كبيرا على نشر ثقافتها ولغتها عن طريق ما يسمى بـ "معاهد كونفوشيوس"، وفي الوقت نفسه، غالبا ما تتخذ الصين مبادرات تهدف إلى تعزيز صورتها كقائدة عالمية، فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، بعد أن كانت الدولة الأكثر تضررا، فقد تمكنت لاحقا من إثبات ريادتها العالمية في التعامل مع الفيروس، ربما يمكن تفسير ذلك على أنه وسيلة يمكن من خلالها القتال لتعزيز قوتها الناعمة وصورتها في المساءلة، أما بخصوص الهند، فإنها تعزز صورتها من خلال إنشاء بوليوود "Bollywood" لتحدي قوة الولايات المتحدة في صناعة الترفيه، وفي الوقت نفسه عملت كثيرا على توسيع الوسائط الرقمية والإنترنت، وهذا يظهر عزمها على توسيع قوتها الناعمة، كما التزمت جنوب إفريقيا بحقوق الإنسان والتضامن، سياستها الخارجية المتعددة الأطراف ونزع السلاح النووي، مكافحتها ضد الفصل العنصري، استضافت الأحداث الرياضية الكبرى، وقوتها في دعم المؤسسات الإقليمية الجديدة، مما يدل على اهتمامها بزيادة قوتها الناعمة².

وبناء على ما ذكر سابقا، تحاول دول البريكس سد فجواتها في قوتها الناعمة، فعلى الرغم من قدرتها على بناء قاعدة قوة ناعمة "كبيرة"، غير أنهم حتى الآن لا يلعبون دورا مناسباً في هذا المجال على المستوى الدولي، حتى ولو كانوا يكافحون من أجل تشكيل صورة أكثر على أنفسهم، وفي الواقع لا تزال دول البريكس غير قادرة على أن تكون نموذجا يحتذى به في القوة الناعمة، لأنها لا تزال تعاني من "التفوق الغربي" في هذا المجال، حيث لا تزال الدول الغربية تقدم نماذج أكثر جاذبية من تلك الموجودة في دول البريكس، حتى لو كان معظمها في ذلك الوقت، لاسيما بالنظر إلى نفوذ القوة للولايات المتحدة، يرتبط هذا ارتباطا مباشرا

¹- Francesco Petrone, op.cit, P.1.

²- Ibid, P.1.

بضمانات أمنية، فمن ناحية أخرى لابد لدول البريكس أن تجعل من تعاونهم أكثر تأثيراً وفعالية، مما يساعد ذلك في التأثير القوي الذي يمكن أن يكون على الجنوب العالمي، وهذا يمكنها من إكتساب نفوذ أكبر في المستقبل.

- الرقمنة:

منذ انعقاد قمة مجموعة بريكس لعام 2019 في برازيليا، برز الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني والتعاون في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كقضايا رئيسية يقوم قادة دول البريكس حولها ببناء المزيد من التآزر، وعلى هذا الأساس، يرون الرقمنة كفرصة جديدة لتعزيز تعاونهم وتوسيع وتكثيف الشراكات الجارية بالفعل، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة للتأسيس المبكر لفريق عمل البريكس الرقمي، وفي الوقت نفسه، يدرك قادة المجموعة جيداً أنه عندما تكون أطر الأمن السيبراني غير فعالة ولا يتم تنظيم التكنولوجيا الرقمية يمكن استغلالها لتقويض السيادة الوطنية، نتيجة لذلك، تستثمر العديد من دول البريكس بشكل كبير في قدراتها الرقمية أثناء تطوير تشريعات حول "سيادة الإنترنت"، وصياغة أطر جديدة لحماية البيانات وتطلب بشكل متزايد من شركات التكنولوجيا تخزين بيانات حول شخص ما في موطن ذلك الشخص، وعليه، أصبحت مثل هذه السياسات والمبادرات التنظيمية ضرورية مع تزايد رقمنة دول البريكس لاقتصاداتها وإداراتها ومجتمعاتها¹.

في الواقع، يجب أخذ المخاطر التي تحددها التكنولوجيا الرقمية في الاعتبار وتقليلها إلى الحد الأدنى، أدرك قادة دول البريكس أن عمليات الرقمنة الجارية التي يوجهونها لديها القدرة على الحد بشكل كبير من الفقر، زيادة مستويات الحياة، وتوفير الوصول إلى المعرفة وفرص العمل لما يقرب من مليار ونصف مليار فرد².

لا تبتعد دول البريكس عن إمكانات التكنولوجيا لجعل الشركات أكثر كفاءة، والحكومات أكثر عرضة للمساءلة، ومنح المواطنين اتصالات أرخص، نقل أكثر سلاسة، كهرباء أكثر موثوقية وبيئات أنظف، فعلى سبيل المثال، تمتلك الصين النهج الأكثر طموحاً من بين الدول الخمس، حيث تقوم باستثمارات كبيرة في شبكات الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي والتصنيع عالي التقنية في محاولة لتكون قوة تقنية عالمية أكبر مما هي عليه بالفعل، كما تخطط روسيا لخدمة 80% من سكانها بخدمة إنترنت لاسلكية عريضة النطاق "5 G" بحلول 2025، بالإضافة إلى جهود البرازيل الحديثة، التي وافقت على خطة تهدف إلى تعزيز اعتماد إنترنت الأشياء لأتمتة الصناعة، بعد حوسبة عملياتها الحكومية، فبعد الموافقة على إطار عمل

¹- Luca Belli, *CyberBRICS: Cybersecurity Regulations in the BRICS Countries*, (Switzerland: Springer Nature, 2021), P. 294.

²- *Ibid*, P.295.

حقوق الإنترنت المعروف باسم "Marco Civil da Internet" في عام 2014، وقانون العام الجديد لحماية البيانات في عام 2018، ولذلك، يهدف العملاق الاستوائي الآن إلى فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية، أما الهند فكانت بصدد الانتهاء من اعتماد تشريع جديد لحماية البيانات، بينما تقوم جنوب إفريقيا بصياغة سلسلة من السياسات التي تهدف إلى جني فوائد الثورة الصناعية الرابعة، وهو موضوع تم اختياره ليكون الموضوع الشامل لقمة جوهانسبرغ في عام 2018¹.

في السنوات الأخيرة، شددت حكومات دول البريكس باستمرار على قيمة التعاون المعزز في البحث والتطوير التكنولوجي، مع اعترافها بالدور الرئيسي الذي يلعبه البحث في التنمية المستدامة وتحولها الرقمي، ولكي ترقى إلى مستوى توقعاتهم، يجب عليهم، دعم إنشاء آلية تعاون بريكس التي تهدف إلى تعزيز السياسات الرقمية المتوافقة، وهذا ما يهدف إليه قادة بريكس من خلال وضع خطة عمل جديدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2021-2025، بالإضافة إلى فريق عمل البريكس الرقمي، من أجل خلق فرص تعاون جديدة وتوسيع وتكثيف الشراكات الجارية بالفعل، إلا أن هناك حاجة إلى أطر عمل حديثة ومتوافقة لحماية الحقوق الفردية، وتوفير اليقين القانوني للشركات، نظرا لإقبال مجموعة بريكس على تقنيات الجيل الخامس و إنترنت الأشياء لأتمتة الصناعة ، يمكن أن يكون الأمن السيبراني بمثابة اختبار مناسب لبدء تعزيز التعاون في السياسة الرقمية، وتنفيذ المبادرات المذكورة سالفًا².

- تغيير المناخ:

يعد تغيير المناخ معيارا حاسما لقياس الموقف الحقيقي، والقدرة على بناء قوة ناعمة ذات مصداقية خاضعة للمساءلة، وفي نفس الوقت تعمل كنماذج عالمية، فعلى الرغم من انتشار مفهوم القوة الناعمة في العديد من المجالات الثقافية، في الدبلوماسية والطريقة التي يتعامل بها بلد ما مع القضايا العالمية، فإن تغيير المناخ يمثل تهديدا كبيرا وموضوعا أكثر إلحاحا للتعامل معه، وتماشيا مع ما تم ذكره، تمر الدول الغربية بلحظة من الخلاف من وجهة نظر القيادة بشأن القضايا ذات الاهتمام العالمي مثل تغيير المناخ، فعلى الرغم من الادعاء العلني بأهمية اتخاذ إجراءات ضد المشاكل العالمية، إلا أنهم في الممارسة يتبعون سياسات تتحرف عن الإرادة الحقيقية لعكس المسار، وخير دليل على ذلك، موقف الولايات المتحدة تجاه اتفاقيات "COP21-Paris"، بالإضافة إلى الدول الغربية الأخرى التي لا تفعل شيئا يذكر مع هذا التهديد العالمي، نتيجة لذلك، تم تصنيف جميع الدول الأوروبية على أنها "غير كافية" في تقرير عن وفائها لاتفاقية باريس، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تخلت عن اتفاقيات "COP21" في عام 2019، تم

¹ - Luca Belli, *op.cit.*, P.296.

² - *Ibid.*, P.297.

تصنيفها على أنها "غير كافية بشكل حرج"، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عما إذا كانت الآفاق المواتية تتفتح أمام دول البريكس، للعب دور قيادي بالنظر إلى أن الدول الغربية تشهد انقسامًا متزايدًا في هذا المجال¹.

في ظل الظروف التكنولوجية الحالية، يرتبط إجمالي انبعاثات الكربون ارتباطًا وثيقًا باستهلاك الطاقة في الدولة، وهو نتاج حتمي للتنمية الاقتصادية في البلدان الصناعية الناشئة، ومع التصنيع والنمو المستمر للاقتصادات الناشئة مثل دول البريكس، زاد إجمالي انبعاثات الكربون أيضًا².

ليس هناك شك في أن عمليات الإنتاج الصناعي في دول البريكس، لا تزال بحاجة إلى مصادر الطاقة مثل الفحم، والتي ستبقى لفترة طويلة القادمة، ومع ذلك، على الرغم من اعتمادها على مصدر وقود مرتبط بارتفاع معدل التلوث، فقد بدأت هذه البلدان في الاستثمار في الموارد المستدامة، ومن الواضح أن هذه إشارة جيدة، فمن بين الاستثمارات بنك التنمية الوطني، فهناك مبالغ ضخمة مخصصة لتطوير مصادر الطاقة البديلة للطاقة المتجددة، كما تم الإعلان مرارا وتكرارا عن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كمؤسسة "خضراء"، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الحجم السنوي لتمويل المناخ في الصين 2.1 تريليون يوان (320 مليار دولار أمريكي)، مما يجعلها واحدة من أكبر المساهمين في العالم في تمويل المناخ خلال هذه الفترة، وبهذا تم اتخاذ مبادرة للنظر في إدراج المعايير الخضراء في استثمار مبادرة الحزام والطريق، وعليه، في عام 2020، استحوذ الاستثمار الصينيين في الطاقة المتجددة على نسبة كبيرة من الاستثمار الخارجي لأول مرة³.

مما يجعلنا نعتقد أنه في هذا السياق يمكن لدول البريكس زيادة مصداقيتها من خلال محاولة إنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة، بشأن تغير المناخ وفي مجال الطاقة المتجددة، ومن هذا المنطلق، يمكن أن تلعب هذه الشراكة حقا دورا حاسما في المساهمة في الحوكمة العالمية وزيادة قوتها الناعمة، من خلال تعزيز التمويل المناخي وذلك بإنشاء آلية تمويل المناخ متعددة الأطراف؛ نظام تمويل المناخ والإفصاح عن المعلومات، ابتكار أدوات تمويل المناخ⁴ (يمكن للبنوك التجارية في دول البريكس الخمس أيضا تعزيز المزايا التكميلية، من خلال توصيات المشروع والقروض المشتركة لتكملة رأسمال العامل للاكتتاب في سندات بنك التنمية الجديد، واستخدام سلسلة من الأدوات المالية لمساعدة بنك التنمية الوطني في إدارة المخاطر المختلفة وتعزيز التعاون).

¹- Francesco Petrone, *op.cit*, P.1.

² - Hong LAN and Yahan Chen, "Assessing BRICS Climate Finance and Sustainable Development Goals", *ORE*, 2021, P.159.

³- Ibid, P.161.

⁴- Ibid, P. 165.

وفي الأخير تعزيز التعاون الدولي بشأن تمويل المناخ عن طريق جعل الروابط الجغرافية بين دولها الأعضاء داعمة للتعاون في تمويل المناخ، مع وجوب أن تلعب كل من الصين والهند وروسيا دورا واضحا في تعزيز التعاون المالي المستدام في التجمع، كما يجب على الصين وروسيا اغتنام الفرصة الاستراتيجية، لمبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي للتواصل مع بعضها البعض وإفساح المجال كاملا للمزايا الاقتصادية والثقافية النسبية لشركات البلدين في الوقت الذي تواجه فيه دول آسيا الوسطى.

وخلاصة القول، يعتمد نجاح دول البريكس على مدى مرونتها في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، وقدرتها على تطوير استراتيجية تكاملية متسقة من خلال استخدام مواردها المتاحة بكفاءة، ويبدو أن جائحة كوفيد-19 فتحت فرصا جديدة لدول البريكس لتوسيع وجودها في جميع أنحاء العالم، في شكل مساعدات لمواجهة هذه المشكلة العالمية، وقدت كانت هذه وسيلة مهمة لدول البريكس لتأسيس وجود أكثر حسما خاصة في مناطق الجنوب العالمي، مما يمكنها من إكتساب وزن أكبر وبالتالي القدرة على تشكيل بنية الحوكمة العالمية، على أية حال، يمكن أن تسهم إجراءات دول البريكس في وضع عالم به العديد من مراكز القوة التي تتطلب الآن الاعتراف بها، وبهذا تصبح دول البريكس المركز والغرب هو المحيط.

خلاصة واستنتاجات

وكخلاصة لهذا الفصل، كانت الرغبة في مراجعة التوزيع الحالي للسلطة، أحد الدوافع الأساسية لـ "هوية البريكس والدافع الرئيسي لإنشاء المجموعة، وخاصة أن دول البريكس هي مجموعة متنوعة جغرافياً، مما يضيف هذا الامتداد العالمي إلى قوة المجموعة ومصالحها، فإذا كانت دول البريكس ترغب في التميز كقادة في القضايا العالمية مثل تغير المناخ وكوفيد-19، بما أن الموقف الذي يتخذه الغرب تجاه هذه القضايا يظهر أن مهارتهم القيادية تعاني في هذا المجال، لا بد لها من إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق، مما يمكنها من إكتساب أهمية أكبر من حيث القوة الناعمة وبالتالي إكتساب المزيد من المصداقية على الساحة العالمية، وهذا تحد كبير بالنسبة له، غير أن انحدار الغرب يمكن أن يفتح هذه المسارات، مما يسمح لهم في إيجاد نوع من التوازن الجيوسياسي بوجه الهيمنة الأمريكية.

خاتمة

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول يمكن تلخيص مضمونها فيما يلي:

في البداية، تم تناول المقدمة وأهمية الدراسة وأهدافها، كما عرضنا مبررات اختيار الموضوع من مبررات موضوعية أو ذاتية، وتم إبراز أدبيات الدراسة وتساؤلاتها، كما تم التطرق إلى فرضيات البحث وإيضاح أهم المناهج والمقاربات المستعملة في الدراسة، لنصل أخيراً إلى إبراز نوعية المراجع المستعملة، ورصد أهم الصعوبات والعراقيل التي أعاقت السير الحسن لعملية البحث.

وعرض الفصل الأول النظام الدولي وتحولاته منذ نهاية الحرب الباردة، من خلال دراسة ملامح التحول في النظام الدولي، كما تطرق ذات الفصل إلى التحولات في نمط وإعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة وقد غطى ثلاثة عناصر: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية والتقنية، كما تم تناول التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد، الذي قسم إلى ثلاث مستويات: أحادي القطبية، متعدد القطبية ولا قطبي.

وقد توصلنا في هذا المجال إلى النتائج التالية:

✓ توصلت إلى تعريف النظام الدولي الجديد على أنه: "عبارة عن إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما؛ الذي يقوم على الأساس القانوني والعرفي؛ الذي تبنى عليه العلاقات بين الدول؛ من حيث تحديده لطبيعة العلاقات الدولية؛ باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار الهادف لإنهاء وإضعاف الفواعل الأخرى".

✓ تعتبر العولمة ومؤسساتها الأداة الرئيسية لتكريس النظام الدولي الجديد وهيمنتته على بقية العالم.

✓ شهد القرن الحادي والعشرين تنامي دور القوى الصاعدة في النظام الدولي الراهن، التي تسعى إلى خلق "النظام الموازي" الذي سيتحدى المؤسسات الدولية التي يقودها الغرب حالياً.

✓ إن التغييرات التي طرأت في نمط القوة وإعادة ترتيبها وتوزيعها في النظام الدولي الذي يتشكل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة، التي تسعى لوضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، من بينها دول البريكس التي تتبع نفس هذا النهج.

✓ بدأ النظام الدولي في التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام تعددي توافقي، تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية، وتتنوع القوة الاقتصادية على عدة أقطاب تكون فيه الولايات المتحدة في محل منافسة مع قوى أخرى برزت بشكل سريع كفواعل هامة.

وتتناول **الفصل الثاني** موضوع تكتل دول البريكس، ففي المحور الأول من هذا الفصل تم التركيز على مفهوم ونشأة دول البريكس، الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس وكما تم التطرق في العنصر الأخير من هذا المبحث على تطور إضفاء الطابع المؤسسي على دول البريكس الذي ساعدها في بروزها كمؤسسة دولية.

وخص المبحث الثاني لدراسة دول البريكس والحوكمة العالمية، حيث تم تناول أهم الأهداف الاستراتيجية لدول البريكس في الحوكمة العالمية، وفي العنصر الثاني تم التطرق لدور البريكس كلاعبين في ساحة متعددة الأطراف المتمثلة في مجموعة العشرين، منظمة التجارة العالمية، مؤسسات بريتون وودز، أما بما يخص العنصر الأخير من هذا المبحث، فقد خصص للرؤية الاستراتيجية للبريكس في خلق مؤسسات مالية دولية جديدة.

وتعرض المبحث الأخير إلى دول البريكس والتنمية الدولية، من خلال إبراز دورها كمؤسسة دولية للتنمية وكقائد للتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى أهم استراتيجيات التعاون الإنمائي لدول البريكس للتنمية الدولية.

وقد توصلنا في هذا المجال إلى النتائج التالية:

- ✓ تم إنشاء مصطلح البريك "BRIC" من الناحية المفاهيمية كفئة استثمارية جذابة من البلدان في عام 2001 بواسطة الخبير الاقتصادي العالمي في غولدمان ساكس "جيم أونيل"، ومع ذلك تعود أصولها السياسية إلى أوائل التسعينيات في روسيا في شكل "مثلث استراتيجي" لروسيا والهند والصين، ثم تم تعزيزها لاحقاً من خلال تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون بقيادة كل من روسيا والصين.
- ✓ ظهرت مجموعة "بريك" نفسها لأول مرة على المستوى الوزاري، كتجمع لوزراء خارجية البرازيل، روسيا، الهند والصين على هامش افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2006.
- ✓ عقد الأول الاجتماع الأول لقادة دول البريك على هامش اجتماع مجموعة الثماني والاقتصادات الكبرى بشأن أمن الطاقة وتغير المناخ في توباكو في 9 جويلية 2008، حيث اتفق قادة دول البريك هناك على عقد اجتماع مستقل في العام التالي، وعلى إثر ذلك، عقدت تلك القمة المستقلة في ايكاترينبرج في 16 جوان 2009، وكانت أول قمة لدول البريك التي تم من خلالها اصدار بيان مشترك، حددت فيه أهداف دول البريك، واصل قادة دول البريك عقد قممهم السنوية، وبحلول 2011 تم قبول جنوب إفريقيا كعضو، وبهذا أصبحت تعرف بدول البريكس "BRICs".

- ✓ تنتهج دول البريكس أهداف استراتيجية في الحوكمة العالمية المتمثلة في تعزيز مواقف دول البريكس من الناحية الكمية؛ إنشاء هياكل موازية في الحوكمة الدولية، إيجاد نموذج تنموي جديد أكثر مساواة من النموذج الليبرالي القائم على السوق.
- ✓ زيادة إضفاء الطابع المؤسسي لدول البريكس كلاعبين في المنتديات الحالية (مجموعة العشرين، منظمة التجارة العالمية).
- ✓ دعوة دول البريكس إلى إصلاح هياكل حوكمة المؤسسات المالية العالمية، لصالح اقتصادات السوق الناشئة والبلدان النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي.
- ✓ الجمود المؤسسي وعدم رغبة البلدان المتقدمة في إصلاح مؤسسات الحوكمة العالمية لتكييفها مع السياق العالمي الجديد، من الأسباب الملحة التي دفعت دول البريكس لخلق مؤسسات مالية دولية جديدة المتمثلة في بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي للطوارئ.
- ✓ تم توقيع اتفاقية إنشاء بنك التنمية الوطني وصندوق احتياطي للطوارئ في فورتاليزا خلال قمة السادسة للبريكس لعام 2014، ودخولهما حيز التنفيذ في قمة أوبا لعام 2015، مما يعكس إعادة توازن القوة الاقتصادية العالمية تجاه الجهات الفاعلة الجديدة، فضلا عن قدرة واستعداد دول البريكس للقيام بدور استباقي في تشكيل الحوكمة العالمية.
- ✓ لا تزال جميع دول البريكس متلقية للمؤسسة الدولية للتنمية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية والمنظمات المتعددة الأطراف، رغم ذلك، طورت دول البريكس علاقاتها ككتلة رسمية، من خلال بعض التجارب التي اكتسبتها كل دولة في تعاونها الثنائي الخاص في تشكيل خطاب وممارسات المؤسسة الدولية للتنمية في دول البريكس ككتلة، بما في ذلك بنك التنمية الوطني.
- ✓ لا يعتمد بنك التنمية الوطني أي شروط كجزء من سياسته الخاصة بالإقراض، كما أنها تبتكر في الإقراض بالعملة المحلية وبسرعة الموافقة على القروض، وهي بعض القضايا التي يميل متلقي المساعدات إلى الصراع معها.
- ✓ تعمل دول البريكس كلاعبين إقليميين مؤثرين في مناطقهم (البرازيل في أمريكا اللاتينية، الصين في شرق آسيا، الهند في جنوب آسيا، روسيا في آسيا الوسطى وجنوب إفريقيا في جنوب إفريقيا).
- ✓ تركز استراتيجيات التعاون الإنمائي لدول البريكس على ثلاث ركائز أساسية المتمثلة في: التعاون التقني والدعم المالي للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ التنمية الاقتصادية لدول البريكس التي تعتبر كمحرك رئيسي لتقدم التنمية، الدعم الجماعي لعملية حكومية دولية منسقة وشاملة وشفافة لوضع جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام 2015 والذي يبنى على أهداف الإنمائية للألفية.
- ✓ يعتبر وجود دول البريكس كبديل للمانحين التقليديين هو بالفعل فرصة لخلق شيء جديد وإصلاح القديم، والذي يمكن بالتأكيد أن يعود بالفوائد على البلدان التي تتلقى المساعدة الإنمائية الدولية.

وتطرق **الفصل الثالث** إلى الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي، ففي المحور الأول من هذا الفصل تناولنا التحولات الاقتصادية الكبرى لكل دولة من دول البريكس على حدا، كما ركزنا في هذا المبحث على الثقل المتزايد لدول البريكس في الاقتصاد العالمي، كما تم تطرق في العنصر الرابع في هذا المبحث إلى دور السياسة المالية لدول البريكس في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة فيروس كورونا.

وخصص المبحث الأخير لدراسة التأثير السياسي لدول البريكس في النظام الدولي، من خلال التطرق إلى البعد السياسي للمؤسسات المالية الجديدة لدول البريكس، والجهود السياسية والدبلوماسية لدول البريكس على الصعيد الإقليمي والدولي وفي المحور الأخير تم تناول التأثير السياسي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على دول البريكس كتجمع سياسي.

وقد توصلنا في هذا المجال إلى النتائج التالية:

- ✓ أدى ظهور البريكس إلى تغيير مستمر في النظام الاقتصادي الدولي.
- ✓ تمثل دول البريكس جزءا كبيرا الآن من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قيمة التصنيع العالمية المضافة والصادرات العالمية الصناعية.
- ✓ شهدت دول البريكس تحولات هيكلية جوهرية وعميقة من خلال تبني سياسات تنمية معينة من أجل تسريع وتيرة نموها الاقتصادي.
- ✓ على مدار الثلاثين عاما الماضية، نجحت دول البريكس بدرجات متفاوتة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال التغيير الهيكلي في العقود الثلاثة الماضية.
- ✓ أظهرت دول البريكس بشكل جماعي وفردى خصائص تنموية متشابهة، وتحولات أيضا في تصنيع هياكل الإنتاج والتصدير نحو المزيد من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، على سبيل المثال، عززوا اندماجهم في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام في إطار التجارة متعددة الأطراف وخفض الحواجز التجارية بشكل كبير.
- ✓ لعبت التجارة وخاصة الصادرات دورا مهما في التحول الهيكلي وأداء النمو في دول البريكس خاصة منذ التسعينيات.
- ✓ أدى نمو الصين الهائل الذي تقوده الصادرات (صادرات السلع المصنعة) هو مسؤول إلى حد كبير عن زيادة حصة الصادرات من دول البريكس، كما تقوم الهند بشكل متزايد بتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، نجحت البرازيل في تصدير الموارد الطبيعية بالإضافة إلى فئات معينة من السلع المصنعة، غالبا المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، في المقابل، تظهر صادرات التصنيع الروسية اتجاها نحو التركيز حصريا في المنتجات البترولية المكررة (مدفوعة بمواردها من النفط والغاز)، كما ركزت صادرات التصنيع في جنوب إفريقيا على المواد الكيميائية والمعادن الأساسية ومعدات النقل.

- ✓ أدى التثقل الاقتصادي المتزايد لدول البريكس إلى إعادة تنظيم المؤسسات الاقتصادية الدولية وإعطاء صوت متزايد للاقتصادات الناشئة في الشؤون الدولية.
- ✓ تأخذ مساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي وفي التنمية العالمية ثلاثة أشكال ملموسة المتمثلة، كمحرك للاقتصاد العالمي يوفر جزءا كبيرا ومتزايدا من الطلب والعرض للسلع والخدمات؛ سد الثغرات ولعب دور أكبر في توفير الاستثمار والمعرفة وأخيرا، تمكين الأهداف العالمية المهمة من التقدم من خلال تفعيل الإجراءات المشتركة والمنسقة لدول البريكس.
- ✓ ضعف التجارة البينية بين دول البريكس.
- ✓ تجلت نقاط ضعف اقتصادات دول البريكس بوضوح خلال جائحة كورونا خلال المرحلة الأولية، ولكن سرعان ما بدأت ديناميكيات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية في الانتعاش في الربعين الثالث والرابع لعام 2020، وذلك، بفضل التدابير المالية التي اتخذتها دول البريكس لاحتواء الوباء.
- ✓ خصص بنك التنمية الجديد من أجل مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبه الواردة حوالي 10 مليارات دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول أعضاء البريكس، من أجل تقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي الوباء واستعادة النمو الاقتصادي في دول الأعضاء.
- ✓ البعد السياسي الذي يلعبه بنك التنمية الجديد، لا يقتصر فقط في خلق نظام متعدد الأقطاب وتطوير المؤسسات الغربية التقليدية، بل يسعى إلى خلق نوع من الهيمنة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، من أجل بلوغ مصالح دول البريكس في المقام الأول ومصالح دول الجنوب في المقام الثاني.
- ✓ يعتبر التباين الكبير بين دول البريكس على صعيد القضايا الإقليمية والدولية، يعود لاختلاف المصلحة القومية لدول الأعضاء
- ✓ تعتبر السبب الرئيسي للاختلاف الكبير في المصالح والسياقات الجيوسياسية لدول البريكس على مستوى القضايا الإقليمية والدولية، المتمثل في المصلحة القومية للدول الأعضاء، فمثلا، لا يوجد إجماع بين دول البريكس حول الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخصوصا أن روسيا والصين عضوان دائمان وبالتالي فهما أقل دعما لإصلاح الهيئة من بقية أعضاء الأخرى.
- ✓ إن غياب المصالح الاقتصادية يجعل دول البريكس أكثر عرضة للاستجابة بشكل تعاوني للنزاع.
- ✓ يميل دول البريكس إلى انتقاد النطاق والتدخل المتزايد للقواعد والمعايير الدولية، التي تقوض احترام سيادة الدولة، بسبب الذرائع التي تخلقها القوى الغربية للتدخل الفوري لأسباب إنسانية.
- ✓ أدى وباء كوفيد-19 إلى تفاقم الاختلافات الجيوسياسية الموجودة مسبقا بين دول البريكس، خاصة بين الصين والهند، مما سيؤثر على دول البريكس كتجمع سياسي.

سنتناول في **الفصل الرابع** استراتيجية تكثّل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير، من خلال التطرق إلى في المحور الأول إلى سيناريو استمرارية استراتيجية تكثّل البريكس تجاه النظام الدولي، كما ركزنا في هذا المبحث الثاني على سيناريو التغيير في استراتيجية تكثّل تجاه النظام الدولي.

وقد توصلنا في هذا المجال إلى النتائج التالية بإيجاز:

توصلت من خلال دراستي لسيناريو استمرارية استراتيجية تكثّل البريكس تجاه النظام الدولي ما يلي:

- ✓ يعتبر تكثّل البريكس المنتدى الاستراتيجي التي تسعى من خلاله الدول الأعضاء لتحقيق مصالحها العليا، لذلك فأولى استراتيجيات هذه الدول تركز على تعزيز نفوذ الكتلة.
- ✓ تعتبر البرازيل دول البريكس هو المنتدى الذي يمكنها أن تكتسب فيه بشكل قاطع صوتا ثابتا في النظام الدولي، كذلك، روسيا تحاول من خلال دول البريكس إعادة وضعها كقوة عظمى وتشكيل النظام العالمي المستقبلي، كما تمنحها مكانة إضافية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى شرعية أكبر لأنشطتها الدولية.
- ✓ استخدمت الهند مجموعة البريكس كمنتدى لحل انعدام الثقة القديمة والعلاقة المعقدة مع الصين، ركزت سياسة الخارجية الهندية تجاه مجموعة البريكس من حيث معالجة قضايا الأمن الغذائي وأمن الطاقة ومكافحة الإرهاب، كما سعت السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا للانضمام إلى المجموعة من أجل تعزيز العلاقات بين الجنوب والجنوب، بالإضافة إلى ضمان إبراز القضايا والمصالح الأفريقية بشكل بارز على جدول أعمال البريكس.
- ✓ ينبع اهتمام الصين من مجموعة البريكس كمنصة ستمكنها من تسوية خلافاتها بطريقة سلمية، وتعتبر دول البريكس كمثل للأسواق الناشئة للحفاظ على نمو مستقر ومستدام.

على الصعيد الإقليمي:

- ✓ على الصعيد الإقليمي وافق بنك التنمية الجديد على حوالي 52 مشروعا تبلغ قيمته حوالي 15.8 مليار دولار أمريكي، فمعظم المشاريع التي يمولها البنك في مجال الطاقة المتجددة (الاقتصاد الأخضر)، إدارة الموارد المائية، بينما تنتمي المشاريع الأخرى إلى فئة البنية التحتية المستدامة.
- ✓ انضمام كل من بنغلاديش، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي ومصر كأعضاء جدد في بنك التنمية الجديد في القمة الثانية عشرة للبريكس.
- ✓ ركزت القمة الثالثة عشرة الأخيرة لدول البريكس على انجاز العديد من المبادرات الجديدة بالإضافة إلى المبادرات والاتفاقيات السابقة، فعلى الرغم من الاختلافات الجيوسياسية توصل القادة إلى بعض الأهداف المشتركة في أفغانستان على الورق، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية

للمجموعة 2021-2025، وفي الأخير ركز دول البريكس على تعزيز التبادلات الثقافية والترابط داخل المجموعة والتطلع إلى المزيد من التعاون في عدة مجالات كالحوكمة...إلخ.

على الصعيد الدولي:

✓ البنك التنمية الجديد يعتبر أول مؤسسة فريدة من نوعها تركز بشكل أساسي على الاحتياجات والتحديات الإنمائية للجنوب العالمي.

✓ توسعت أجنحة البريكس الأمنية بشكل تدريجي منذ بداية المجموعة، لتشمل العديد من القضايا الموضوعية، الجغرافية، والمرتبطة بحكومتها وجدول أعمال التنمية، حيث تبنت رسميا في نوفمبر 2020 استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى تحسين تعميق التعاون العملي بين دول البريكس وداخل المجموعة في عدة مجالات من بينها تبادل المعلومات، الاستخبارات، الأمن.

✓ الفجوة الرقمية من المستوى الثاني فيما يتعلق "بالقدرات لتسخير البيانات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة" ولذلك أدركت دول البريكس أهمية محور الأمية الرقمية وجعلتها كأولوية في إستراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس 2021-2025.

✓ تعد الصحة الرقمية هدفا رئيسيا لسياسة دول البريكس وأصبحت جزءا أساسيا من جدول أعمال القمة الأخيرة لدول البريكس.

✓ في سياق الوباء، واصلت مجموعة البريكس عن دعمها للشراكة والتعاون ودعم أهداف الاتفاقيات البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

واستخلصنا من هذا السيناريو، على الرغم من الإنجازات التي حققتها دول البريكس على مدار عشرين سنة، إلا أنها تواجه العديد من العقبات التي تعترض طريقها كالانتشار ظاهرة الفساد السياسي، التفاوت الهيكلي بين الصين وبقية دول الأعضاء، نقص التنسيق في السياسات داخل دول البريكس بسبب العلاقات السياسية المضطربة بين بعض الأعضاء والافتقار كذلك إلى التنسيق فيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية، ضعف التجارة البينية، وغيرها من القضايا الأخرى ورغم هذا كله وفي ظل هذا الوباء تميزت المجموعة بمرونتها وتخطيها للأوضاع الراهنة واستمراريتها، مما أكسبها مكانة متزايدة على الصعيد الدولي.

توصلت من خلال دراستي لسيناريو التغيير في استراتيجية كتل البريكس تجاه النظام الدولي ما

يلي:

تهدف دول البريكس من أجل الحفاظ على وتيرة نموها إلى وضع استراتيجيات طويلة المدى من أجل الوصول لتنمية مستقرة التي تعزز شرعية الأداء لكل دولة، فمثلا، استراتيجية الصين طويلة المدى تهدف إلى التركيز على هدفها المئوي الثاني في أن تصبح دولة مزدهرة وقوية ومتقدمة بحلول الذكرى

المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 2049، وتهدف أيضا استراتيجية الطاقة في روسيا إلى تطوير الطاقة في الاتحاد الروسي من خلال تعزيز والحفاظ على مواقف الاتحاد الروسي في قطاع الطاقة العالمية على الأقل حتى عام 2035، أما الهند فهي تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال قطاع الطاقة المتجددة وتهدف زيادة الطاقة المتجددة (GW) 450 بحلول عام 2030، كما تهدف خطة الطاقة الوطنية في البرازيل لعام 2050 بأن إمكانات الطاقة (موارد غير متجددة والموارد المتجددة) ستصل إلى ما يقرب من 280 مليار قدم مكعب في عام 2050، وفي الأخير، تهدف الخطة الوطنية للبنية التحتية لعام 2050 لجنوب أفريقيا إلى دعم اقتصاد شامل وقوي، وتفترض الدراسة أنه في حالة تغيير في إمكانات دول البريكس على المستوى المحلي أو الوطني من خلال الاستراتيجيات المتبناة أعلاه، ستمكن دول البريكس من التغلب على المعوقات الداخلية التي تحول دون وصولها لاقتصاد قوي ومستدام، فهذا يدفعها إلى تحقيق تكامل اقتصادي أعمق فيما بينهم ، من خلال تبنيهم لاستراتيجية ذات مستويين المتمثلة في:

✓ تعزيز تمثيلها في نظام مؤسسات الحوكمة العالمية، ومنصات الاتصال مع توسيع عضويتها في الوقت نفسه عن طريق فتح الأبواب أمام البلدان الأخرى، فمثلا: تعتبر الأرجنتين الدولة الأولى المرجحة للانضمام إلى التكتل وذلك راجع، لوجود إرادة سياسية قوية بين دول البريكس والحومة الأرجنتينية.

✓ إمكانية انضمام إيران كعضو جديد في المجموعة، لاعتبارها أحد الشركاء التجاريين للدول الخمس.

✓ تمكنت روسيا من ضم تركيا إلى صالحها يعتبر هذا بمثابة نجاح سياسي كبير.

✓ تشكيل نظام عضوية متعدد المستويات في التحالف، من المرجح أن يتم منح إندونيسيا والمملكة العربية السعودية العضوية خلال قمة الدول الناشئة في أنقرة في عام 2030.

تطبق دول البريكس سياسة تجارية خارجية مشتركة مع البيوت التجارية المشتركة في جميع أنحاء العالم، حيث تمارس دول البريكس "ميزة نسبية" نظرا لتواجدها في جميع المناطق الرئيسية في العالم النامي، مما شجعها على طرح مبادرة "بريكس بلس"، التي تعتبر بمثابة بوابة لدوافع التحرير والتكامل الاقتصادي البديل في مواجهة العالم المتقدم، مما سيسمح هذا للاقتصاد العالمي بالاستفادة الكاملة من أحد أكثر الاحتياطات الواعدة لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي وهو التكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب.

✓ تعتبر آلية تعاون هي شكل من أشكال التعددية التكميلية، التي تهدف إلى أن تكون متوافقة مع النظام الحالي.

✓ تتحدى الطريقة التي يعمل بها بنك التنمية الوطني وحكمه أيضا، الاحتكار الحالي للأفكار داخل مؤسسات بريتون وودز مما يؤدي إلى انتشار القوة والأفكار والممارسات نحو نظام عالمي متعددة الأقطاب.

✓ رغم قدرة البريكس على بناء قاعدة قوة ناعمة "كبيرة" غير أنهم حتى الآن لا يلعبون دورا مناسباً في هذا المجال على المستوى الدولي، لأنها لا تزال تعاني من التفوق الغربي في هذا المجال.

- ✓ دعم إنشاء آلية تعاون بريكس التي تهدف إلى تعزيز السياسات الرقمية المتوافقة
- ✓ يعتبر الأمن السيبراني بمثابة اختبار مناسب لبدء تعزيز التعاون في السياسة الرقمية.
- ✓ خصصت دول البريكس مبالغ ضخمة لتطوير مصادر الطاقة البديلة للطاقة المتجددة في مجال قضايا تغير المناخ، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط الحجم السنوي لتمويل المناخ في الصين 2.1 تريليون يوان، مما يجعلها واحدة من أكبر المساهمين في العالم، كما تم اتخاذ المبادرة للنظر في إدراج المعايير الخضراء في استثمار مبادرة الحزام وبهذا استحوذ الاستثمار الصيني في مجال الطاقة المتجددة على نسبة كبيرة من الاستثمار الخارجي لأول مرة في عام 2020.

واستخلاصا لما سبق، يعتمد نجاح تكثف البريكس على مدى مرونته في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، بيد أن جائحة فيروس كوفيد-19 فتحت فرصا جديدة لها لتوسيع وجودها في أرجاء العالم (في شكل مساعدات لمواجهة هذا الوباء)، خاصة في مناطق الجنوب العالمي، بالإضافة إلى محاولتها لإنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة، بشأن تغير المناخ وفي مجال الطاقة المتجددة، من خلال توسيع عضويتها أمام البلدان الأخرى، مما سيسمح لها بتشكيل معالم نظام دولي جديد يقوم على التعددية القطبية، في ظل تراجع النفوذ الغربي، وبهذا من المتوقع أن تصبح دول البريكس المركز والغرب المحيط.

قائمة المصادر والمراجع العلمية

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

- 01- أمين، جلال، العولمة، ط.1. القاهرة: دار الشروق، 2009.
- 02- بن صالح الخراشي، سليمان، العولمة، ط.1. الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، 2000.
- 03- بن محمد الصغير، عبد العزيز، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقہ الإسلامي، ط.1. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.
- 04- جليل هاشم، نوار، أمريكا والقوى الصاعدة: السياسية الأمريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط.1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2020.
- 05- جو جينغ، وآخرون، دول البريكس وعدم المساواة على الصعيد العالمي، المملكة السعودية العربية: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، 2016.
- 06- الحديثي، هاني إلياس خضر، الطاهر حمد الطاهر آدم، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، ط.1. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.
- 07- حسن يوسف، يوسف، مدارس النظم السياسية الجديدة، ط.1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.
- 08- الحضيبي، محسن أحمد، العولمة والإجتياحية، القاهرة: مطبعة النيل العربية، 2000.
- 09- خليفة، إيهاب، القوة الإلكترونية: كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت؟ الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017.
- 10- الخولي، معمر فيصل، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، لبنان: العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- 11- دنن، عبد القادر، أدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، ط.1. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- 12- رادين أندرو، ريتش كلينت، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، سانتا مونيكا: مؤسسة RAND، (2017)، ص. 24.
- 13- رزيق المخادمي، عبد القادر، النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير، ط.4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

- 14-رمسيس، صموئيل، الاتجاهات العولمية 2025 "عالم قد تحول"، ط. 1. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010.
- 15-زاقود، عبد السلام جمعة، الأبعاد الاستراتيجية للنظام العالمي الجديد: قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن: 1989-2011، ط. 1. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.
- 16-السريتي، محمد أحمد، غزلان محمد عزت، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية: البنك الدولي-صندوق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013.
- 17-سعادى، محمد، التدخل الإنساني في ظل النظام الدولي الجديد، ط. 1. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2019.
- 18-السيد، يسين، تحولات الأمم والمستقبل العالمي، ط. 2. الجيزة: دار نهضة مصر، 2010.
- 19-صالح، محسن وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط. 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 20-الضاري إياد، الجبوري محمد، إدارة الأزمات الدولية، ط. 1. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
- 21-طشطوش، هائل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط. 1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- 22-عبد الحي، سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013، ط. 1. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
- 23-محمد عبد الباقي، فردوس ، العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوى الكبرى، ط. 1. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019.
- 24-معمر، إبراهيم، دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات: الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، ط. 1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- 25-مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط. 1. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
- 26-المهدي بن عريفة، الطاهر، الجامعة العربية والعمل الجماعي المشترك 1945-2000، ط. 1. عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2011.
- 27-مؤيد، يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، ط. 1. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

28-نوزاد الهيتي، عبد الرحمن، الخشالي عبد اللطيف، مقدمة في المالية الدولية، الدوحة: دار المناهج، 2007.

2/ الدوريات والمجلات

29-بوغرا فئات، قليج، "تحولات السياسة الخارجية التركية"، العدالة والتنمية وسياسته الخارجية، العدد 2. 2014.

30-ستونكل، أوليفر، "ما بعد العالم الغربي تداعيات الديمقراطية الرأسمالية وتهاافتها"، ترجمة: نور علاء الدين، الاستغراب، العدد 17. 2019.

31-قريقة، عبد السلام، "التراجع الأمريكي: من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية"، مجلة دراسات شرق الأوسطية، العدد 62. 2013.

32-ناي، جوزيف، "مستقبل القوة الأمريكية"، مجلة دراسات عالمية، العدد 105. 2012.

3/ المحاضرات باللغة العربية

33-ميموني، ياسين، "محاضرات في مقياس مؤسسات العولمة الاقتصادية"، جامعة غليزان، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

4/ مواقع الإنترنت

34-أسلم، عاقب وآخرون، "العولمة تساعد على نشر المعرفة والتكنولوجيا عبر الحدود"، بتاريخ: <https://bit.ly/3GwQVHf>، 03/10/2020، في الموقع الإلكتروني:

35-بركاني، منير، "دوافع وأبعاد العولمة وجوانبها"، بتاريخ: 03/10/2020. في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3tBznom>

36-بن سعيد الفطيسي، محمد، "التاريخ الموجز لأنظمة القطبية (1800-2020)"، بتاريخ: <https://bit.ly/32Znvno>، 05/05/2020. الموقع الإلكتروني:

37-البنك الدولي، الاقتصاد العالمي يمضي على المسار الصحيح نحو نمو قوي لكن متفاوت مع استمرار تداعيات جائحة كورونا، تم تصفح الموقع بتاريخ: 13/6/2021. في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3J44twv>

- 38-الربيعي، كوثر عباس ، العلي، مروان سالم ، "مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: اتحاد أوروبي أنموذجاً"، بتاريخ: 2020 /01/10، في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3Aa5AFT>
- 39-شفيق علام، مصطفى، "تحول القوة الصاعدة في العلاقات الدولية دروس للأمم"، بتاريخ: 2020 /15/11. في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3kJ2mRq>
- 40-صندوق النقد الدولي، أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، نشر في 30 أبريل 2017، تم زيارة الموقع في 2021/08/08. في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/2Kg3D2g> .
- 41-كاظم، حيدر يونس، "المؤسسات المالية الدولية: نشأتها ومراحل تطورها"، بتاريخ: 03/10/2020، في الموقع الإلكتروني : <https://bit.ly/2YQAhCm>
- 42-منصة سيتاو أون لاين، لاجتماع الثالث عشر لقادة دول البريكس، تم تصفح الموقع يوم: 8/10/2021، في الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3otd0Ab>

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب:

- 43- Aggarwal, Aradhna, Kumar Nagesh, Structural Change, Industrialization and Poverty Reduction: the case of India, the UK: British Library Cataloguing, 2015.
- 44- Aldrighi, Dante Mendes, Colistete Renato Perim, Industrial Growth and Structural Change: Brazil in a long- run Perspective, First Edition. United Kingdom: Oxford University Press, 2015.
- 45- Belli, Luca, CyberBRICS: Cybersecurity Regulations in the BRICS Countries, Switzerland: Springer Nature, 2021.
- 46- Christou, George, The role of BRICS in large-scale armed conflicts, Switzerland: Springer Nature, 2019.
- 47- Collins, David, The BRIC States and Outward Foreign Direct Investment, first Edition. United Kingdom: Oxford University Press, 2013.
- 48- Coning, Cedric de and Others , the Brics and Coexistence, Routledge Global Institutions, 1st Edition. LONDON: Routledge ,2016.
- 49- De Tomas, Renard, A BRIC in the world: Emerging powers, Europe, and the Coming Order, Brussels: Academia press, 2009.

- 50- Gardini, Gian Luca, The world before and after Covid-19: Intellectual reflections on politics, diplomacy and international relations, First Edition. Stockholm: IEEI, 2020.
- 51- Kingah, Stephen, **Cintia Quiliconi, Global and Regional Leadership of BRICS Countries**, Switzerland: Springer International Publishing, 2016.
- 52- Kirton, John J., Marina Larionova, **BRICS and Global Governance** .First Edition. New York: Routledge, 2018.
- 53- Morozkina, Alexandra, Kirton, John J., BRICS and Global Governance, First Edition .New York: Routledge, 2018.
- 54- Panova ,Victoria, **Evolution of BRICS in the System of International Relations**, Moscow: International Affairs, 2020.
- 55- Rewizorski, Marek, Participation of the European Union and the BRICS in the G20, Switzerland: Springer International Publishing, 2015.
- 56- Scobell, Andrew, China's Grand Strategy: Trends, Trajectories, and Long-Term Competition, Santa Monica: RAND Corporation, 2020.
- 57- Smirnov, Sergey V. and Avdeeva, Daria A., BRICS in the Global Economy, Switzerland: Springer International Publishing, 2019.
- 58- Storchak, Sergei, A New Vision... (The Fifth Anniversary of the New Development Bank), Moscow: International Affairs, 2020.
- 59- Stuenkel, Oliver, the BRICS and the Future of Global Order, Second Edition. London: Lexington Books, 2020.
- 60- The World Bank Group, **South Africa Economic Update: Promoting Faster Growth and Poverty Alleviation through Competition**. Edition 8. Washington: IBRD, 2016.
- 61- Thorstense, Vera, Ivan Tiago Machado Oliveira, BRICS in the World Trade Organization: Comparative Trade Policies, Brasilia: **IPEA**, 2014.
- 62- Toloraya, Georgy and Others, Realizing the BRICS Long-Term Goals: Road-Maps and Pathways, South Africa :the Observer Research Foundation, 2017.
- 63- Puppim de Oliveira , Jose A. Yijia Jing, **The BRICS and International Development Assistance: Between the Old and the New**, Singapore: Springer, 2019.

2 / الدوريات والمجلات باللغة الأجنبية

- 64- Abdenur, A.E. , Can the BRICS Cooperate in International Security?, International Organisations Research Journal , N°12/ 2017.
- 65- Abdenur, Adriana Erthal, Rising Powers and International Security: the BRICS and the Syrian Conflict, Rising Powers Quarterly , N° 1 /2019.
- 66- Acharya, Amitav, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order", International Affairs, N° 3 /2017.
- 67- African Economic Outlook, "South Africa". OECD, 10 January, 2002.
- 68- Amrita, Jash, The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order, SSOAR, N° 3/ 2017.
- 69- Banerjee and others , "The financial crisis: impact on BRIC and policy response", Revista Temp Do Mundo, N° 2/ 2010.
- 70- Bárcena, Alicia and Others, "Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2020". ECLAC, October 2020.
- 71- Barnard, Geoff and others, South Africa – Economic Assessment. OECD ECONOMIC SURVEYS, 26 June , 2008.
- 72- Berezka, Svetlana and Others, Changes in consumer behavior in the BRICS countries during the COVID-19 pandemic: The role of trust and anxiety, BRICS Journal of Economics, N°2 /2021.
- 73- Bhandari, Salil "Growth Prospects of the Indian Economy". PHD Chamber, December, 2011.
- 74- Bianca Suy and Others, "Brazil as a Development Partner Under Lula and Rousseff: Shifts and Continuities", SPRINGER, 28 September, 2016.
- 75- BRICS, "BRICS and ILO's Development Cooperation", International Labour Organization, December , 2020.
- 76- BRICS, "STI OVERVIEW Five-Year Anniversary of Cooperation In Science, Technology and Innovation Under the Memorandum of Understanding", Russia, 2020.

- 77- Budget Review, "Economic policy and outlook". The National treasury, 18 February, 2002.
- 78- Budget Review, Growth Strategy South Africa, G20 Germany, 3 July, 2017.
- 79- Center for Homeland Defense and Security, "HSX: Managing Global Issues as Actors Multiply". Argonne , June, 2017.
- 80- Chaoling Feng, Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle East. BROOKINGS DOHA CENTER, April ,2015.
- 81- Chaturvedi, Sachin, Sabyasachi Saha," The BRICS Way to Multilateralism Amid Crisis". Observer Research Foundation, 2 AUGUST, 2021.
- 82- Chen Weidong, China's Economic and Financial Outlook, Institute of International Finance?, N° 38 /2019.
- 83- Chen, Lurong, "The BRICs in the global value chains: An Empirical Note", Cuadernos de Economia, vol 31, N° 57 /2012.
- 84- Chenoy, Anuradha and Others, "Looking Across BRICS: An Emerging, International Development Agenda?". International Political Economy, January , 2016.
- 85- Chenoy, Anuradha, Joshi Anuradha, "India: From Technical Cooperation to Trade and Investment". SPRINGER, September , 2016.
- 86- Christopher Pala, "Russia Economic Report MAY 2021", World Bank Group, N°45 /2021.
- 87- Christopher Pala, Russia Economic Report December 2019, World Bank Group, N° 43/2019.
- 88- Cicci, Alessandra and Others, COVID-19 Research Report: Reimagining Accountability and Global Governance. University of Toronto, 16 September , 2020.
- 89- Clem Tisdell, "Thirty Years of Economic Reform and Openness in China: Retrospect and Prospect", the School of Economics, 20 September, 2008.
- 90- Constantine, Jennifer, Márico Pontual, "Understanding The Rising Powers Contribution To The Sustainable Development Goals ", IDS, N° 9 /2015.
- 91- Contipelli, E.P., Picciau S., BRICS Members' Interests and Priorities for Cooperation, INTERNATIONAL ORGANISATIONS RESEARCH JOURNAL, N° 2/ 2015.

- 92- Cooper, William H., Russia's Economic Performance and Policies and Their Implications for the United States. Congressional Research Service, 29 June , 2009.
- 93- Cruz, Miguel A., "The Perils of Polarity: The Danger of Absolute Terms in International Politic "HEMISFERIO, N° 5/ 2019
- 94- Cutrera, Filippo , Do the BRICS care about International Security? , BPC Policy Brief ,_N° 9 /2020.
- 95- D. I. Kondratov, Internationalization of the Currencies of BRICS Countries, HERALD OF THE RUSSIAN ACADEMY OF SCIENCES, N°91/2021
- 96- Danna, Donna E, Danna, George K., Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean, Journal of Business & Economic Policy, N° 2/ 2015.
- 97- De Mello e Souza, Andre, “Rescuing Multilateralism: The Role of the BRICS in Fostering Inclusive and Efficient Global Governance Institutions Global Governance Institutions”. Observer Research Foundation, August , 2021.
- 98- Department monitoring and Evaluation, Economic Transformation. DPME, 10 March , 2014.
- 99- Devex Reports, "EMERGING DONORS, " DEVEX, N°2 /2018.
- 100- Diego lopes da Silva, and Others, "Trends in World Military Expenditure, 2020".Stockholm International Peace Research Institute. April, 2021.
- 101- Dimock, Peter, The role of BRICs in the world economy & International development. the New Development Bank , 19 September, 2017, P.10-16.
- 102- Edwards L and Others, Restructuring of the South African economy: 1994 – 2014, ESSA, 20 August, 2015.
- 103- European Economic Forecast, autumn 2019, Russian Federation: Growth picks up on a higher public spending. The European Commission, 7 November , 2019.
- 104- Gadre, Rohit and Others, “India's Clean Power Revolution”. Bloomberg NEF, 26 June, 2020.
- 105- GEF Independent Evaluation Office, “Evaluation of GEF Support to High GEF Recipient Countries”, IEO, February 24, 2021.

- 97- Ghosh, Jayati, Recovering better: economic and social challenges and opportunities, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2020.
- 98- Godwell, Nhamo, COVID-19 Vaccines Development Discord: A Focus on the BRICS and Implications for Africa's Access and Affordability Matters, Politikon, N° 2 /2021.
- 99- Gogoi, Luchi, "BRICS: IT'S Role In World Politics Pjaee", Journal of Archaeology of Egypt, N° 17 /2020.
- 100- Griffith-Jones, Stephany, A BRICS Development Bank: A Dream Coming True? . UNCTAD, march, 2014.
- 101- Grobbe, Neuma, "South Africa: Security and Stability in Development Cooperation". Springer, January , 2016.
- 102- Gu, Jing and Others, " International Development, South-South Cooperation and the Rising Powers". Springer Nature, 28 September, 2016.
- 103- Gu, Jing and Others, "China on the Move: The 'New Silk Road' to International Development Cooperation?". SPRINGER, January , 2016.
- 104- GU, Xuewu, "Global Power Shift Report 2005- 2015", center for global studies Bonn, October 2018.
- 105- Guglielmo Caporale, Maria, Anamaria Sova, Robert Sova", Trade flows and trade specialisation: The case of China", China Economic Review, N° 34/ 2015.
- 106- Hanson, Philip, "Russian Economic Policy and the Russian Economic System Stability versus Growth". The royal Institute of International Affairs, December, 2019.
- 107- India Exim Bank, BRICS: Promoting trade, Investment and Business Cooperation, FICCI, November , 2020.
- 108- Inter-American Development Bank, "Brazil2015-2018 Country Program Evaluation", Ove office of Evaluation and Oversight, 2018.
- 109- Jansen, Marion, "BRICS countries: Emerging players in global services trade". International Trade Centre, July 2017.
- 110- Kirton, John, "BRICS Climate Governance in 2020". University of Toronto, January 17, 2020.
- 111- Kulkarni, Tanvi, "Reprioritising Counterterrorism in BRICS Agenda," Observer Research Foundation, 5 August, 2021.

- 112- Lan, Hong and Chen, Yahan, “Assessing BRICS Climate Finance and Sustainable Development Goals”. ORF, 2021.
- 113- Larionova, Marina and Others, "Russia: A Re-emerging Donor", SPRINGER, January , 2016.
- 114- Larionova, Marina, Shelepov Andrey, The G20 and BRICS: Engaging with international institutions for global governance. journal of International Affairs, 13 January , 2020,
- 115- Lissovlik, Yaroslav, “BRICS as the Platform for “Reformed Multilateralism”, ORF, 2 AUGUST, 2021.
- 116- Lopes da Silva, Diego, and Others, "Trends in World Military Expenditure, 2020", Stockholm International Peace Research Institute, April, 2021.
- 117- Lorico, Sylvia, Building Blocs: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO, University of Toronto, 16 JULY, 2021.
- 118- Lowe, Peter, The Rise of the BRICs in the global economy, Geographical Association, N° 41 /2016.
- 119- Maryam, Javeria, “Ashok Mittal, Foreign direct investment into BRICS: an empirical analysis”. Routledge, 8 January, 2020.
- 120- Mau Vladimir, Drobyshevskaya Tatiana, “Modernization and the Russian Economy: Three Hundred Years of Catching Up,” oxford university press, 25 August, 2012.
- 121- Melega, Anatol, Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of BRICs Economies, JEFMS, N° 3 /2020.
- 122- Mishustin, M., “Energy Strategy of the Russian Federation until 2035 (Government Decree No. 1523-P of 2020) (RU)”, Russian Federation, 9 June , 2020.
- 123- Molano, Walter, Economic Crisis and the BRIC Countries, Journal of International Business and Law, N° 1 /2009.
- 124- Morozkina, Alexandra, Evgeny Tonkikh, “Developing a BRICS-Led Digital Literacy Framework “. Observer Research Foundation, 2021.
- 125- Mphambukeli, Thulisile, “Financing Regenerative Agricultural Practices: A Recommendation for BRICS”, Observer Research Foundation, N° 491, 2021
- 126- Mthembu, Philani, “Multilateralism in a Multipolar World: More Space for Developing Countries”. Observer Research Foundation, 2021.

- 127- Muñoz Cabré, Miquel and Others, “Renewable Energy Policy Brief Brazil”. Irena, June , 2015.
- 128- N, Sebastian , Intrusions and Violation of LAC in India–China Border, Economic & Political Weekly, N° 32 /2020.
- 129- Nazia, Hussain, BRICS in Time of Pandemic: Leadership from Emerging Economies? , RSIS , 22 may, 2020.
- 130- Nazmul Islam, M D, BRICS, MIKTA, SCO and IBSA: Emerging Global Organizations And GROUPS .A Paradigm Shift for New World Order-, ADAM AKADEMI, 2 September , 2019.
- 131- Nazri , Nazrul, “The BRICS Bloc: A Pound-for-Pound Challenger to Western Dominance? “. E- international Relations, 18 MAY, 2021,
- 132- New Development Bank, NDB’s General Strategy: 2017 – 2021. New Development Bank, 22 August , 2017.
- 133- Ng, Raymond and Others, “China Economic Monitor”. KPMG, February , 2021.
- 134- OECD, ”South Africa” . OECD Economic Outlook, ,N° 1 /2021.
- 135- Oehler-Sincai, Iulia Monica, "BRICS’ Contribution to the new world order: A capacity appraisal", research Institute for World Economy Romanian Academy, 11 April, 2016.
- 136- Oezel, Yasemin, The Impact of the “Unipolar Moment” on US Foreign Policies in the Mid-East. SOAS, February 2015.
- 137- Orsola Latino, Agostina, "Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank? ", BRICs law Journal, N° 6 /2017.
- 138- Orsola Latino, Agostina, "the New Development Bank: Another BRICS in the Wall?". Springer International Publishing, July, 2017.
- 139- Paruchuru, Manjushree and Others, "Challenge For Economic Growth in India", Journal of Critical Reviews, N° 7/2020.
- 140- Pedersen, Gitte Wallin,” China's Role in the Global Economy”. Monetary Review, 19 December, 2003.
- 141- Peruffo, Luiza, "Monetary and financial power of the BRICS countries: what has changed since the 2008 global financial crisis and why it matters", Conjuntura Austral, N°11/2020.

- 142- Petrone, Francesco, Global Governance in Crisis? The “Emerging Powers” and their Influence on the Current International Framework, SRAYAHWA, N°2/2020.
- 143- Raman, G. Venkat, "China and the BRICS". IIM, 28 March ,2018.
- 144- Sandler, Todd, Justin George, “Military Expenditure Trends for 1960–2014 and What They Reveal”, Global Policy, N° 2/2016.
- 145- Sergunin, A.A., "Russia’s Strategies towards BRICS: Problems and Opportunities", Vestnik RUDN, N° 20/2020.
- 146- Shah, Sachin D, Covid-19 and fiscal response by BRICS countries, International Journal of Humanities and Social Science Research, N° 6 /2020.
- 147- Simon, Reich, What is Globalization? , the Kellogg Institute, 18 December, 1998.
- 148- Sitharaman, Nirmala, India Economic Survey 2019-20: Key highlights. KPMG, 31 January, 2020
- 149- Sladden, James and Others, Russian Strategy in the Middle East, RAND Corporation, 6 March , 2017.
- 150- Sotero, Paulo, "Brazil’s Rising Ambition in a Shifting Global Balance of Power”, Political Studies, N° 30 /2010.
- 151- Staff Report, Russian Federation, International Monetary Fund, 19 July , 2019.
- 152- Subramanian, Arvind, Felman Josh, India’s Great Slowdown: What Happened? What’s the Way Out? CID Faculty Working Paper ,N° 370 ,2019.
- 153- Suchodolski, Sergio Gusm~ao, Julien Marcel Demeulemeester, The BRICS Coming of Age and the New Development Bank, Global Policy , 29 September, 2018.
- 154- Sun Weidong, H.E., “China unbound setting new targets”, China-india Review, N° 11 /2020.
- 155- Sweiis, Tim and Holstege Floris, "Threats, Arms and Conflicts Taking Stock of Interstate Military Competition in Today’s World", Strategic Monitor 2018-2019, February , 2018.
- 156- Tank, Pinar, The concept of “Rising Powers” .NOREF, June 2012.
- 157- Thakur Ramesh, R2P after Libya and Syria: Engaging Emerging Powers, The Washington Quarterly N°36 /2013.

- 158- The African Development Bank, Southern Africa Economic Outlook2018, 22 February, 2018.
- 159- The Finance Minister, India Economic Survey 2015-16, KPMG international, 26 February , 2016.
- 160- The World Bank Group, "India's Growth Story", INDIA DEVELOPMENT UPDATE, 7 March 2018,P. 115.
- 161- Tian, Nan, and Others, "Trends in World Military Expenditure, 2019, Stockholm" International Peace Research Institute, April, 2019.
- 162- Tisdell, Clem, "Thirty Years of Economic Reform and Openness in China: Retrospect and Prospect", the School of Economics, 20 September 2008.
- 163- Toloraya, Georgy, Panova Victoria, Disintegration of Global Security Governance, revista tempo do mundo, N° 22/2020.
- 164- UNCTAD Handbook of Statistics 2020, Fact sheet #9: Foreign direct Investment. UNCTAD, January, 2020.
- 165- UNCTAD, "Global Trade Update". UNCTAD trade, May 2021.
- 166- UNCTAD, Development and Globalization: Facts and Figures, UNCTAD , 2004.
- 167- UNCTAD, Key Statistics and Trends in International Trade 2019, United Nations, 26 march 2020.
- 168- UNCTAD, Key Statistics and Trends in International Trade 2020, United Nations, 18 January, 2021,
- 169- UNCTAD, World Investment Report 2021. United Nations, January, 2021.
- 170- UNCTAD, "Investment and new Industrial Policies, World Investment report 2018", United Nations, May 2018.
- 171- United Nations Industrial Development Organization, BRICS plus E-commerce development report in 2018, Shanghai Academy of Social Sciences, 4 October, 2019.
- 172- United Nations, Key Statistics and Trends in International Trade 2020, UNCTAD, January, 2021.
- 173- Varisco, Andrea Edoardo, Towards a Multi-Polar International System: Which Prospects for Global Peace?. E-International Relations, 3 June, 2013.
- 174- Vazquez, Agustina, Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank? , BRICs law Journal, N° 6 /2017.

- 175- Venter, J. C., “A Brief History of Business Cycle Measurement in South Africa”, Springer, 6 August , 2018.
- 176- Waisbich, Laura Trajber, ‘ ‘ Negotiating accountability in South-South Cooperation: the case of Brazil’, RBPI, N° 63 /2020.
- 177- Wang, Wei and Others, China Economic Monitor, KPMG. December , 2019.
- 178- Wayne M. Morrison, ”China’s Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States”, Congressional Research Service, 25 June , 2019.
- 179- Weiss, Thomas G., Rising Powers, Global Governance, and the United Nations, Rising Powers Quarterly, N° 2 /2016.
- 180- World Bank Group, Modest Growth Ahead, Russia Economic Report N°39 /2018.
- 181- Yi, Shen, “A Continued Commitment to Multilateralism”. Observer Research Foundation, August, 2021.
- 182- Yueh, Linda, "a Stronger China", International Monetary Fund, N°47 /2010
- 183- Zhang, Liqing, Global Economy and China’s Economy in 2021. PWC, December, 2020.
- 184- Zhao, Bin, China Economic Quarterly Q4 2019. Pwc, February , 2020.

3/ موقع الأنترنت

- 185- 6th Academic forum, Learn about BRICS, in: <https://bit.ly/3noe0WJ>
- 186- African Development Bank Group, South Africa Economic Outlook, in: <https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/south-africa/south-africa-economic-outlook>
- 187- Akrur Barua, Monali Samaddar, Brazil Monetary policy turns its gaze on inflation, in: <https://www2.deloitte.com/xe/en/insights/economy/americas/brazil-economic-outlook-04-2021.html>
- 188- Angang, Hu, The World and China’s Economy under the COVID-19 Pandemic, in: <https://valdaiclub.com/a/highlights/the-world-and-china-s-economy-under-the-covid-19/>
- 189- Ankush, kumar, “India will get 75 per cent electricity from renewable energy in 2050:BNEF”,in:

<https://energy.economictimes.indiatimes.com/news/renewable/india-will-get-75-per-cent-electricity-from-renewable-energy-in-2050-bnef/64885515>

190- Aqib Aslam and others, "Globalization Helps Spread Knowledge and Technology across Borders", in: <https://bit.ly/3ll8WQg>

191- Brazil Economic Snapshot, Economic Forecast Summary (May 2021), in: <https://www.oecd.org/economy/brazil-economic-snapshot/>

192- BRICS INDIA 2021 GOVERNMENT, XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration, in: <https://brics2021.gov.in/brics/public/uploads/docpdf/getdocu-51.pdf>

193- BRICS information center, Sanya Declaration, in : <https://mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/4789/Sanya+Declaration>

194- BRICS information portal, 8TH BRICS SUMMIT, GOA DECLARATION, in: <https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/27491/Goa+Declaration+at+8th+BRICS+Summit>

195- BRICS information portal, eThekweni Declaration (Durban, RSA, March 27, 2013), in: <https://bit.ly/2YrcKYM>

196- BRICS information portal, fifth BRICS Summit, Ufa Declaration (Ufa, the Russian Federation, 9 July 2015), in: <https://infobrics.org/files/pdf/27.pdf>

197- BRICS information portal, Fortaleza Declaration Fortaleza (Brasília, Brazil, July 15, 2014), in: <https://infobrics.org/document/20/>

198- BRICS information portal, History of BRICS, in: <https://infobrics.org/page/history-of-brics/>

199- BRICS Summit, "13th BRICS Summit Pledges To Build on Multilateralism and Reform UN Security Council", in: <https://www.outlookindia.com/website/story/world-news-brics-vows-to-instil-new-life-in-discussions-on-reform-of-un-security-council/394140>

200- BRICS, Declaration by BRICS Heads of State. Ufa, in: www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html.

201- Brincat, Leo, " Are we heading towards the age of non-polarity?", in: <https://timesofmalta.com/articles/view/are-we-heading-towards-the-age-of-non-polarity.208009>

202- Byju's, "BRICS 2021 – India Hosting 13th BRICS Summit", in: <https://www.brics2021.gov.in>

- 203- Civil Services India, "List BRICKS achievements and failures and India's role in BRICS", in: <https://www.civilserviceindia.com/subject/Essay/list-bricks-achievements-and-failures2.html>
- 204- Consulate General of India Jeddah, "History of Indian Economic", in: https://cgijeddah.gov.in/web_files/267622636-History-of-Indian-Economy.pdf
- 205- Countryeconomy, "India GDP - Gross Domestic Product", in: <https://countryeconomy.com/gdp/india?year=2012>
- 206- Countryeconomy, "India GDP - Gross Domestic Product", in: <https://countryeconomy.com/gdp/india?year=2011>
- 207- Dimble Vikas, Gulati Nalini, Global financial crisis and India: A look at the decade gone by, in: <https://www.ideasforindia.in/topics/macroeconomics/global-financial-crisis-and-india-a-look-at-the-decade-gone-by.html>
- 208- Ding Yifan, How Will the BRICS Lead the Global Economy? , in: <https://www.chinausfocus.com/finance-economy/how-will-the-brics-lead-the-global-economy>
- 209- Dixon, Katherine, Emerging powers and their all-too-secret arms, in: <https://on.ft.com/3zaYakp>
- 210- Energy Transitions Commission (ETC) India, "India to have 60% renewable energy by 2030: Power minister R K Singh", in: https://www.business-standard.com/article/current-affairs/india-to-have-60-renewable-energy-by-2030-power-minister-r-k-singh-120072101815_1.html
- 211- Eurasia Expert, Argentina, Mexico and South Korea Might Join BRICS – expert, in: <https://eurasia.expert/argentina-mexico-and-south-korea-might-join-brics-expert/>
- 212- fourth BRICS Summit –BRICS Partnership for Global Stability, Security and Prosperity-Delhi Declaration-New Delhi, March 29, 2012, in: <https://bit.ly/3izLIp2>
- 213- Francesco, Petrone, "Three Ways to Explore the BRICS (Possible) Impact on the Future Global Order", in: <https://www.nkibrics.ru/posts/show/607ee42a6272697eb45d0000>
- 214- Francis, Gurry, Global Innovation Index 2019: India Makes Major Gains as Switzerland, Sweden, U.S., Netherlands, U.K. Top Ranking; Trade Protectionism Poses Risks for Future Innovation, in: <https://bit.ly/3z8HQkl>
- 215- Gillian, Tell, "The Story of BRICs", in: <https://on.ft.com/3ntxyZB>

- 216- Grigoryeva, Yana, BRICS during COVID-19, in: infobrics.org/post/31045/
- 217- Guilherme, Casarões, "Brazilian Elections and the Future of the BRICS", in: <https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/brazilian-elections-and-future-brics-21347>
- 218- Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance," 3 January, 2017, in: <https://goo.gl/StxNzG>
- 219- Hass, Ryan, "How China is responding to escalating strategic competition with the US", in: <https://www.brookings.edu/articles/how-china-is-responding-to-escalating-strategic-competition-with-the-us/>
- 220- Huaxia, "Full text of BRICS Summit New Delhi Declaration", in: http://www.news.cn/english/2021-09/10/c_1310178656.htm
- 221- Huaxia, Economic Watch: BRICS bloc glitters with tech innovation synergy, in: <https://bit.ly/3hASAlD>
- 222- Huaxia, Full text of BRICS Summit Moscow Declaration, in: http://www.xinhuanet.com/english/2020-11/17/c_139523088.htm
- 223- Huck, Luciano, "This country is vital to 'global survival' - here's the challenges they face", in: <https://www.weforum.org/agenda/2020/01/what-happens-next-in-brazil-has-global-consequences-here-are-three-priorities-for-the-next-decade/>
- 224- India Today, India's GDP growth slips to 4.7% in December quarter, in: <https://www.indiatoday.in/business/story/india-s-q3-gdp-growth-improves-marginally-at-4-7-1650933-2020-02-28>
- 225- International Monetary Fund, "IMF Executive Board Concludes 2021 Article IV Consultation with South Africa", in: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/02/10/pr2231-imf-executive-board-concludes-2021-article-iv-consultation-with-south-africa>
- 226- International Monetary Fund, Six Charts on Boosing Growth in Brazil, in: <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/07/25/NA072519-Six-Charts-on-Boosting-Growth-in-Brazil>
- 227- International Relations & Cooperation," BRICS to deliver for SA, Cape Argus, by Minister Naledi Pandor, 20 November 2020", in: <http://www.dirco.gov.za/docs/2020/brics1120.htm>
- 228- Intersolar South America, "Brazil's 2050 National Energy Plan: Up to 90 GW of Installed PV Capacity until 2050", in:

<https://www.intersolar.net.br/news/brazils-2050-national-energy-plan-pv-capacity>

229- Jason, Smit, “South Africa's national infrastructure plan open for comment, in: <https://www.pinsentmasons.com/out-law/analysis/south-africas-national-infrastructure-plan-open-comment>

230- Johnston, Matthew, “The Post-Soviet Union Russian Economy”, in: <https://www.investopedia.com/articles/investing/012116/russian-economy-collapse-soviet-union.asp>

231- Justin Yifu, Lin and Miaojie Yu, Industrial Upgrading and Poverty Reduction in China, in: <https://www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2016/Poverty-SDGs/MiaojieYupaper.pdf>

232- Katia, Maia, “Brazil: extreme inequality in numbers”, in: <https://www.oxfam.org/fr/node/7529>

233- Kishore, Roshan, 2008 financial crisis and unraveling of the BRICS, in: <https://www.hindustantimes.com/business-news/2008-financial-crisis-and-unraveling-of-the-brics/story-HLBJ8Vmu533N1m230TX17H.html>

234- Knoema, “Russian Federation - Gross domestic product in constant prices growth rate”, in: <https://knoema.com/atlas/Russian-Federation/Real-GDP-growth>

235- Kolesnikov, Andrei, Volkov Denis , “The Coming Deluge: Russia’s Looming Lost Decade of Unpaid Bills and Economic Stagnation, in: <https://carnegiemoscow.org/2021/11/24/coming-deluge-russia-s-looming-lost-decade-of-unpaid-bills-and-economic-stagnation-pub-85852>

236- Latin America, BRIC economies withstand global financial crisis, in: <https://blog.euromonitor.com/bric-economies-withstand-global-financial-crisis/>

237- Le Ministère des Affaires Etrangères de la République populaire de Chine, Xi Jinping participe au 12e Sommet des BRICS et y prononce une allocution importante, dans : <https://bit.ly/3izFEgm>

238- Livemint, “13th BRICS summit to take place on 9 Sept; PM Modi to chair event virtually: MEA”, in: <https://www.livemint.com/news/world/13th-brics-summit-to-take-place-on-9-sept-under-chairmanship-of-india-report-11630917713648.html>

- 239- Maasdorp, Leslie ,BRICS' New Development Bank turns four: what has it achieved? , in: <https://bit.ly/3bjPjBU>.
- 240- Makada, Henry- Nickie and Others, "Trends in the Information Technology sector",in: <https://www.brookings.edu/research/trends-in-the-information-technology-sector/>
- 241- McGerty, Fenella, Global defence- spending on the up, despite economic crunch, in:<https://www.iiss.org/blogs/military-balance/2021/02/global-defence-spending-increases>
- 242- Mike de Beer, South African economy grows by 3.3% in second quarter of 2016, in : <https://mg.co.za/article/2016-09-06-south-african-economy-grows-by-33-in-second-quarter-of-2016/>
- 243- Ministry of External Affairs Government of India, 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration, in: https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/30190/10th_BRICS_Summit_Johannesburg_Declaration
- 244- Ministry of External Affairs, Government of India, “XIII BRICS Summit- New Delhi Declaration”, in: <https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/34236/XIII+BRICS+Summit+New+Delhi+Declaration>
- 245- Ministry of Foreign Affairs, 11th BRICS Summit – Brasília Declaration, in: <http://www.itamaraty.gov.br/en/press-releases/21084-11th-brics-summit-brasil-declaration>
- 246- Ministry of Foreign Affairs, 9th BRICS Summit – BRICS Leaders Xiamen Declaration – Xiamen, China, September 4, 2017, in: <https://bit.ly/3uHIsgb>
- 247- Müller, Melanie, “South Africa - Country Commercial Guide”, in: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/south-africa-market-challenges>
- 248- Ndtv Profit, “Economy Estimated to Grow At 9.2% in 2021-22: Government Data”, in: <https://www.ndtv.com/business/india-gdp-data-2021-22-indian-economy-estimated-to-grow-at-9-2-in-2021-22-says-government-data-2694933>
- 250- ODI ,” Global China 2049 Initiative”, in: <https://odi.org/en/about/our-work/global-china-2049-initiative/>
- 251- Previous Summit, DURBAN SUMMIT, in: <https://bit.ly/3Bea2DX>
- 252- Republic of South Africa, “Draft National Infrastructure Plan 2050 gazetted for public comments”, in: <https://www.sanews.gov.za/south-africa/draft-national-infrastructure-plan-2050-gazetted-public-comments>

- 253- Rising Powers Initiative, "Rising Powers React to Hasty U.S. Withdrawal and Taliban Control", in: <https://www.risingpowersinitiative.org/publication/rising-powers-at-13th-brics-summit-2021-together-but-separate/>
- 254- Roser, Max, Mohamed Nagdy, Military Spending, in: <https://ourworldindata.org/military-spending>
- 255- Scroll, Staff, Indian economy grew at just 3.1% in January-March quarter , the slowest in 11 years, in: <https://scroll.in/latest/963272/indian-economy-grew-at-3-1-in-january-march-2020-the-quarter-in-which-covid-19-hit>
- 256- Sepehr Arefmanesh, "BRICS Accounts for One-Third of Iran's Non-Oil Trade", in: <https://financialtribune.com/articles/economy-domestic-economy/77316/brics-accounts-for-one-third-of-iran-s-non-oil-trade>
- 257- Shapenko, Andrey, "Imagine BRICS: Four Scenarios of the Future", in: <https://www.bricsmagazine.com/en/articles/imagine-brics-four-scenarios-of-the-future>
- 258- South Africa Reserve Bank, "Full Quarterly Bulletin", in: <https://www.resbank.co.za/en/home/publications/publication-detail-pages/quarterly-bulletins/quarterly-bulletin-publications/2021/FullQuarterlyBulletinNo301September2021>
- 259- South African Government, "BRICS (Brazil, Russia, India, China, South Africa)", in: <https://www.gov.za/about-government/brics-brazil-russia-india-china-south-africa-1>
- 260- Statistcs , "South Africa: Real gross domestic product (GDP) growth rate from 2016 to 2026", in: <https://www.statista.com/statistics/370514/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-south-africa/>
- 261- Statista, "India: Real gross domestic product (GDP) growth rate from 2016 to 2026", in: <https://www.statista.com/statistics/263617/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-india/>
- 262- Statista, "Year-over-year gross domestic product (GDP) growth rate in Russia from January 2019 to August 2021", in: <https://www.statista.com/statistics/1009056/gdp-growth-rate-russia/>
- 263- Statista, "Year-over-year gross domestic product (GDP) growth rate in Russia from January 2019 to November 2021", in: <https://www.statista.com/statistics/1009056/gdp-growth-rate-russia/>

- 264- Statistics South Africa, Economy edges up 0,8% in 2018, in: <http://www.statssa.gov.za/?p=11969>
- 265- Statistics Times, Global Innovation Index (GII) 2019, in: <https://bit.ly/3zbzB6P>
- 266- The Asian Development Bank , “India’s Growth to Rebound to 10% in FY2021, Moderate to 7.5% in FY2022”, in: <https://www.adb.org/news/india-growth-rebound-10-fy2021-moderate-7-5-fy2022>
- 267- The Ministry of Mines and Energy (MME) and the Brazilian Energy,” the 2050 National Energy Plan (PNE 2050, in the Portuguese acronym)”, in: https://portal.apexbrasil.com.br/regulatory_report/the-ministry-of-mines-and-energy-mme-and-the-brazilian-energy-research-company-epe-launched-the-2050-national-energy-plan-pne-2050-in-the-portuguese-acronym-it-projects-long-term-scenarios-in/
- 268- Trading Economics, “China GDP Annual Growth Rate”, in: <https://tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual>
- 269- Trading Economics, Brazil GDP growth rate in: <https://tradingeconomics.com/brazil/gdp-growth>
- 270- Virtual meeting of BRICS foreign ministers, BRICS Backs Talks for COVID-19 Vaccine Patent Waiver in WTO, in: <https://bit.ly/2WT3bkw>
- 271- Wininger, Aaron, World Intellectual Property Organization Releases Global Innovation Index 2020 Ranking China 14, in: <https://bit.ly/2VKuJbp>
- 272- World Data Atlas, South Africa - Gross domestic product in constant prices growth rate, in: <https://knoema.com/atlas/South-Africa/Real-GDP-growth>
- 273- Writer, Staff, South Africa’s economy grew more than expected in 2017, in: <https://businesstech.co.za/news/finance/229655/south-africas-economy-grew-more-than-expected-in-2017/>
- 274- Xinhua, XIII BRICS Summit - New Delhi Declaration, in: http://www.news.cn/english/2021-09/10/c_1310178656.htm
- 275- Yifan, Ding, How Will the BRICS Lead the Global Economy? , in: <https://www.chinausfocus.com/finance-economy/how-will-the-brics-lead-the-global-economy>
- 276- Youmatter, "Globalization: definition, Benefits, effects, examples- what is globalization?", in: <https://youmatter.world/en/definition/definitions-globalization-definition-benefits-effects-examples/>

274- Nerses, Kopalyan, "After Polarity: World Political Systems, Polar Structural Transitions, and Nonpolarity"(PhD Thesis in International Relations, Department of Political Science, University of Nevada, Las Vegas, 2015).

فهرس الجداول والأشكال
والخرائط

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
30	مستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة العالمية للدول الصاعدة.	1
39	تصنيفات المجموعة 11 (G11) وفقا للقوة العسكرية لسنة 2015-2014	2
43	40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2018	3
46	40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2019	4
48	40 دولة ذات أعلى إنفاق عسكري لعام 2020	5
52	تمثيل القوة والتحالفات التي تؤثر على النظام العالمي	6
63	نمو عدد مستخدمي الانترنت في العالم 2002-2000	7
64	إجمالي توقعات التجارة الالكترونية 2006-2002	8
69	أعلى 20 دولة مع أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت 2017-2000	9
70	إحصائيات حول انتشار الانترنت في دول البريكس لسنة 2016.	10
72	مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسي للبرازيل بين عامي 1940-1990.	11
137	هيكل التوظيف في الفروع الرئيسية للاقتصاد الروسي مقارنة بفرنسا وألمانيا (%) للفترة ما بين 1992-1820	12
153	المؤشرات الاقتصادية الداخلية الروسية الرئيسية (%) للفترة ما بين 2008-1999	13
159	الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات البريكس (مليار دولار أمريكي)	14

15	الاستثمار داخل بلدان البريكس بملايين الدولارات الأمريكية خلال الفترة ما بين 2009-2019	161
16	حجم الصادرات العالمية وواردات السلع - معدلات النمو (%)	192
17	حصة البريكس من التجارة العالمية للفترة ما بين 2005- 2015	194
18 (1)	مساهمات دول العالم في نمو الصادرات العالمية لعام 2016 (القيمة، ثابتة بالدولار الأمريكي) بالنقاط المئوية	195
18 (2)	مساهمات دول العالم في نمو الواردات العالمية لعام 2016 (القيمة، ثابتة بالدولار الأمريكي) بالنقاط المئوية	195

الرقم	عنوان الشكـل	الصفحة
1	النواتج المحلي الإجمالي لسنة 2006 - 2050، البريكس ضد مجموعة السبعة.	29
2	مخطط حول: إجمالي الإنفاق العسكري 1964-2014	36
3	النفقات العسكرية للعشرة الأوائل لسنة 2014	38
4	إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2008-2018 بمليارات الدولارات الأمريكية	42
5	إجمالي الإنفاق العسكري للجهات الفاعلة الرئيسية المختارة 2008-2018	43
6	حصة الإنفاق العسكري العالمي لخمسة عشر دولة ذات أعلى إنفاق لعام 2019	47

7	حول: أعلى 5 دول فائزة مقابل الدول الخاسرة 2005-2015	51
8	حصة البريكس من الصادرات العالمية من 2001-2012	54
9	سجل مختلط في تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج للدول النامية	56
10	اتجاهات التجارة 2005-2020	57
11	تجارة الاقتصادات الكبرى للصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية	59
12	الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	60
13	قيم التجارة في السلع والخدمات حسب المنطقة لعام 2019	61
14	مخرجات خدمات تكنولوجيا المعلومات لأربعة اقتصادات 2005-2015	67
15	الانتعاش الاقتصادي البرازيلي لسنة 2017-2018	70
16	ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار بنسبة 3.2% في الربع الرابع من عام 2020	140
17	الإيرادات والنفقات والميزان الحكومي العام للفترة ما بين 2012-2018 (تريليون روبل للأسعار الجارية)	156
18	نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي على أساس سنوي من جانفي 2019 إلى أوت 2021	157
19	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي الصيني للفترة ما بين 1979-2018	162
20	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين من 2000-2021 (على أساس سنوي، %)	164

21	حصص الناتج المحلي الإجمالي في الهند للقطاعات الثلاثة: الزراعة والصناعة والخدمات للفترة ما بين 1950-2008	166
22	مساهمة الصادرات الهندية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	167
23	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند في عام 2018	168
24	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الهندي	170
25	الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للفترة ما بين 1982-2012	172
26	مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس الأخرى	176
27	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا	177
28	حجم صادرات وواردات البريكس للفترة ما بين 1990-2015	180
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس للفترة ما بين 2001-2018	182
30	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لدول البريك	182
31	مقارنة البريك مع بقية العالم (2008-2009)	183
32	الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مقابل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لبلدان البريكس من 2001-2010.	184
33	حصة دول البريكس في إنتاج خام الحديد القابل للاستخدام النحاس المكرر والألمنيوم الأولي للفترة ما بين 1990-2016	186

186	حصة دول البريكس في إنتاج خام الحديد القابل للاستخدام والألمنيوم الأولي للفترة ما بين 1990-2016	(1)34
186	حصة دول البريكس في إنتاج النحاس المكرر والذهب للفترة ما بين 1990-2016	(2)34
187	حصة دول البريكس في إنتاج النفط والغاز الطبيعي للفترة ما بين 1990-2016	35
188	حصة دول البريكس في إنتاج الفحم والحبوب للفترة ما بين 1990-2016	36
191	اتجاهات تجارة البريكس للفترة ما بين 2008-2018 (تريليون دولار أمريكي)	37
197	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البريكس للفترة ما بين 2001-2018	(1)38
198	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس للفترة ما بين 2001-2018	(2)38

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	اتجاهات التجارة في جميع أنحاء العالم	62

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وعرافان
11 -1	مقدمة
89-12	الفصل الأول: النظام الدولي الجديد وتحولاته منذ نهاية الحرب الباردة
34-14	المبحث الأول: ملامح التحول نحو النظام العالمي الجديد
19-14	المطلب الأول: ماهية النظام الدولي الجديد
27-19	المطلب الثاني: العولمة والنظام الدولي الجديد
34-27	المطلب الثالث: تنامي دور القوى الصاعدة في النظام الدولي الجديد
73-35	المبحث الثاني: التحولات في هيكل القوة لفترة مابعد الحرب الباردة
50-35	المطلب الأول: التحول في القوة العسكرية
62-50	المطلب الثاني: التحول في القوة الاقتصادية
73-63	المطلب الثالث: التحول في القوة التكنولوجية والتقنية
89-74	المبحث الثالث: التحول الهيكلي في النظام الدولي الجديد
78-74	المطلب الأول: نظام الأحادية القطبية
83-78	المطلب الثاني: نظام متعدد الأقطاب
89-83	المطلب الثالث: نظام اللاقطبية
222 -152	الفصل الثاني: دول البريكس في النظام الدولي الجديد: نحو تكتل اقتصادي جديد
111-92	المبحث الأول: نمو دول البريكس كتكتل دولي
95-92	المطلب الأول: ماهية دول البريكس
111-95	المطلب الثاني: تطور إضفاء الطابع المؤسسي على دول البريكس
128-112	المبحث الثاني: دول البريكس والحوكمة العالمية
113-112	المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية لدول البريكس في الحوكمة العالمية
122-114	المطلب الثاني: دول البريكس كلاعبين في ساحة متعددة الأطراف
125-122	المطلب الثالث: دول البريكس وإصلاح مؤسسات بريتون وودز

128-125	المطلب الرابع: الرؤية الاستراتيجية للبريكس: خلق مؤسسات مالية دولية جديدة
150-129	المبحث الثالث: مساهمة تكتل دول البريكس في التنمية الدولية
131-129	المطلب الأول: ظهور دول البريكس كمنظمة دولية للتنمية
133-131	المطلب الثاني: دول البريكس كقائد للتعاون الإنمائي
143-133	المطلب الثالث: دول البريكس كجهات فاعلة في التنمية الدولية
150-144	المطلب الرابع: استراتيجيات التعاون الإنمائي لدول البريكس للتنمية الدولية
222-152	الفصل الثالث: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل البريكس في النظام الدولي
180-153	المبحث الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى لدول البريكس
158-153	المطلب الأول: التحولات الاقتصادية الكبرى في البرازيل
164-158	المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية الكبرى في روسيا
167-164	المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية الكبرى في الصين
172-168	المطلب الرابع: التحولات الاقتصادية الكبرى في الهند
180-172	المطلب الخامس: التحولات الاقتصادية الكبرى في جنوب إفريقيا
202-181	المبحث الثاني: الثقل المتزايد لدول البريكس في الاقتصاد العالمي
184-181	المطلب الأول: البريكس أمام أزمة الاقتصاد العالمي
189-184	المطلب الثاني: مساهمة دول البريكس في النمو العالمي
202-190	المطلب الثالث: دول البريكس والتجارة العالمية
222-203	المبحث الثالث: التأثير الجيوسياسي لدول البريكس في النظام الدولي
208-203	المطلب الأول: البعد السياسي للمؤسسات المالية الجديدة لدول البريكس
218-208	المطلب الثاني: الجهود السياسية والدبلوماسية لدول البريكس على الصعيد الإقليمي والدولي
222-218	المطلب الثالث: التأثير السياسي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على دول البريكس كتجمع سياسي
267-224	الفصل الرابع: استراتيجية تكتل البريكس في النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير
235-225	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسات المستقبلية

229-225	المطلب الأول: أهمية ومبادئ الدراسات المستقبلية
232-229	المطلب الثاني: تقنيات الدراسات المستقبلية
235-232	المطلب الثالث: أسلوب السيناريو في الدراسات المستقبلية
251-236	المبحث الثاني: استمرارية في استراتيجية تكثف البريكس تجاه النظام الدولي
242-236	المطلب الأول: الدوافع ذات البعد المحلي
245-242	المطلب الثاني: الدوافع ذات البعد الإقليمي
251-245	المطلب الثالث: الدوافع ذات البعد الدولي
267-252	المبحث الثالث: التغيير في استراتيجية تكثف البريكس تجاه النظام الدولي
257-252	المطلب الأول: الدوافع ذات البعد المحلي
260-257	المطلب الثاني: الدوافع ذات البعد الإقليمي
267-260	المطلب الثالث: الدوافع ذات البعد الدولي
277-269	خاتمة
300-279	قائمة المصادر والمراجع
306-302	فهرس الجداول والأشكال والخرائط
310-308	فهرس المحتويات
311	الملخص باللغة العربية
312	الملخص باللغة الأجنبية

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الصعود الاقتصادي والسياسي لدول البريكس كمنتدى تعاوني غير رسمي، فضلا عن ظهورها الفردي على المسرح الدولي، الذي أدى إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، والأهم من ذلك، أن ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي، الذي يهيمن عليه الغرب، من خلال إيجاد بديل يتجاوز الهيكل المعياري القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما قدم الإطار المؤسسي لدول البريكس المتمثل في بنك التنمية الجديد وترتيب احتياطي للطوارئ، ويرجع السبب الرئيسي وراء إطلاق بنك تنمية متعدد الأطراف وفقا لمؤسسيه إلى المساهمة في "نظام عالمي أكثر عدلا"، والسعي لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، وبالتالي، فإن هذا يجعل من الضروري فهم دور بريكس كمنصة مهمة في النظام الدولي وكيف أنها تعطي شكل جديد للهندسة المالية العالمية.

لذلك، انطلقت هذه الدراسة من البحث في الدور الذي يلعبه البريكس في النظام الدولي؟"، بالاتساق مع الفرضية القائمة على تزايد احتمالات أن يتخذ النظام الدولي شكلا مختلفا في المستقبل، يؤدي إلى إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي المختل لصالح الدول الغربية، حسب ادعاء مجموعة البريكس، وذلك، بمجرد قيامها بإنشاء مؤسساتها المالية الخاصة، التي تؤدي إلى تجسيد نوع من القدرة التنافسية بينها وبين مؤسسات برينتون وودز، مما يجعل مؤسسات البريكس خطوة مهمة في البعد عن نهج المشروطية الصارمة وكذلك، سعي مجموعة البريكس إلى خلق نوع من الهيمنة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، من أجل بلوغ مصالح دول البريكس في المقام الأول ومصالح دول الجنوب في المقام الثاني.

Abstract :

This study dealt with the economic and political rise of the BRICS countries as an informal cooperative forum, as well as their individual appearance on the international stage, which led to changing the power dynamics in the global system, and most importantly, that the emergence of the BRICS countries after the financial crisis has changed the structural dynamics of the financial system, which is dominated by the West, by finding an alternative beyond the normative structure put in place since the end of World War II, which provided the institutional framework for the BRICS countries represented by the New Development Bank and a contingency reserve arrangement, The main reason behind the launch of the Multilateral Development Bank according to its founders is to contribute to a “more fair world order”, and to seek reform of the international monetary and financial system, and thus, this makes it necessary to understand the role of BRICS as an important platform in the international system and how it gives a new shape to global financial engineering.

Therefore, this study started from researching the role played by the BRICS in the international system, in line with the hypothesis based on the increasing possibilities that the international system will take a different form in the future, leading to the rebuilding of the dysfunctional global economic system in favor of Western countries, according to the BRICS group’s claim, and that Once it has established its own financial institutions, which leads to the embodiment of a kind of competitiveness between it and the Bretton Woods institutions, which makes the BRICS institutions an important step away from the approach of strict conditionality. In order to achieve the interests of the BRICS countries in the first place, and the interests of the countries of the South in the second place.